الجاليات ومصير العرب

١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الجـات ومصيـر العرب

(المجلد العاشر)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى – ت : ٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ١٠ الجات ومصير العرب (المجلد الحادى عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
"شبح الجات" يهدد مهنى المحاماة فى الوطن العربى !			
امانى الطويل	العربى	١	٩٦-٠١-٠١
هموم المهنة .. تفرض نفسها على اجتماعات المحامين العرب اقتراحات بإعادة هيكلة الاتحاد .. وتحذير			
محمد عصمت	الوفد	٢	٩٦-٠١-٠١
قضية ورأى			
محمد العتر	الاخبار	٤	٩٦-٠١-٠٤
مطلوب الالتزام بالفترة الانتقالية ومدتها عشر سنوات لحماية الصناعة المصرية الوليدة وعدم الموافقة			
	الاهرام	٥	٩٦-٠١-٠٤
حول "الجات والتحديات ومستقبل الشراكة مع أوروبا والولايات المتحدة تعقد اكاديمية السادات للعلوم			
	الاهرام الاقتصادى	١٠	٩٦-٠١-٠٨
الاقتصاد المصرى يملك القدرة على اللحاق بركب التجارة العالمية			
محمد عرفة	الاخبار	١١	٩٦-٠١-١٤
الصناعة المصرية والتجارة الحرة			
	الاهرام	١٢	٩٦-٠١-٢١
ضرورة تشريع حقوقنا المستثناة فى اتفاقيات الجات			
	الاهرام	١٥	٩٦-٠١-٢٢
شرح النصوص الانجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية			
جمال فاصل	الاهرام الاقتصادى	١٧	٩٦-٠١-٢٢
سلوك مصر الدفاعى فى اتفاقية التجارة يحد من الآثار المحتملة على قطاعاتها			
ياسر صبحى	الاهرام	٢٣	٩٦-٠١-٢٨
منطقة حرة أحلامها مر			
	العربى	٣١	٩٦-٠١-٢٩
سوق التأمين			
زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	٢٧	٩٦-١٢-٠٥
تأثير اتفاقية الجات على خدمات التأمين			
زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	٢٩	٩٦-٠٢-٠٥

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
"الجات" والاقتصاديات العربية			
جمال فاضل	الاهرام الاقتصادى	٣٥	٩٦-١٢-٠٥
الانتاج المصرى .. بين "متطلبات" تحرير التجارة ومواجهة خطر الإغراق !			
على محمود	الاهرام المسائى	٣٨	٩٦-٠٢-٠٧
إجراءات هامة لحماية الإنتاج المحلى فى ظل سياسة تحرير التجارة			
	الاهرام المسائى	٣٩	٩٦-٠٢-٠٧
اتحاد الصناعات المصرية يطالب بتأجيل تطبيق اتفاقية "الملكية الفكرية"			
مرفت عبدالعزيز	العالم اليوم	٤١	٩٦-٠٢-٠٩
٣٦ دولة فى قائمة الانتظار للانضمام لمنظمة التجارة العالمية			
	العالم اليوم	٤٢	٩٦-٠٢-١٢
بمكننا أن نطفو على سطح طوفان الجات			
	الاهرام الاقتصادى	٤٤	٩٦-٠٢-١٢
الخطر القادم !			
صبرى عبد الله قنديل	الاحرار	٤٧	٩٦-٠٢-١٣
إتاحة فرص للدول النامية الأعضاء للاستفادة من الجات			
	العالم اليوم	٤٩	٩٦-٠٢-١٥
اكنوبر تفتح ملف قضية تزوير الكتاب المصرى !			
مهنى انور	اكنوبر	٥١	٩٦-٠٢-١٨
مراجعة جميع قوانين لتتمشى مع اتفاقية الجات			
حسن عبد المنعم	الاهرام	٥٦	٩٦-٠٢-٢٢
وبدأت مشاكل "الجات" ! اتهامات متبادلة بين الشركات المصرية والاجنبية حول اسعار السلع !			
طارق تهامى	الوفد	٥٧	٩٦-٠٢-٢٦
حكاية الإغراق			
	الوفد	٦٠	٩٦-٠٢-٢٦
اتفاقية "جات" أزالت معوقات إقامة تكتل تجارى عربى			
عاطف عبدالله	الاهرام	٦١	٩٦-٠٢-٢٨
انفاق وشيك لعتح أسواق الاتصالات فى إطار الجات			
	الاهرام	٦٢	٩٦-٠٢-٢٩
الدواء يشكو مرارة "الجات" !			
محمد حسان	الاهرام المسائى	٦٣	٩٦-٠٣-٠١
الدواء يشك مرارة "الجات" !			
محمد حسان	الاهرام المسائى	٦٤	٩٦-٠٦-٠١

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
١,٥ مليار دولار خسائر مصانع الدواء و ٥٠ % انخفاض فى الإنتاج			
ليلى عبدالحميد	الشعب	٦٥	٩٦-٠٣-٠٥
تصاعد خسائر مصر والدول النامية بسبب اتفاقية "الجات"			
علاء البحار	الشعب	٦٧	٩٦-٠٣-٠٨
دول مجلس التعاون الخليجى تبحث تأثير "الجات" على تجارتها الخارجية			
	الاهرام	٦٨	٩٦-٠٣-٠٩
٥,٥ مليار دولار الواردات العربية من الدول عام ٢٠٠٠			
عبد الناصر محمد	العالم اليوم	٦٩	٩٦-٠٣-١٠
عدوى المثقفين اصابت رجال الاعمال			
حسن عامر	الاهرام الاقتصادى	٧٢	٩٦-٠٣-١١
العلم فى حياتنا فانون براءات الاختراع بعد اتفاقية الجات			
	الاهرام	٧٦	٩٦-٠٣-١٢
ندوة حول "الجات" وآثارها على الاقتصاديات العربية			
	الاهرام الاقتصادى	٧٧	٩٦-٠٣-١٨
الترجمة .. فى خطر !! "الجات" ترفع التكلفة .. على حساب القارئ والمؤلف			
	المساء	٧٩	٩٦-٠٣-١٨
إنذار على يد محضر لسفير إسرائيل			
	روزاليوسف	٨٢	٩٦-٠٣-١٨
المؤتمر السنوى الأول بحقوق المنصورة يناقش مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل اتفاقية "الجات"			
مصطفى عزت	المساء	٨٣	٩٦-٠٣-١٩
خناقات ناشرين ومؤلفين وكتب			
	الاهالى	٨٧	٩٦-٠٣-٢٠
"التريبس"			
جيهان الصاوى	الاهالى	٨٨	٩٦-٠٣-٢٠
صباح الخير			
سعد سنبل	الاخبار	٩٠	٩٦-٠٣-٢٥
فصيله المغنى : الإسلام يرحب بالاستثمار الذى يقوم على النفع العام			
عزة على	الاهرام	٩١	٩٦-٠٣-٢٧
.. والجات يوم الإثنين			
	الاهالى	٩٣	٩٦-٠٣-٢٧
وندوة بالبحرين عن تقديم آثار الجات على الاقتصاد العربى			
	الاهرام	٩٤	٩٦-٠٣-٢٧

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مؤتمر بالقاهرة لمناقشة أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول العربية والإسلامية	الاهرام	٩٥	٩٦-٠٣-٢٧
الجات لا تمنع الرقابة	الاهرام	٩٦	٩٦-٠٣-٢٨
التجارة الدولية بعد دورة أوروغواى حسين عبد الله	الحياة	٩٧	٩٦-٠٣-٢٩
أثر "غات" على الصناعة والواردات العربية حسين عبد الله	الحياة	٩٩	٩٦-٠٣-٣٠
مستقبل الاقتصاد المصرى .. والجات حربتى	١٠١		٩٦-٠٣-٣١
الادارة المصرية .. تواجه الجات ! رشا حسنى	الاهرام المسائى	١٠٣	٩٦-٠٣-٣١
الجات ومصر والبدان العربية من هافان إلى مراكش (١) اسامة المحجوب	الاهرام الاقتصادى	١٠٤	٩٦-٠٤-٠١
الجات أكبر التحديات التى تواجه مصر والعالم العربى لبيبة شاهين	المساء	١٠٩	٩٦-٠٤-٠٢
مندور ليس أول المتهمين بالسرقات ! الاهرام		١١٢	٩٦-٠٤-٠٣
أثر "غات" الصادرات النفطية حسين عبد الله	الحياة	١١٤	٩٦-٠٤-٠٣
اتفاقية الجات والطب فى مؤتمر يفتتح ٤ وزراء ! الاهرام		١١٧	٩٦-٠٤-٠٧
السبتمائيون يلعبون فى الوقت الضائع عدلى المولد	الوفد	١١٨	٩٦-٠٤-٠٧
اتفاقية الجات .. المكاسب والخسائر لمن ؟ زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	١١٩	٩٦-٠٤-٠٨
الجات ... ومصر والبدان العربية من هافان إلى مراكش اسامة المحجوب	الاهرام الاقتصادى	١٢٩	٩٦-٠٤-٠٨
ندوات صناعة الدواء وتحديات العكبة الفكرية الاهرام الاقتصادى		١٢٤	٩٦-٠٤-٠٨
نماذج د. مندور مأخوذة من مكاتب كالفية ما عدا نموذجاً واحداً ! الاهرام		١٢٥	٩٦-٠٤-٠٩

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
أمريكية تنافس أوروبا على سوق الأقمار الصناعية بالمنطقة			
مجدى عبيد	العالم اليوم	١٣٦	٩٦-٠٤-١١
ضغوط أمريكية لإجبار مصر على تطبيق الجات فورا .. !!			
أحمد فرغلى	الاحرار	١٣٩	٩٦-٠٤-١١
كارثة تهدد صناعة الدواء بسبب الجات ؟!			
	الاهرام	١٤٢	٩٦-٠٤-١٢
الدواء المصرى هل يصبح ضحية الاسراع فى تطبيق الجات ؟			
سالم وهبى	الاهرام الاقتصادى	١٤٤	٩٦-٠٤-١٥
عاصفة على "صناعة الدواء المصرية"			
شهيرة الرافعى	الاهرام الاقتصادى	١٥١	٩٦-٠٤-١٥
قالو عن صناعة الدواء			
	الاهرام الاقتصادى	١٥٨	٩٦-٠٤-١٥
بسبب براءات الاختراع - كندا تخسر ٤=٧ مليار دولار حتى عام ٢٠١٠			
	الاهرام الاقتصادى	١٦٠	
منتجو الأدوية يرفضون التنازل عن ١٠ سنوات فترة سماح وقبول شروط الجات			
جلال راشد	الجمهورية	١٦١	٩٥-٠٤-١٥
صناعة السيارات المصرية مهددة بالجات والمشاركة الأوروبية			
محمد قاسم	الاهرام	١٦٤	٩٦-٠٤-١٥
الجات .. ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش (٢)			
اسامة المحجوب	الاهرام الاقتصادى	١٦٦	٩٦-٠٤-١٥
"الجات" فتحت الطريق للسوق العربية المشتركة			
سعيد غزلان	العالم اليوم	١٧٠	٩٦-٠٤-١٥
اتفاقية "الجات" .. خسائر كثيرة .. منافع أقل !			
	الاهرام المسائى	١٧١	٩٦-٠٤-١٦
قانون الفيديو .. لـ"حماية الفيلم الأمريكى" .... لية ؟!!			
	الجمهورية	١٧٢	٩٦-٠٤-١٦
د. على سليمان وكيل وزارة الاقتصاد : الكفاءة مطلوبة من رجال الصناعة فى عصر الجات			
	الاهالى	١٧٤	٩٦-٠٤-١٧
اتجاد الصناعات يقترح ٥ مراحل للتعريفة الجمركية			
	الاهالى	١٧٥	٩٦-٠٤-١٧
مخاوف من ارتفاع الاسعار وتهديد الاحتكارات العالمية للادوية المحلية			
	الوفد	١٧٦	٩٦-٠٤-١٧

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الاتفاقية فى مصلحة الصناعة المصرية وفترة السماح حق وليست منحة			
طارق فتحى	الاهرام	١٧٧	٩٦-٠٤-١٧
هل تنهار صناعة الدواء المصرى بسبب الضغوط الأمريكية ؟			
	العالم اليوم	١٧٩	٩٦-٠٤-١٨
صناعة الدواء المصرية فى مهب الريح			
رمضان عبد العال	الاحرار	١٨١	٩٦-٠٤-١٨
أمريكا إسرائيل و "الجات" عدوان ثلاثى على الدواء المصرى !			
	صباح الخير	١٨٢	٩٦-٠٤-١٨
وقفة للتأمل الحماية كافية .. ولكن !!			
عادل ابراهيم	الاهرام	١٨٧	٩٦-٠٤-٢١
صناعة الدواء فى مصر .. على موعد مع أوجاع اتفاقية			
	الاهرام المسائى	١٨٨	٩٦-٠٤-٢٢
تساؤلات			
عبد الله نصار	الجمهورية	١٨٩	٩٦-٠٤-٢٣
تساؤلات.....			
عبد الله نصار	الجمهورية	١٩٠	٩٦-٠٤-٢٣
المنتجون المصريون يطلبون حماية اتحاد المنتجين العالمى			
ناصر حسين ابراهيم	العالم اليوم	١٩١	٩٦-٠٤-٢٣
الاعلام فى اسبوع ندوة للتعريف بأحكام اتفاقية الجات			
ابو بكر عمر	الاذاعة والتليفزيون	١٩٢	٩٦-٠٤-٢٧
شركات الدواء المصرية ترفض التنازل عن مهلة "الجات"			
صادق حشيش	الوفد	١٩٤	٩٦-٠٤-٢٨
التكامل العربى فى صناعة الادوية غير ممكن التحقيق			
	الحياة	١٩٥	٩٦-٠٤-٢٨
السينما المصرية فى المزاد العلنى اسرائيل تخصص ٣ مليارات دولار أمريكى للفوز بالصفقة			
هيثم وحيد	السياسى المصرى	١٩٦	٩٦-٠٤-٢٨
الجات .. قادمة			
	الاهرام	٢٠٠	٩٦-٠٥-٠١
نظام الجودة الشاملة كيف تأخذ به			
فؤاد ابو اسماعيل	الاهرام	٢٠١	٩٦-٠٥-٠١
صحة المصريين فى خطر ارتفاع اسعار الدواء بنسبة ٢٠٠ % والمصانع تغلق ابوابها بسبب "الجات"			
احمد عبد المنعم	الشعب	٢٠٢	٩٦-٠٥-٠٧

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
القرصنة الفكرية ظاهرة جريئة ومفضوحة	العالم اليوم	٢٠٥	٩٦-٠٥-٠٨
علينا مواجهة الجات بخفض التكلفة وزيادة الجودة	الاهرام	٢٠٦	٩٦-٠٥-١٢
بانوراما اقتصادية جامعة تناقش اثر الجات مصطفى امام	الاهرام الاقتصادى	٢٠٧	٩٦-٠٥-١٣
بعد جهود مكثفة لصناعة الدواء مهلة العشر سنوات باقية ؟ شهيرة الرافعى	الاهرام الاقتصادى	٢٠٨	٩٦-٠٥-١٣
ندوة اسلامية حول حقوق المؤلف !	المسلمون	٢١٠	٩٦-٠٥-١٣
وزارة النقل العرب يبحثون تأثير الجات على خدمات النقل العربى سلامة حسن	الاهرام	٢١١	٩٦-٠٥-١٥
حقوق الملكية الفكرية واعتبارات النظام العام حسن البدراوى	الاهرام	٢١٢	٩٦-٠٥-١٥
قرآن وسنة عبد الله النجار	الجمهورية	٢١٣	٩٦-٠٥-١٥
فاتورة الاستهلاك سترفع الى ١٢ مليار جنيه بعد "الجات" حفايا أزمة الدواء صفاء لويس	المصور	٢١٤	٩٦-٠٥-١٧
اصحاب المصانع: "الجات" ستحرمنا من إنتاج ٣٥٠ مستحضراً جديداً و"الأسبرينة" ستصبح بجنية مصر صفاء لويس	المصور	٢١٩	٩٦-٠٥-١٧
العلم وتحديات المستقبل عصام الحناوى	الاهرام	٢٢١	٩٦-٠٥-١٩
استراتيجية جديدة لتطوير الصناعة المصرية محمد خراجة	الاهرام المسائى	٢٢٢	٩٦-٠٥-٢٠
صناعة "البتروكيماويات" الأسيوية فى مأزق "الجات" العالم اليوم		٢٢٤	٩٦-٠٥-٢٠
مؤتمر بجامعة الأزهر يبحث آثار الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية ممدوح الولى	الاهرام	٢٢٦	٩٦-٠٥-٢٠
مصر ترحب بالمناطق التجارية الحرة حسن عبد المنعم	الاهرام	٢٢٧	٩٦-٠٥-٢٢
استراتيجية جديدة للصناعات المصرية الاحرار		٢٢٩	٩٦-٠٥-٢٢

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المطالبة بإقامة سوق إسلامية مشتركة			
نعيمة جليل	الاخبار	٢٣٠	٢٤-٠٥-٩٦
السوق الاسلامية المشتركة ضرورة تفرضها الظروف العالمية الراهنة			
جسام سليمان	الاحرار	٢٣١	٢٤-٠٥-٩٦
أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية			
صلاح ضرار	الاحرار	٢٣٤	٢٤-٠٥-٩٦
مؤتمر أثر "الجات" على اقتصاد العالم الاسلامى يطالب بالانضمام لاتفاقية تحرير التجارة			
عبد الرحمن الراشد	الاهرام	٢٣٥	٢٤-٠٥-٩٦
قران وسنة			
عبد الله النجار	الجمهورية	٢٣٦	٢٥-٠٥-٩٦
قران وسنة			
عبد الله النجار	الجمهورية	٢٣٧	٢٦-٠٥-٩٦
"علاج" مشاكل صناعة "الدواء" !			
أمنية عادل	الاهرام المسائى	٢٣٨	٢٦-٠٥-٩٦
الجات من منظور إسلامى لصالح الكبار أم الصغار			
نعيمة جليل	الاخبار	٢٤١	٢٧-٠٥-٩٦
قران وسنة			
عبد الله النجار	الجمهورية	٢٤٢	٢٧-٠٥-٩٦
الجات وحكايتها معنا			
امينة شفيق	الاهرام	٢٤٣	٢٨-٠٥-٩٦
السوق الاسلامية العربية المشتركة حبر على ورق .. ولكانها خيارنا الوحيد			
	عقيدتى	٢٤٤	٢٨-٠٥-٩٦
مطلوب إعادة هيكلة قطاع التأمين العربى ماليا وفنيا			
محمد قنديل	العالم اليوم	٢٤٥	٢٩-٠٥-٩٦
التكامل الاقتصادى هو المخرج الوحيد للعالم الاسلامى			
احمد عبد الرحمن	لواء الاسلام	٢٤٧	٣٠-٠٥-٩٦
بدلاً من إحالة علمائنا للمعاش مصر وعلوم القرن الحادى والعشرين			
محمد فتحى	المصور	٢٥٠	٣١-٠٥-٩٦
٦٠ مشكلة تواجه الصناعة المصرية وتعرقل المنافسة			
محمد العزاوى	الجمهورية	٢٥٦	٣١-٠٥-٩٦
رئيس جمعية منتجى الصناعات الدوائية يكشف أبعاد اللعبة فى سوق الدواء المحلى			
صفاء لوبس	المصور	٢٥٨	٣١-٠٥-٩٦

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
(انترنيلد ٩٦) يناقش الجات والسوق الشرق أوسطية وتنمية الصعيد			
	العربى	٣٦٥	٩٦-٠٦-٠٣
بنوراما اقتصادية مؤتمر بالأزهر يطالب باقامة السوق الاسلامية المشتركة			
	الاهرام الاقتصادى	٣٦٦	٩٦-٠٦-٠٣
بورصة زراعية .. فى مواجهة الجات ! أصحاب الملكيات الصغيرة أبرز المستفيدين من هذه الخطوة			
عبدالرءوف خليفة	الاهرام العسائى	٣٦٧	٩٦-٠٦-٠٥
مصر تحذر من استخدام الجات فى الإضرار بمصالح الدول النامية			
	الاحرار	٣٧١	٩٦-٠٦-٠٥
ندوة بأكاديمية ناصر العسكرية حول مواجهة التكتلات الاقليمية			
	الاهرام	٣٧٢	٩٦-٠٦-٠٦
ردود فعل إيجابية للبداية الجادة فى تطبيق قانون حماية حقوق مؤلف برامج الكومبيوتر			
ياسر صبحى	الاهرام	٣٧٣	٩٦-٠٦-٠٦
وضع استراتيجية اسلامية لمواجهة التحديات الاقتصادية			
	لواء الاسلام	٣٧٤	٩٦-٠٦-٠٦
مصر تتابع الآثار السلبية والإيجابية المترتبة على تنيف اتفقيات "الجات"			
حسن عبد المنعم	الاهرام	٣٧٧	٩٦-٠٦-٠٩
غداً افتتاح معرض كمبيوسكوب السابع للكمبيوتر بفندق هيلتون رمسيس من ١٩٩٦/٦/١٦			
	الاهرام	٣٧٨	٩٦-٠٦-١٣
"الجات" الثقافة تفتح أبواب الدول أمام الغزو الغربى			
	الشعب	٣٧٩	٩٦-٠٦-١٤
الكمبيوتر .. فى انتظار فض الاشتباكات الحاسب الآلى فى الهيئات الحكومية والجامعات بعيدا عن الر			
سامح فوزى	وطنى	٣٨٢	٩٦-٠٦-١٦
الفقة وضع مقاييس علمية لمن يريد النقل والاقتباس			
محمد الشندويلى	لواء الاسلام	٣٨٥	٩٦-٠٦-١٦
غرفة تجارة القاهرة تحذر من الاثار السلبية للجات على القمح المصرى-واردات القمح ثابته			
	الاهرام الاقتصادى	٣٨٨	٩٦-٠٦-١٧
تجار مصر مع الدول العربية .. الواقع وآفاق المستقبل			
صفاء حمال الدين	الاهرام	٣٩٠	٩٦-٠٦-٢٠
تأثير اتفاقية الجات على النظام القانونى للاستثمارات الأجنبية			
	الاهرام	٣٩٢	٩٦-٠٦-٢٢

المصدر: العربي

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ: 1 يناير 1996

«شيخ الجلاد» يهدد مهنة المحاماة في الوطن العربي!

اليوم المهنية للمحامين العرب والتوجهات القومية للاتحاد شكلتا معا السجال الساخن الذي تميزت به اجتماعات مكتب المحامين العرب في دورته الثانية لعام ١٩٩٥ بطرابلس. في الجانب القومي هيمن حصار الشعبين الليبي والعراقي على مناقشات الاعضاء الى جانب ملف التطبيع مع العدو الصهيوني والذي حظي بادانة مطلقة من الامانة العامة والاعضاء وطالبوا بتشديد الجامعة العربية في مواجهة مشروعات الشرق اوسطية عبر اجندة عمل محددة تهتم بقطاع الاعمال العربي في جانبه العام والخاص وتحول دون خلق مصالح اقتصادية مشتركة مع العدو الاسرائيلي وقد اقترح احمد يحيى عضو الامانة العامة عن مصر عقد آلية تنسيق بين المنظمات الاهلية العربية ضد التطبيع وعقد مؤتمر يضم التجمعات المهنية والاهلية والتي تعكس مواقف الضمير الشعبي العربي ضد التطبيع.

ملف الحريات استحوذ على مناقشات اعضاء المكتب حيث ادانوا اعتقال ليث شبيلات نقيب المهندسين بالاردن ومحمد مواعده رئيس الديمقراطيين الاشتراكيين في تونس وذلك الى جانب كل سجناء الرأي في المنطقة العربية. وقد اشار عدد المحامين المصريين عضو المكتب الدائم في هذا الاطار الى ادانة لمحاكمة المواطن المدني امام القضاء العسكري، ومحاكمة لصحاب الرأي وخاصة الصحفيين في ظل قانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وهو ما اعتبره المغربي ذا مردود سلبي على حرية الرأي في الوطن العربي كله.

أوضاع المحاماة العربية حظيت بنقاش ساخن بين اعضاء المكتب الدائم من الليبيين واصحاب الجنسيات الاخرى حيث ادان صابر عمار طرد العمال العرب وقال ما ذنب العامل السوداني والمصري والفلسطيني الذي صدق الشعارات الوحدوية الليبية ويدفع اليوم الثمن مرتين في الحرب من قوته وفرحته في العمل والرخاء. ورأى السلام تحت الزعم القذافي بتصدير الازمة الى المغتربين في اوساطهم. وقد تداول الرئيس الليبي معمر القذافي هذا الملف وقال لاعضاء المكتب الدائم في اجتماع لم يسمح للصحفيين بحضوره بانه يأوي طرد بقية العاملين الفلسطينيين من ليبيا وذلك بتنسيق مع سوريا ولبنان لطرح ملف اللاجئين الفلسطينيين مجددا في مفاوضات المرحلة النهائية من اتفاقات اوسلو ورأى عدم رغبة الرئيس الليبي في نشر المعلومة إلا ان المغتربين

أقنوا عاد ويث القلاع كالملا!
في الجوانب
المهني كانت الجلاد
تشكل شيعا يهدد
مستقبل مهنة

المحاماة في الوطن العربي حيث بدا المحامون الاجانب في تولي القضايا على الارض العربية وبالاخص في تونس كما اكد عبد الوهاب الباهي نقيب المحامين فيها وذلك في ظل اوضاع صعبة للمستوى المهني للمحاماة في الوطن العربي.. وقد صرح ادريس الحوي نقيب المحامين في طنجة للعربي ان المحامي امام محكمة باريس يستطيع التعامل مع مجمل الخطوات الاجرائية لشعبة عبر الكمبيوتر دون حضور جلسات المحاكمة وكذلك مخاطبة جهاز تنفيذ الاحكام البدء في خطواتها القانونية. رأى مواجهة هذه التحديات طرحت الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب مشروعا لانشاء معهد عربي للمحاماة يضمن تواصلا بين الاتحاد في المركز وبقية المحامين في الاطراف ويؤهل الاخيرين لتحديات المهنة. وقد حاز المشروع على جدل ساخن فيما يتعلق بطرق التمويل والبرامج التعليمية والدراسة حيث اقترح المشروع ان

المصدر: العربي

التاريخ: ١٠ يناير ١٩٩٦

للبحوث والتدريب والمعلومات

طرابلس:

أماني الطويل

يكون المعهد على شكل شراكة بين الاتحاد والنقابة الدولية للمحامين «I.B.A.» ونقابة المحامين الامريكيين على غرار تجربة الاتحاد في تأسيس المعهد العربي لحقوق الانسان بتونس وقد حددت الامانة العامة اهداف المعهد في تقديم المساعدات اللازمة لنقابات وجمعيات المحامين وذلك بهدف تحديث هيا كلها وبرامجها مع العمل على توفير المكتبات الحديثة لهذه النقابات، وكذلك تعزيز ودعم اطر التعاون وتبادل الخبرات بين نقابات المحامين العربية من جهة والنقابات الدولية من جهة ثانية وكذلك توفير تدريب جاد للمحامين الشبان عبر منح دراسية للخارج ودورات مهنية متخصصة وقد اقترح المشروع فيما يتعلق بالادارة مجلسا للادارة يمثل كافة الاطراف المشاركة في التأسيس على ان يكون المدير التنفيذي عربي الجنسية.

وقد حظي مقترح انشاء المعهد بصراع ساخن بين نقابات المشرق العربي ذات الحس القومي ونقابات المغرب العربي المتأثرة بالاتجاهات الاوروبية والتي وقعت فريسة سهلة بالفعل لاتفاقات الشراكة الاوروبية.

وقد انزع السجال حول المعهد على ثلاثة اتجاهات الاول يرفض فكرة المعهد برمته بدعوى ان التمويل الاجنبي يسيطر على الاتجاهات السياسية للمحامين ويخدم اهداف التطبيع التي تتماشى مع الاطراف الاخرى ومنها نقابة المحامين الامريكيين.

وفي مواجهة هذا الاتجاه قال فريق ثان إن الرفض المطلق لفكرة المعهد عبر اتحاد المحامين العرب يوفر فرصة اختراق النقابات العربية في ظل امكانياتها المحدودة ورغباتها في ملاحقة التطورات المهنية وذلك عبر المنظمات الدولية وهو الامر الذي يهدد كيان الاتحاد ذاته والنقابات ايضا ويلحقها باتجاهات نقابات المحامين العالمية او المنظمات الشرق اوسطية العاملة في مجال القانون.

اما الفريق الثالث فقد قدم مقترحات عملية لضمان السيطرة العربية على القرار سواء فيما يتعلق بتسيير المعهد او برامجه الدراسية حيث طالب هؤلاء بتغيير اسم المعهد من المعهد العربي للقانونيين الى المعهد العربي للمحاماه وذلك بهدف عدم اختراق الحكومات العربية للمعهد وقد اتفق اعضاء المكتب الدائم على تشكيل لجنة من فاروق ابو عيسى امين عام الاتحاد ود. كمال ناصر نقيب محامي الاردن وعبد الوهاب الباهي نقيب تونس بصياغة مشروع متكامل للمعهد يضمن سيطرة الاتجاهات القومية للاتحاد على المكتب كما قدمت ليبيا تبرعاً للاتحاد لم يحدده لـ «العربي» عبد الخالق الترهوني نقيب محامي ليبيا وذلك بهدف نفي اي وجود امريكي داخل المعهد.. ولكن بعض المصادر شككت للعربي في جدية التبرع الليبي نظرا لامتناع ليبيا عن تسديد حصتها في اتحاد المحامين منذ عشر سنوات، وبغض النظر عن ذلك فإنه مطلوب من الحكومات العربية دعم معهد المحاماه لتطوير القدرات التنافسية للمحامين العرب في مواجهة الجات وتجنيد النخبة العربية في خندق المصالح القومية العربية.

هموم المهنة.. تفرض نفسها على اجتماعات المحامين العرب
اقتراحات بإعادة هيكلة الاتحاد.. وتحذيرات من آثار الجات على المهنة

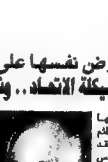
طارق ابو عيسى

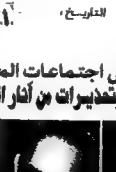
حامد الازهري

احمد يحيى عبدالفتاح

رسالة طرابلس:
محمد عصمت

طالبت نهلى المهايني رئيسة لجنة المرأة بالاتحاد، بانشاء جناح نسائي جديد يكون حلقة اتصال بين الأمانة العامة والمؤتمر العام.

واكدت اديبة لاتوفاق ملى تشعير مهمة المؤتمر العام باعتباره محفلا سياسيا مفتوحا، وطالبت بضرورة تنظيم العمل داخل المؤتمر العام الذي اصبح يواجه صعوبات في اتخاذ القرارات بسبوبة، بسبب زيادة حجم عضويته بشكل كبير، واكد صبحي الغالي المغربي عضو المكتب الدائم والذي تم اختياره لمنصب الأمين العام المساعد للاتحاد ان فكرة الهيمنة الاستعمارية لم تنضج بعد ولكني والمطلوب المزيد من الجهد لتنظيم المؤتمر العام.

وشدد المغربي على ضرورة التصدي بتوجيهات الاتحاد في القضايا السياسية المختلفة لأنها سمل تأييد كل المحامين العرب. وأشار احمد يحيى عضو المكتب الدائم الى أن تنشيط دور الأمانة العامة هو الحل.

غدا.. اجتماع مجلس إدارة اتحاد المهن الطبية

يعقد مجلس إدارة اتحاد النقابات الطبية اجتماعا غدا، بنقابة الاجتماع شراء اسهم جديدة في شركة الاستثمار للمهن الطبية، كما يناقش الاجتماع موعد افتتاح المقر الجديد للاتحاد بشارع الجلاء. صرح بذلك الدكتور نبيل العطار أمين صندوق الاتحاد المساعد.

قررت القضايا الفنية نفسها بشدة، على اجتماعات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب، الذي عقد جلساته في العاصمة الليبية طرابلس في الفترة من ٢٠٠ الى ٢٢٥ ديسمبر الجاري. لكد أن طارق ابو عيسى الأمين العام للاتحاد المحامين العرب، استمرار الجهود لانشاء المعهد العربي للمحاماة، الذي يستهدف الارتقاء بالمستوى المهني والعلمي للمحامين الشباب وتنظيم دورات تدريبية لهم قد تصل مدتها الى عام كامل، وحذر ابو عيسى من أن الاتحاد بتركيبته القديمة مع زيادة عدد المحامين كل عام في نفس الوقت الذي تتدهور فيه الأحوال الاقتصادية في معظم الأقطار العربية، كان لها تأثيرها السلبي على شباب المحامين.

وطالب ابو عيسى بأوسع تضافر واسع بين منظمات المحامين العرب لوضع حلول لهذه المشاكل، وأعرب عن أمله في أن يستمر اتحاد المحامين العرب في أداء دوره كمؤسسة قومية تلبي احتياجات وتطلعات المحامين في كل الأقطار العربية.

وأشار عبدالوهاب العباسي نقيب محامي تونس الى أن اتفاقية الجات سوف يكون لها تأثيراتها السلبية على مهنة المحاماة في العالم العربي، وأكد أن للمكاتب القانونية الاستشارية في أوروبا، تحاول الآن مساومة أنظمتها داخل تونس، بعد أن وقعت الحكومة التونسية على اتفاقية الجات، وطالب العباسي للمحامين العرب بمناقشة آثار هذه الاتفاقية على المحامين العرب، وما يتاح أمامهم من امتيازات لمواجهة أخطار هذه الاتفاقية على مهنتهم. كما طالب العباسي اتحاد المحامين العرب بتنظيم دورات تأهيلية لهذا بدول المغرب العربي، لبحث أثر التطورات العلمية على المستجد القانوني في الدول المغربية.

كما أثارت قضية هيكلة الاتحاد العام للمحامين العرب مناقشات ساخنة، ففي حين طالب فؤاد ياسين عضو المكتب العام - سوريا - بتشكيل «مكتب دائم» جديد للاتحاد تتكون عضويته من الأمناء العامين، أو نقائبس عدد أعضاء المكتب الذين يتركيبتهم الحالية، على أن يجتمع بصفة دورية ليحث كافة القضايا المطروحة على الاتحاد، وقدم سليمان حفر نقيب منية «بوجة بالمغرب بمناقشة الكثير هيكلة الاتحاد داخل مختلف النقابات، على أن يتم تقديم ورقة واحدة تجمع كل الكثير النقابات لمناقشتها في اجتماع المكتب العام القادم، وأكد حامد الأزهري أن علينا أن نعمل على وحدة النقابات العربية لا تفتيتها، وقال رئا على أحد نقباء المغرب أنه ليس من المعقول أن تأتي الآن لتضيع عمل السنوات الماضية.

وفي نهاية المناقشات، اتفق الأعضاء على تشكيل لجنة من كافة النقباء لبحث كافة جوانب القضية، والخروج بورقة عمل يتم بحثها في اجتماعات المكتب العام القادم.

وكان طارق ابو عيسى الأمين العام لاتحاد المحامين العرب قد أكد على ضرورة إلغاء قرارات مجلس الأمن بفرض الحصار على ليبيا، وبما الى تضافر الجهود العربية للوصول لهذا الهدف. ويرصد ابو عيسى هذه القرارات بأنها ظالمة وتستهدف الاضرار بمصالح الشعوب العربية، وأكد على ضرورة دعم صمود الديمقراطية وحقوق الانسان وسيادة حقوقه في كل الدول العربية. جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها ابو عيسى خلال الجلسة الأعمال المكتب الدائم للأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب في طرابلس بليبيا.

المصدر:

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ: ٤ يناير ١٩٩٦

قضية ورأى

الجات او الاتفاقية الدولية لتحرير التجارة تخلت حيز التنفيذ مثل ذا يقرب من عام .. بعد توقيع مصر عليها في مراكش بالمغرب .

وفي خلال عشر سنوات سيتم ازالة الحواجز الجمركية بين الدول .. وستتعرض الصناعات المحلية في الدول النامية لمنافسة شرسة وعنيفة من صناعات الدول المتقدمة .

ومصر وهي دولة نامية ستواجه صناعاتها نفس المنافسة .. وقد ملا الصراخ والعويل في الفترة الاخيرة من جانب بعض الصناع والمستثمرين .. وبدا بعضهم يهاجم الجات رغم انهم يعلمون انها اتفاقية دولية .

والمفهوم ان هذا الصراخ والعويل ليس له ما يبرره .. فالصناعة في مصر لديها من المقومات والميزات النسبية ما يجعلها قادرة على المنافسة في الاسواق الدولية ..

خذ مثلا .. ان سلعة الحمل في صناعة الاتوبيس تتكلف في مصر عشرة جنيهات في حين تتكلف في انجلترا ١٥٠ جنيها استرلينيا .

لكن على ما يبدو ان بعض الصناع والمستثمرين استراحوا للمكاسب الخيالية التي يحققونها في الاسواق المحلية .. ويحاولون بكل جهدهم قفل الباب والسوق عليهم .. في الوقت الذي لم يعد ذلك مسموحا ..

لكن هناك من يتساءلون المهم في الوقت الذي يحققون فيه مكاسب ربح عالية جدا لا يسمح به السوق العالمي ولا يمكن لأي شركة أن تنمو في ظل هذا الربح الكبير ... ان أهلى احدى الميزانيات المنشورة بالصحف لواحدة من شركات الاسمنت بأحدى المدن الصناعية توضح ان الشركة انتجت خلال عام حوالي ٢ مليون طن وان ارباحها ١٨٠ مليون جنيه اى ان الشركة تكسب في كل طن ٩٠ جنيها .. ومستثمر آخر يفتخر في أحدى الندوات انه يحقق مكسبا يصل الى ٢٣٥٪ .. فهل هذا هو هامش الربح

ذلك فان ملاك الذين يرفضون في ظل السوق المحلية لحسابهم مهددون بفقد مواقعهم التي حققوها فما بالك اذا انفتح عليهم تيار الاسواق الدولية .. أعتقد انهم سيندمجون مع الربح .

محمد العتر

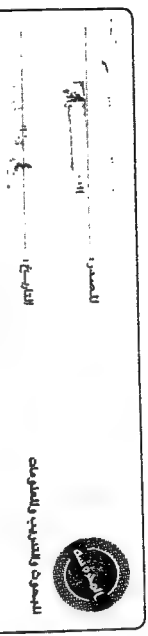

للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: .....

التاريخ: .....

حتى لا تقع صناعة الدواء المصرية مبكرا فى مصيدة الجات!

مطلوب الالتزام بالفترة الانتقالية ومدتها عشر سنوات لحماية الصناعة المصرية الوليدة وعدم الموافقة على ضغوط تخفيض المدة لأسباب واهية ومفتعلة

٠٠٠٠٠٥

المدونة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ١٢ يناير ١٩٩٦

على الرغم من أن اتفاقية الجات الأخيرة التى عقدت فى ظل جولة اوروجواى تعطى صناعات الدول النامية حماية استثنائية لمدة عشر سنوات من خلال الإبقاء على التشريعات الوطنية القائمة الا ان بعض الاصوات الداخلية والخارجية تضغط فى اتجاه تقليص مرحلة الحماية الاستثنائية والتى تسمح بها قوانين منظمة التجارة العالمية.. ويستند القائلون بتقليص هذه المرحلة وعلى الأخص فى مجال براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الى ان مصر يجب أن تبدى حسن النوايا تجاه ميكانيزمات العالم الخارجى حتى تجذبهم للتعامل والاستثمار فى مصر متناسين الثمن الفادح الذى تدفعه مصر وصناعتها والأعباء الضخمة التى تلقى على عاتق المواطن محدود الدخل الذى يا يتحمل ذرة من الضغوط الإضافية والمفتعلة.

وحول مقترحات تقليص فترة الحماية لصناعة الدواء المصرية كمثل ونموذج لما يتم دراسته ومناقشته حاليا فى العديد من الأجهزة والوزارات المختلفة كان هناك لقاء مع الدكتور برهان الدين اسماعيل رئيس الشركة الدولية المصرية للصناعات الدوائية «ايبيكو» لايضاح حجم الأعباء والخسائر والصعوبات التى يمكن ان تتعرض لها صناعة الدواء المصرية اذا اتخذت اجراءات مفتعلة لتقصير مرحلة الحماية التى قررتها اتفاقية الجات وكأن مصر يجب أن تتنازل وتفرط فى الحقوق التى تقررت لدول العالم النامية كافة فى ظل الحد الأدنى من القبول الدولى للدول الصناعية الكبرى للموافقة على فترة انتقالية لتصحيح الأوضاع الصناعية وهى فترة غير كافية بكافة المقاييس ليس فقط فى ظل ظروف العالم النامى ولكن من منظور ما حققه العالم المتقدم من سطوة وسيطرة وتقدم فى اطار اوضاع النظام الاقتصادى العالمى وضغوطه وأحكامه التعسفية ويوضح الدكتور برهان الدين اسماعيل أن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية اشتملت على حماية المنتج النهائى وليس طريقة التصنيع فقط ولمدة زمنية مدتها عشرون عاما ولأن الصناعة الدوائية قد تكون اكثر الصناعات تأثرا بالاتفاقية ذلك أن الصناعة الدوائية لها خصوصيتها وأهميتها من جهة وتتأثر بشكل كبير عن غيرها بحقوق الملكية الفردية ومن ضمنها براءات الاختراع.

الآثار السلبية للتطبيق المباشر على الصناعة الدوائية سوف تكون كبيرة لعدة اسباب ابرزها

(١) كانت الاتفاقية السابقة والخاصة ببراءات الاختراع للمستحضرات الصيدلية تنتهى فى مصر بعد مضى عشر سنوات من تاريخ التقدم بها وحينما تسقط البراءة كانت الشركات المصرية تتقدم لتصنيع الدواء مما ساعد على ان تغطى صناعة الدواء المحلية ٩٣٪ من الاستهلاك عام ١٩٩٤ بينما كانت هذه النسبة لاتتجاوز ٥٪ عام ١٩٦٧ وظلت اسعار الدواء منخفضة عن مثيلاتها بالدول المجاورة حيث يصل سعر الدواء فى مصر ٦/١ سعره العالمى.

د. برهان الدين اسماعيل

لذلك فان الموافقة الفورية على الاتفاقية سوف تحرم مصر من العشر سنوات المقبلة واستغلالها فى عمل مستحضرات جديدة سوف تزيد على ٣٠٠ مستحضر بالاسعار التى تتوافق اقتصاديات الشعب المصرى .

(٢) التطبيق الفورى للاتفاقية اغرى الشركات صاحبة براءات الاختراع للمطالبة بمد براءات اختراعاتهم (من المعروف أن براءة الاختراع كانت ١٧ سنة بالولايات المتحدة واصبحت بعد اتفاقية الجات ٢٠ سنة) اى أن هناك فرق ثلاث سنوات هذا الفرق سمى الـ (DELTA PERIOD) الفترة المعروفة باسم DELTA PER-IOD وبعض الشركات قد منحت فعلا هذه الفترة وشركات اخرى فى الطريق الى ذلك مما حدا بالشركة التى تنتج البدائل الى رفع قضايا وحكم فى بعض القضايا بالتعويض للشركات صاحبة براءة الاختراع.

اى أن مجرد التطبيق الفورى لبراءة الاختراع فى مصر سوف تزيد الاسعار بالنسبة لبعض المستحضرات المتداولة فى السوق فعلا والتى قاربت مدتها أو على الانتهاء إلى ٥ - ٦ اضعاف السعر الحالى نظرا لزيادة فترة حماية البراءة الى عشرين عاما.

(٣) الدول التى لها نفس ظروفنا الاقتصادية مثل الهند والصين، تعارض التطبيق الفورى لبراءات الاختراع وتطالب بحق التصنيع الاجبارى لمستحضرات الشركات العالمية وكذا المساهمة المادية والفنية فى الابحاث والتطوير والاستفادة من الفترة الانتقالية ومدتها عشر سنوات والتى سوف تمنح الدول النامية وفقا للاتفاقية.

(٤) الاهمية الخاصة للدواء فى حياة الانسان فهو سلعة اساسية لاغنى عنها ولايرتبط استهلاكه بمرونات سعرية او دخلية ولايرتبط تجدد الطلب عليها بمستوى سعر معين كما انه طلب غير قابل للارجاء او البحث ولا يخضع لقوانين المنافع الحدية وتناقصها مع زيادة المستهلك منها.

(٥) خصوصية البحث والتطوير فى الصناعة الدوائية حيث تقوم الصناعة الدوائية بالاساس على البحث والتطوير المتواصل ونقل المعرفة الفنية بين دول العالم.

وكانة الادوية المصنعة ببراءات اختراع بعضها استنفدت المدة القانونية والبعض الاخر لم تستنفد مدتها. ومن البديهى ان كافة التراخيص التى فى ايدينا الان كشركات ادوية هى تراخيص تصنيعية منحت بموجب القانون الحالى المحلى وعلى هذا الاساس فان تطبيق القواعد الجديدة للملكية الفكرية فان جميع المنتجات التى مازالت براءة اختراعها سارية بالنسبة لها وفقا للقواعد الجديدة المقترحة سوف تتوقف رخصة تصنيعها مباشرة ويتوقف انتاجها بقوة القانون بغض النظر عن حاجة الاستهلاك اليها من عدمه وبغض النظر عن القدرة على استيرادها وتكاليف ذلك.

الأضرار المتوقعة على الصناعة الدوائية

تعتمد الصناعة المصرية الدوائية على تشريعات محلية ترتكز على مبدأ منح براءات الاختراع لعمليات التصنيع دون المنتج النهائى وكذلك لبراءات الاختراع المسجلة عالميا التى استنفدت مدة الحماية لها ولم تعد حكرا وفقا للقواعد المصرية المحلية والتى تصدر الحماية بفترة زمنية مدتها عشر سنوات ومع ماتتمتع به الصناعة الدوائية فى الدول المتقدمة من قاعدة كيماوية واسعة قادرة على اكتشاف المواد الفعالة بدائل المواد او شركات وقدرتها على تخصيص استثمارات كبيرة لتمويل البحث والتطوير فان الاضرار المتوقعة كما يلى:

(١) تراجع الانتاج وجهود التطوير ومواكبة التقنيات المختلفة .

(٢) حصر مصادر توريد الخامات الدوائية واحتكارها بالشركات العملاقة العالمية.

(٣) تضييق فرص البحث والتطوير والاجتهاد فى ايجاد طرق تصنيعية جديدة لمنتجات نهائية وبذلك تتخلف الصناعة الدوائية عن ملاحقة التطورات العالمية على الاقل عشرين عاما هى مدة حقوق الملكية الفكرية.

(٤) زيادة اسعار المنتجات الدوائية عموما وذلك باطلاق يد صاحب البراءة واعطائه قوة احتكارية مطلقة للتحكم فى كافة الشركات العاملة بمصر عام وخاص واستثمارى وحصوله على امتيازات تضاف الى تكلفة انتاج الدواء وترفع من سعره.

(٥) زيادة فاتورة الاستيراد وتراجع حجم وقدرات التصدير.

(٦) المستحضرات التى تتداول فى السوق المصرى الان تمثل ٩٣٪ من الاستهلاك

بعض منها مازال له براءة اختراع وفقا للقواعد الجديدة المقترحة لذا سوف تطبق على هذا الجزء اتفاقية براءات الاختراع مما سوف يزيد من الاسعار المتداولة حاليا بالسوق.

وعلى سبيل المثال ماحدث في امريكا حيث طالبت احدى الشركات بمنع الشركات المنافسة من طرح احد الادوية.

ونوقشت هذه الحالات في الكونجرس الامريكي مما يكلف المواطن الامريكي ٢٠٠٠ مليون دولار سنويا كتكلفة اضافية نتيجة للانتقال من اوضاع النظام القديم الذي يحمي براءات الاختراع لمدة ١٧ عاما الى النظام الجديد والذي يحقق الحماية الحماية لمدة عشرين عاما بزيادة ثلاث سنوات.

اما في مصر فسوف يكون الفرق عشر سنوات تؤدي الى تحميل المواطن المصري باعباء ضخمة وثقيلة في تكلفة الدواء في الوقت الذي تسعى فيه الدولة الى دعم زيادة الاعباء العامة على المواطن بكافة الطرق والوسائل الممكنة.

(٧) بالتطبيق الفوري سوف يخسر المواطن المصري ميزة السعر الاقتصادي لعدد يتراوح بين ١٥٠ - ٢٠٠ مستحضر سوف تنتهي براءة الاختراع بالنسبة لها والمحددة حاليا بمدة (عشر سنوات) وفقا للقانون المحلي وسوف تنتج هذه المستحضرات وفقا لقواعد براءات الاختراع الجديدة التي ترفع مدة الحماية الى ٢٠ عاما مما يؤدي الى رفع اسعار انتاجها بنسبة تتراوح بين خمسة وستة اضعاف على الاقل.

وفي ضوء الحقائق السابقة فان هناك حاجة الى استغلال الفترة الانتقالية المتاحة كلها عشر سنوات وخلالها يتم :

(١) تقوية الابحاث الدوائية سواء بالجامعات او بالمراكز العلمية التابعة لوزارة البحث العلمي.

(٢) تشغيل جميع مراكز الابحاث الدوائية والنظر بجدية الى الابحاث التي تنشر والتي لها مجال تطبيقي.

(٣) العمل على دمج بعض الشركات بهدف المشاركة الفعالة في الابحاث والتطوير.

(٤) توسيع قاعدة صناعة المواد الخام إما باستغلال الطاقات المتاحة للشركات الحالية أو انشاء شركات جديدة للمواد الصيدلية والتي تعتمد على الابحاث المحلية وكذلك الاستعانة ببعض الخبرات العالمية ولعل ان تشارك الشركات العالمية اذا كانت ترغب في المساهمة البناءة في الابحاث والتطوير وان تستثمر في هذا المجال الحيوي.

المصدر: العالم اليوم

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ: ١ يناير ١٩٩٦

ندوة بالقاهرة تبحث دور منظمات الأعمال فى ظل الجات

د. عاطف عبيد:

«الجات» أصبحت واقعا علينا التعامل معه

د. عاطف عبيد

محمود عبد العزيز

□ كتب ـ خالد حسن:

دعا خبراء المال والاقتصاد فى مصر إلى ضرورة الاهتمام بنظم المعلومات وتطويرها لمساعدة الصادرات المصرية على الحركة فى الاسواق الدولية فى ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة خاصة فيما يتعلق ببنود اتفاقية الجات الأخيرة وأكدوا الخبراء أهمية المشاركة المصرية فى التكتلات الاقليمية التى يجرى التفاوض بشأنها حاليا.

جاء ذلك فى مؤتمر القدرة التنافسية لمنظمات الاعمال فى مواجهة اثار اتفاقية الجات والذى اقامته كلية التجارة جامعة القاهرة واشار الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال ووزير الدولة للتنمية الإدارية وشئون البيئة إلى اننا يجب أن نعى تماما أن الدول الصناعية الكبرى قررت ان ترفع حواجز التجارة فيما بينها وتوصلت لاتفاقية الجات ومن ثم فعلينا ان نعمل بجدية للدخول إلى السوق العالمية خاصة وان العالم يتجه الأن إلى اقامة تكتلات اقليمية تزداد قوة لتصبح قادرة على الوجود العالمى. وهذه التكتلات لها الأن أسماء مختلفة مثل الشراكة والتحالف والسوق الشرق اوسطية والسوق البحر متوسطية وكل هذا عبارة عن انتماء لتجمع اكبر يستطيع العمل والسوق الاوروبى الامريكى يتم تشكيله الأن.

وأضاف انه فى ظل تلك المعطيات لابد ان نحدد ماذا نفعل هل نسعى إلى أن يكون لنا دور مهم فى سوق اقليمى ام نتحالف مع الاسواق الاخرى ولكن عموما نستطيع القول ان التكتلات الاقليمية هى نموذج مصغر لتجربة الجات وهى بالطبع تفيد الاقتصاد المصرى استعدادا لتطبيق بنود اتفاقية الجات.

واكد محمود عبدالعزيز رئيس البنك الاهلى المصرى ورئيس اتحاد المصارف العربية فى ورقة بحث مقدمة للمؤتمر أن تحرير التجارة الدولية والمعاملات الاقتصادية بشكل عام لن يشكل طفرة مفاجئة بالنسبة لمصر بل تدريجيا لاتجاه تم تبنيه منذ أكثر من عشرين عاما حيث كانت مصر قد لجأت بسياسة الانفتاح فى منتصف السبعينات بصدور القانون رقم 43 لسنة 1974 وتعديلاته ثم ما ابيعت عملية التكيف الاقتصادى ان سارت بمعدلات متسارعة منذ اوائل التسعينات فى ضوء الاتفاق الموقع مع صندوق النقد والبنك الدوليين فى مايو 1991 بشأن برنامج الاصلاح والتكيف الاقتصادى فبالنسبة للاصلاح المالى والنقدى تم تحرير اسعار الفائدة على الجنيه المصرى وتركها تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب مما ادى للوصول إلى أسعار فائدة حقيقية والقضاء على ظاهرة الدولرة فى الاقتصاد المصرى كما تم تمويل

محمود عبدالعزيز:

لا تنازلات أخرى فى مجال الخدمات المصرفية

عجز الموازنة العامة من موارد حقيقية لكبح جماح التضخم كذلك تم الانتهاء من تعدد اسعار الصرف نهاية عام 1991، مع تخفيف قيود الرقابة على النقد وافساح المجال للمتعامل ف النقد الاجنبي خارج نطاق البنوك وذلك بانشاء شركات الصرافة.

واشار محمود عبدالعزيز إلى انه ف سبيل تدعيم القدرة التنافسية للبنوك المصرية تم اصدار القانون رقم 37/ 1992 الخاص بتعديلات لقانون البنوك والائتمان وتم رفع رؤوس اموال البنوك لتدعيم مراكزها المالية مع السماح لفروع البنوك الاجنبية بالتعامل بالجنيه المصري ومن ثم نؤكد هنا أن ما التزمت به مصر ف مجال الخدمات المصرفية يتفق تماما مع ما جاءت به اتفاقية الجات الامر الذي يعني ان التزامنا بتنفيذ اتفاقية الجات لن يتطلب تقديم اي تنازلات اف تحولات جذرية ف مجال الخدمات المصرفية بل سوف يتعامل الجهاز المصرفي مع الاتفاقية على انها اتفاقية دولية فقط وليست شروطا.

قضية المعلومات

واشارت الدكتورة منى قاسم مديرة مركز البحوث ببنك مصر إلى أنه لا يجب التخوف من انضمام مصر لمنظمة الجات اذ ان ذلك سيفتح المجال بشكل اوسع امام المنتجات المصرية بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة الامر الذي يتطلب أن تكون المنتجات المصرية بالجودة والسعر المناسبين بما يناسب المنافسة ف الاسواق الخارجية المفتوحة والمنافسة ف الداخل ايضا لذا من الضروري التركيز ف السياسة الانتاجية للقطاع الصناعي على المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد المصري عن الدول الاخرى واضافت ان حجم تجارة الدول الاعضاء ف الاتفاقية يمثل 90٪ من حجم التجارة العالمي فإذا لم تنضم مصر لها فإنها لن تستطيع دخول اسواق الدول كذلك فاننا لا نستطيع غزو هذه الاسواق الواسعة ف ظل غياب المعلومات وبالتالي فإن انضمام مصر للاتفاقية سيلتزم بشكل مباشر بتاسيس مراكز معلومات من هذه الاسواق وإنفاقها وحجم الطلب السلعي ونظرا لانه لا يوجد لدينا هذه النوعية من مراكز المعلومات كما ان الوجود منها يتسم بعدم الفعالية فقد ان الاوان لتاسيس مثل تلك المراكز وهناك بالفعل نقطة انطلاق التجارة التي تم تاسيسها ف بداية 1995.

كما اشارت الدكتورة منى قاسم إلى ان مصر سوف تستفيد من خفض مستوى التعريفة الجمركية لصادراتها من المنتجات النسيجية للدول المتقدمة كما ستستفيد من الغاء الحصص والقيود على صادراتها علاوة على احتفاظ مصر بحقها ف حظر استيراد الاقمشة حتى عام 1998 وبالايس الجاهزة حتى عام 2002 الامر الذي يتيح لمصر فترة انتقالية لتطوير صناعاتها النسيجية وصناعة الملابس الجاهزة.

وطالبت الدكتورة منى قاسم بضرورة قيام مكاتب التمثيل التجاري بالدول الاعضاء بالمنطقة بعقد القطاع الصناعي بجميع المعلومات عن الفرص التصويلية للصادرات المصرية من حيث الذوق والنوعية والكم مع فتح مكاتب تمثيل تجاري بالدول التي لا يوجد بها تمثيل تجاري.

تطوير الادارة

واكد الدكتور علي السلمي نائب رئيس الجمعية العربية للادارة أن اتفاقية الجات بما تشمله من ازالة جميع الحواجز وفتح الاسواق والتركيز على قضايا التصدير ورفع القدرة التنافسية فإن ذلك يتطلب بالتأكيد ادارة متطورة قادرة على التعامل مع معطيات الوضع الجديد ولكن للاسف فإن عملية خلق المدير المصري مازالت متروكة للصدفة لذلك فلابد من العمل على اعادة احياء المعهد القومي للادارة العليا ليؤدي دوره كمؤسسة قومية لتخريج وتنمية واعتماد المديرين النابهين للقطاعين العام والخاص وان تكون عودته بشكل جديد يتفق مع النظم الفعالية الجديدة وان يرتبط ايضا ايضا بجهة عالمية متطورة لكي يظل طهاكان يتعاون مثلاً مع المؤسسات اليابانية او الامريكية او الاوروبية كما يجب زيادة الوعي بضرورة تدريب وتنمية المديرين بالخارج من طريق عمل دورات تدريبية لهم ف الدول الاجنبية من خلال المنح والمعونات مع ضرورة وجود برنامج متكامل لاعداد القيادات الوسطى والتنفيذية.

للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٨ يناير ١٩٩٢

حول التحديات والتحديات ومستقبل الشراكة مع أوروبا والولايات المتحدة، تعقد اكاديمية السادات للعلوم الادارية بطنطا ندوة يحضرها وزراء الاقتصاد والتموين والادارة المحلية ورئيس الاكاديمية.

الندوة ستناقش موضوعات مختلفة تتعلق بمستقبل في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وأمريكا وماهي التحديات التي يمكن أن يواجهها الاقتصاد المصري وذلك لأخذ الاحتياطات المطلوبة مستقبلا.

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر : ...

التاريخ : ٤ ١ يناير ١٩٩٢

د. يوسف غالى فى مؤتمر تاثير اتفاقية اورجواى على الدول العربية :

الاقتصاد المصرى يملك القدرة على اللحاق بركب التجارة العالمية

كتب محمد عرفة :

اكد الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء ان تاثير اتفاقية دورة اورجواى على الاقتصاد المصرى تعتمد على القرارات التى ستتخذ لتحرير التجارة المصرية .. وان هذه الاتفاقية تمثل اتجاها جديدا فى الاقتصاد العالمى .. ولاستقبل لاى دولة لا تتجه فى هذا الاتجاه حيث ستتعرض الى تهميش اقتصادها وتجارتها من دول العالم .

وقال الدكتور يوسف بطرس ان الاقتصاد المصرى لديه القدرة والمقدرة على تخطى الفترة الانتقالية التى ستمتها منظمة « الجات » الحاق بالركب التجارى العالمى فى زمن اقل من المفروض (١٠ سنوات) .. لياننا من ان هذه الفترات ليست فى صالح الدول المتقدمة للجات .. اذ انه كلما اسرعت الدولة فى الانضمام للجات كان ذلك فى صالح شعبها واقتصادها .

جاء هذه فى الكلمة التى القاها الدكتور يوسف غالى - صباح أمس - فى الجلسة الافتتاحية لمؤتمر اتفاقيات دورة اورجواى على الدول العربية والذى ينظمه قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة والمنعقد حاليا وأدة ثلاثة أيام بمركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بالجامعة .

واضاف الدكتور غالى فى كلمته أن دورة اورجواى وضعت قواعد عالمية لتحرير التجارة والتعامل الدولى ومن خلال معايير محددة لهذه القواعد فان الجات تتحكم فى التصنيفات الدول الاعضاء بها مرتبطة بمؤشرات محلية حيث تبدى « الجات » رأيها فى اى متغير اقتصادى مثل عجز الموازنة العامة لاى دولة .. وانه لاستقبل لاى دولة من الدول لالتزام بهذه المعايير .. واكد أن تاثير الجات على مصر سيكون ايجابيا

الدكتور يوسف غالى والدكتور على الدين هلال والدكتورة هناء خير الدين يتحدثون امام الجلسة الافتتاحية « تصوير : هناء محمد »

للمحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: أخبار اليوم

التاريخ: ٢٠ يناير ١٩٩٦

في اطار اتفاقيات الجات :

السماح بزيادة مساهمة الأجانب في البنوك الى ٥١٪

كتبت اميمة كمال :

أكدت د. نائلة الرفاعي وكيل محافظ البنك المركزي انه طبقا للجدول الالتزامات الذي تقدمت به مصر لمنظمة التجارة العالمية في اطار اتفاقيات الجات فانه سوف يتم السماح بزيادة مساهمة الاجانب في البنوك الى ٥١٪ وذلك بالنسبة للبنوك التي نشأت منذ عام ١٩٩٢ اما البنوك التي نشأت قبل ذلك فلن تتجاوز المساهمة الاجنبية ٤٩٪ .

الى جانب الزام فروع البنوك الاجنبية في مصر والتي ترغب في التعامل بالجنيه المصري بالالتزام بالحد الادنى لرأس المال وبالمعايير التي يطبقها البنك المركزي على البنوك المصرية الاخرى ولايتم السماح للبنوك الاجنبية بفتح مكاتب تمثيل لها اذا كان لديها فرع في مصر . مع الزام البنوك الاجنبية في مصر بتوفير التدريب اللازم للعاملين بها من المصريين .

جاء ذلك في مؤتمر انعكاسات اتفاقيات الجات على الدول العربية ، والذي نظم قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة شارك فيه عدد كبير من اساتذة الجامعات وخبراء الاقتصاد ورجال البنوك .

وذكرت د. نائلة الرفاعي الى الاهمية الاقليمي للبنوك العربية وحيث تشكل قوة مصرفية تستطيع منافسة البنوك الاجنبية التي ستأتي للعمل في المنطقة طبقا لاتفاقية الخدمات المالية في اطار الجات الى جانب ان ذلك سيمكن البنوك العربية من فتح بنوك في الخارج وفي عالم تستعلم الدول العربية تحقيق حتى الآن . وقالت انه من بين الـ ٥٠٠ بنك الاول في العالم لايوجد سوى ١٨ بنكا عربيا ، ولايوجد بنك مصري واحد من بين الـ ١٠٠ بنك الاول في العالم .

واشارت الى اهمية الاحتكاك بين البنوك العربية والاجنبية بما له من اهمية في خلق روابط قوية بين اسواق المال العربية والاجنبية .

للبحوث والتعريب والمعلومات

للصدر: الأهـــرام

التاريخ: ٢١ يناير ١٩٩٦

من البديهيات التي لا تقبل الجدل ان الصناعة في اي بلد هي عماد الاقتصاد فيها، وان التنمية الصناعية امر حتمي لنمو الاقتصاد القومي، والتنمية الصناعية لا تتأتى الا باستخدام التكنولوجيا التي اصبحت سمة العصر في كل قطاعات الحقل الاقتصادي.

ولقد جاء النظام العالمي الجديد بتكتلات اقتصادية عديدة منها منظمة التجارة العالمية و الفافتا والاتحاد الاوروبي، ولم يعد في امكان اي بلد بالعالم ان يعيش بمعزل عن هذه التكتلات، والا فقد سوقا واسعا لمنتجاته وخسر ميزات ضخمة في وارداته، متمثلة في اعفاءات جمركية ولم يحصل على مساعدات فنية ومالية، كما فقد استثمارات كبيرة، ويمكن القول ان العالم كله قد اصبح سوقا واحدا للتجارة.

الصناعة المصرية.. والتجارة الحرة

ولم يكن لمصر ان تقف في عزلة عن العالم وكان طبيعيا ان تتقدم ليعض هذه التكتلات الاقتصادية فانضمت لاتفاقية الجات ضمن ١١٧ دولة، التي من اهم سماتها تحرير التجارة بين اطرافها تدريجيا سواء من حيث رفع الحظر عن تبادل السلع او تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا. وتعود العلاقة الاخيرة من الفاريطات مع الاتحاد الاوروبي لتوقيع اتفاقية مشاركة بدأ تحرير التجارة تحريرا كاملا بين مصر واوروبا خلال اثنتي عشرة سنة، كما تعود المفاوضات حاليا لتوقيع اتفاق شراكة مع الولايات المتحدة الامريكية، وانواع لن يأتي وقت الحرب مما تلزن توقع فيه اتفاقية الشراكة وحرية التجارة بين مصر والدول العربية او دول الشرق الاوسط.

وبالنسبة لاتفاقية المشاركة مع الاتحاد الاوروبي فقد سبق ان تناولنا مالها وما عليها في مقال سابق بالاهرام لاهميتها البارزة فلنا فيها عود على بدء في مقال لاحق.

والواقع ان دخول مصر في مشاركات مع تكتلات عالمية له ايجابياته بالنسبة للصناعة التي يمكن ان نجملها في الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها اطراف هذه الاتفاقيات في المجالات الصناعية والعلمية والتكنولوجية مما يساعد على تحديث اساليب الانتاج ورفع الصناعة المصرية القدرة على منافسة المنتجات الاجنبية وفتح اسواق هذه الاطراف امام منتجاتنا.

اجتذاب استثمارات جديدة لمصر من الدول اطراف هذه الاتفاقيات وخاصة بعد ان بدأ الحماس لازالة معوقات الاستثمار بعد تولي السيد رئيس الجمهورية رئاسة المجلس الاعلى للاستثمار وبعد القرارات الاخيرة لمجلس الوزراء في هذا المضمار، ويسري هذا والضرورة الى ايجاد فرص عمل جديدة، وفي النهاية ارتفاع مستوى المعيشة وحصول مصر على موارد مالية يمنع لا ترد مما يساعد على تطوير الصناعة وزيادة الاستثمار ورفع كفاءة المنتجات المحلية والتحويض عن الرسوم الجمركية التي ستتخلى مصر تشجيعا لتحرير التجارة وبخاصة هذه الرسوم التي اعتدنا على السالغ الوارد.

سيد جريشة

اما التراكمات السلبية لاتفاقيات المشاركة مع التكتلات الاقتصادية العالمية فاهمها هو فتح السوق للمصرفي امام المنتجات الاجنبية وعدم قدرة الانتاج المحلي بوضعه الحالي على المنافسة داخل مصر او في الاسواق العالمية لعدم تمتعه بالظروف التي يتمتع بها الانتاج الاجنبي في بلاده.

ولهذا فان واجبنا جميعا سواء من جانب الدولة او من جانب المصارف المحلية ان نبدأ فورا في اتباع سياسات بهدف انطلاق الانتاج كما ويكونا تفعل في:

الاخذ بأيدي ما وصلت اليه التكنولوجيا في البلاد المتقدمة صناعيا لتطوير آلات وادواته و الاستفادة باتفاقيات المشاركة المذكورة في الحصول على هذه التكنولوجيا.

العمل على رفع مستوى جودة الانتاج باستخدام احدث الآلات واحدث اساليب الانتاج، وتدريب العمالة ورفع مستوى كفايتها.

العمل على خفض تكلفة الانتاج لامكان الوقوف امام المنافسة الاجنبية عن طريق مراجعة جميع مراحل الانتاج ومقاصر التكلفة للمصانع لاقتصارها و بخفضها والعمل على خفض سعر الفائدة الذي يصل حاليا الى ١٢٪ في المتوسط بينما يدور حول ٥٪ في اوروبا وامريكا، وتخفيض الحبء الضريبي الذي يصل حاليا الى ٣٥٪ في المتوسط بينما يقل عن هذه النسبة بكثير في معظم بلاد العالم والغاء ضريبة الميعات والرسوم على الآلات المستوردة وتخفيضها على الخامات ومستلزمات الانتاج وهو ما لا تفرضه الدول الاخرى

حتى مصانعها وأعادة دراسة تكلفة المنافسة للمصانع وبدى ملاءمتها لواقع المنافسة في مصر

تعديل التشريعات واللوائح الحاكمة للنشاط الاقتصادي في مصر بما يلائم التطورات الاقتصادية العالمية الجديدة.

وليس معنى ذلك ان نظل من كفاءة الصناعة المصرية حاليا، فقد ارتقت كثير من صناعاتنا الى المستويات العالمية واصبحت تصدر منتجاتها الى دول عديدة في اوروبا وامريكا والشرق الاوسط ومنها صناعات السجاد و الجلود و الادوات المنزلية والملابس الجاهزة، وانما ما اردنا قوله انه حتى نهيئة الصناعة المصرية الى المستوى التنافس العالمي، فلم يعد الامر يحتمل مزيدا من التراخي او الانتظار، وانما الامر يستلزم ان نسرع بالاخذ باسباب النهضة الصناعية لنقف في صف الدول الاقتصادية، فلسنا اقل منها من حيث الموارد الطبيعية

المصدر : الأهـــــرام

التاريـــخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

للبحوث والتدريب والمعلومات

او كثافة العمالة وتكاتها او الفكر الاقتصادى.

ثم ان هذا الانتاج المصرى المتميز، وكذلك الانتاج المستورد يلزم ان يعرض كما يعرض الانتاج الاوروبى فى بلاده، يلزم ان يعرض باسلوب عرض متميز فى متاجر حضارية فسيحة مكيفة الهواء تنساب فيها الموسيقى الهادئة و تقدم فيها الخدمة للزبون باسلوب حضارى.. فالصناعة والتجارة الداخلية وجهان لعملة واحدة كل منهما تكمل الاخرى.

وهذا ما حققته شركة عمر افندى رائدة التجارة الداخلية بفروعها العملاقة الحضارية مكيفة الهواء.. فلقد احدثت شركة عمر افندى ثورة فى التجارة الداخلية بداية من حكم الرئيس مبارك فانشأت متاجر جديدة عملاقة وجددت متاجرها القائمة على اعلى مستوى حضارى عالمى، فتلخت بذلك مع متاجر اوروبا وامريكا، واحل الارقام تنطق بما تحقق منذ عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٩٥.

سنة ١٩٨١ كان عدد الفروع ٥١ وفى ١٩٩٥ اصبح ٨٣، اما بالنسبة للمبيعات فقد كانت فى سنة ١٩٨١ ١٠٨ ملايين جنيه ووصلت الى ٦٣٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥، اما بالنسبة لعدد العاملين فقد كان فى سنة ١٩٨١ ٤٠٠٠ ووصل الى ٨٢٠٠ فى سنة ١٩٩٥، وكان متوسط اجر العامل بالجنيه فى سنة ١٩٨١ يصل الى ١١٨٦ وارتفع الى ٤٠٧٩ جنيه فى سنة ١٩٩٥، لذلك ازداد اجمالى الربح من ١٧ مليون جنيه فى ١٩٨١ الى ٩٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٩٥، وارتفع صافى الربح من ٩ ملايين جنيه فى ١٩٨١ الى ٢٤ مليون جنيه سنة ١٩٩٥، وبالنسبة للاحتياطيات والمخصصات فقد زادت من ١٨ مليون جنيه سنة ١٩٨١ الى ١٦٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٩٥، ولقد كان للتواجد الذى لشركة عمر افندى فى السوق المصرى وتوليها موقع الريادة و القيادة فيه ان حصلت الشركة على جائزتين بل وسامين من مؤسستين مختلفتين عن عام ١٩٩٥ هما جائزة الرأى العام الدولية للتفوق والتعاون الاقتصادى الدولى لعام ١٩٩٥ التى منحها مركز الرأى العام الدولى للبحوث والدراسات والعلاقات الدولية بجمهورية مصر العربية للسيد رئيس مجلس ادارة شركة عمر افندى لما تقوم به الشركة من دور بارز وجهود مخلصة فى خدمة الاقتصاد الوطنى والتعاون الدولى، وجائزة للتفوق الدولى التى منحتها مؤسسة المتحدون للاعلام والتسويق البريطانية للمحدودة لشركة عمر افندى وذلك بعد الدراسة التى اجرتها المؤسسة لاستبيان ورصد الانشطة الاقتصادية فى مصر التى اكدت ان شركة عمر افندى بقيادتها المتميزة قد فازت بجائزة للتفوق الدولى للتفوق و العطاء لافضل مائة نجحوا من اجل مصر لعام ١٩٩٥ ولعل هذا يفسر كيف اصبحت شركة عمر افندى سمة العصر وواجهة حضارية لمصر ومزارا يحرص عليه السائحون واصبحت عملية الشراء بفضله متعة وسياحة وراحة واصبح اسم عمر افندى يعنى الجود.. والثقة.. والحضارة.

السيد احمد جريشة
رئيس مجلس الادارة
والعضو المنتدب شركة عمر افندى

المصدر : الأهـــــرام

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٦

ضرورة تشريع حقوقنا المستثناة في اتفاقيات الجات

بدأ في الأول من يناير سنة ١٩٩٦ إلتزام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتطبيق نصوص إتفاقية الجات في مجال الملكية الفكرية، وبات من حق جهاز تسوية المنازعات طبقا للمادة الثانية من الملحق الثاني من الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي، بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات، أن يبادر عمله للتأكد من إلتزام كل الدول الأعضاء في هذه الإتفاقية بما ورد فيها من نصوص تشريعية ملزمة، وفرض تطبيقها بهدف التسوية الفورية للحالات التي يرى فيها أحد الأعضاء أن إجراء صدر من عضو آخر يضر بالمصالح الخاصة به بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويتم هذا كله في إطار منظمة التجارة العالمية التي تتمتع بالشخصية القانونية مستقلة تخولها الحق في لعب الدور الرئيسي في التوجيه والإشراف على النظام التجاري الدولي، الجديد. شويلك بات منطقيا الحديث عن اتفاقيات الجات ١٩٩٤ التي عهد إلى هذه المنظمة بالسهر على تنفيذ ما ورد فيها وهي الإتفاقيات التي بلغ عددها ثماني وعشرين إتفاقية، تقع في حوالي أربعمائة وأربعين صفحة من القطع الكبير. تندرج تحت مجموعات ثلاث وهي التجارة السلعية، وأمن التجارة في بعض القطاعات السلعية مثل السلع الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة والخدمات فضلا عن إتفاق مهم يتعلق بموضوعات التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، وضعت الوثيقة الختامية لدورة أوروجواي ثلاثة ملاحق، أولها يتعلق بالتجارة في السلع ٣٠ ملاحق والخدمات والجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، والثاني يتصل بالقواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات والثالث خاص بآلية السياسة التجارية وتحكم هذه الإتفاقيات جميعها التجارة الدولية الآن وتقوم أساسا على إحترام مبدأ المعاملة الموطنية للأجانب ومعاملة الدول الأعضاء لبعضها معاملة لا تقل عما تصنعه أي دولة أخرى من مزايا وتفضيلات طرف الدولة الأكثر رعاية.

وقد أكد وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية أن عضوية مصر في إتفاقية الجات منذ عام ١٩٧٠ ومشاركتها في صياغة النصوص الفورية في الإتفاقيات المختلفة الواردة في الوثيقة الختامية التي تضمنت نتائج جولة مفاوضات أوروجواي جعل لها الحق في الإنضمام كعضو أصلي في منظمة التجارة العالمية بعد أن تقدمت بجداول للتنازلات الجمركية وجداول إلتزامات في مجال الخدمات ثم قبولها من باقي أطراف الجات ولا يستند هذا التأكيد إلا إلى صريح نص المادة الحادية عشرة لفقرة أولى من اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية الموقعة في مدينة مراكش بالمملكة المغربية في ١٥ من أبريل سنة ١٩٩٤.

ولعل أهم الملاحق التي تضمنتها في هذا المقام هو الإتفاقية المدرجة بالملحق الأول، وهو الملحق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والواجب التطبيق على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها، والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصاميم الصناعية وبراءات الاختراع والدوائر المتكاملة والمعلومات غير المفصح عنها، والرقابة على الممارسات غير التنافسية في التراخيص التعاقدية فضلا عن جزء تنفيذي لهذه الحقوق يتضمن إجراءات وجزاءات مدنية وإدارية وتدابير مؤقتة وحدودية فضلا عن إجراءات جنائية ونصوص أخرى متفرقات، وقد سمحت هذه الاتفاقية للبلدان النامية الأعضاء بتأخير تاريخ تطبيق هذا الإتفاق لفترة زمنية مدتها أربع سنوات اعتبارا من

الأول من يناير سنة ١٩٩٦، قابلة للامتداد لفترة إضافية مدتها خمس سنوات بالنسبة لبراءات الاختراع في مجال الأدوية والمنتجات الكيماوية الزراعية. ويبدو ان الحصول على هذه المدة الاضافية مرهون بموافقة مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في ضوء مادة تنفيذه من قبل الدولة النامية المعنية في هذا الصدد. وقد اكد رئيس اللجنة المشتركة للجان المعنية بمجلس الشعب والتي شكلت بقرار من مجلس الشعب في ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٥ في تقريره الذي عرض على المجلس ملحق المضبطة الجلسة ٧٤ في ١٦ من ابريل سنة ١٩٩٥ ص ٧٧، ان مصر قد حصلت على هذه الفترة الزمنية لمواجهة ارتفاع تكلفة الحصول على التكنولوجيا وارتفاع أسعار الدواء والمواد الغذائية على وجه التحديد. وقد حضر هذه اللجان وزير الاقتصاد وممثلون لكل الجهات المعنية وبعد ثلاثة اجتماعات انتهت اللجنة المشتركة لمجلس الشعب الى ما تقدم. وقد هدأ المعنى صراحة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بمضبطة الجلسة الرابعة والمسعين ١٠ من ابريل سنة ١٩٩٥ ص ٢٠، ورئيس مجلس الوزراء عند المعقيب على هذا التقرير بمضبطة الجلسة الرابعة والسبعين، ١٦ من ابريل سنة ١٩٩٥ ص ٤٧.

وايا كان الأمر بشان تاريخ الالتزام بالتنفيذ الذي بدأ بالفعل بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية في الأول من يناير سنة ١٩٩٥، وبالنسبة لاتفاقية الملكية

د. حمد حسام محمود لطفي

استاذ بحقوق بني سويف جامعة القاهرة

الفكرية في الأول من يناير سنة ١٩٩٦. فإن النظام الدستوري المصري يتميز بخصوصية يتقرر بها مفاهيما منح مثل هذه الاتفاقيات الدولية علو القانون الداخلي، بعد الانضمام اليها والتصديق عليها وشروطا وافا تأوضاع المقرر. وإذا كانت اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد بدأ نفاذها بالفعل بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية والعشرين في مصر، طبقا لقرار نشرها في الجريدة الرسمية الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٩٥ من وزير الخارجية بقرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٥م.

إعتبارا من الأول من يناير سنة ١٩٩٥ فإن ذلك انها قد اصبحت منذ هذا التاريخ قانونا وطنيا واجب التطبيق. وقد استقر الفقه والقضاء في مصر على إلتزام القاضي الوطني بتطبيق هذه الاتفاقية بكل ماورد فيها من إلتزامات محددة تاركة للتنفيذ بالتالي، بإصدارها قانونا وطنيا منشورا في الجريدة الرسمية للدولة. حيث لم يرخص المشرع الدستوري المصري في طلب اصدار قانون داخلي للتشكك الوطني للاتفاقيات الدولية كما فعلت الكثير من الدول، بل اكتفى بمجرد نشر الاتفاقية الدولية في الجريدة الرسمية الوطنية للتنفذ في حق مصر. وهذا هو ماحدث بالفعل بالنسبة إلى إتفاقيات الجات. وعلى هذا الأساس لم يعد هناك مجال لإصدار أية تشريعات إضافية او التعديل في التشريعات القائمة إلا بهدف واحد وهو الاستفادة من الاحكام الاستثنائية المقررة للبلدان النامية في هذا المجال، والمتاحة اساسا في الاستفادة من فترات زمنية انتقالية لا تلتزم هذه الدول خلالها بتوفير حمائية من أي نوع لكل ما لا تحميه بالفعل بموجب تشريعاتها الوطنية المعمول بها لحماية التنفاذ الدولي، فإذا انتهت هذه الفترات وجب التطبيق الكامل والحرفي لكل ما ورد في هذه الاتفاقيات توحيدا للقواعد الخاصة للتجارة الدولية.

ولايلاحظ أن المجلس الدستوري فرنسا عن المساحة ومازال البعض يتجاهل وجود نص المادة ١٥٦ من الدستور المصري الحالي الصادر عام ١٩٧١ سالفة الذكر، دون ادراك سبب وجيه لهذا التجاهل، وقد ترتب على هذا الصمت المريب ان اصبح سيف العقوبات مسلطا على رقبة مصر من قبل منظمة التجارة العالمية التي لن تسمح لمصر بأن تتجاهل إلتزاماتها الدولية حيث اتضح ومحدث على إتفاقيات الجات، أو إلتزاماتها الوطنية حيث صدرت بالفعل الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في مصر ليبدأ العمل بها اعتبارا من الأول من يناير سنة ١٩٩٥ قبل تاريخ الالتزام الدولي بتنفيذها في الأول من يناير سنة ١٩٩٦. والامل مازال قائما في ان تدرك اللجان المصرية الرسمية للجات التي شكلت وتضم عددا من الممثلين الرسميين للجهات المعنية هذه الحقيقة وتحزم أمرها وأن تضطلع بمهامها دون ان تضيع الوقت في شأن

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٦

للبحوث والتدريب والمعلومات

بحث مسألة جدوى الأخذ بالفترات الانتقالية أو التخلى عنها حيث حسم هذا الموضوع بداية لدى حصول الحكومة على موافقة مجلس الشعب على إنضمام مصر إلى إتفاقيات الجات عام ١٩٩٤، فلم يعد من حق أى شخص مهما علا شأنه أن يغير إرادة مجلس الشعب التى أعلنها بالموافقة على هذا الإنضمام بناء على تأكيد من السلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس اللجنة المشتركة بمجلس الشعب ووزير الإقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس مجلس الوزراء على أن مصر قد حصلت بالفعل على أقصى فترة إنتقالية متاحة طبقا لإتفاقيات الجات عام ١٩٩٤، ولم يعد أمام مصر سوى أن توجه إلى المنظمة العالمية للتجارة كل الإخطارات المناسبة المنصوص عليها فى نصوص الملحق ١ ج من إتفاقيات الجات عام ١٩٩٤ الخاص بالمنظمة الفكرية.

فنرا بذلك تمسك الدول الأعضاء بأن هذه الإتفاقية بما فيها من نصوص تشريعية ملزمة قد أصبحت كغيرها من إتفاقيات الجات الموقعة فى دورة أوروجواى، قانونا وطنيا تلتزم المحاكم الوطنية بتطبيقه، التزام منظمة التجارة العالمية بتوقيع العقوبات على من يخالفه، وبدون توجيه هذه الإخطارات لن يكون من حق مصر التمسك بأية حقوق تقررت لمصلحة البلدان النامية. وهذا كله يؤكد حتمية تدخل الحكومة دون إبطاء بإصدار التشريعات الوطنية التى تضمن لها أقصى استفادة من الفترات الإنتقالية والميزات المتاحة للبلدان النامية مع إخطار منظمة التجارة العالمية بذلك. وننوه بألا حاجة إلى إصدار قوانين جديدة لتعديل القوانين القائمة حيث عدلت بالفعل كل القوانين القائمة بنشر هذه الإتفاقيات فى الجريدة الرسمية المصرية ومفاد ذلك أن الذى نرجوه هو إفصاح الدولة رسميا عن نيتها فى الإستفادة من الحقوق المقررة للبلدان النامية فى إتفاقيات الجات وليس سكوتها إلا عزوفا عن هذه الإستفادة لا يرتضيه من يجعل مصلحة مصر فوق الرؤوس والأعناق. فهل من مجيب لهذه الدعوة الصادقة التى تستند إلى صريح نص المادة ١٥١ من الدستور المصرى الحالى الصادر عام ٩٧١ فقها وقضاء وافتاء بأنها تجعل للإتفاقيات الدولية قوة القانون الملزم نشرها فى الجريدة الرسمية المصرية؟! ألا هل بلغت اللهم فاشهد.

للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: [illegible]

التاريخ: ٢٢ يناير ١٩٩٦

شرح النصوص الانجليزية

لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية

كتب

إشراف:

جمال فاضل

تكتسب النصوص الانجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية اهمية كبرى لاربعة اسباب جوهرية كما يحصرها المستشار عبدالفتاح مراد،اولها ان اللغة الانجليزية هى إحدى ثلاث لغات نصت اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية على انها هى اللغات الرسمية المعمول بها بين الدول الموقعة على الاتفاقيات وما ينشا عنها من منازعات.

وورد صراحة ذلك فى نصوص مواد اتفاقيات الجات فى الملحق الثانى حيث نصت المادة على ان اللغات الرسمية للاتفاقيات هى الانجليزية والفرنسية والاسبانية وثانيها ان ذكر اللغة الانجليزية كلغة اتى فى النصوص القانونية سابقا على اللغتين الفرنسية والاسبانية وان كان لكل منها ذات القيمة القانونية. كما ان اللغة الانجليزية هى اكثر اللغات الحية انتشارا فى دول العالم وهو السبب الثالث بينما الرابع ان اللغة الانجليزية باعتبارها اهم اللغات العالمية سوف تكون هى الفيصل من الناحية العملية عند الاختلاف فى تفسير النصوص القانونية لمنظمة التجارة العالمية بين النص العربى على - سبيل المثال - وبين اى نص آخر بلغة غير رسمية اخرى مثل اللغة الايطالية او اليابانية.

ويقسم د. عبدالفتاح مراد كتابه «شرح النصوص الانجليزية لاتفاقيات الجات» الى مجلدين احدهما انجليزى والاخر عربى.

ويتضمن المجلد الانجليزى من هذا الكتاب - بصفة عامة - النصوص القانونية لكل الاتفاقيات التى تم التوصل اليها فى ختام جولة الاورجواى فى ديسمبر ١٩٩٣. واحتوى على القرارات المتعلقة بذلك والتى تم انجازها فى ختام جولة اورجواى وفيما بعدها وذلك فى المؤتمر الوزارى الذى عقد فى مراكش فى ابريل سنة ١٩٩٤.

كما تم التوقيع على النص الختامى لجولة اورجواى واتفاقية مراكش لانشاء منظمة التجارة العالمية فى مؤتمر مراكش الوزارى.

يضاف ان بعض الوفود قد وقعت على واحد او اكثر من الاتفاقيات الاربعة متعددة الاطراف كما فى الملحق رقم ٤ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

ويتضمن القسم الانجليزى القرارات والاعلانات الوزارية التى اتخذتها لجنة المفاوضات التجارية فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ والقرارات الوزارية التى اصدرها الوزراء فى مراكش يوم ١٤ ابريل عام ٩٤.

ويتضمن القسم الانجليزى من هذا الكتاب فى نهايته نصوص اتفاقية

للصدر: مساهم

التاريخ: ٢٢ يناير ١٩٩٦

الجات لعام ١٩٤٧ كما تم تعديله فيما بعد من الأطراف المؤقعين على اتفاقيات الجات.

ويتضمن القسم الانجليزي من هذا الكتاب تلخيصا لنصوص الانجليزية التي تحوي اعلانات مراكش والوثيقة الختامية.

ومن وثائق الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ المعروفة بـ مجلده وثيقة التفاهم الخاصة بشأن تفسير المادة الثانية واحد (ب) من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ وثيقة التفاهم الخاصة بشأن تفسير المادة السابعة عشرة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ ثيقة التفاهم الخاصة باحكام ميزان المدفوعات في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ وثيقة التفاهم الخاصة بتفسير المادة الثامنة والعشرين من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ وبروتوكول مراكش الملحق بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤. ويتضمن وثائق واعلانات مراكش:

- اتفاق بشأن الزراعة.
- اتفاق بشأن تطبيق تدابير صحة الانسان والصحة النباتية.
- اتفاق بشأن المنسوجات والملابس.
- اتفاق بشأن الحواجز الفنية على التجارة.
- اتفاق بشأن التفتيش وإجراءات الاستمرار المتصلة بالتجارة.
- اتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.
- اتفاق بشأن تنظيم المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤.
- اتفاق بشأن الفحص قبل الشحن.
- اتفاق بشأن قواعد المنشأ.
- اتفاق بشأن إجراءات تراخيص الاستيراد.
- اتفاق بشأن الدعم والاجراءات التعويضية.
- اتفاق بشأن الوقاية.

ويتضمن القسم الانجليزي ايضا من الكتاب الملحق رقم واحد (ب) الخاص باتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. والملحق رقم ٢٠٠٠ ويتضمن وثيقة التفاهم بشأن القواعد والاجراءات التي تحكم تسوية المنازعات التي تنشأ بين الاطراف المؤقعين على الاتفاقية والملحق رقم ٣٠٠ ويتضمن آلية مراجعة السياسات التجارية. والملحق رقم ٤٠٠ ويتضمن الاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف وهي:

- اتفاق بشأن التجارة في الطائرات المدنية.
- اتفاق بشأن المشتريات الحكومية.
- اتفاق عالمي بشأن الألبان.
- اتفاق عالمي بشأن لحوم الابقار.

ويتضمن القسم الانجليزي من الكتاب القرارات والاعلانات الوزارية التي اتخذتها لجنة المفاوضات التجارية في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ وهي:

- قرار بشأن اجراءات في صالح الدول الاقل نموا.
- اعلان بشأن مساهمة منظمة التجارة العالمية في تماسك اكبر تماسك في صنع السياسة التجارية العالمية
- قرار بشأن اجراءات الاخطارات.
- اعلان بشأن علاقة منظمة التجارة العالمية بصندوق النقد الدولي.
- قرار بشأن اجراءات خاصة بالتاثيرات السلبية المحتملة لبرنامج الاصلاح على الدول الاقل نموا والدول النامية المستوردة للاغذية.
- قرارات بشأن اخطار عن اول تكاسل بشأن المادة رقم (٢) فقرة ٦ من اتفاقية المنسوجات والملابس.
- قرارات بشأن الاتفاقية المتعلقة بالمعوائق الفنية للتجارة.
- قرارات بشأن تفاهم مقترح ومتفق بنظام معايير المعلومات لمنظمة التجارة

العالمية والمنظمة العالمية للتوحيد القياسي.

● قرار بشأن مراجعة مركز نشر المعلومات للمنظمة العالمية للتوحيد القياسي واللجنة الدولية للكهرباء.

● قرارات واعلانات متعلقة بالاتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤.

● قرار بشأن محاربة الغش.

● قرار بشأن مراجعة المادة ١٧ فقرة ٦ من الاتفاق الخاص بتطبيق المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤.

● اعلان بشأن التسوية المتازعات الملحة بالاتفاق الخاص بتطبيق المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ أو القسم الخاص من الاتفاق الخاص بالدعم والاجراءات التعويضية.

● قرارات متعلقة بالاتفاق الخاص بتطبيق المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ٩٤.

● قرار خاص بالحالات التي تتوافر فيها الاسباب التي تدعو ادارة الجمارك للشك في صحة أو دقة القيمة المقررة.

● قرار بشأن النصوص المتعلقة بالحد الادنى للقيمة والواردات عن طريق الوكلاء الوحيدين والموزعين الوحيدين وأصحاب الامتياز الوحيدين.

● قرارات متعلقة بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

● قرار بشأن التدابير التاسيسية الخاصة بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

● قرار بشأن بعض اجراءات تسوية المنازعات الخاصة بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

● قرار بشأن التجارة في الخدمات والبيئة.

● قرار بشأن المفاوضات الخاصة بحركة الاشخاص الطبيعيين.

● قرار بشأن الخدمات المالية.

● قرار بشأن المفاوضات الخاصة بخدمات النقل البحري.

● قرار بشأن المفاوضات الخاصة برسائل الأعمال السلكية واللاسلكية الرئيسية

● قرار بشأن الخدمات التخصيصية.

● قرار بشأن الأعضاء الاتفاقية المتعلقة بالمشتريات الحكومية

● قرار بشأن تنفيذ ومراجعة التفاهم الخاص بالقواعد والاجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.

● قرار بشأن قبول الأعضاء للاتفاقية التي نشأت بمقتضاها منظمة التجارة العالمية

● قرار بشأن التجارة والبيئة

● قرار بشأن الآثار التنظيمية والمالية الناجمة عن تطبيق الاتفاقية التي نشأت بمقتضاها منظمة التجارة العالمية.

● قرار بشأن تاسيس لجنة تمهيدية لمنظمة التجارة العالمية.

اختتم المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد هذا القسم من مؤلفه بايراد نصوص التفاهم بشأن الالتزامات في الخدمات المالية وأورد كذلك نصوص الأتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أو اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧.

ويتضمن القسم العربي من هذا الكتاب شرحاً تفصيلياً باللغة العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية الواردة في القسم الانجليزي من هذا الكتاب وكيفية تفسيرها وتطبيقها من خلال خمسة أبواب خصصها د. عبد الفتاح مراد - لرصد التطور التاريخي لاتفاقيات الجات واهميتها في النظر القانونية والاقتصادية المعاصرة ويضمون اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واهدافها واثر اتفاقية منظمة التجارة العالمية على النظام القانوني والاقتصادي لجمهورية مصر العربية واثر اتفاقية المنظمة التجارة العالمية على النظام القانوني والاقتصاد في دول العالم والنظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية.

وقد أختتم المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد مؤلفه عن شرح النصوص الانجليزية لاتفاقيات الجات بملحقين اولهما ترجمة الاختصارات القانونية الواردة في النصوص الانجليزية لاتفاقيات الجات الى اللغة العربية. يالثانيهما رسم لهيكل التنظيم الداخلي لمنظمة التجارة العالمية.

الكتاب: شرح النصوص الانجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة الدولية

المؤلف: د. عبد الفتاح مراد

الناشر: دار النهضة العربية

اعداد: نجوى نظمي

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٢٨ يناير ١٩٩٨

للبحوث والتدريب والمعلومات

ممثل صندوق النقد الدولى فى دراسة حول أثر دورة أوروجواى على مصر:

سلوك مصر الدفاعى فى اتفاقية التجارة العالمية يحد من الآثار المحتملة على قطاعاتها

زيادة واردات الغذاء إلى ٢٦ مليون دولار وصادرات الملابس ٤ ملايين فقط نتيجة الاتفاقية .. والأدوية هى الأكثر تأثرا!

كتب - ياسر صبحي :

اكد الإفاد سرور امانيوس ممثل صندوق النقد الدولي في مصر ان جولة اوروجواي من خلال اتفاقية الجات سوف يكون لها اثار محدودة على اسياسات المصرية فيما يتعلق بالسلع والاستثمار والخدمات بيدا انها يكون لها اثار اكثر اهمية في مجال الملكية الفكرية والمضاف انه اذا كانت التزامات مصر من خلال منظمة التجارة العالمية تحكس سلوكا دفاعيا من جانب مصر الا ان هذا لا يكون مفيدا بالنسبة للاقتصاد الذي يراهبه ضغوطا تنافسية متزايدة مع اتجاه الاقتصاد العالمي للاندماج بصورة اكبر. واشار الى ان المفاوضات الحالية في الاتجاه نحو اتفاقيات التجارة الحرة مثل الاتفاق مع الاتحاد الاوروبي في امر مفيد للاقتصاد المصري ، وانه من الافضل ان يكون الهدف هو الاستفادة من الفرص التي تتيحها جولة اوروجواي للقيام بسياسات اكثر تحررا للتجارة.

جاء ذلك في الدراسة التي اعدها والاشتراك مع برنارد هوكمان الخبير بالبنك الدولي حول اثر اتفاقيات جولة اوروجواي على مصر قاما بتقديمها للمؤتمر في جامعة القاهرة واوضحا انها تعبر عن رايهما الشخصي وليس عن رأي المنظمتين الدوليتين.

توضح الدراسة انه مع تطبيق كافة التزامات مصر التي تعهدتها امام منظمة التجارة العالمية بحلول عام ٢٠٠٠ سيصل متوسط التعريفة الجمركية على السلع الزراعية ٦٧٪ وفي الصناعة ٣٢٪ بحوالي ٢٧٪ كتعريفة عامة. وهكذا تصبح التعريفة الجمركية عام ٢٠٠٥ في قطاعي الزراعة والصناعة اعلى من التعريفة المطبقة حاليا بحوالي خمس نقاط مئوية. ومع تطبيق الاتفاق الجديد في التعريفة الجمركية فيما يتعلق برنامج الاصلاح الاقتصادي فان الاثر سوف يصبح ١١ نقطة مئوية. ومن المعروف ان التزامات الدولة امام منظمة التجارة العالمية لا يمكن الرجوع عنها الا بموافقة الدول الاعضاء او بتقديم تعويض. لذلك فان الهامش الذي يمكن ان تعاود من خلاله مصر رفع التعريفة سيكون حوالي ١١ نقطة مئوية. وترفض الدراسة انه رغم هذا التخفيض فان الرسوم الجمركية ستظل ايضا مرتفعة بالمقارنة بدول ذات دخول اخرى وان لا ترتفع الرسوم الجمركية بها عن ٢٠٪ وان هذا الارتفاع سيكون له تكلفة ملحوظة على الاقتصاد المصري سواء من حيث رفاهية المستهلك او العوائق امام التصدير او تشجيع الفرص اخرى. ويرى الباحثان ان هذا التوجه يزيد من اهمية اتفاقية التجارة الحرة التي تجريها مصر مع الاتحاد الاوروبي.

ومن ناحية اخرى الكمية فمن المنتظر ازالتها تماما مع انتهاء تنفيذ التزامات جولة اوروجواي في عام ٢٠٠٥ على ان يتبقى الحظر على منتجات الجوارب فربما وعلى المنسوجات بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ الاتفاقية وعلى الملابس الجاهزة بعد عشر سنوات.

ارتفاع طفيف في تكلفة واردات الغذاء

تشير الدراسة الى ان مصر مستورد كبير للغذاء وان اهم الواردات الزراعية تتكون من السكر والدقيق والذرة والزيوت والسكر والبن والشاي حيث بلغت هذه الواردات في عام ٩٢-٩٤ اكثر من ١.٢ مليار دولار. وقد كان لمصر دور مهم في مفاوضات جولة اوروجواي في الكشف الى تاثير تحرير التجارة الزراعية على واردات الغذاء واخذ المخاوف التي تخفض من هذا التاثير. وبالرغم من ان هناك بعض السلع التي تستوردها مصر مثل الزيوت والبن والشاي) يتظر ان تنخفض اسعارها فان فاتورة الواردات لمصر من الغذاء بحثة عامة يتظر ان تزداد. حوالي ٣٦ مليون دولار وارتفعا لسعر الصرف في سنة ١٩٩٤ ترتفع الى ٣٧.٨ مليون دولار بافتراض عام ٢٠٠٠ نتيجة تطبيق الاتفاقية وهي ما يمثل ٧٪ من واردات الغذاء في ٩٤ و٢٠٠٠ من اجمالي الواردات. وتبعا للسيناريو المحتمل فان ارتفاع حجم واردات الغذاء، سوف يكون طفيفا وان توجد اثار ملموسة خاصة في السنوات الخمس الاولى.

تاثير طفيف على صادرات الملابس

تشير الدراسة الى ان اهم المجالات التي تهم الصادرات المصرية من قطاع الملابس والمنسوجات والازلة الدورجية للمصنعين. وبنتظر في عام ٢٠٠٥ ان ترتفع الواردات من هذه المنتجات في الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي بنحو ٢١٨ مليون دولار بسبب انطلاقية جولة اوروجواي من بينها ٧٦١ صادرات الى الاتحاد الاوروبي. ويرغم ان صادرات مصر من الملابس والمنسوجات تمثل ما يقرب من ٣٨٪ من صادراتها السلعية غير البترولية فانه لا ينتظر ان يكون التخفيض الناتج عن الاتفاقية اثار ايجابية كبيرة على الصادرات المصرية وهذا بسبب ازالة مزايا النفاذ التي كانت تتمتع بها هذه الدول الاخرى او بسبب طريقة التخفيض في الرسوم الجمركية والتي يتم ضمن بالتحديد.

وفي الاجمال فانه من المتوقع ان يؤدي التحرير (نتيجة الاتفاقية فقط الى ارتفاع الصادرات المصرية من الملابس والمنسوجات حوالي (٦ملايين دولار فقط الى الاسواق الثلاثة الرئيسية (الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان)!

الأوبئة الأكثر ضررا

و توضح الدراسة أن حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال اتفاقية أيها

اثار هامة بالنسبة لمصر. ولعل اكثر هذه المجالات والتي لاقت اهتمامات كبيرة اثناء المفاوضات هي حماية منتجات الأدوية. فبينما تجد دول نامية مثل مصر معارضة ومناوئة على تلك المفاوضات مثل الدول المتقدمة فان كثيرا من الدول النامية ومن بينها مصر لا توفرحماية مناسبة أو لا توفرها على الاطلاق. والمعكس من الطاعات أخرى فان منتجات الأدوية هي الاكثر احتياجا للحماية التكنولوجية حتى لا تقوم الشركات المنافسة بتسويق الدواء وصورة التركيبة وتقليدها بأرخص التمسيل دون حفاظ على حق الشركة صاحبة التركيبة والتي تكلفت الكثير من الدراسات والابحاث.

ويمثل حجم السوق المصرية من الأدوية ما يقرب من ٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٣ ويعتز كبير منه ومعتمد على المنتجات المستوردة. والذكير يتوقف التسهيل من حركة التركيبة والتقليدية بالرغم الأدوية العلمية التي ستضغط الرخيص وتسهيل الوراثة لها في المستقبل. حيث أوضحت إحدى الدراسات العالمية أن حوالي ٦٠٪ من مبيعات الأدوية العلمية في الدول النامية كانت يعب أن تخضع لتسويق براءتها أن كان في ظل الدول نظام للحماية. فاذا كان هذا هو الوضع في مصر فان التأثير سيكون كبيرا.

حالة تنافس كبير قبل تطبيق القواعد الجديدة في الحماية قد تحول بعد ذلك الى الاحتكار فان التأثير سيكون أيضا كبيرا. وتضيف الدراسة أنه على أي الاحوال فان الاثار المدفوعة لحماية حقوق الملكية الفكرية لن تظهر قبل السنوات من عام ٢٠١٠-٢٠٠٥ بعد التطبيق الكامل للاتفاقية وقتي سمحت بفترة طويلة للتصحيح الهياكل الداخلية.

جدول التزامات الخدمات

وتشير الدراسة إلى انه على الرغم من ان جدول التزامات مصر في اتفاقية الخدمات تعد من أفضل واشمل الالتزامات من الكثيرين والمغرب بالمقارنة بمتوسط الدول النامية الأخرى، فان كثيرا من الامور الحساسة لا يزال يتضمنها الجدول المصري مما قد يحرمها من كثير من الفوائد التي تؤدي الى تحسين قطاع الخدمات.

وبصفة عامة فان التأثير المحتمل لاتفاقية الخدمات على الاقتصاد المصري سوف تكون محدودة. وقد فتحت مصر التزامات لا تتعدى ٢٠٪ من بحجم قطاع الخدمات. ومن ضمن الامور الحمائية التي ظلت باقية وتمثل اهمية مثل تحديد نسبة مساهمة

الاجنبى فى الشركات الاجنبية والا تتعدى مساهمة رأس المال الاجنبى ٤٩٪ فى كثير من الصناعات (البناء والخدمات الهندسية التابعة له، والمشروعات السياحية فى منطقة سيناء، والتأمين)، ودراسة مدى الحاجة الاقتصادية فى مجال السياحة او فتح فروع جديدة لبنوك اجنبية او لشركات التأمين (الشركات الجديدة يجب ان تعمل دون منافسة تؤدى الى ايذاء الشركات القائمة)، بعض القيود حول العمليات التى تقوم بها مكاتب التمثيل الاجنبى. ويرى الباحثان ان هناك الكثير من الاجراءات التى يجب القيام بها لرفع المنافسة فى قطاع الخدمات وبالتالى ضمان خدمة مميزة وذات تكلفة اقل بالنسبة للصناعة المصرية ولتشجيع تنمية الصادرات.

ويؤكد الباحثان ان مصر لديها وسائل متعددة لتحقيق مزيد من التحرير فى قطاعاتها سواء عن طريق الاتفاقات الجماعية او الخاصة بدولة او تجمع معين وان عليها اختيار افضل ما يناسبها. كما اكدا اهمية الاتفاق فى التجارة الحرة مع الاتحاد الاوروبى خاصة مع السلوك الدفاعى الذى اتخذته من خلال جولة اوروجواى فى اتفاقية الجات وحتى تسير بصورة اكبر فى سياسات التحرير الاقتصادى.

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: العربي

التاريخ: ١ يناير ١٩٩٦

منطقة حرة

أحلاهما مر

تحفل مصر بالامكانيات الهائلة رغم ضوائقها وما تعانيه.. فإمكانياتها علمية وفنية وبشرية هائلة، وتحوى أيضاً بين ربوعها دعائم قوة اقتصادية.. بل ربما لا ينقصها سوى التكنولوجيا والمال وشيء من تنظيم الموارد وإرادة هذا التنظيم وعندها تكتمل لديها أسباب التقدم الحقيقي..

ولكن الشرق أوسطية والجات كلتيهما تتكران على مصر احتواءها لذلك واقتدارها عليه.. وتصر كل من الجات والشرق أوسطية على تقليص امكانياتنا واختزالها.. فالشرق أوسطية تعطى اسرائيل حق احتكار التكنولوجيا والهيمنة العلمية والخبرة، وتعتمد على الدول العربية البترولية «الأبية» كممول وتتعامل مع مصر وبقية الدول العربية غير الغنية ولكنها «أبية أيضاً» على انها مصدر للأيدى العاملة الرخيصة، أما «الجات» فوفق بنودها تفتح أسواقنا للسلع الأوروبية المتفوقة وترفع عنها الجمارك ومعها رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مصر..

ويدعى المتشيعون «للجات» ان في هذا حافزاً للمستثمر والمنتج المحلى للتحسين وتجويد منتجه حتى يرتقى لمستوى المنافسة بينما ليس خافياً على أحد أن أحد عوائق التقدم لدول العالم الثالث حكومات أو منتجين هو الافتقار الى التكنولوجيا التى تشكل العامل الأساسى فى تجويد وتطوير الانتاج.. والتى يصر الغرب على حجبها عن هذه البلاد حتى الغنية منها.. فكيف للمستثمر المحلى أن يجرؤ على المنافسة أيضاً.. واقع الحال يؤكد أن ٣٠٪ من شعبنا نظراً لتدنى مستواه المعيشى، سيظل لاهثاً وراء المنتج المحلى مهما كان متواضعاً الى جوار المنتج الغربى.. فلسوف تملى علينا البنية الاجتماعية والاقتصادية حاجة شعوبنا الفقيرة لهذا المستثمر الذى يناضل لانتاج سلعة تشبع فى غياب الشرط الأساسى للمنافسة وهى التكنولوجيا.. هذا المستثمر والذى يستحق المؤازرة نعمل على خلقه يغزو أسواقه وبدلاً من أن نترفق به وندعمه نزاحمه فى عقر داره باستجلاب المستثمر الأجنبى ليجتذب اليه الأيدى العاملة، والمواد الأولية لينتج سلعة يتم تصريفها أيضاً فى أسواقنا وفق تقييمه هو لأسعار منتجه - لا وفق امكانات الفقراء أو متوسطى الدخل عندنا فأسواق العالم مفتوحة أمامه ويبيع لمن يدفع أكثر.

فاديه مغيث

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: 6 فبراير 1996

تحرير التجارة العالمية

إشراف
زينب أبو المجد

دخل تنظيم التجارة العالمية للخدمات في مفاوضات الجات (جولة اوروجواي) بعد تعافي جولات من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وذلك نتيجة لزيادة أهمية التجارة في الخدمات في التجارة الدولية حيث يصل معدل النمو السنوي في المتوسط الى ٨,٣٪ مقارنة بنسبة ٥,٥٪ لتجارة السلع ما بين أعوام ١٩٨٠ الى ١٩٩٢، كما ارتفع نصيب الخدمات في التجارة العالمية من ٢١٪ عام ١٩٨٠ الى ٢٢٪ عام ١٩٩٣، وتستحوذ الدول المتقدمة على النصيب الأكبر من تجارة الخدمات العالمية من حيث الصادرات ونسبتها ٧٨٪ والواردات ٧٥٪.

للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادى

التاريخ: ٤ فبراير ١٩٩٦

الكتاب : اتفاقية الجات واثارها على البلاد العربية

المحرر : د . سعيد النجار

الناشر : الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى

عرض: إيهاب الدسوقى

تأثير اتفاقية الجات على خدمات التأمين

عن اثر اتفاقيات الجات على تحرير تجارة خدمات التأمين، وموقف شركات التأمين المصرية من تحرير تجارة خدمات التأمين، واستراتيجيات المنافسه لشركات التأميم مواجهة اثار اتفاقيات الجات فى مجال الخدمات... تحدث الدكتور حلمى رزق المدرس بقسم ادارة الاعمال بكلية التجارة جامعة القاهرة. فى المؤتمر السنوى لكلية التجارة عن القدرات التنافسية لمنظمات الأعمال فى مواجهة اثار اتفاقية الجات فقال: -

ان اتفاقيات الجات فى مجال تجارة الخدمات تضمنت عدة محاور منها:

توفير القواعد الملائمة لتجارة الخدمات وخاصة من حيث الانشاء وهو الحق فى فتح فروع فى الاسواق الخاصة بالدول الاعضاء، مع تحديد القطاعات التى يمكن أن يغطيها الاتفاق والاجراءات والممارسات المرغوبة وغير المرغوبة، وتحديد نطاق التغطية عن طريق تحديد أشكال الدخول فى أسواق الخدمات، وتحرير تجارة الخدمات فى الأسواق العالمية كشرط الحصول على ميزة الدولة الاولى بالرعاية، والقدرة على الوصول لاسواق الدول التى تستفيد من هذا الشرط.

ويشمل اتفاق تحرير التجارة الدولية فى مجال الخدمات عدة التزامات هى : -

- تحديد مجال الخدمات فى الاتفاقية. وتعتبر اتفاقية جولة أورجواى أول اتفاق تجارى دولى لتجارة الخدمات مثل الخدمات المالية (بنوك، تأمين، سوق المال....)، وخدمات النقل والاتصالات، والخدمات الاستشارية والمقاولات والانشاء والتعمير، والسياحة، والخدمات المهنية...

- تحديد مجموعة الالتزامات العامة (المبادىء والاحكام العامة) الخاصة بالجات مثل شرط الدول الأولى بالرعاية، والشفافية، ونشر المعلومات، والتدرج فى تحرير التجارة الدولية فى الخدمات. وتعتبر الالتزامات العامة لكل الأعضاء. وتشمل تنظيم تجارة الخدمات على المستوى المحلى، وتحديد المؤهلات العلمية والخبرات العملية اللازمة فى مجال الخدمات.

- تحديد مجموعة الالتزامات المحددة لتحرير تجارة الخدمات، والتى تشمل شروط التحرير، والجداول الزمنية المرتبطة بها والمرفقة مع انضمام الدولة. ولا تصبح أى دولة عضوا فى الاتفاقية بدون التقدم بجدول أو ببرنامج فى قطاع من قطاعات الخدمات.

- تقديم مجموعة الملاحق المتضمنة الاحكام الخاصة. ولا يجوز التفرقة فى المعاملة بين الأجنبى والوطنى فى مزاولة أنشطة التجارة الدولية فى الخدمات الا

مصادر التكنولوجية الحديثة فى منظمات الخدمات المصرية

المصادر التكنولوجية	محلية		خارجية					
			أمريكا		أوروبا		اليابان	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
المنتجات	(٤)	٤٠	٢	٢٥	٢	١٤	٢	٢٥
العمليات (الادارة والتجهيزات)	(٤)	٤٠	(٤)	٥٠	(١٠)	٧٢	(٤)	٥٠
المواد	٢	٢٠	٢	٢٥	٢	١٤	٢	٢٥
الاجمالى:	١٠	١٠٠	٨	١٠٠	١٤	١٠٠	٨	١٠٠

فى عدد من الحالات الاستثنائية التى تحددها جداول الالتزامات المحددة. وتحدد أسس التحرير التدريجى فى مجال الخدمات حيث يتم التعديل والتطوير في الالتزامات بعد ثلاث سنوات.

ويؤثر تحرير التجارة فى الخدمات علي الميزة التنافسية والتطور التكنولوجى، وما يستلزم من انتقال رؤوس الاموال والتكنولوجيا والافراد اللازمين لتقديم الخدمات.

ولذلك ظهرت المخاوف من المنافسة غير المتكافئة فى صناعة الخدمات بين الدول المتقدمة، وعارضت الدول النامية ادخال تحرير تجارة الخدمات فى إطار مفاوضات الجات بسبب عدم توافر القدرة التنافسية لديها فى هذا المجال، وبسبب تشكك الدول النامية من المكاسب التى ستعود عليها من تجارة الخدمات نتيجة سيطرة الدول المتقدمة علي التجارة الدولية للخدمات من الصادرات والواردات. واختلف موقف الدول النامية وموقف الدول المتقدمة حول الدولة الأولى بالرعاية، والمعاملة التفضيلية، والمعاملة بالمثل والمزايا المتبادلة، والمعاملة الوطنية للشركات الأجنبية، والتغطية القطاعية للمفاوضات فى مجال الخدمات كثيفة العمل، أو كثيفة رأس المال.

وتقوم الدول المتقدمة بانشاء مراكز اتصال لتسهيل حصول الدول النامية على المعلومات فى أسواق الخدمات فى الدول المتقدمة، وتقوم أمانة منظمة التجارة العالمية بتقديم مساعدات فنية فى مجال تجارة الخدمات للدول النامية. ويتولى مجلس تجارة الخدمات الاشراف على تنفيذ اتفاقية الجات فى تجارة الخدمات، بجانب المؤتمر الوزارى واللجان الخاصة بالخدمات لتطبيق المواد التنظيمية والمؤسسية الخاصة بادارة الاتفاق وتسوية المنازعات (جهاز تسوية المنازعات).

عن موقف مصر من تحرير تجارة الخدمات : قال الدكتور حلمى رزق:

تظهر أهمية الخدمات فى مصر من حيث المساهمة فى الناتج القومى وقد تطورت النسبة ما بين ٤٩.٥٪، ٥٣٪ مقارنة بالزراعة ١٦.٥٪، والصناعة والتعدين ١٧.٤٪ فى عام ١٩٩٣، بالإضافة إلى ارتفاع العمالة المستخدمة في الخدمات حتى وصلت الى ٤٥.٩٪ عام ١٩٩٣ مقارنة بالزراعة ٣٢.٤٪، والصناعة ١٣.٩٪، وزادت أهمية الخدمات فى مكونات الصادرات والواردات بما أدى الى تحقيق فائض فى الميزان التجارى غير المنظور (الخدمات) وتمثل الاستثمارات فى مجال الخدمات ٤٨٪ من اجمالى الاستثمارات، كما واحتلت مصر مكانا بارزا بين الدول النامية من حيث الصادرات والواردات فى مجال الخدمات حيث احتلت مصر المركز الخامس بين أكبر عشرين دولة نامية مصدرة للخدمات علي مستوى العالم (٤.٦٪ للصادرات، ٣٪ للواردات). وتمثل الواردات من الخدمات ١٢.٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى، وتمثل الصادرات ٢١.٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩٣.

وقدمت مصر ملاحق عند الانضمام الى اتفاقيات الجات (جولة أوروجواى) فى مجال تحرير الخدمات، وتشمل الملاحق الخدمات المالية والاتصالات والنقل والسياحة. وتدخل خدمات التأمين فى الخدمات المالية، وتشمل خدمات التأمين حماية حقوق الأطراف فى اتخاذ اجراءات وقائية تستهدف حماية المستثمرين وأصحاب بوالص التأمين لضمان سلامة واستقرار النظام من الاحتكار فى تجارة الخدمات المالية والتأمين واعادة التأمين.

وتم الاتفاق على فتح الباب للشركات الأجنبية للدخول فى مشروعات مشتركة مع الشركات المصرية على أن تكون نسبة اشتراك المصريين ٥١٪، والأجانب ٤٩٪ فى قطاع البنوك والتأمين... وبعد خمس سنوات من تاريخ سريان الاتفاقية (يناير ١٩٩٥).

وتظهر القيود عند تحرير الخدمات فى التأمين بالنسبة للشركات المصرية فى مدى الاعتماد على الكفاءة الرأسمالية والتكنولوجيا الحديثة، بما يؤثر على القدرات التنافسية مع الشركات الضخمة بسبب اقتصاديات الحجم فى الانتاج والتسويق. ويظهر أثر الشركات العالمية الضخمة فى نفاذ السوق فى مجالات البنوك والتأمين والاتصالات كما تظهر أهمية المنافسة فى الأسواق النوعية فى مجال الخدمات مقارنة بالسلع، حيث أنها تعتمد على كفاءة المعرفة والمعلومات (رأس مال المعرفة الناتجة من البحوث والتطوير، والتى تعتبر خدمات كثيفة للمهارة ويتوقف مستوى الخدمات على القدرة على الابتكار فى تقديم الخدمات، وعلى سرعة انتقال المعلومات بما يوضح أهمية التكنولوجيا الحديثة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مزايا الجات

ويؤثر تحرير تجارة الخدمات على المنافسة غير المتكافئة فى قطاع الخدمات المصرية من حيث الصادرات والواردات، وبما يؤثر بالسالب على الميزان التجارى عند التعامل مع العالم الخارجى فى مجال الخدمات. وتساعد المرونة فى التطبيق، والالتزام بعدد من القطاعات الخدمية، على تنمية القدرات التنافسية فى المجالات التى تم تحريرها فى برنامج الاصلاح الاقتصادى مثل السياحة، والتأمين، والبنوك، والتشييد والبناء، والنقل البحرى.

ويساعد تحرير التجارة فى مجال الخدمات على تشجيع الاجانب للاستثمار فى هذا المجال، حيث تحتاج إلى نقل التكنولوجيا، وزيادة المعرفة المحلية فى مجال التأمين.

وتحقق إتفاقية الجات فى مجال الخدمات عدة مزايا للدول النامية (وبنها مصر) من حيث التنازلات المطبقة فى إتفاقية الجات منها أن من حق الدول المشاركة التخلى عن جميع التزاماتها العامة فى حالة مواجهة عجز حاد فى ميزان المدفوعات، أو اتخاذ إجراءات الحماية بسبب الطوارئ، أو فى حالة الامن القومى.

ويمكن للدول النامية تحديد ضوابط لكل قطاع من قطاعات الخدمات، أو تحديد التغطية القطاعية فى المفاوضات. وتحقق الدول النامية عدة مزايا من تحرير تجارة الخدمات العالمية عن طريق:

– توفير الحماية لقطاعات الخدمات الحديثة والاستراتيجية عن طريق تطبيق القوانين واللوائح للحماية، وعدم إعتبارها عقبة فى سبيل تحرير تجارة الخدمات، والاعتراف بحق الدول النامية فى فتح أسواقها أمام الشركات الاجنبية بشرط المساهمة فى تنمية قطاع الخدمات، وتيسير الحصول على المعلومات والتكنولوجيا الحديثة بما يحقق وضعا تنافسيا فى السوق العالمية للخدمات.

– أن تجرى التغطية القطاعية بشكل تدريجى لتحقيق ميزة نسبية عند تنفيذ الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات فى ضوء ظروف كل دولة خلال الفترة الزمنية المسموح بها (خمس سنوات).

ويظهر التأثير الواضح على مجالات التأمين فى عدة نواحى تشمل:

– تحرير قطاع التأمين المصرى وتطويره

– فتح فروع لشركات التأمين الاجنبية للعمل فى السوق المصرية وزيادة المنافسة فى مجال التأمين بالاضافة إلى

- زيادة القدرة التنافسية لقطاع التأمين عن طريق:
- زيادة الوعى التأمينى، وتنوع خدمات التأمين
- تطوير الاستثمارات والاتجاه نحو الخصخصة فى قطاع التأمين
- إدخال التكنولوجيا الحديثة فى شركات التأمين
- زيادة كفاءة العاملين والإدارة فى مجال التأمين.
- إتساع سوق التأمين الاقليمى بدخول عدد كبير من الدول العربية فى إتفاقيات الجات، وإتساع سوق التصدير لخدمات التأمين المصرية.

وعن الجات وخدمات التأمين يقول الدكتور حلمى رزق:

تعتبر خدمات التأمين من الخدمات الفعلية فى التجارة الدولية (خدمات تجارية) وخدمات تتميز بتمركز الطلب حيث تتطلب إنتقال عارض الخدمة الى اماكن تمركز العملاء، بمعنى التواجد فى الاسواق والاستثمار المباشر المصحوب بالحركات الدولية للعمل ورأس المال، وتصنف خدمات التأمين حسب النقطة النهائية لتقديم الخدمة بأنها خدمات المعرفة أو المهارة وتعتبر خدمات ذات معامل تزامن صغير نسبياً حيث تحتاج الى وقت إتصال أو تفاعل قصير نسبياً بين مورد أو مقدم الخدمة والعملاء. وتعتبر خدمات التأمين كثيفة العمل ورأس المال.

وتلعب إقتصاديات الحجم أو النطاق دورا كبيرا فى القدرة التنافسية فى تقديم الخدمات، كما ترتبط بتوافر الاسواق جيدة التنظيم. ويعتبر توافر رأس المال الكافى للتمويل شرطا لدخول مجال خدمات التأمين.

ويؤثر تطبيق قواعد ومبادىء الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على مجال التأمين من حيث: دخول شركات التأمين الاجنبية فى سوق التأمين المصرى، ودخول شركات التأمين المصرية فى أسواق التأمين العالمية، والاقليمية، والعربية. وتظهر أهمية كيفية مواجهة شركات التأمين المصرية للمنافسة الناتجة من إتفاقية الخدمات فى مجال التأمين، وخاصة أن مشاركة الدول النامية على أساس المساواة، وليس هناك معاملة تفضيلية بغض النظر عن طول الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية لتطوير تشريعاتها وظروفها المحلية مع تطورات النظام التجارى العالمى الجديد. ويعنى إنضمام أى دولة الى إتفاقية الجات للخدمات قبولها لجميع الاتفاقيات ككيان واحد لايتجزأ فى السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات المرتبطة بالتجارة.

ودخل قطاع التأمين المصرى التأمين، وإعادة التأمين، والسمسرة فى التأمين فى إتفاقية الجات للخدمات. وقامت مصر بتحديد الشروط والقواعد التى يسمح بها بدخول الموردين للخدمة الاجنبية فى السوق المصرية، والشكل الذى يسمح له وفقا لما هو قائم فعلا فى القوانين الوطنية، ومايتمشى مع سياسة الاصلاح الاقتصادى، والتى تقدمت فيها مصر بخطوات إيجابية خلال السنوات الماضية.

ويساعد تحرير تجارة خدمات التأمين على إتساع نطاق السوق وزيادة القدرة التنافسية لشركات التأمين المصرية عن طريق:

تزايد اعداد الدول العربية المشتركة فى اتفاقية الجات للخدمات، وبالتالى إتساع الاسواق العربية امام الخدمات المصرية، وخاصة دول الخليج البترولية (السوق الاقليمية)، وزيادة قدرة الشركات المصرية فى تجارة خدمات التأمين على المستوى العالمى وخاصة فى الدول المتقدمة (السوق العالمية)، واستفادة شركات التأمين المصرية من نقل وتطوير التكنولوجيا عند فتح السوق المصرية (السوق المحلية) أمام الشركات الاجنبية من الدول المتقدمة.

وتظهر الايجابيات لشركات التأمين عند فتح أسواق جديدة بما يساعد على تطوير جودة الخدمات. وتحتاج شركات التأمين لتبنى إستراتيجيات المنافسة لزيادة قدرتها التنافسية فى الاسواق.

مواجهة الاثار السلبية

وتحتاج شركات التامين المصرية الى مواجهة الاثار السلبية والناتجة عن تحرير التجارة الخارجية فى مجال خدمات التامين من حيث: الغاء الحماية للخدمات الوطنية، وفتح الاسواق بما يزيد المنافسة القائمة على مهارة العاملين والتكنولوجيا الحديثة. وتظهر إستراتيجيات المنافسة فى مجالات الاسعار، والجودة بسبب الحجم الكبير فى الانتاج والتسويق وتخفيض التكاليف فى الاسواق العالمية، وتؤثر المنافسة على دخول الشركات العالمية، وخروج الشركات المحلية الضعيفة او الصغيرة.

ويظهر تاثير تحرير التجارة فى مجال خدمات التامين على المنتج (خدمات التامين)، وعلى الاسواق (العالمية، والاقليمية، والمحلية)، وعلى المنافسة السعرية وغير السعرية ويمكن لشركات التامين مواجهة ذلك عن طريق:

١- مواجهة المنافسة للشركات الاجنبية فى الاسواق المصرية والعربية سواء سعرية أو غير سعرية (الجودة).

٢- الموازنة بين الاعباء المالية (الضرائب)، ودخول الافراد، ومستوى الاسعار (تكلفة الانتاج)، بما يؤثر على القدرات التنافسية.

٣- الاهتمام بتصدير الخدمات للاسواق الاقليمية (العربية والافريقية)، والاسواق العالمية مع تنمية الاتجاه نحو التكتلات الاقليمية (عربية، افريقية، شرق أوسطية، بحر متوسطية.....)

٤- الاستفادة من المرحلة الانتقالية فى التطوير او الاستفادة من المنح والتعويضات والمساعدات الفنية المقدمة من الدول المتقدمة، وخاصة فى مجال المعلومات والتكنولوجيا الحديثة.

جدول رقم (٢)

موقف منظمات الخدمات من تطوير المنتجات فى الأسواق الجديدة .

المواقف	تحقيق حالياً	التحقيق	الوزن النسبي
١- تقديم منتجات جديدة فى أسواق جديدة .	٨	(١٠)	٢
٢ – تقديم المنتجات القائمة فى أسواق جديدة .	٦	(١٠)	٢
٣ – تقديم منتجات جديدة فى الأسواق الحالية .	١٠	٤	٤
٤ – تقديم المنتجات القائمة فى الأسواق الحالية.	(١٢)	٤	٥
٥ – أ – تفضيل التكامل الأمامى مع المستهلك أو السوق	٨	٦	٣
ب – تفضيل التكامل الخلفى مع الموردين .	٨	١٠	٣

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: 4 يونيو 1992

«الجات» والاقتصاديات العربية

كتب

أشرف الـ
جمال فاضل

تعد جولة اوروجواى ونتائجها من أهم التطورات الاقتصادية الدولية التى حدثت النصف الاول من التسعينات نتيجة الاثار الجوهرية على هيكل النظام الاقتصادى العالمى وتاثر كل دول العالم بنتائج تلك الجولة. حيث تعد أحد الجوانب الهامة لما أسفرت عليه جولة اوروجواى من نتائج هو السير فى تحقيق العالمية وسيادة مبدأ المنافسة بين دول العالم، وهو ما يناقض الاتجاهات الحمائية التى كانت سائدة.

ويأتى كتاب «اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية» ليتصدى لهذه القضية من خلال اعمال ندوة اشرف عليها د. سعيد النجار بالتعاون بين «صندوق النقد العربى» و«الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى» و«صندوق النقد الدولى» و«البنك الدولى». ويضم الكتاب سبعة ابحاث تتناول اثر جولة اوروجواى على الدول العربية.

يتناول د. سعيد النجار فى بحثه القيم تطور اتفاقية الجات وارتباطها بالتغيرات التى حدثت فى النظام التجارى الدولى. ويحدد المبادىء الرئيسية لاتفاقية الجات فى ثلاث مبادىء رئيسية هى تحرير التجارة الدولية مما يرد عليه من قيود جمركية وغير جمركية، وعدم التمييز بين الدول فى المعاملات التجارية وهو ما يعرف بشرط «اولى الدول بالمراعاة»، تحريم كل انواع السلوك الجائر مثل ظاهرة الاغراق فيرفان الدول النامية لم ترحب بهذه المبادىء على اساس انها لا تراعى ظروفها ومن ثم تم انشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) عام ١٩٦٤ بهدف تنظيم التجارة الدولية على اسس مختلفة تماماً عن الاساس الذى قام عليه الجات.

ويختتم د. سعيد النجار البحث بمناقشة اثار نتائج جولة اوروجواى على الدول العربية مشيراً إلى ان الاتفاقية ستؤدى الى الاتى:

● انتعاش الاقتصاد العالمى. وتشير الدراسات الى زيادة الدخل الصافى العالمى ما بين ٢٥٠ مليار الى ٣٠٠ مليار دولار سنوياً وارتفاع الصادرات بنحو ٧٦٠ مليار دولار ولا شك ان الدول النامية ستحصل على جزئى من هذا الانتعاش.

● فتح الاسواق المتقدمة امام صادرات الدول النامية.

● استفادة الدول النامية من ضبط قواعد السلوك فى التجارة الدولية

يرى د. سعيد النجار ان الشكوك حول الاثار السلبية من الاتفاقية محدودة خاصة ان قطاع الخدمات مثلاً يخضع تحريره لرغبة الدول النامية كما فى جداول الالتزامات الخاصة بكل دولة. كما ان الاتفاقية اعطت الدول النامية مده اطول للتنفيذ مع نسبة اصغر فى التحرير. اما الدول الاقل نمواً فان الاتفاقية تعفيها تقريباً من اى التزام.

ويركز البحث الثانى لجيسوس سياد نائب مدير عام منظمة التجارة العالمية على نتائج الجولة. ويشير البحث ان جولة اوروجواى ادت الى خفض التعريفة الجمركية بنسبة ٤٠٪ فعلى سبيل المثال كان متوسط التعريفة المرجحة قبل الجولة فى الدول المتقدمة ٦,٣٪ واصبحت بعد الجولة ٣,٨٪ وعلى المنسوجات والملابس انخفضت من ١٥,٥٪ إلى ١٢,١٪، وعلى الالات الكهربائية من ٦,١٪ الى ٣,٥٪.

ويتناول البحث الثالث المعنون بـ «النتائج الممكنة لدورة اوروجواى بالنسبة للبلدان العربية» والمقدم من بول شابريه ومحمد المريان وراقية معلى فعليى نتائج الجولة بصفة عامة والنتائج المؤثرة على البلدان العربية بصفة خاصة ويشير البحث الى ان جولة اوروجواى اسفرت عن اتفاقيات ذات اثار بعيدة المدى منها، تحرير التجارة، وتوسيع القواعد التى تحكم التجارة متعددة الاطراف، وتدعيم القواعد المطبقة وخاصة الدعم المالى والرسوم التعويضية، واخيراً تدعيم البنية الاساسية بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة. ومن ناحية اخرى فان اثر الاتفاقية على الدول العربية تتوقف على مدى انفتاح اقتصاديات البلدان العربية، والتغييرات فى الافضليات التجارية.

ويشير البحث الى ان التحرير التجارى يؤثر على البلدان النامية من ثلاث زوايا رئيسية هى:

● المكاسب الناجمة عن تحسن فرص الدخول فى اسواق الدول الشريكة.

● مكاسب الكفاءة الاقتصادية المرتبطة إلى حد كبير بسياسات التحرير التجارى.

● التغيرات المتوقعة فى معدلات التبادل التجارى والمرتبطة خصوصاً بتحرير القطاع الزراعى.

وينتهى البحث الى نتائج اوروجواى ستسهم فى توسيع التجارة، والنمو وسيخفف توزيع المكاسب والخسائر على قدرة كل قطاع فى البلدان العربية على الاستجابة للتغير، وهيكل تجارتها وميزانها التجارى والزراعى ونمط التفضيلات التجارية.

ويبرز البحث الرابع لجمال زنوق بعنوان «اثار دوره اوروجواى على البلاد العربية» المعالم الرئيسية لنتائج جولة اوروجواى مشيراً إلى ان هناك احتمالات للتحسن فى الرفاهية الاقتصادية للدول النامية نتيجة تزايد القدرة على المنافسة، وزيادة الشفافية، وتحقيق مستوى اعلى للتكامل بين الاسواق، ومن ناحية اخرى يوضح البحث ان اكثر من ٥٠٪ من الصادرات الزراعية العربية ونحو ٥٣٪ من الصادرات الصناعية العربية تذهب الى الدول الصناعية. كما تعد اوربا الغربية اكبر سوق للمنتجات الزراعية والصناعية العربية تليها امريكا الشمالية واسيا وتشكل نسبة الصادرات العربية الى اجمالى الصادرات العالمية نحو ١٨,٩٪ لصادرات النفط و١,٤٪ للصادرات الزراعية والكيماوية، و١,٧٪ للمنسوجات والملابس.

ويرى البحث ان الاثار السلبية على الاقتصاديات العربية تتمثل فى:

● تآكل الافضليات الممنوحة للمنتجات العربية فى اسواق البلدان الصناعية.

● زيادة الانفاق على الغذاء نتيجة الارتفاع المحتمل فى اسعاره خاصة مع ارتفاع الواردات العربية من الغذاء.

ويقترح البحث الاستفادة من الانفتاح على الاسواق العالمية من خلال استراتيجية لتنويع الانتاج الى جانب ضرورة التعاون الاقليمى لمواكبة التكامل المتزايد للاقتصاد العالمى...

ويتناول البحث الخامس الهام للغاية «دورة اوروجواى والتجارة الدولية فى المنتجات الزراعية وآثارها على البلاد العربية» وهو مقدم من ايام هوامين وماجون خير الله، ويبدأ البحث برصد اثر جولة اوروجواى على تحرير القطاع الزراعى مشيرا الى التحول للحرية الجمركية، وتخفيض الدعم للانتاج الزراعى، وتخفيض دعم الصادرات الزراعية الى جانب التغييرات فى معدلات الحماية والاسعار العالمية، ويوضح البحث ان الفترة من عام ١٩٨٦م فى فترة الاساس المستخدمة فى حساب التخفيضات فى التعريفات الجمركية وتدابير الدعم المحلية اما فترة الاساس بالنسبة لدعم الصادرات فى الفترة من عام ١٩٨٦ الى ١٩٩٠.

ويقدم البحث تحليل قطريا لكل دولة من المجموعات على فعلى سبيل المثال يحلل البحث الاثار على مصر مشيرا الى تخفيض التعريفات الجمركية سيخفض الاسعار المستهلكين.. ولكن زيادة الاسعار العالمية قد يخفضها وهذا يرتبط بمدى استمرار استفادة مصر من الصادرات الزراعية الامريكية المدعمة من خلال برنامج تعزيز الصادرات وغيره من البرامج. ومن ناحية الصادرات فوفقا لدراسة بيتس فانخفاض متوسط معدلات التعريفة الممنوحة للدول الاكثر رعاية بنسبة ٣٧٪ فمن المتوقع ان تزيد صادرات مصر الزراعية بنسبة ٤,٧٪ لأوروبا، و٠,٣٪ للولايات المتحدة، ويخلص البحث

للبحوث والتدريب والمعلومات

اتفاقية الجات

الى ان ندرة المياه والاراضى الصالحة للزراعة فى مصر يحتم عليها الاستخدام الاكثر كفاءة ورشدا لعوامل الانتاج غير المتجددة.

ويوضح البحث السادس بعنوان «دورة اوروجواى والتجارة الدولية فى المنسوجات والملابس» مقدم من ناهيد كرمانى وروباساندا، اهمية تجارة المنسوجات التى بلغت قيمتها ١٨٧ مليار دولار عام ٩٢ اى نحو ٧٪ من الصادرات السلعية العالمية. ويوضح البحث الحماية المتزايدة التى تعرض لها هذا القطاع فى اطار اتفاقيات المنسوجات المتعددة الألياف والتى تعيد صادرات الدول النامية الى الدول الصناعية. وقد وصل العدد الكلى لاتفاقيات التقييد المتعلقة بالمنسوجات نحو ٢٧ اتفاقا حتى عام ١٩٩٢.

والجدير بالملاحظة ان التخلص من الاتفاقيات سيتم على مدى عشر سنوات يكون التركيز الاكبر فى التحرير فى القسم الأخير من المراحل، كما يتيح مجالا واسعا للدول الصناعية لتمارس سلطاتها التقديرية فيما يتعلق بتنظيم التحرير.

وبالنسبة لاثر التحرير فعلى الرغم من ان يترك اثرا ايجابيا على الدول العربية المصدرة للمنسوجات والملابس فتقدر مجموعة بانج زيادة صادرات الدول العربية بنحو ١٠٪ - ٣٦٪ الا ان دراسة للبنك الدولى تشير الى ان مصدرى المنسوجات والملابس فى تونس والمغرب غير قادرين على المنافسة من حيث التكلفة مع منافسيهم. وذلك بسبب ارتفاع التكلفة التى ترجع لعوامل عديدة منها انخفاض انتاجية العمالة. وارتفاع تكلفة الطاقة والنقل وضآلة الاستثمار البشرى.

ويركز البحث الأخير على «اتفاقية الخدمات والدول العربية» عرضه برنادر هو كمان وكارلوس براجا، على موضوع تجارة الخدمات، حيث وصول معدل النمو السنوى لتجارة الخدمات الى ٨,٧٪ خلال الفترة ١٩٩٢-٨٠ مقابل ٥,٥٪ لتجارة السلع مما ادى لارتفاع نصيب الخدمات فى التجارة العالمية من ١٧٪ عام ٨٠ الى ٢٢٪ عام ١٩٩٢. ومن ناحية الاتفاقية العامة بشأن التجارة فى الخدمات حتى تتكون من اربعة عناصر رئيسية هى:

- مجموعة المفاهيم والقواعد التى تسرى على التدابير التى تمس تجارة الخدمات
- التزامات محدودة بصدد المعاملة الوطنية ودخول السوق.
- تفاهم بشأن اجراء مفاوضات دورية لتحرير التجارة فى الخدمات بشكل متزايد
- مجموعة من المرفقات تضم الملاحق التى تأخذ فى الحسبان السمات الخاصة للقطاعات.

ونتيجة وجود وجداول التزامات لكل دولة فيرى البحث ان العناصر الديناميكية للتحرير فى اتفاقية الخدمات اضعف من مثيلاتها فى اتفاقية الجات، اما من ناحية الآثار على الدول العربية نهج الحد الادنى بالنسبة لتثبيت سياساتها فى مجال الخدمات.

الأهرام المسائي
التاريخ: ١٧/٤/١٩٩٦
الصفحة:

تحقيق وتقديم: عبد المعطي

■ في ضوء لقاء الجنزوري مع رجال الصناعة مساء اليوم:

الإنتاج المصري.. بين «متطلبات» تحرير التجارة ومواجهة خطر الإغراق!

بين طوفة تحرير التجارة الخارجية وسندان الإغراق السلعي في السوق المحلية يواجه الإنتاج المصري تحديات كبيرة تتطلب العمل في اتجاه المزيد من سياسات التحرر في مجال التجارة الخارجية، وتستلزم توفير مظلة تشريعية كافية لحماية الإنتاج المحلي وضمان رفعه مرتفع لمنافسة الشروة والحرة مع المنتج المستورد.

هذه التحديات وتلك الضمانات ستكون محور اللقاء الذي يعقد مساء اليوم بين الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء، ورجال الصناعة والإنتاج بمصر وبحضور لفيف كبير من الوزراء المختصة الوسائل الكفيلة لحل مشاكل الصناعة ومساعدتها على الارتقاء بالجودة وخفض تكلفتها حتى تستطيع المنافسة أمام المنتجات المحلية.

وتتصدر قضية الإغراق السلعي وسبل حماية المنتج منه قائمة القضايا الهامة التي ستطرح على المائدة، باعتبار أن هذه القضية أصبحت تشكل أهمية كبيرة، وتثير مخاوف المنتجين خاصة في ضوء خفض الرسوم الجمركية على العديد من السلع والمنتجات المستوردة التي كان آخرها خفض جمارك نحو ٢٥ سلعة مستوردة.

وقد قام اتحاد الصناعات خلال الأيام الماضية بأتصالات مكثفة مع المسئولين بالحكومة للتوصل إلى استراتيجية متكاملة

د. كمال الجنزوري

تواجه المنتج المحلي تحدٍ وخطر المنتجات المحلية، فقد وصل حجم وارداته من المنتجين المصريين فتكونون فيها تصريحهم من الواردات خفض الرسوم الجمركية الأخيرة خاصة في مجال تصنيع الفضة ومسرحكات الدول والمراحل التجارية وبعدات الأطفال والسيارات. حيث أدى خفض الرسوم الجمركية على الواردات من هذه السلع إلى دخول كميات كبيرة السوق المحلية أقل في المواصفات والسعر من السلع المحلية، وهو مايضع الإنتاج المصري في موضع غير تنافسي.

ومن البراعة هذه الشكاوى تتلك حدة حقائق مهمة هي: ان الصناعة المصرية تواجه مخاطر كبيرة في ظل تحرير التجارة وأبواب التشريعات والقوانين التي تحميها وهم يوجد شكاوى إغراق من بعض المنتجين منذ عدة أشهر ولم تتخذ بشأنها أية إجراءات، كما أن هذه الإجراءات المتوخى وجود مزايا وحوافز جمركية للمنتجين المصريين لمساعدتهم على زيادة الصادرات. بالقد أكدت مذكرة تقدم بها منتدى محركات الدول والصناعات وبعدات الربح أن هناك إغراقا من هذه الصناعات في السوق المحلية خاصة والعديد من الصناعات الواعدة من الهند التي تمثل في جوهرها واسعارها عن المثيل المحلي الذي يزيد على احتياجات مصر بنسبة ٥٠٪. وأشارت المذكرة إلى قيام بعض التجار باستيراد كميات كبيرة من المنتجات من الخارج وتركها بالمخازن وجودة الأن من مثيلاتها المصرية، كما قام البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي مؤخرا بوالتعاونين من بعض البنوك التجارية ومجموعات للبيكة باستيراد كميات كبيرة من هذه المنتجات وبعدات التي يطرحها بالسوق. والغريب أن الهند تضعها تعريض قيودا صارمة على المنتجات المستوردة من هذه الصناعات حماية لمنتجاتها، وبالتالي فإن هناك سؤالا يطرح نفسه في هذه الحالة.. وهو إذا كانت الهند تحمي إنتاجها بإغلاق الباب أمام منتجاتنا، فلماذا نفتح الباب أمام الإنتاج الهندي الذي يفرض بالمنتج المحلي؟! سؤال يبحث عن إجابة. فمن مذكرة هامة للمكتب التجاري المصري بسفارتنا بنيودلهي، أن السياسة الجديدة للاستيراد والتصدير في الهند تستهدف دعم وتنمية التصدير من الهند للارتفاع بقيمة الصادرات من ٢٧ مليار دولار إلى ١٠٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٠٠، وتؤكد المذكرة أن سياسة الاستيراد في الهند تقسم بالتعقيد والتشعيب رغم مصحوبة الهند في الحياة حيث تشدد في الاعتبار جودة حماية المنتج المحلي. فلي حالة شراء الحكومة لاحتياجاتها يتم استخدام العطاءات الأجنبية كذلك ضغط على الموردين لخفض أسعارهم، كما يسمح للمستوردين للحلين بإضافة تقديم العروض حتى يكون المزود الأجنبي قدم عرضا أقل.

أما بالنسبة للعطاءات التي يحولها البنك الدولي والمؤسسات التابعة للتوجهة فإنها تتبع إجراءات التنافس بين مقدمي الخدمات، ولكن الشركات المحلية التي تعرض معدات وطنية - التي تتحدد وطنيتها بأن تكون نسبة القيمة المضافة فيها ٢٥٠ - تحصل على تفضيل سعري ١٥٪ بمعنى أنه إذا كان سعرها زيادة ١٥٪ بالنسبة القيمة المضافة ٢٠٪ على الأقل يتم إرساء العطاء عليها.

على محمود

للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهرام المسائى

التاريخ: ٧/ ٤/ ١٩٩٦

إجراءات هامة لحماية الإنتاج المحلى فى ظل سياسة تحرير التجارة

الجنزورى يلتقى برجال الصناعة مساء اليوم لبحث توفير ضمانات جديدة للمنتجين وتطبيق قواعد منع الإغراق

فى إطار خطة الحكومة لدعم الصناعة المحلية يجرى حاليا وضع مجموعة من الإجراءات الهامة لحماية الإنتاج المحلى، وتحقيق المنافسة الشريفة للمنتجات المصرية فى ظل تحرير التجارة الخارجية، وضمان وصول المستهلك على السلع المختلفة بالجودة، والسعر المناسبين.. وذلك بعد الإتجاه نحو تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، والتحرير الكامل لسياسات التجارة الخارجية. ووجود شكوى من بعض المنتجين من عمليات تحرير التجارة، وتحول بعض السلع الاستهلاكية، والرأسمالية للسوق المحلية بدلا فى جودتها عن المنتج المحلى.

وفى هذا الإطار يلتقى مساء اليوم الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء برجال الصناعة، والانتاج - على إطار حل - لمناقشة هذه المشكلات التى تواجه الصناعة المحلية فى ظل تحرير التجارة، حيث يجرى رئيس الوزراء حوارا مفتوحا مع المنتجين حول هذه المشاكل، والمقترحات التى تم وضعها فى هذا الصدد لتوفير الحماية للانتاج المصرى، وتوفير المنافسة الشريفة فى السوق المحلية من خلال تطبيق الضمانات، والضوابط اللازمة لتحقيق ذلك.

وعلم على محمود مندوب «الأهرام المسائى» أن الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام، والدولة للتنمية الادارية وافق على تشكيل مجموعة عمل مشتركة من وزارات الصناعة والاقتصاد والتجارة والمالية، واتحاد الصناعات لوضع المقترحات اللازمة لازالة هذه المشكلة، وتطبيق قواعد الاغراق، وقد تم إرسال مذكرة بهذا الشأن إلى اتحاد الصناعات ردا على الشكوى التى تقدم بها منتجو الشمعات ووحدات الري.

وعلم المندوب أن المقترحات المقدمة تتضمن فرض رسوم تعويضية على السلع، والمنتجات المستوردة التى يثبت ضررها على المنتج المحلى، وتحديد أسعار حكمية للواردات، تحدد أسعارها، ويتم احتساب الرسوم الجمركية على هذا السعر، إضافة إلى ذلك سيتم تعديل الفئات الجمركية لبعض السلع المستوردة خاصة التى لا تحتاجها السوق المحلية.

وكان اتحاد الصناعات قد تلقى خلال الأيام الماضية عدة شكاوى من المنتجين بعد خفض الرسوم الجمركية على ٢٠ سلعة رأسمالية، خاصة من الشركات الوطنية المنتجة لمحركات الديزل والمسبوكات والمسامات الهندسية والعدد، والقوالب إضافة إلى منتجى الطلمبات والشمعات.

للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٩ مارس ١٩٩٦

اتحاد الصناعات المصرية يطالب بتأجيل تطبيق اتفاقية «الملكية الفكرية»

□ كتبت ـ مرفت عبدالعزيز:

طالب اتحاد الصناعات المصرية برئاسة محمد فريد خميس بتأجيل تطبيق اتفاقية التجارة العالمية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية على الصناعات المصرية ، بالنسبة لجميع الصناعات مع مد هذه الفترة الى عشر سنوات بالنسبة لصناعة الدواء.

واوضح اتحاد الصناعات المصرية ان مطالبته بهذا التأجيل ستمكن المصانع المصرية من الاستفادة من استثماراتها وسداد ديونها للبنوك، وان تكون اكثر قدرة على مواجهة متطلبات السوق المحلية والتصدير. واشار الى ان تأجيل تطبيق الاتفاقية لمدة عشر سنوات في مجال صناعة الدواء سيؤدي الى الحفاظ على المستوى الحالي لاسعار الدواء المتداول محليا لصالح المواطن، واعطاء الفرصة للشركات القائمة لاعادة ترتيب اوضاعها الداخلية استعدادا لتطبيق الاتفاقية.

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات
المصدر: العالم اليوم
التاريخ: ١٢ يناير ١٩٩٦

ابرزها الصين وروسيا

27 دولة فى قائمة الانتظار للانضمام لمنظمة التجارة العالمية

اقر اتفاق الجات فى 15 ديسمبر 1993 انشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) باعتبارها مؤسسة تشرف على تنفيذ الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات المعدلة من خلال المفاوضات وكذلك جميع الاتفاقيات والترتيبات الملحقة بها وجميع النتائج التى اسفرت عنها الجولة.

وتعد منظمة التجارة العالمية بمثابة ناد ترغب جميع الدول فى الانضمام إليه، وبعد عام من انشائها كان عدد الدول التى انضم للمنظمة 112 دولة ثم انضم بعد ذلك 16 دولة من الدول النامية والتى لم تكن مستوفية لشروط العضوية فى اتفاقية التجارة والتعريفات الجمركية (الجات)، وتوجد 27 دولة تترقب فى الانضمام للمنظمة ولكن مازال هناك وقت طويل حتى تفى بشروط العضوية، ومن أهم هذه الدول الصين وروسيا، وقد ادى سقوط الشيوعية إلى زيادة عدد دول العالم ومن ثم زيادة عدد الدول الراغبة فى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولكن عدم انضمام هذه الدول لا يقيد تجارتها، فدول البلطيق الثلاث تتاجر اكثر مع الاتحاد الاوروبى مقارنة بتجارتها مع روسيا، وتلزم منظمة التجارة العالمية الدول التى تنضم إليها بتحرير التجارة والدول التى تزيل القيود التجارية تستفيد من ذلك ولكنها لا تحتاج لدخول منظمة التجارة العالمية حتى تزيل القيود وهى ملزمة ادبيا عند عقدها أى معاهدة دولية بالاقلال من الحماية، وان اقتصادات دول الاتحاد السوفييتى السابق فإنه يوجد التزام بتحرير التجارة باعتبار ذلك من اساسيات ومرحلة التحول الاقتصادى التى تمر بها.

وتستفيد الدول المنضمة بالفعل لمنظمة التجارة العالمية من انضمام الدول الاخرى خاصة الصين وروسيا حيث سيؤدى انضمام هذه الدول إلى جعل التجارة اكثر تحررا واستقرارا، وتوجد بعض الدول التى اصبحت مؤهلة حاليا للانضمام للمنظمة، فربما تدخل بلغاريا المنظمة هذا العام بعد ان طرقت بباب الجات منذ عشر سنوات، كما ربما تدخل المنظمة كل من مقدونيا وبنما، اما بالنسبة لباقى الدول فربما عليها الانتظار طويلا، وتوجد اسباب عديدة تمنع بعض الدول من دخول منظمة التجارة العالمية ومنها ان الدخول الأن للمنظمة اصبح اكثر صعوبة من الانضمام للجات فى الماضى، حيث يجب على الدول التى تريد الانضمام التوقيع على الاتفاق الذى يغطى التجارة فى الخدمات والزراعة والاقلال من القيود غيرالجمركية كما يجب على هذه الدول حماية الملكية الفكرية وازالة دعم الصادرات، وهذا يبدو صعبا لاى دولة تعيد تشكيل نفسها أن تلتزم بكل ما جاء فى اتفاق الجات، وبالنسبة للدول الشيوعية او التى كانت شيوعية فإن هذا يعد مثبطا للهمة، ولكن بالنسبة لبعض هذه الدول فإنها قدمت ضمانات بتخفيض سيطرة الدولة على الاقتصاد للعمل ومن ثم على التجارة، وقدمت سلوفينيا التى انضمت للجات عام 1994 وهذا بإعداد تقرير عن التقدم فى برنامجها الخصخصة وكان هذا شرطا لدخولها للمنظمة.

وتوجد بعض الحالات الاخرى التى لها وضع خاص وابرزها الصين التى تمثل صداعا للمنظمة، ولكن بفضل سجلها السيىء لحقوق الانسان ومخاوف اغراق الصادرات الصينية الرخيصة كل دول العالم وتدمير الوظائف فإن دخولها المنظمة مثير للجدل سياسيا خاصة فى أمريكا، والتعريفات الجمركية فى الصين لاتؤهلها لدخول المنظمة وكما تريد امريكا بالنسبة لمعظم الدول، فهل تقبل الصين الالتزام بجدول التعريفات كما تريد أمريكا ويكون هذا ثمنا لدخولها المنظمة؟

لا أحد يستطيع التكهن بذلك.

وتوجد مسائل أخرى متعلقة بانضمام الصين ومنها انضمام تايوان، فقد اقرت الجات فى عام 1992 عدم انضمام تايوان للجات إلا بعد انضمام الصين، ومن حسن الحظ ان المفاوضات مع تايوان مازالت جارية بشان قيودها على الواردات الزراعية والحظر على السيارات اليابانية ولكن توجد مخاوف من أن تسبق تايوان الصين فى الالتزام بشروط المنظمة ومن ثم تستغل الصين الموقف.

وكانت الصين قد حققت تقدما كبيرا فى العام الماضى ومن ثم يبدو أن قبول الصين فى المنظمة يتوقف على عوامل تجارية وليست سياسية لانه مازال أمامها الكثير، فالصين قدمت عرضا بخفض التعريفات

الجمركية إلى 17٪ أى نصف مستواها الحالى وباعطاء الاجانب حق التجارة مع الشركات المحلية والافراد، وبازالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية بعد خمس سنوات من انضمامها للمنظمة. وترى امريكا أن اذعان الصين بالتوقيع على اتفاقية الملكية الفكرية أن العام الماضى يعد بمثابة اختبار لصدق نواياها.

وتشتكى الدوائر التجارية الغربية من تغيير الصين لنظمها التجارية بشكل غير متوقع واحيانا إلى الاسوأ، ومثال ذلك قيام الصين بحماية وتشجيع صناعة السيارات بها وهو ما يحطم قواعد منظمة التجارة العالمية بشان الدعم.

وبالنسبة لجمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق تعد دول البلطيق من اقرب الدول للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولكن الدول الاخرى وتتضمن روسيا وامريكا تعد فى المراحل الاولى لمحادثات انضمامهم إلى المنظمة، وبالنسبة لروسيا وأوكرانيا فإن دخولهما المنظمة يحوطه المشاكل السياسية الداخلية لهما كما أن خروج روسيا فى اقامة اتحاد جمركى خاص بها والذى يضم حاليا أربعة أعضاء قد يصبح عقبة امام انضمامها للمنظمة التجارة العالمية.

وكانت أوكرانيا قد وقعت على اتفاق الملكية الفكرية كما تنوى اصدار قوانين جديدة للتعريفة الجمركية وتجارة الخدمات والاستثمار الاجنبى، وبالنسبة لروسيا فإن لديها قيودا قليلة وتعريفاتها ليست مرتفعة ولكن ترى الدوائر الدبلوماسية التجارية الغربية أن واردات روسيا تتم إدارتها بشكل ما ويبدو أنه مازال هناك بعض الوقت لمام دخول روسيا منظمة التجارة العالمية.

يمكننا أن نطفو على سطح طوفان الجات

شكرا للدكتورة ماجدة شاهين على كل ما حاولت تركيزه فى ملحق عدد ٢٢ يناير ١٩٩٦ بعنوان «منظمة التجارة العالمية ومستقبل الدول النامية» الذى سعت فيه الى اقناعنا - كدولة نامية - بان الطريق امامنا ما زال و عرا ويحمل زخما من المخاطر والصعاب طبقا لما نصت عليه فى مقدمة الملحق.. ولكن عندما نلقى عاصفة بركاب سفينة فى خضم المحيط فلا مناص من ان يسعى كل فرد منهم الى النجاة بحياته والطفو على السطح، ويعنى هذا اننا هنا يجب ان نتحدث عن مصر وكيف تجد طريقها فى هذا الخضم كما سوف يعمل الآخرون حتما بعد ان دخلت منظمة التجارة العالمية الى حيز الوجود فى مؤتمر مراكش الوزارى فى ابريل ١٩٩٤.

وأنا لا املك الا ان اتقدم ببعض النقاط:

اولا: المتحدثون من الدول النامية يتكلمون كان الدول النامية ستبقى دائما فى محيط اليأس والتخلف كان هذا مفهوما عندما كان العلم كهنوتا يحتو فى دوائر مغلقة ولكن العلم وتطور التكنولوجيا اصبح يعرض الآن فى المجلات المتخصصة و المؤتمرات، ومصر بالذات لها ابنائها الذين يعملون فعلا فى كثير من مراكز التكنولوجيا فى العالم و يعرفون اسرارها و يعملون على تطويرها، وهم وغيرهم يمكنهم ان يحموا من الاثار الضارة لاتفاقية التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، و بهذا ينتقل الكفاح اساسا الى داخل الدولة وتصبح خيوطه الاساسية فى ايدينا وتتمثل فى:

١ - وضع السياسة التى تتيح للكفايات ان تنمو الفعالة، وليس معنى هذا ان تكون هذه القيادات فنية فقط فالشخصية ذات القدرة الادارية التى تعرف كيف تستخرج من الفنيين اقصى ما لديهم قد تكون اكثر اهمية من الفنيين انفسهم، وقد يقول البعض ان هذا من الخيال فاهل الثقة ما زالوا يمرحون فى أعلى المناصب واغلبهم يقصر تفكيره عن ادراك اهمية هذا الأمر، ولكن هذه مسالة حياة او موت والقيادة السياسية تملك فرصة هذا التغيير.

٢ - لجذاب الخبرات المصرية المهاجرة للمساهمة فى نقل التكنولوجيا الى الوطن مع تطويرها بحيث تصبح مصرية الصنعة يسعى الآخرون الى شرائها منا.

٣ - ليس مطلوبا ان نُفوق فى جميع نواحى التكنولوجيا، فهذا غير عملى، اذ يكفى ان نتفوق فى جانب منها تترابط خيوطه وتصل فيه الى اقصى تطوير ثم نساوم عليه للحصول على تكنولوجيا اخرى بما نحصله ثمنا لما نملكه من تكنولوجيا.

٤ - على الدولة بصفة عامة والمؤسسات العامة والخاصة ان ترصد الميزانيات المناسبة واللازمة للبحوث، فقد اصبح هذا استثمارا مربحا ومستقبليا، و يجب ان يتعلم مستشمروا المدن الجديدة التعاون والتكامل فى مجال البحوث عندما تقتضى هذه ميزانيات تفوق طاقة احدهم بمفرده.

هذا على المستوى القومى

٥ - اما على المستوى الاقليمى فهناك مجالات لا تحصى للتعاون البحثى تعم فائدته على الجميع سواء بسواء، فمثلا مصر بشمسها الساطعة وصحراواتها العطشى التى تمال على بحار واسعة تتشابه مع دول الخليج التى لها نفس الظروف وجميعهم مرشحون للاندفاع فى

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٢ فبراير ١٩٩٦

للبحوث والتدريب والمعلومات

د. حافظ يوسف

مجال البحوث التى تؤدى الى التوصل الى تحلية مياه البحار ب استخدام الطاقة الشمسية فى جميع الخطوات بحيث تصبح العملية اوتوماتيكية واقتصادية فى ذات الوقت، تروى لنا اراضينا تمنحنا زراعة تخرجنا من حزام الجوع والعوز فلا نفقد اموالنا وتقوم على هذه الزراعة صناعات لا تحتاج من تلك التكنولوجيا المتطورة الا القليل، وحتى نصل الى هذا يجب ان ينتهى السفه فى مياه الرى بالغمر ولنتق الله فى شعبنا واجياله القادمة عندما تتوالى مشاريع تخزينية قد تقيمها دول اخرى على روافد النيل.

والبترول الذى تملك المنطقة منه اكبر احتياطي فى العالم يسعى هذا العالم بحماس للتحول عنه كمصدر للطاقة سعيا الى الطاقة النظيفة محافظة على البيئة، ونح مرشحون لقيادة البحوث فى مجال صناعات البتروكيماويات، وهذه الصناعات اللانهائية التى نملك مادتها الخام دون أن ندفع فيها مليما واحدا لا يملك احد في العالم فرصة السيطرة عليها كما نملكها نحن.

ثانيا: لقد رسمت لنا الدول التى تقود العالم فى المرحلة الحالية الصورة المثالية لرفاهية الانسان الحديث، ورغم ان هذه الصورة نابعة اساسا من خلفيتهم التاريخية ونظمهم الاقتصادية الا انهم استطاعوا ان يستثيروا فى نفوس ابناء العالم النامى رغبات وتطلعات لا تتمشى مع ظروفهم، واكثر ما قاسينا منه فى مصر فى هذا المجال وخرب بيتنا هو السيارات، ان طرقنا تموج بعشرات النوعيات من السيارات المستوردة من الشرق والغرب حولنا فيها الى خارج البلاد مليارات الدولارت منذ الانفتاح، و عفى الله عن مسئولى شركة النصر السيارات التى كانت تنتج سيارة فيات بنسبة تصنيع بسيطة كان يجب أن تتطور الى ان تصبح مائة فى المائة كما فعلت الهند لولا أننا اوقعنا انفسنا فى مطب تغيير موديلات الفيات كل فترة قصيرة، فلم نعرف طريق الاستكمال، انك عندما تزور الهند الآن لا تجد الا طرازين اثنين من السيارات هما موريس الانجليزية موديل ٤٧ وفيات الايطالية موديل ٦٠ بعد ان ثبتت الهند - بصفتها دولة فقيرة على الشكل واصبحت تنتجهما من الالف الى الياء، والذى يرغب فى سيارة حديثة اليوم فانه يشترى أيا من السيارتين تصنيع ١٩٩٦، وهو ما يمارسه الاغنياء ومتسطو الحال، وان كان قلة من الاغنياء يقتنون بعض النوعيات الاخرى ولكن ليس كالخليط العجيب الذى يزحم طرق مصر، فلما قررت الهند هذه الخطوة بثورة خضراء زرعت فيها غذاءها من القمح بعد ان كانت تسبب صداعا للعالم المتقدم بسبب احتياجاتها الرهيبة من القمح افاقت من الغمة وحفظت ثروتها وصنعت القنبلة الذرية وحافظت على مكانتها كاكبر ديمقراطية فى العالم.

ما كان احرانا بتثبيت اول موديل فيات انتجناه وربما اضفنا اليه موديل بيجو ٥٠٤ الذى اثبت مناسبته لنا اذن لحفظنا ثروتنا ولدخلنا مجال تصدير السيارات، ولما اصبحنا الآن نتلهف على تتبع ما يقرره الكونجرس الأمريكى لنا من مساعدات لم تعد لدينا القدرة على التصريح بامكانية الاستغناء عنها رغم اننا ندفع فى السيارات المستوردة اكثر مما نحصل عليه من المعونة الامريكية، لقد كنا ثانى دولة فى العالم صنعت سيارات الفيات خارج ايطاليا فى اول الستينات، ولكن للاسف وصل بنا الامر أن استوردناها من الدول التى صنعتها بعدنا: يوغوسلافيا واسبانيا وتركيا وحاليا السوق المصرية غارقة بسيارات فيات الروسية «لاداء التى تصادف أن كنت فى زيارة روسيا سنة ١٩٧٢ عندما كانت شركة فيات لا زالت تنشىء مصنعها هناك.

على أن الفرصة لم تضع نهائيا فما زال بامكاننا اختيار موديل لسيارة صغيرة واخرى متوسطة نصنعهما بالكامل فى خلال خمس سنوات نغلق بهما هذا الملف الكبير من السفه، وتصبح السيطرة على صناعة السيارات كاملة.

ثالثا: تمتلك مصر مصدرا للثراء لا تضره اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وهى الآثار الفرعونية و اليونانية والرومانية والاسلامية حيث تحوى مصر اكثر من ٢٠٪ من آثار العالم المكتشفة وربما اكثر آثاره الغير مكتشفة بعد، ونعجب عندما نكون بالخارج من ان خبرا عن اى كشف

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٢ مارس ١٩٩٦

فرعونى كانت لعميته يحلل وسائل الاعلام فى العالم لايام عديدة اكثر مما يحتاله اخطر لكبر حديث عن مصر، وما زالت مصر هى حلم اى سائح مثقف فى العالم، فليس عجيبا ان نرى شركات السياحة تقدم نفسها فى وسائل الاعلام العالمية بقدر ما يمكن ان تتيح لزبائنها زيارة مصر، ولكننا

عندما نجد ان اقصى عدد من السياح حققناه حتى فى منطقة الثلاث ملايين بينما يزور اسبانيا خمسة وخمسون مليون سائح، فان هذا يدلنا على ان هناك خطأ ما فى ادارة هذه العملية من الأول، رغم أن نصر اكتوبر قد فتح لنا سيناء، وسواحل البحر الاحمر حيث السياحة الدائمة على مدى العام، و بالمناسبة فقد لاحظت عندما كنت فى الولايات المتحدة صيف هذا العام لعلان لتذاكر الطيران المخفضة الى الشرق الاوسط ورأيت سعر الرحلة ذهابا وايابا من نيويورك الى القاهرة هو ٥٠٠ دولار، بينما التذكرة الى تل ابيب ٢٠٠ دولار رغم ان المسافة واحدة، ولكنه توجيه محسوب الى السائح الامريكى بأن الطريق الى القاهرة يمر باسرائيل.

رابعا: ان تكوين الفوائض فى كل مجال سواء بالاقتصاد فيما ليس منتجا وبالصرف فيما هو مضمون الكسب فى ظل التخطيط الذى يساهم فيه الجميع دون احتكار للفكر هو الذى يمكن أن يؤدى فى النهاية الى أن نقفز على سطح الطوفان القادم

للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ٣-١-١٩٩٦

الخطر القادم!

لم يعد طموح القضاء على الجهل امية - القراءة والكتابة - على الرغم من خطورته يمثل في تقدير عصر العلم ومتغيراته المتلاحقة قمة الحلم المستحيل الذي تتحالق به الامال في الانطلاق والشعوب التي تعاني الامرين - من ذلك الفرض اللعين الى مرحلة وعي ونهوض جديدة اذا قيست اهميته من ناحية الاولويات بميزان العنصر ومدخراته التي قفزت قروضها على كل شيء حتى الرؤى المستقبلية لهذه الشعوبية

وخطير من تصور انذا نهوض او نزوح لدعوة - الملحاح وفض البد - فالتركيز الذي ضغطنا عليه الرؤية منذ اكثر من ربع قرن تواجهه ذلك الشبح المخصر في - تعليم القراءة والكتابة فقط - وكان ذلك مايبرره في وقتـه رغم هذا لم ينتـه بنا الطموح الى النجاز او قطع خطوات توفير بنتيجة يمكن ان تتكامب مع

المتطلبات المعاصرة للطموح العام على طريق الاصلاح الحضاري والاستعداد للتفاعل مع الالية القائمة - للدائرة الاقتصادية المحكمة - المساءلة مجازا بالقرية الجهان - كذلك استقبال القرن الحادي والعشرين باستعدادات مهارية مركبة تضمن لنا مكانا على خريطة المتغيرات!

لماذا كان تعليم - القراءة والكتابة - لايزال يمثل قيمة الهدف من محو الامية التي لا تزال تؤرقنا في ظل هذا الخلول المتسارع فان ذلك يبرر الحجم الهائل لتفاقم اميتنا على مستوى - النكب - في ادارة الواقع الذي نعيشه ومايحتاجه هذا الواقع من تطوير وتحديث لاليائه الفكرية والعملية واكتساب خبرات ايجابية تمكنه من التعامل مع الاستحقاقات التي تاتي بها الرياح دون ان تقطعي السفن!

ماذا يعني ذلك من المنظور المباشر للقضية؟ يعني ان تعليم القراءة والكتابة إن فاتهم قطار التعليم اصبح هذا - ملاذا - في ترتيب اولويات الاوجبة الجديدة للقمة الامية بمفهومها المعاصر رغم اهميته القصوى، اي ان الذي سيدخل القراءة والكتابة ماذا سيفعل او يضيف وفقا لصحائف العصر وهو يعاني امية التفكير وانغلاقه حاد في الذكاء ان لم تكن لديه تجربة ثقافية اجتماعية عملية مكتسبة من ضروريات الواقع الذي يعيشه وعلمه بما يجري حوله، حتى يتمكن من مجاراته والتفاعل معه هذا تكون القراءة والكتابة - المفتاح لتنمية مدركات الوعي وتعميق الرؤية في اطار التجربة الاجتماعية والتي اصبح الوقت يمثل تحركها عاملا فاصلا يفرض على الانسان المدرك كيف يجعل من يومه العادي (٢٤٠) ساعة بدلا من (٢٤).

ولكن القضية تتداخل ثقوبها من المنظور غير المباشر متجسدة في - امية المتعلمين بجيلها الجرار - والتي صارت تعبر عن الشبح الحقيقي الذي يمثل قمة الخطورة على مستقبل الوطن وابنائه

هذا الشبح هو يطيح دون الدخول في تفاصيل - الرازح مر - لمنظومة ازمات تراكمية متداخلة وبالغة التعقيد يتباور موجزها في ابعاد ثلاث يأتي في مقدمتها البعد السياسي الذي يتمثل في الوسع الكمي في تعليم الاجيال كحق دستوري ملحة التزايد السكاني المتزايد كالطوفان دون الاهتمام بالتوسع الكيفي النوعي للتلاقم لهذا النمو وقد أكد الواقع خطورة غياب الكيف النوعي بأفرازه لتشوهات العنف والتطرف!

ثم يأتي البعد الحضاري وهو ينطلق من نوازع المفهوم الذي يفرضه البعد السياسي حيث لايزال يساوقه منحصرا في تخريج مئات الالوف من مستويات تعليمية - متحايلة للقاصد والاهداف - دون أن تكون لهذه الرسالة استراتيجية ثقافية علمية تتوفر لها خطط

التثقيف والتربية وتنمية القدرات ورعايتها للمواهب على مدى سنوات التعليم بحيث تتنهي بالمتعلم وقد تفاعل تفاعلا جعله قادرا على اداء دور فاعل ومؤثر في اطار المنظومة الاجتماعية صحيحا وبوليا والى الاجتماعية تتطلب التسلح برؤية متجددة وفكر مبتكر يتدفق بالقراء والابتكار خاصة ان القرن القادم ان يترج في قوائمه الاجتيارية الا للجتمعات التي تخلصت من امية التعلم وامست تنعما للمعارف والتقانس الخلاق.

اما البعد الاقتصادي فهو الذي يرهن مواجهة القضية بظروف المعالة للمجتمع والاستعداد على ذلك فقط بل يكمن تأثيره الاخطر على المتعلمين الذين انهوا تعليمهم ولايزالون وقوفا في طابور - التوزيع الطبوغرافي - لنظام التعليم الحكومي والذي يتطوق بالشباب لجارة سد ان الذين يتطوق للخروج من الطابور بحثا عن عمل شريف دون الاعتماد لمنحوات التعليم التي استنزفت تكلفتها من الخزانة المرهقة وانتهت بالحصول على - رخصة - تعلم خاصة ان سوق العمل هو الذي يفرض الآن متطلباته التي تحافظ له

مكاسبه الاقتصادية الآنية اولا والاهتمام للمكاسب المستقبلية للوطن الا من منطلق تامين مصالحه كان الدولة تعد متعلميها لليطالا!

على ضوء ذلك لم تعد القضية - محصورة في هذا الطوفان الذي يتلقف قهرا بفعل الضرورات الاجتماعية ويتمثل مخاريد من تعلم القراءة والكتابة بل انها تتلاشى باصية للتعليمين اذا كان الصوت ينطلق بمساحته - لمعية الحال - يواصل اعداءه باننا نريد الآن البقاء بالكمبيوتر فان التأييد السطحي لهذا الصوت وتشجيعه على الاستمرار في الصياح الزائف لا

للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٦

يعني الا التأكيد المطلق على امية التفكير واستمرارها في ادارة حركة المجتمع، فليس لهذا الكمبيوتر قيمة الا كونه ذاكرة ارشيفية للمعلومات تختصر الزمان والمكان في عصر صار القرار الحاسم فيه للانجازات العلمية ورصيد المعلومات اولا والتكتلات العلمية والاقتصادية والسياسية ثانيا الا اذا كان لمن يستخدمونه قيمة فهل تنبهنا للخطر القادم؟!!

صبري عبد الله قنديل

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٥ يونيو ١٩٩٦

خبراء التجارة والتنمية

إتاحة فرص للدول غير الأعضاء للاستفادة من الجات

□ جنيف ـ العالم اليوم:

يتفق الخبراء على أن تنفيذ اتفاقات جولة الاوروجواى لتحرير التجارة العالمية مازال فى مراحله الاولى ولكن الجهات المهتمة بالدول النامية والدول التى يعيش اقتصادها مرحلة انتقالية تسابق الزمن من أجل الوقوف على جميع مصادر الخطر القادمة وفى نفس الوقت لمعرفة الابواب التى يمكن من خلالها الوصول إلى الارباح والمكاسب للدول النامية عبر تشريعات وقوانين منظمة التجارة العالمية.

من جانبه يمثل مجلس التجارة والتنمية (الاونكتاد) التابع للأمم المتحدة الجهود فى هذا الاتجاه ليس فقط من أجل ايجاد الحلول المناسبة للعالم الثالثى للانطلاق فى عمليات تحرير التجارة دون مشاكل وإنما ايضا من اجل تأكيد دور المجلس كمبنى اقتصادى دولى له قاعدة واثار ملموسة وفعالة خاصة أن الاونكتاد يشعر بقوة خلال السنوات الاخيرة بالحالات التى تهدف إلى انهاء دوره.

برنامج التجارة والتنمية الذى يعقد خبراؤه حاليا اجتماعا فى جنيف لمناقشة ما يخص فرص التجارة للبلدان النامية فى سياق التجارة الدولية الجديد يؤكد انه على الرغم من كون المحصلة الشاملة لجولة الاوروجواى فى مجالات محددة مثل الزراعة والتدابير الحمائية والنظام التمييزى والتقييدى فى مجال المنسوجات تعتبر محصلة ايجابية إلا أن هذا لا ينفى وجود عثرات كثيرة تواجه الترجمة الفعلية للالتزامات وتحويلها إلى فرص تجارية ملموسة ويؤكد خبراء المجلس على أن الدول النامية عندما شاركت فى جولة الاوروجواى وتعهدت بالتزامات أكثر صرامة.. كان ذلك من منطلق ايمانها بأن المكاسب الاطول اجلا سوف تعوضها عن التضحيات قصيرة الاجل ولهذا فإن المطلوب الان هو التصدى لاية اتجاهات حمائية وكذلك تمكين البلدان النامية والبلدان التى تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية من الاستفادة تماما من الفرص التجارية المتاحة من خلال تطبيق الشركاء التجاريين الرئيسيين لقواعد منظمة التجارة العالمية تطبيقا فعالا.

والجدير بالذكر انه فى وقت يشار إلى تأكيد مجلس التجارة والتنمية فيما يتعلق بخطر تهميش اقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية على الحاجة إلى ايجاد مكونات محددة لأية شبكة أمان لهذه الدول فإن الخبراء يطالبون اضافة إلى ذلك باهمية استحداث تدابير خاصة بغية رفع مستوى القدرة التنافسية والطاقة التصديرية ومن ناحية اخرى فإنه بالنسبة للبلدان النامية غير الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية فقد طالب الاونكتاد بضرورة ان يتاح لهذه البلدان الاستفادة من الفرص التى تتيحها جولة الاوروجواى.. وذلك فى نفس الوقت الذى يجرى التفاوض فيه على انضمام هذه الدول إلى منظمة التجارة العالمية.

وكانت مواقف الدول والمجموعات المختلفة التى اثيرت امام الاونكتاد بشان اتفاقات الاوروجواى واشارها المستقبلية الاساس وراء مطالبات مجلس التجارة والتنمية.. وهذه المواقف تطرح ببساطة محاور المخاوف وتدق اجراس الانذار العلنية اصلا فى ايجاد حلول فالمجموعة الافريقية من جانبها تطرح علامات استفهام ذات معنى فى قضايا حيوية لم يواجهها الاونكتاد بقوة فى تقاريره ومنها اثار اتفاقات الاوروجواى مثل الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وكذلك الاتفاق الخاص بحقوق الملكية الفكرية المتصل بالتجارة وتأثيره على الفرص التجارية للبلدان النامية.. وأيضا بعض جوانب المسألة الزراعية ثم يشير الافارقة إلى مخاوفهم الكبيرة من افتراض ألا توفر

المرحلة الأولى من اتفاق المنسوجات والملابس وهو أهم القطاعات بالنسبة للدول الافريقية والنامية أى فرص جديدة لوصول البلدان النامية إلى أسواق الدول المتقدمة وينتهى الافارقة إلى خلاصة مفادها أن على الاونكتاد وغيره من المنظمات التأكيد على حقيقة أنه إذا لم يتخذ المجتمع الدولى اجراءات فعالة لمساعدة البلدان النامية والاقل نموا.. فإن التحديات والمخاطر ستكون أكبر من كل ما توصل إليه الخبراء.

من هذا المنطلق تحدد الدول النامية والدول الاقل نموا فى عريضتها امام مجلس التجارة والتنمية الهدف الذى يجب التعجيل بتحقيقه.. حيث تطالب هذه الدول بترجمة الالتزام باتفاقات الاورجواى بما يسمح بتحسين الفرص التجارية لاقل البلدان نموا وتحويلها إلى عمل ملموس.. على أن يراعى قدرة الدول النامية على المشاركة فى اقتصاد عالمى ذى قدرة تنافسية آخذه فى الزيادة.. ومن ناحية أخرى تطالب الدول بوجود تدابير لمساعدة اقل البلدان نموا على المنافسة فى الاسواق العالمية وعلى أن تشمل هذه التدابير توخى المرونة فى تطبيق احكام مكافحة الاغراق واحكام الرسوم التعويضية وتطبيق تدابير الضمان وقواعد المنشأ.

يبقى فى قائمة مطالبات الدول النامية والأقل نموا والتى يدعمها الاونكتاد ما يتعلق بوجوب السماح بتصدير القوى العاملة من اقل البلدان نموا دونما عائق.. ومثلما يسمح بانتقال البضائع بحرية.. وتلك قضية أخرى ستجد بالقطع عشرات وربما الاف العقبات من قبل دول الشمال الغنية.. والتى لاتزال محلك سر فى مسألة مساعدة الدول النامية على مجرد اعداد نفسها للانضمام لقافلة اهل التجارة الحرة ودول السوق.

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: أكتوبر

التاريخ: ١٨ فبراير ١٩٩٦

قبل افتتاح معرض القاهرة الدولي للكتاب :

أكتوبر

تفتح ملف قضية تزوير الكتاب المصرى !

التحقيق

■ منذ سنوات ظهرت في لبنان بعض النسخ المزورة لكبار كتابها ومؤلفيها ودور الطبعات هذه الطبعات المزورة دون استئذان الناشرين والمؤلفين ، والعمل أن هذه الطبعات وصلت إلى أسواق بعض الدول العربية وأصبحت توزع في بلاد المؤلفين والناشرين أنفسهم دون إذن منهم .

وسؤالنا : كيف نكافح تزوير الكتب المصرية ؟ ! وما هي الإجراءات التي اتخذت في هذا المجال ؟ ! القضية كبيرة فالتزوير يضر بالعقل العربي ويقضي على الإبداع في مجالات الأدب والثقافة والفن ؟ !

الكل يعلم بالخطر الوافد علينا من لبنان خاصة تزوير العقل فهل حان الوقت لتقف الدول العربية أمام هذه الجريمة ، تحت مظلة الجامعة العربية ؟ والجواب معروف في هذا التحقيق على لسان المسئولين عن نشر الكتاب وحقوقه في مصر .. !!

■ كانت بداية كشف فضايا التزوير عندما ظهرت بعض مؤلفات دار المعارف وكبار كتابها في مصر – أمثال ، د . مصطفى عبود ود . ثروتي حبيب ود . طه حسين ود . محمد حسين هيكل وعلى الجارم وعباس حسن ، – في أسواق لبنان والأردن والسعودية . وقام على الفور اتحاد الناشرين المصريين والعرب برئاسة المهندس إبراهيم العلمي بإبلاغ المسئولين عن دار المعارف بعمليات التزوير والذين قاموا على الفور بإبلاغ المختصين من مباحث التهرب الضريبي ومباحث المصنفات الفنية وروازاي الداخلية والخارجية . ولكن كيف تجمعت خطوط جريمة تزوير الكتب المصرية ؟ !!

مصطفى نصر

تحديد المزورين

■ ويؤكد كامل عكاشة مدير عام الشرق الخارجي بمؤسسة دار المعارف وعضو اتحاد الناشرين أننا منذ وقت مضى كنا نتحدث عن المزور المجهول ولكن وقت أحداث معينة أمكن بمقتضاها تسمية أحد المزورين وتحديد شخصه عن طريق السلطات اللبنانية واتحاد الناشرين العرب الذي أبلغنا وأبلغ المسئولين عن وقوع عمليات تزوير لمؤلفات وكتب دار المعارف ومن

هنا بدأت أحداث القصة تتضح بصورة جلية لأن دار المعارف تعتزل وإصداراتها التي تصادر عن أندية الفكر والأدب في مصر وفاء عليها المميز في الإخراج والتبليغ وكانت تهتم بوجوة الكتاب من ناحية المؤلف والطباعة والاخراج ومن هنا كانت لكتبها صلة الوصل في التوزيع والقراءة والبيع لأنها تبنت القارئ العربي منذ زمن .. ولأنها تخاطب في كتبها الشباب والشيوخ والأطفال والكبار وتسهم إلى حد كبير في تثقيف العقل ، وتقدم الجيل الشباب مادات الحادين من الكتب والموضوعات ، وفإذا تحدثنا عن الكتب المتخصصة فسنجد لها قائمة كبيرة من بستان المعرفة والعديد من الموضوعات ذات الفيدة والفائدة العلمية الكبيرة . كل ذلك جعل الكثير من عشاق العلوم من الباحثين والمؤلفين يلجأون إلى إعداد طبعات غير شرعية أيضا اصدارات دار المعارف التي تصبح بالرواج والتي تكون مقروة على مستوى اصطياف معين في أي من الدول العربية كمبًا وجريًا وراء المكسب فالدي السريع دون النظر إلى أخي مهنة بأصلاقياتها وهي مهنة النشر التي تعامل مع المقول .

معوقات كثيرة

■ ويضيف كامل عكاشة أن المعوقات أمام المصدرين المصريين ساعدت على اتساع دائرة الوزدين خارج مصر. وبالتالي زاد عدد الوزدين من بلد إلى بلد ، وأصبح الكتاب الرائج أيها كان ظاهره الساعة الرئيسية التي يتعامل فيها هؤلاء الوزدون ، مما أثر بشكل مباشر على التصديات دور النشر ومؤلفيها وحقوقها ، وقد أثر ذلك بشكل ملموظ على حجم صادرات الكتاب المصري إلى الخارج ، رغم أن القاهرة هي عاصمة التأليف وأصبحت دور النشر في مصر تعاني معاناة كبيرة من تدهور اقتصادياتها مقارنة بما وصل إليه أمر الزدوع . وأربما فشلت الدولة مؤخرًا وعدة فترة قصيرة حدث إلى رفع الزدوع عن عمليات تصدير الكتاب إلا أن اصلاح الأمر الذي أفسده القوانين السابقة يحتاج إلى سنوات وسنوات .

ويخيف أن وزارة الثقافة لم تقم بدور إيجابي حتى الآن الوقوف أمام ظاهرة تزوير الكتب التي أصيب بها الكتاب المصري في بعض الدول العربية والأسيوية ومن المؤسف أن يكون دور وزارة الثقافة وأجهزتها هي تعبير الواجهة الرسمية للكتاب في مصر مقصورا على تصدير الناشرين في المعارض الدولي للكتاب ومساحة العرض التي يزداد روادها سنة بعد أخرى وتقام الندوات الثقافية في فيها عن أصحاب الفرص ، وتمنى أن يلقي الرئيس مبارك وحده وزير الثقافة والمسئولون عنها بالناشرين المصريين لاصدار توجيهاته إلى المسئولين ليتحركوا في كل الاتجاهات التي تحفظ للكتاب المصري والمؤلف المصري والناشر المصري كرامته المهدورة .

ميثاق أو معاهدة

■ ويطالب مدير عام التسويق الخارجي بدار المعارف بمبادرة هذا الأمر على مستوى وزراء الثقافة والإعلام العرب وأن يصدر ميثاق أو معاهدة تلزم به كافة الأجهزة في مختلف الدول العربية للحفاظ على الحقوق الأدبية للناشر والمؤلف والحقوق المادية أيضا خاصة أمام أصحاب أجهزة تطبيق اتفاقية الجات التي يجب أن تحترم في بلادنا .

ويشير إلى أن عملية التزوير تتم مراحيها في الأفلام وشرائط الفيديو أكثر من الكتاب ويهتم المسئولون بهذه الوعية وبعض اللوحات والتماثيل التي تدخل جمركيا ويعجزون البصر عن اللقطة المتاحرة التي تسرق من بين أيديهم وأمام أعينهم ومن المؤسف أن ذلك يتم في بعض البلدان العربية التي تعبر عاصمة التزوير واعجوزه صناعة تزي عليها اقتصادياتها وأصبحت هناك مطابع تعيش على هذه الأفة ، وهناك مكاتب لاستيراد الورق والأحبار والمواد الكيماوية وأدوات الطباعة كلها تعيش على هذه الجريمة وأصبح القائمون على هذه العملية أباطرة يمتحى الكلمة في شباب القارئين الذي يؤمنهم بالدعرة .. ومن هنا كان لابد أن يكون لوزارات الثقافة والعدل والداخلية العرب دور إيجابي للمساهمة في القضاء على هذه الظاهرة تحت مظلة الجامعة العربية .

وفي ختام كلامه يقول : ليس هناك تجريم في بعض البلاد العربية لعمليات التزوير ، ودخل على ذلك أكرم الطباع الناشر اللبناني الذي صحبوا لديه كتبا مزورة عام ١٩٩٤ ولم يحتط

القانون اللبناني حياله أي شيء ، وهذه المشكلة تحتاج إلى ميثاق يخدمه وزراء العدل والثقافة والداخلية العرب ويطلعه رجال القانون والأمن لسد كل الثغرات الموجودة والأمل معقود فيما يبذله اتحاد الناشرين المصريين في تشكيله الجديد في مواجهة هذه الأمور ، وكان له دوره الإيجابي مع اتحاد الناشرين العرب واتحاد الناشرين في لبنان القصدي في بعض الحلقات التي دعيت مؤخرًا وبدأ بأعلا دوره في الحفاظ على حقوق الناشرين المصريين وتأمل في أن تكلل جهوده بما يحقق المصالح العام لمؤلفيها وقارئيها وفي النهاية لبلدنا كله .

اهتمام خاص

■ ومن ناحيه تحدث القراء حسن الألفي وزير الداخلية بضرورة القصدي لظاهرة تزوير الكتب والمؤلفات المصرية نظرًا للخسائر المادية والأدبية التي يمكن أن تمكسها على الثقافة والأدب والكتاب والناشرين أيضا . أصدر الوزير تعليماته إلى القواد د . سامي القوالي مساعد الباحث الرسوم والتهرب الضريبي بضرورة القصدي لظاهرة التزوير ومكافحتها عن طريق مراقبة الكتب التي تصل من الخارج عن طريق بعض المطارات والموانئ والتي يثبت تعرضها لظاهرة التزوير . وتحيط الكتب المزورة والمزورين أيضا . وتقدر احصائيات اتحاد الناشرين المصريين العرب أن ضرر تعتبر سنويا ما يقرب من ١٥ إلى ٢٠ مليون دولار بسبب ظاهرة تزوير الكتب المصرية ومؤلفات كبار الكتاب والأدباء والمؤلفين المصريين .

تزوير المصحف والأحاديث النبوية

■ وفي نفس الاتجاه يرى القواد د . سامي القوالي مساعد وزير الداخلية ومدير مباحث مكافحة الرسوم والتهرب الضريبي أن مصر سبقى عليها في عمليات تزوير الكتاب المصري لأن القانون البحالي والقاضي في مصر يحمي على أن حق الملكية الفكرية للأشخاص وهو حق من الحقوق اللاصقة بالشخص ويوجب عدم الاعتداء عليها : فمن حق المؤلف أو الكاتب

ألا يعتدى أحد على مؤلفات أو كتب ولكن بمجرد لأى شخص الاقتباس من كتبه بشرط الاشارة إليه كمصدر ، وهذه الحقوق تدعم حمايتها بالقوانين الجنائية وتؤدى إلى حماية حقوق الملكية .

ويضيف الفواد د . العوانى أن تزوير الكتب جريمتها جسيمة أيضا خاصة للصحف الشريف والأحاديث البريئة الشريفة فتزويرها جناية وليس جنحة بعض القانون نظرا لأنها تمس العقيدة فالشرع هنا خلط الحقيقة . وعن من جانبنا نقوم بالحملات والتحريات على المواسمات وأكشاك بيع الكتب ومكتبات تصوير المستندات باعتبار أن الكتاب ملكية خاصة لمؤلفه إلى أن يسنده إلى جهة نشر معينة أو ناشر بعينه أو يمنح الناشر معين فيكون حق النشر لهذا الناشر بعينه وإذا حدث أى تزوير لهذا الكتاب أو المؤلف أو أى اعتداء على هذا النشر . إذا قام بعمل تحريات وتأكد من المعلومات .

لماذا أخلوا سبيله ؟

■ وعن تزوير كتب مؤسسة دار المعارف أكد الفواد د . سامى العوانى أنها وضعت خطة بحث بعد إبلاغنا من طرف المسئولين عن دار المعارف واتخاذ الناشرين الصريين وقمنا بعمل التحريات اللازمة وبعد استطلاع النيابة واتخاذ الإجراءات القانونية والإذن بتفتيش منزل الناشر اللبنانى بمى الزهرة بمصر الجديدة وجدنا كميا مزورة فى منزله . قمنا بإحالته إلى النيابة التى حققت معه وبعد التحقيق أخذت سبيله لأن المجرم أجنبى ، والجريمة تم ارتكابها خارج مصر أى فى لبنان حيث تمت طباعة الكتب وتزويرها هناك فى بيروت . لأن لبنان ليس فيها من القوانين ما ينظم عملية الطبع وليس هناك جمارك حتى تتداول وتنقل المطبوعات والكتب والمؤلفات وهو بذلك مفتوح .

ويضيف الفواد د . سامى أن هذا للعلم ، أكرم الطباع ، أجنبى ارتكب جريمته فى الخارج ويطبق عليه القانون اللبنانى وقد أخذت النيابة سبيله . وهذه الجريمة تحتاج إلى تشديد العقوبة وتغليظها لكى تمنع تزوير كتب مؤلفينا وكتابنا حيث إننا نحتاج إلى تعديل تشريعى لتشديد عقوبة تزوير الكتب والمؤلفات حتى لا تكون الفقاة مرتعا للاغتصاب والاعتداء وفى حالة وجود اتفاقيات مع الدول الأخرى يتم تسليم المجرم للوجود خارج البلاد وتقديمه للمحاكمة .

مكاتبنا مفتوحة لأى شكوى

■ ويطالب الفواد د . سامى العوانى بتوقيع اتفاقيات دولية وعربية فى إطار الجامعة العربية لمنع التزوير فى جميع أراضى الدول العربية . ويضيف أن (اتفاقية ، اتفاقات) متسامح أيضا جميع تحركى التزوير فى البلاد التى توقع على الاتفاقية خارج حدود البلاد نفسه وفى إطار الدول الموقعة على الاتفاقية .

ويضيف مدير مباحث مكافحة التهريب الضريبى أن مصر بلد الحريات ولا نستطيع أن نصادر كتابا إلا بحكم قضائى . فنحن نقوم بسيادة القانون ولا مصادرة للأفكار إلا إذا كانت تخالف الآداب العامة أو تمس فى الأديان وهذه لا يتم كشفها إلا من طرق التحريات أو الابلاغ . ويؤكد أن مكاتب للمكافحة مفتوحة لأى مؤلف أو كاتب تعرض مؤلفاته للتزوير وأجهزتنا تقوم على الفور بعمل التحريات اللازمة واحالة المتهمين من المزورين إلى النيابة العامة .

والحملات مستمرة

■ ويضيف العميد صلاح عبد الفتاح مدير مباحث المصنفات الفنية بأن الادارة العامة لمباحث التهرب الضريبى والرسوم تقوم بحملات مستمرة على مراكز بيع وتوزيع الكتب لحماية المصنفات والمؤلفات المصرية وضبط المخالفين . وتتلقى الادارة بلاغات من أصحاب الكتب التى تعرض للتزوير أو النسخ فتقوم بإجراء التحريات وجمع المعلومات للتأكد من صحة هذه البلاغات ثم استصدار إذن من النيابات لتفتيش ومداهمة المزور أو الناسخ وتفتيش الأماكن التى يحتفظ فيها المزور أو الناسخ بالكتب والمطبوعات المزورة أو المنسوخة وتقوم احالته إلى النيابة المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة فى هذا المجال تطبيقا للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الذى يشترط الحصول على إذن المؤلف أو الناشر قبل اتخاذ أى إجراءات للنشر أو التداول ولابد أن يكون هذا الإذن كتابيا وتحدد فيه طريقة ونوع ومدة الاستغلال .

العقوبة غير رادعة !

■ ويشير مدير مباحث المصنفات الفنية أن العقوبات المنصوص عليها فى القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ تتراوح بين الحبس والغرامة فقط ـ فقد نصت المادة ٤٧ من القانون على أن ، يعاقب بالحبس والغرامة التى لا تقل عن ٥ آلاف جنيه ولا تزيد على ١٠ آلاف جنيه أو باحدى العقوبتين كل من يعتدى على حق المؤلف أو حق من حقوق الملكية المؤلف أو غير المؤلف أو من يقوم بمقامه مصدقا مطبوعا فى الخارج عن المشاه الحماية التى تقررها أحكام هذا القانون وكذا : من باع أو عرض البيع أو التداول أو الإيجار مصدقا مع علمه بتقليده ومؤيدا : من قلد فى مصر مصدقا منشورا فى الخارج أو باعه أو عرضه للبيع أو التداول أو للإيجار أو صدره أو شحنه للخارج مع علمه بتقليده وتعدد العقوبة بتعدد المصنفات محل الجريمة وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة التى لا تقل عن ١٠ آلاف جنيه ولا تزيد على ٥٠ ألف جنيه . وفى جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة النسخ المقلدة والأدوات المستخدمة فى التقليد ويعتبر الحكم فى جريمة وعية على ظلة الحكوم عليه . والمحكمة عند الإدانة أن تقضى بغلق المنشأة التى استغلها المقلدون فى ارتكاب أحد الأفعال المشار إليها مدة لا تزيد على ٦ شهور والحبس هنا غير وجوبى أما فى حالة العودة مرة أخرى فالحبس وجوبى والغرامة وجوبية أيضا .

■ ويرغم ذلك يرى العميد صلاح عبد الفتاح أن العقوبة غير كافية بالنسبة للمرة الأولى ويقترح تشديد العقوبة فى حالة الحديد فى المرة الأولى وجعل الحبس وجوبيا أو زيادة بالغرامة الجزائية

حتى تكون العقوبة مؤثرة وبالتالى زيادة الغرامة فى حالة العود لأن الناسخ أو المزور أو المقلد يحقق أرباحًا كثيرة نتيجة للتقليد أو التزوير للمصنفات المختلفة ويضيف أن معظم الدول العربية ليس بها قوانين تنظم عمليات النشر ولبنان من أكبر الدول التى يتم فيها تزوير الكتب وقد وصلت لنا أكثر من شكوى من المؤلفين المصريين بأن كتبهم متداولة فى لبنان وتوزع فى الدول العربية وأن اتحاد الناشرين قام بتكوين لجنة سافرت إلى لبنان لدراسة هذا الوضع مع المسئولين اللبنانيين وحيث إن لبنان ليست مشتركة فى اتفاقية مع مصر فى هذا الشأن ولذلك فإننا نرى ضرورة التنسيق بين وزارتى الثقافة والخارجية مع نظيرتيهما فى لبنان للعمل على الحد من تلك الظاهرة وهى تزوير الكتب ومؤلفات الكتاب والأدباء المصريين .

دور اتحاد الناشرين

■ ويروى المهندس إبراهيم المعلم رئيس اتحاد الناشرين المصريين والعرب قصة اكتشاف تزوير مؤلفات وكتب دار المعارف فيقول إن رئيس اتحاد الناشرين الأردنيين قد حدثه بصفة عاجلة ليبلغه أن الكتب المضبوطة فى الأردن على سيارة أردنية رقم ٤٦١١٠ قد تم ضبطها متجهة إلى الدمام بالسعودية وعليها ٤٢٨ صندوقا بها كتب مصرية وأردنية تخص دار المعارف وهى مؤلفات لكبار الكتاب المصريين والعرب ، وقد تم تحويل الموضوع كله إلى المدعى العام فى الأردن لنظر هذه القضية وأن الكتب المضبوطة تخص بعض الناشرين اللبنانيين .

ويضيف رئيس اتحاد الناشرين المصريين والعرب أنه لابد من حضور ممثل لدار النشر التى تم تزوير كتبها لمتابعة القضية فى الأردن بعد أن نجحنا فى ضبط الكتب والمطبوعات المزورة لتدافع كل مؤسسة عن مصالحها . وتتخذ الإجراءات اللازمة لحماية مؤلفاتها وكتبها . وقد ضبط اتحاد الناشرين العرب عربات مشحونة فى جدة وعليها كتب دار المعارف لحساب أكرم الطباع صاحب مكتبة الشرق الاسلامى بلبنان .

ويضيف إبراهيم المعلم أن مكافحة تزوير الكتب والمؤلفات المصرية والعربية من أهم أسباب قيام اتحاد الناشرين المصريين والعرب للحفاظ على حقوقهم . وقد أرسلنا إلى وزارة الإعلام فى السعودية فأعيدت الكتب ولم تسلم إلى أكرم الطباع مرة أخرى وتمت مصادرتها واتفقنا على هذه المصادرة فى اجتماع مع اتحاد الناشرين اللبنانيين والأردنيين والمصريين والعرب وتم الاتفاق على أن تحرق وتعدم على أن تسلم خلال ٢٠ يومًا . واتحاد الناشرين المصريين والعرب يحاربون فى عدة اتجاهات : أولها : الترسيخ فى ضمير كل مصرى وعربى أن التزوير جريمة ولابد للمجتمع أن ينظر إليها على أن مرتكبها مجرم لأنه يسرق ماديا وأدبيا ومعنويا ويسرق من عمر المؤلف لأن التزوير يعمل على انهيار الازدهار والابتكار والابداع .

ثم يؤكد رئيس اتحاد الناشرين المصريين والعرب أننا نعانى حاليا من مشكلة كبيرة وهى عدم توحيد التشريع فى البلاد العربية ومازال القانون قاصرًا فى هذه النقطة .. فالحبس غير موجود فى أول مرة فلا يتم حبس المزور إلا إذا كرر عملية التزوير أو الغرامة وحدها الأقصى ١٠ آلاف جنيه . وهنا وجب تعديل هذه النصوص لكى يتم حبس المزور من أول مرة وأن يتم توقيع العقوبة عليه بقدر فعله . ونحن نعمل على تعديل التجريم بالنسبة لهذا الفعل وتعديل هذه النصوص بما يتناسب مع قدر هذه الجريمة وخطورتها المادية والثقافية .

١١ اجتماعا

■ ويواصل المهندس إبراهيم المعلم كلامه فيقول : إننا عقدنا حتى الآن ١١ اجتماعا فى بيروت والقاهرة ودمشق والكويت لطرح قضايا الاتحاد وإثارة القضايا المهنية بين الناشرين أنفسهم لرفع مستوى المهنة من ناحية وكشف المزورين والوقوف ضدهم ومواجهتهم من ناحية أخرى . ويطلب من دار المعارف ألا تتهاون فى حق مؤلفيها وحقوق النشر الخاصة بها فليس من حق أحد أن يتهاون فى الحقوق ونرجو من الجميع أن يتعاونوا تعاونا ايجابيا وألا يتقاعسوا لأن المسألة بالغة الخطورة على الإنسان عمومًا . وقد بدأنا نجنى ثمار جهودنا مع الناشرين فى إبلاغنا بأى عمليات تزوير تقع فى أى بلد عربى .

■ ثم يضيف رئيس اتحاد الناشرين أنه لابد أن يتخذ الناشرون المتضررون المعتدى على حقوقهم الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق مؤلفيهم وكتبهم فى أى بلد يقع فيه التزوير ، ولابد أن يتحركوا بسرعة حتى لا تتعرض حقوقهم للخطر . ويضيف أن رئيس اتحاد الناشرين الأردنى خاطبنى عن ضرورة القيام بإجراءات وإرسال ممثلين قانونيين وتوكيل محامين للذهاب إلى الأردن لأن القضية موجودة أمام المدعى العام فى الأردن ، ولابد أن يحضر مندوب الجهة المضارة .

وماذا عن لبنان ؟

■ أما عن لبنان فقد تم الاتفاق مع اتحاد الناشرين اللبنانيين هناك – والكلام مازال لرئيس اتحاد الناشرين المصريين والعرب – على التحقيق فى قضايا تزوير الكتاب المصرى واتخاذ الإجراءات من جانبه ضد صاحب دار القلم على أن يسلم الكتب والزنكات والأفلام للاتحاد خلال ٢٠ يومًا من الاتفاق ولازلنا فى فترة المهلة وقد شكل اتحاد الناشرين المصريين لجنة برئاسة محمد إبراهيم وكيل الاتحاد لمتابعة هذه القضية مع اتحاد الناشرين اللبنانى .

٩ دول والبقية تأتى

■ ويضيف رئيس اتحاد الناشرين المصريين والعرب أننا طلبنا من الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية اتخاذ عدة إجراءات كفيلة لضمان عدم تزوير الكتب والمؤلفات بعد ضبط العديد من المؤلفات والكتب المزورة لكبار المؤلفين والكتاب والأدباء المصريين فى الدول العربية ، وأعد اتحاد الناشرين مذكرة لتدرج ضمن أعمال مؤتمر وزراء العدل العرب لتوحيد القوانين التى تجرم

الاعضاء على المكاسب الفكرية والأدبية في الدول العربية وهذه المذكرة التي ستتم مناقشتها في المؤتمر في القاهرة تطالب بضرورة حبس المؤلف على المزارة الأولى وتقويمه خرامة مناسبة للغلط . وحذرت هذه المذكرة من تأثير النصوص الموجودة وخطورتها على قبل الثقافة الأدبية في الدول العربية وأخرجاها على الابتداع والابتكار الفكري والأدبي والفني .

ويضيف إبراهيم المعلم أن الدول الأعضاء في اتحاد الناشرين العرب هي ٩ دول هي المغرب والجزائر ومصر والسودان ولبنان وسوريا والأردن والعراق وفلسطين وسوف تشارك تاخرت من دول لم تشأ بها الجاهات بعد وهي السعودية ودولة الكويت والامارات والبحرين وقطر واليمن .

■ ومن أهداف الاتحاد يقول إبراهيم المعلم إنها تتمثل في عدة أهداف تسعى إلى تحقيقها أولها : العمل على تشديد دور الاتحاد وترويج الكتاب وتنمية الروض الثقافي في الداخل والخارج والحفاظ كل ما يلزم في سبيل ذلك من وسائل محافظة وعقد ما يلزم من مؤتمرات وندوات ودورات تدريبية ، وثانيها : الحرص على القيم الأساسية للثقافة والحضارة العربية وحاميها من كل محاولات المس والتعطيل والانحراف ، وثالثها : العمل على رعاية حقوق الناشرين وحماية مصالحهم الأدبية والحفاظ كافة الإجراءات القانونية والأدبية الكفيلة بذلك والتصدي بكل قوة لمكافحة عمليات التزوير والاعتداء على حقوق الملكية الأدبية والفكرية والعمل على زيادة الوعي في جميع المجتمعات العربية بأهمية احترام حقوق الملكية وتحريم القرصنة والتزوير ، ورابعها : العمل مع الجامعة العربية والمؤسسات الرسمية العربية على توحيد القوانين والأنظمة المتعلقة بحقوق التأليف ونشر وتداول الكتاب العربي في جميع البلدان العربية ، وخامسها : رفع مستوى صناعة الكتاب العربي من حيث المضمون والإخراج والتصميم والطباعة والتجليد ، وسادسها : تذليل الصعاب التي تواجه الكتاب العربي والعمل على إخلاء الكتاب من قيود الرقابة والتصدير والرسوم الجمركية وغيرها وتخفيض أجور نقله بالبريد والشحن الجوي ، وسابعها : تشجيع الناس على القراءة وإشاعة روح المطالعة والإقبال على الكتاب بوصفه حاجة ثقافية ضرورية مثل حاجة الإنسان لرغيف الخبز ، وثامنها : تشكيل لجنة محكمة في كل اتحاد على الناشرين وفي الاتحاد العام تحكم من عبراء مهنيين تكون لها صلاحيات تحقيقية ترفع إليها شكاوى التزوير وتعرف التحقيق فيها واتخاذ القرارات الملائمة بشأنها . وتاسعها : العمل على استصدار قوانين رادعة لحماية حقوق المبدعين من المؤلفين والناشرين وحث الدول العربية على التوقيع على الاتفاقيات العربية والدولية المتعلقة بحماية هذه الحقوق . وعاشرها : توثيق عرى التعاون بين المؤلف والناشر وتوفير الاحترام لحقوق التأليف وتدعيم الثقة بين المؤلفين والناشرين .

ويضيف إبراهيم المعلم أن من أهم أهداف الاتحاد أيضا تقديم وتبادل المعلومات عن السوق والعملاء وكذلك عن أحدث الفرص والاعتداء على حقوق الابداع بعد التحقق من صحة المعلومات وتوثيقها . وتنسيق دورات المعارض العربية للكتاب وتحسين شروط مشاركة الناشرين فيها وتوفير الاحترام والتسهيلات والخدمات اللازمة لهم .

معركة ضد التزوير

■ وعن جهود الاتحاد العام للناشرين العرب والمصريين يؤكد محمد رشاد أمين عام اتحاد الناشرين المصريين وعضو اتحاد الناشرين العرب أن الاتحاد شكل لجنة من ٥ أعضاء لمكافحة التزوير بمواقفة وزير الثقافة حيث كان يمثل في اللجنة عضو منها و ٤ أعضاء من الناشرين الآخرين . وواحد يمثل المؤسسات الصحفية . وكان أساس عمل اللجنة بلاغا وصل إليها عندما تم ضبط مواد تحمل كتبا مزورة وهي في طريقها إلى ميناء بالإسن وأجمع المسئولون على ضرورة عقابة هذه الشاهرة وتم ملاحظة بعض التزوين لبنان ومن هنا جاءت فكرة إنشاء تجمع يجمع الناشرين العرب لأن بهذه الشاهر تعرض الصدور في الفترة الأخيرة وهتم الاقدام بمياقي خرف بين الناشرين ، وبدأت معركة الكفاح ضد التزوير بسبب الظروف التي كانت موجودة في مصر وحاليا أصبح للإعلام والإعلان دور كبير في الكشف عن عمليات التزوير لتوعية المواطنين بخطورة الاعتداء على فكر المؤلف وجهد الناشر .

ويضيف محمد رشاد أن مسئولين كبيرين تفاهاهم في لبنان وسوريا والأردن وكانت ردود أفعالهم إيجابية من المسئولين وقد تعددوا بهذه الأفعال التي يهدف إلى قتل الخال العربي ثم بدأنا الخطة الثانية وهي التصدي العمل بكشف وفضح التزوين ومن يعامل معهم وبدأت تظهر نتائجها على السطح وقد كشفنا ٣ حالات تزوير لكتب في السعودية وحالة في الأردن وعددا كبيرا من حالات التزوير في لبنان وحالة في سوريا . ولكن هل هذه الإجراءات كفيلة للقضاء على التزوير ؟ !!

غير كفيلة

■ يجيب محمد رشاد أمين عام اتحاد الناشرين المصريين أن هذه الإجراءات غير كفيلة لمواجهة التزوير بسبب مهم وهو أن الكتب التي يتم تزويرها هي الكتب الرائجة والمطلوبة ، وبالتالي لارتفاع أثمانها وهذا ما يدعوك لهم يزورون الربح المادي فالتزوير هذا لا يدفع حقوق المؤلف أو تكلفة الناشر الكاملة وحقوق الطبع ، والمزورون يطلبون هذه الكتب أحيانا ويمكننا التغلب على ذلك بتوفير الكتاب المطلوب بسعر معقول ومناسب دون المغالاة سواء كان من الناشر أو الموزع . وعلى هذا الأساس فإن المرحلة الأولى من جهودنا تتمحث الاحجام بالتغذية والإعلام والإعلان عنها وتوضيح مفهوم التزوير ، وثانية : العاون بين الاتحادات الاقليمية على مستوى الوطن العربي والتصدي بحزم مخطط ، والثالثة : فضح التزوين ومن يعامل معهم أما المرحلة الرابعة فتتمثل في اتحاد القرائين وملاحقة التزوين ورفع قضايا ضدهم ومكافحة أنشطتهم الإجرامية ! . □

مراجعة جميع قوانين التجارة لتتمشى مع اتفاقية الجات

مكتب فنى تابع لوزير التجارة لمتابعة المجمعات الاستهلاكية

كتب ـ حسن عبدالمنعم:

تدرس وزارة التجارة والتموين في الوقت الراهن جميع القوانين الحاكمة للنشاط التجارى وذلك بهدف تنقيحها وتحديثها او تعديلها اذا اقتضت الضرورة ذلك بهدف مواكبة هذه القوانين للمتغيرات العالمية فى مجال التجارة.

كما تدرس الوزارة ايضا اصدار قانون لحماية الملكية الفكرية بما يتمشى ونصوص اتفاقية تحرير التجارة «الجات».

وصرح المستشار صبرى عزيز، المستشار القانونى لوزارة التجارة والتموين، بان من بين القوانين التى تخضع للمراجعة قانون العلامات والبيانات التجارية الصادر عام ١٩٣٩ وقانون الرسوم والنماذج الصناعية وبراءات الاختراع الصادر عام ١٩٤٦ وقانون الاسماء التجارية الصادر عام ١٩٥٠.

واشار الى ان قانون الملكية الفكرية الذى يتم الاعداد له حاليا يشمل هذه القوانين الثلاثة بعد تنقيحها بالاضافة الى القوانين المتعلقة بحماية حقوق المؤلف والرقابة على المصنفات الفنية.

واكد ان مايخص وزارة التجارة والتموين من هذه القوانين قانون العلامات والبيانات التجارية وقانون الرسوم والنماذج وقانون الاسماء التجارية.

واشار الى أن هذه القوانين ستزداد اهميتها بعد تنفيذ اتفاقية الجات سواء بالنسبة لحماية الأسماء والعلامات العالمية او الاسماء والعلامات المحلية.

ويرى المستشار صبرى عزيز ان يكون هناك جهاز موحد للحماية الفكرية يتولى حماية براءات الاختراع والعلامات والرقابة على المؤلفات والمصنفات الفنية والبرامج والشرائط.

وقال ان فحص الاختراع من الناحية الفنية يخضع للبحث العلمى ومتى ثبتت صلاحيته يبدأ دور وزارة التجارة والتموين حيث يخضع لعملية التسجيل والاشهار والرقابة على انتاجيته وتداوله فى السوق.

اما بالنسبة للمؤلفات فانها تتاح فكرى يخضع لوزارة الثقافة بعد ذلك يأتى دور التسجيل والاشهار والتداول وذلك من اختصاص وزارة التجارة لانه اصبح سلعة معروضة فى الاسواق شانه شان اى سلعة اخرى قابلة للغش والتقليد ومراقبة الافكار وهذه عملية تجارية خاصة وان معظم دول العالم تقوم حاليا بتوحيد الاجهزة التى تتولى عملية حماية الملكية الفكرية وطالب المستشار صبرى عزيز بان يتولى جهاز التجارة والتموين عملية التسجيل والرقابة بجميع انواعها.

امام الجهات الاخرى فانها تتولى النواحى الفنية.

وصرح مصدر مسئول بوزارة التجارة بانه سيتم تشكيل مكتب فنى يتبع وزير التجارة والتموين مباشرة لمتابعة الشركات التى تطرح فيما للوزارة والاشراف عليها واتخاذ القرارات الفورية التى من شانها النهوض بهذه المجمعات وتقديم خدمات افضل باسعار تنافسية ترفع المعاناة عن كاهل الطبقة المتوسطة من محدودى الدخل.

للصدر: الوفد
التاريخ: ٢٦/٢/١٩٩٦

للبحوث والتدريب والمعلومات

وبدأت مشاكل «الجات»!

اتهامات متبادلة بين الشركات المصرية والأجنبية حول أسعار السلع!

المنتجات الوطنية غير قادرة علي منافسة البضائع الأجنبية

لانعدام التكنولوجيا الحديثة وارتفاع تكاليف الإنتاج

تحقيق:
طارق تهامي

خلال الشهر الماضي.. تلقت الحكومة المصرية طلبا من حكومة جنوب افريقيا بان الشركات المصرية تقوم بسياسة اغراق لاسواقها.. تقدم سلعا

رخيصة وتتعمد خفض اسعارها عن اسعار بيعها في مصر حتى تضمن السيطرة على اسواق جنوب افريقيا.. وبعدها بايام تلقت الحكومة المصرية

شكاوى من منتجين مصريين يتهمون فيها شركات اجنبية باغراق اسواق مصر بمنتجاتها هذه اولى بوادر حرب اتفاق «الجات».

تبدأ السلطات المصرية خلال ايام التحقيق في اولى الشكاوى التي صدرت عن المنتجين المصريين بعد توقيع مصر لاتفاقية «الجات» بعد تعديلها والمعروفة باسم منظمة التجارة العالمية. اكد المنتجون ان هناك إغراقا كاملا للسوق المصري بالمنتجات المستوردة من الصين والهند واليونان وهولندا ودول شرق آسيا باسعار تقل عن سعر التكلفة مما يؤدي الى وجود منافسة شديدة بين هذه المنتجات ومثيلاتها من الانتاج المحلي.. وهي منافسة غير متكافئة وتضر بالانتاج المصري.

كيف يمكن حماية المنتج المحلي من سياسة الاغراق، هذا هو السؤال الذي تطرحه «الوفد» خصوصا ان توقيع مصر على الاتفاقية يمنعها من استخدام تشريعات او قوانين او ضرائب او تعريفات جمركية لحماية المنتج المصري من المنافسة الاجنبية. وهذه الوسيلة اصبحت ممنوعة ايضا على كل الدول الموقعة على المعاهدة والتي تجاوز عددها المائة دولة.

اما عن اتفاقية الجات فقد تم انشاؤها بهدف تحرير التجارة الدولية من القيود والرسوم الجمركية والتي كانت تؤدي الى المنافسة غير الشريفة بين الدول المنتجة للسلع. فكل دولة كانت تسعى لحماية منتجاتها عن طريق هذه القيود. وفي الوقت نفسه حددت الاتفاقية كيفية حماية الدولة المستوردة لسلعة ما من سياسة الاغراق التي قد تتبعها دولة منافسة عن طريق دعم منتجاتها او طرحها في الاسواق بسعر اقل من تكاليف انتاجها في محاولة لقتل صناعة هذه المنتجات في الدول المنافسة، ثم رفع سعرها في السوق العالمي بعد ذلك لاحتكار انتاجها وتسويقها.

المنتجون المصريون مازالوا يشعرون بالخوف من نتائج الاتفاقية التي جعلت المنافسة شديدة الصعوبة خصوصا بعد اعلان تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات.

السؤال.. هو كيف يمكن لمصر المنافسة في السوق العالمي بعد توقيع اتفاقية الجات التي سوف تكشف بلا شك عن القدرة الحقيقية للصناعة المصرية في مواجهة مثيلاتها الاجنبية؟

الامر الذي سوف يكشف ادعاءات الحكومة طوال السنوات الماضية عن الاصلاح الاقتصادي والصناعي.

الدكتور ابراهيم بسيوني اباظة رئيس اللجنة الاقتصادية بحزب الوفد يرى انه لا توجد اية وسيلة لحماية الانتاج المصري سوى تحسين الانتاج من ناحية الكم والنوع، بالاضافة الى ضغط التكاليف التي يتم انفاقها على انتاج السلعة، مع ضرورة الارتقاء بالانتاج المصري الى مستوى المنتجات الاجنبية ويشير الدكتور اباظة، الى ان الحديث عن الحماية «المفرطة» لانتاج محلي ردئ المستوى لم يعد لها مكان بعد قبول اتفاقية الجات من جانب مصر، ولم يعد هناك سوى طريق واحد وهو العمل من اجل الارتفاع بانتاجنا المحلي الى مستوى المنافسة او القدرة على منافسة السلع الاجنبية. لذلك حرص الوفد على ضرورة إعادة بناء الاقتصاد المصري انطلاقا من اصلاح سياسي شامل.

فالمستقبل بهذا الوضع اصبح مخيفا نظرا للازمة التي يعانيها الانتاج الوطني بسبب سوء السياسات الحكومية.. ويضيف الدكتور ابراهيم اباظة.. لقد سبق ان قام حزب الوفد بالتنبيه مرارا الى ضرورة تهيئة الاقتصاد المصري لتقبل المنافسة الاجنبية، واعداده للانتصار في سوق السلع المنافسة، فلن يعيش الاقتصاد المصري الى ما شاء الله في ظل سياسة الحماية الجمركية والدعم من قبل الدولة.

التقدم الصناعي مطلوب

الدكتور حسن كمال استاذ

الخرائب بجامعة عين شمس له وجهة نظر وهي أن الحماية الرسمية للمنتجات المصرية من سياسة الاغراق هي التقدم في المجال العلمي، والعمل في اطار أسس علمية سليمة، وهذا سيؤدي الى تطوير الصناعة المصرية وجعلها أفضل، وتنميها القدرة على المنافسة في المستقبل. فإذا تم فتح الى خمسين منافذا الوطنية سوف تتدفق هذه الصناعات . ومعروف أن تستطيع حماية المنتجات المصرية من طريق فرض جمارك أو قيود لان ذلك يتعارض مع حرية التجارة العالمية ومع اتفاقية الجات، وتنميها الحماية من البلاد الأخرى، هذا اذا تمكنا من فرض هذه الحماية، لان انسحابنا من اتفاقية الجاتة يبدأها من ذلك . كما أنه من وجهة نظر المستهلك سيكون هذا الوضع الأفضل لانه سيحصل على سلعة بالمستوى المواتي، لكن الذي سوف يضار من هذه المنافسة هو الاقتصاد المصري في مجموعه لانه لا يمكن أن يرقى في الوقت الحالي الى مستوى الانتاج الاوروبي والأمريكي.

ويشير الدكتور حسن كمال الى انه حسب نصوص اتفاقية الجاتة لابد أن تخضع كل السلع لنفس الظروف ومنها الضرائب والتعريفات الجمركية، هنا سيمنح حماية للمنتج المصري بباقي الدول كالمواطنين والزائرات.. وهنا يؤكد انه لا حل امامنا سوى اعادة النظر في منظمة التجارة والتركيز على المنتجات التي تتفوق فيها حتى تتمكن من المنافسة العالمية والخروج من سياسة الاغراق بقبول البعض حسن كمال.. «الجاتة يحمي الاعضاء الموقعين على الاتفاقية من المنافسة غير الشريفة أو ما تسمى بسياسة الاغراق (DUMPING) وهي تعرف على أنها قيام البلد المصدر بسياسة تصديرية الى البلد المستورد بسعر أقل من السعر المحلي، وهذا يؤدي الى خسارة، لذلك يجب على المكاتب التجارية أن تكون على قدر كبير من التخطيط بان تدخل المنتج المصري حركة السوق العالمي باسعار».

ويضيف الدكتور حسن أنني هنا لم أعني من الناحية العالمية لان مستوانا التكنولوجي أقل من غيرنا، حتى إسرائيل ستكون لديها القدرة على طرح منتجات بأسعار أقل من مثيلاتها المصرية، لذلك يجب أن تقيم سياسة «بناء تكنولوجيا» وأيضا نظلها بالتكساب الحق في العلامات التجارية دون أن تكون لدينا القدرة على معرفة هذه التكنولوجيا.

التكلفة عالية

الدكتور محمد ابو العلا استاذ الاقتصاد يرى أن مصر ستواجه صعوبة شديدة ومنافسة قوية في السوق العالمي، نظرا لقوة الصناعات الاجنبية بالاضافة الى أن المنتج المصري لن يجد رواجا لان التكلفة الخاصة به عالية جدا في مقابل جودة المنتجات العالمية، وهذا سيؤدي الى عجز دائم وكبير لميزان المدفوعات وبالتالي لا يمكن لصلاح هذا الخلل على الاطلاق الا عن طريق تصدير المنتجات المصرية وتخفيف القيود الجمركية والضرائب على هذه المنتجات لان هذه القيود تؤدي الى زيادة أسعارها، ولابد من توجيه المكاتب التجارية بالسفارات المصرية بالخارج بشكل يساعد المنتج المصري على المنافسة، لان المصدر المصري للذهب بالقاهرة لا يعرف ما يحدث بالسوق الاجنبي، واحيانا يتفق على أسعار مختلفة من أسعار السوق العالمي، وهذا يؤدي الى خسارة، لذلك يجب على المكاتب التجارية أن تكون على قدر كبير من التخطيط بان تدخل المورد المصري حركة السوق العالمي بأسعار.

ويضيف الدكتور محمد ابو العلا أنه لمنع من الحماية الجمركية لان مستوانا التكنولوجي اقل من غيرنا، حتى إسرائيل ستكون لديها القدرة على طرح منتجات بأسعار اقل من مثيلاتها المصرية، لذلك يجب أن تقيم سياسة «بناء تكنولوجيا» وأيضا نظلها بالتكساب الحق في العلامات التجارية دون أن تكون لدينا القدرة على معرفة هذه التكنولوجيا.

التكلفة عالية

الدكتور محمد ابو العلا استاذ الاقتصاد يرى أن مصر ستواجه صعوبة شديدة ومنافسة قوية في السوق العالمي، نظرا لقوة الصناعات الاجنبية بالاضافة الى أن المنتج المصري لن يجد رواجا لان التكلفة الخاصة به عالية جدا في مقابل جودة المنتجات العالمية، وهذا سيؤدي الى عجز دائم وكبير لميزان المدفوعات وبالتالي لا يمكن لصلاح هذا الخلل على الاطلاق الا عن طريق تصدير المنتجات المصرية وتخفيف القيود الجمركية والضرائب على هذه المنتجات لان هذه القيود تؤدي الى زيادة أسعارها، ولابد من توجيه المكاتب التجارية بالسفارات المصرية بالخارج بشكل يساعد المنتج المصري على المنافسة، لان المصدر المصري للذهب بالقاهرة لا يعرف ما يحدث بالسوق الاجنبي، واحيانا يتفق على أسعار مختلفة من أسعار السوق العالمي، وهذا يؤدي الى خسارة، لذلك يجب على المكاتب التجارية أن تكون على قدر كبير من التخطيط بان تدخل المورد المصري حركة السوق العالمي بأسعار.

ويشير الدكتور حسام عيسى استاذ القانون التجاري الى أن الدكتور احمد جويلي وزير التموين أكد انه في سبيله لاصدار قوانين ليست قائمة متماشية مع الانفتاح الخارجي ولكن لدعم سياسة الاغراق، ولكن اتفاقية الجات فتحت الابواب والحدود التجارية ولم تعد هذه الوسائل متجدي.. فالبلاد التي تستخدم التكنولوجيا اصبحت الفضل من ناحية حجم وارتفع الانتاجية وبالتالي تكون أسعارها افضل من مثيلتها، و ذهن الآن بعد

ترانيع اتفاقية الجاتة لا تستطيع إغلاق ابوابنا بمجموعة قوانين وتشريعات لدعم السلع الاجنبية، وللمنافسة الحرة وستؤدي الى اضرار للمنتجين سواء كانت هناك سياسة إغراق أم لا.

ويضيف الدكتور حسام عيسى: إذن ما هو الحل؟

إما ان تردنا التكنولوجيا منخفضة الى هنا الحد، يجب أن نستخدم أوراقنا السلع المنافسة في السوق العالمي، وهذا يتطلب دراسة واعية.

ولكن المنافسة ستكون صعبة جدا لاننا متخلفون تكنولوجيا، وانتاجية العامل المصري ضعيفة جدا، لذلك يجب الاهتمام بامور عديدة وهي التعليم والصحة والتكنولوجيا. فلكونا شعبية الارتفاع والتقدم الصناعي، فلا توجد دولة واعية تقدمت بدون هذه العناصر. ولكننا في مصر ننظر للمشكلة بشكل جزئي.. فسياسة التنمية سياسة

بمصروفات ثابتة لا تتغير بتغير الانتاج وبالتالي انا كلما حققت زيادة في الانتاج يقل نصيب الوحدة المنتجة من الانفاق، وبالتالي يكون من أهم القدرة على الانتاج بشكل أكبر يكون حجم الانفاق أو تكاليف الوحدة الواحدة اقل، لذلك ستكون الدول المتقدمة في الانتاج والتسويق تكاليف منتجاتها اقل وستكون اكثر قدرة على المنافسة. والدخل حماية أنا في هذه الحالة هو المتخصص في انتاج السلع التي تتدفق فيها وأقلها سلع زراعية.

ويشير الدكتور حسام عيسى استاذ القانون التجاري الى أن الدكتور احمد جويلي وزير التموين أكد انه في سبيله لاصدار قوانين ليست قائمة متماشية مع الانفتاح الخارجي ولكن لدعم سياسة الاغراق، ولكن اتفاقية الجات فتحت الابواب والحدود التجارية ولم تعد هذه الوسائل متجدي.. فالبلاد التي تستخدم التكنولوجيا اصبحت الفضل من ناحية حجم وارتفع الانتاجية وبالتالي تكون أسعارها افضل من مثيلتها، و ذهن الآن بعد

ترانيع اتفاقية الجاتة لا تستطيع إغلاق ابوابنا بمجموعة قوانين وتشريعات لدعم السلع الاجنبية، وللمنافسة الحرة وستؤدي الى اضرار للمنتجين سواء كانت هناك سياسة إغراق أم لا.

ويضيف الدكتور حسام عيسى: إذن ما هو الحل؟

إما ان تردنا التكنولوجيا منخفضة الى هنا الحد، يجب أن نستخدم أوراقنا السلع المنافسة في السوق العالمي، وهذا يتطلب دراسة واعية.

ولكن المنافسة ستكون صعبة جدا لاننا متخلفون تكنولوجيا، وانتاجية العامل المصري ضعيفة جدا، لذلك يجب الاهتمام بامور عديدة وهي التعليم والصحة والتكنولوجيا. فلكونا شعبية الارتفاع والتقدم الصناعي، فلا توجد دولة واعية تقدمت بدون هذه العناصر. ولكننا في مصر ننظر للمشكلة بشكل جزئي.. فسياسة التنمية سياسة

المصدر: الوفد

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ: ٢٦ فبراير ١٩٩٦

حكاية الإغراق

د. سميحة القليوبي

الدكتورة سميحة القليوبي استاذ القانون التجاري بحقوق القاهرة تشير الى ان اتفاقية الجات التي تم ابرامها عام ١٩٩٤ الغيت لتحل محلها منظمة دولية جديدة هي منظمة التجارة العالمية (W:T:O) للاشراف على التجارة الدولية والعمل على تحريرها ومصر عضو كامل هي هذه الاتفاقية. والهدف الرئيسي للاتفاقية هو تحقيق المنافسة المشروعة عن طريق تحرير التجارة العالمية، فلا انتقلت عناصر الانتاج بحرية ودون قيود تتحقق المنافسة بين المشروعات بجميع انواعها عالميا. وعناصر الانتاج المقصودة هنا هي عناصر معنوية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية والنماذج والرسوم الصناعية.

وتؤكد الدكتورة سميحة القليوبي ان فرض الرسوم والضرائب الجمركية على السلع المستوردة لحماية الصناعة الوطنية يتعارض مع احكام الاتفاقية ويقصد بالقيود الجمركية بصفة عامة القيود التي تضعها الدول في تشريعاتها الداخلية لحماية منتجاتها الوطنية مثل القيود الخاصة بكميات السلع او نوع الخدمة او رفع سعر السلعة المستوردة بالمقارنة بمثيلاتها الوطنية.

وتشير الدكتورة سميحة القليوبي الى المبدأ الخاص بمحاربة سياسة الاغراق حيث نصت الاتفاقية على التزام جميع الدول الموقعة باحترام مبدأ محاربة سياسة الاغراق. وقد عرفت الفقرة الثانية من المادة السادسة من الاتفاقية الاغراق بانه «شغل البضائع في الدول باسعار اقل من قيمتها الحقيقية وتكلفتها الكلية» بمعنى ان يكون سعر المنتج اقل من اسعار مثيله داخل بلد انتاجه.

وتضيف استاذ القانون التجاري وادانة سياسة الاغراق قصدت بها الاتفاقية تفادي حدوث اضرار اقتصادية سواء كانت متعلقة بالانتاج او تقليل الارباح، او تدهور الصناعات الوطنية، وطبقا للاتفاقية يتم التعويض للدول المتضررة من سياسة الاغراق على اساس الاضرار الفعلية وليست الاجتماعية، اي الاضرار المباشرة وليست الاضرار غير المباشرة.

وقد نظمت المادة الرابعة من الاتفاقية اجراءات طلب الحماية من الاغراق مع تحديد نوع الاضرار المتجمعة عنها وطبيعتها ومداها الفعلي وقدرها. وتلتزم السلطات المختصة بالتحقيق في الاغراق بان تفصل في النزاع خلال عام مع اعطاء الفرصة لجميع الاطراف للاضرار والتسبب في الضرر، من اثبات دفاعهم وحقوقهم مع حق هذه السلطات في اجراء تحقيقات في دول اخرى، حسبما يتطلب الامر وللسلطات توقيع الجزاء على المتسبب في الاغراق، ويتمثل هذا الجزاء في فرض «رسم مكافحة الاغراق» على هذه الواردات محل الاغراق، وهو رسم يطلق عليه رسم ما يعادل فرق السعر الاساسي لهذا المنتج.

وللسلطات المختصة بالتحقيق حق وقف او انهاء التحقيق دون فرض الرسم او تحصيله اذا تلقت هذه السلطات تعهدات كافية من المصدر الذي قام بالاغراق باعادة النظر في اسعاره او التوقف عن التصدير للمناطق محل النزاع، وبذلك يتحقق هدف الاتفاقية من تحقيق التوازن بين الدول المتقدمة والنامية، بقصد الوصول لمنافسة شريفة عن غير طريق فرض القيود، ولكن بطرق فرض الرسوم المعقولة.

اتفاقية «جات» أزالت معوقات إقامة تكتل تجارى عربى

عاطف عبدالله

أكد الامين العام للغرف التجارية العربية د. برهان الدجانى ان اقامة تكتل اقليمى عربى اصبح الآن اسهل من اى وقت مضى لان جميع العقبات التى كانت تقف دون تحقيقه ازالتها اتفاقية «جات» وان المبادىء التى وضعتها جات للتجارة وللتكتل الاقليمى تتجاوز عملية التفاوض والتفسير وتحدد المعالم تحديدا كاملا، وواضحة منذ البداية بحيث لاتبقى حاجة لأى تفاوض بشأنها.

واضاف ان البلاد العربية الآن تكتل اقليمى فرعى واحد هو مجلس تعاون دول الخليج العربية.

وهذا التكتل قد جرى فى اطار اعتماد متبادل خارج عن المنطقة العربية فى أمور أساسية وحساسة كالعمالة والتقنية. كما انه لايشكل الحجم المقنع لاستقطاب الاستثمارات اليابانى مثلا. ولا يستطيع التكتل ان يمضى شوطا بعيدا فى التصنيع اعتمادا على عمالات اجنبية تخل تركيبته السكانية وتعرض امنه السكانى لخطر، ولو كان مبهما حتى الآن، فى ظل العولمة الزاحفة.

وقد ظهرت فى الوسط العربى خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١، فكرة تقول باقامة عدد من التكتلات التجارية الاقليمية بظن ان مثل هذه التكتلات المتعددة يمكن أن تجمع لاحقا فى تكتل واحد. وفى اعتقادنا ان اتفاقية جات/ منظمة التجارة العالمية قد تجاوزت هذه المرحلة ايضا واصبح من الافضل بكثير اقامة منطقة تكتلية واسعة النطاق لايجاد الجو الدينامى لاستقطاب الاستثمارات الكبيرة ذات الطبيعة التقنية، ولقيام الشركات العربية الكبرى القادرة على احداث النقلة الحاسمة الى عالم الصناعة على غرار مايجرى فى منطقة شرق آسيا حاليا. ثم ان تكتلا عربيا واسع النطاق هو وحده قادر على تذويب التناقضات العربية وتحويلها الى منافسة ايجابية مفيدة لجميع الاطراف.

وقال ان اتفاقية جات - التى اقامت منظمة التجارة العالمية - قد اصابت بضربة قاتلة وملائمة نظام العلاقات التجارية الثنائية بين البلاد العربية، الذى يشكل العصب الاساسى والعمود الفقرى لكامل نظام العلاقات التجارية العربية فقد نصت المادة (١) من اتفاقية جات على ان اية ميزة او حصانة او معاملة تفضيلية (تتعلق بالتعريفات الجمركية او الرسوم الاخرى ايا كان نوعها، المفروضة على الاستيراد او التصدير او فيما يتعلق بتحويل المدفوعات الدولية لتمويل الصادرات او الواردات او بالنسبة الى القواعد والاجراءات المتصلة بالتجارة الدولية) يمنحها طرف متعاقد المنتج الناشىء فى اية دولة اخرى متعاقدة او غير متعاقدة، او المتجه اليها، سوف تمنح فورا من دون قيد او شرط لكل الدول الاخرى المتعاقدة وبالتالى فلن تستطيع اى دولتين عربيتين أن تتبادلا منافع محصورة بينهما، لان جميع بلدان العالم المنضمة الى اتفاقية جات سوف تستفيد حكما وبصورة فورية والية من تلك المنافع. واشار د. برهان الى ان اتفاقية جات وان كانت اجازت ابقاء ستارة جمركية عند الانضمام، شرط الاعلان عنها، وشرط اخضاعها التراجع التدريجى، فانها نصت على ازالة جميع القيود غير الجمركية ايا كان نوعها وتضمينها بدلا من ذلك فى الرسوم الجمركية ذاتها وبالتالى فانها احدثت اختراقا جوهريا فى اسوار الحمائية الاحادية «القطرية» بقصد تعريض جميع اسواق الدول المنضمة اليها الى اقصى قدر من الانفتاح التنافسى. وقد كانت ازالة هذه القيود العقبة الكؤود فى اى محاولة للتكتل الاقليمى العربى بحجة ان النص على ازالتها يمس مفهوم سيادة الدولة.

وهكذا نرى وفى نقطة اخرى ان الدول العربية اعطت وستعطى الى جميع دول العالم امرا كانت تعتبره تنازلا عن السيادة اذا ما اعطى الدول العربية الاخرى.

واضاف: واذا كانت اتفاقية جات قد جاوزت كلا من الحمائية الاحادية والمعاملة الثنائية فانها فتحت منافذا بموجب المادة ٢٤ اقرت بموجبه التكتلات الاقليمية القائمة من مناطق التجارة والاتحادات الجمركية كما اجازت الانضمام الى هذه التكتلات او انشاء تكتلات جديدة وتمتاز هذه التكتلات بان من حقها ان تمنح مزايا لبعضها البعض دون ان تعمم هذه المزايا على باقى الدول الاعضاء فى جات لكنها فى الوقت نفسه وضعت بعض المبادىء لقيام التكتلات. فاولا فى جانب الرسوم الجمركية لايجوز ان يؤدى قيام التكتل الى فرض رسوم جمركية على الدول غير الاعضاء فيه تزيد فى مجموعها او فى المتوسط على ما كان مفروضا عليها قبل قيام التكتل. وثانيا ينطبق المبدأ المتقدم نفسه على القيود التجارية غير الجمركية وثالثا حددت الفترة الانتقالية للوصول الى تكتل تجارى متكامل بانها فترة معقولة من الزمن لاتزيد على عشر سنوات الا فى حالات استثنائية تقر بموافقة مجلس التجارة فى السلع، واكد انه امام الدول العربية احد خيارين لاعادة هيكلة علاقاتها التجارية: أما البقاء على الاحادية القطرية الانفرادية، والتقيد بها حالانصياع التام لجميع ماقررته جات وما قد تقرره من اجراءات واحكام الانفتاح الانكشافى امام دول العالم كلها، او بناء تكتل اقليمى يعطيها قدرا من حرية التصرف فى جانبى الحماية ومواجهة المستقبل. واذا كنا بين خيارين احدهما مفروض كله وثانيهما يتيح قدرا من حرية التصرف، فان اى تصرف عقلانى لابد وان يتجه نحو الخيار الذى فيه قدر من الحرية. وذكر ان وضع تصميم لتكتل اقليمى عربى اصبح الآن اسهل لان جميع العقبات التى كانت تقف دونه (تقريبا) قد ازالتها اتفاقية جات، وان المبادىء التى وضعتها جات للتجارة والتكتل الاقليمى تتجاوز عملية التفاوض والتفسير وتحدد المعالم تحديدا كاملا وواضحا منذ البداية بحيث لاتبقى حاجة لأى تفاوض بشأنها ◻

د. برهان الدجانى

مسئول بمنظمة التجارة:

اتفاق وشيك لفتح أسواق الاتصالات في إطار الجات

قال نيل ماكميلان رئيس مجموعة مفاوضات الاتصالات لدى منظمة التجارة العالمية والمعنية بابرام اتفاق عالمي لفتح أسواق الاتصالات أنه يعتقد أن الوصول إلى اتفاق بات وشيكا بحلول الموعد النهائي في ٣٠ من ابريل القادم.

غير أن ماكميلان قال أيضا إنه يعتقد أن هناك احتمالا ضئيلا لمد اجل للمحادثات التي يشترك فيها ٤٨ دولة ان لم يتم التوصل إلى اتفاق في الموعد المحدد.

وقال ماكميلان المسئول لدى وزارة التجارة الصناعة البريطانية إنه اعتراه تفاؤل بالغ من عروض جديدة قدمت في الأيام الأخيرة لفتح أسواق وطنية وتعهدات بتقديم أخرى في أوائل مارس.

وتضم العروض المقدمة عرضا من الولايات المتحدة قدمته إلى المنظمة يوم الاثنين الماضي اقترحت فيه الفتح الكامل لأسواقها المحلية إضافة إلى سوق خدمات الاتصالات الدولية امام الشركات الأجنبية إذا قدم عدد معين من الدول الأخرى عروضا مماثلة.

وقدمت العروض الاخرى يوم الثلاثاء كل من البرازيل وبولندا وإسرائيل والهند والبرازيل والهند في ظل الإمكانات الهائلة المتاحة بهما لتطوير الاتصالات من بين البلدان التي تعتقد الولايات المتحدة إن اشتراكها أمر حيوي ليصبح للاتفاق العالمي قيمة.

وبعد يومين من المناقشات الثنائية بين المشاركين في المحادثات قررت مجموعة تفاوض المشاركين بشكل كامل في المحادثات، عقد اجتماع للمجموعة الممثل فيها الاتحاد الاوروبي بكامل اعضائه لإعداد تقويم للوضع بشكل عام واستعراض العروض المقدمة.

وتضم الاعضاء الاخرى المشاركة بشكل كامل في المفاوضات خلاف الهند التي لم تقدم بعد عروضها كلا من الأرجنتين وكولومبيا ومصر والمغرب وتونس.

وكانت مفاوضات الاتصالات قد تم تأجيلها إبان انتهاء محادثات جولة اوروجواي للتجارة الدولية بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٣ لتستكمل لاحقا مع اتفاقات الخدمات المالية والبحرية.

ويقول مسئولون تجاريون إن إبرام اتفاق للاتصالات امر مهم لكل من البلدان النامية والمتقدمة علي حد سواء حتى تصبح المنافسة في القطاع وفقا لقواعد التجارة العادلة التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية.

المصدر : الأهرام المسائي
للبحوث والتدريب والمعلومات
التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٦

مابين التكتلات العالمية وأحلام السوق العربية المشتركة

الدواء يشكو مرارة «الجات»!

قضية غاية فى الخطورة.. طرحتها ندوة نحو سوق دوائية عربية مشتركة فى ظل اتفاقيات الجات، والتى اختتمت اعمالها مساء امس ونظمتها الشركة القابضة للادوية والاتحاد العربى لمنتجى الدواء وشارك فى اعمالها الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال والدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة والسكان.

وموضوع الخطورة فى اعمال تلك الندوة انها تطرقت إلى موقف صناعة الدواء فى ظل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة وكذلك حقوق الملكية الفكرية والفحوصات والاستثناءات فى اتفاقية الجات والاسواق الدوائية العربية مع استعراض الانظمة والقوانين والتشريعات الخاصة بالدواء والشراء الموحد للدواء، وأثر التكتلات الاقتصادية على الدواء العربى مع ايجاد صيغة للمصالحة المتبادلة بين الشركات الدوائية العربية وصولا إلى سوق عربية دوائية مشتركة.

وإذا كانت الاتفاقية قد وضعت ضمن مبادئها تقرير مبدأ حرية التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية أو الغائها وتيسير مبادلات الدول الاعضاء ورفع المستوى المعيشى وتوسيع نطاق الانتاج مع تسهيل التشاور والتعاون فى حل مشاكل التجارة إلا ان المبادىء الاساسية تضمنت مبدأ فى غاية الخطورة على صناعة الدواء وهو التقيد بحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع. وبموجب الاتفاقية يكون حق الامتياز فى الصناعات فى تحرير المنتج لدخال المنتج النهائى منعدما للاستغلال كما ان حماية التحضير غير كافية ويجب أن تعطى للمنتج الدوائى النهائى. ومع رصده لما شهدته الصناعات الدوائية من تقدم تقنى وتكتلات وشركات متعددة الجنسية يجزم الدكتور مصطفى ابراهيم مدير عام التصدير بالشركة القومية للادوية بأن الجات تعد تحديا للصناعات الدوائية العربية من خلال الملكية الفكرية للفترة تصل إلى ٢٠ عاما ووضع قيود مشددة على التصنيع الدوائى بنظام الاتفاق ولان صناعة الدواء تتطلب توفير احتياجات المستحضرات الصيدلية باسعار معقولة مع تحقيق عائد ستصبح صناعة الدواء العربية اسيرة الجات ليزداد اللعب على حق «الاتفاق» وإتاوة ٥٪ من المبيعات لمدة ٥ سنوات وتوريد الخامات وتكاليف الدعاية والعينات المجانية إلى تقليل نقل التكنولوجيا عن الشركات العالمية للشركات المصرية والعربية

ويشير إلى أن تحقيق حلم صناعة دوائية قوية فى مواجهة الجات يقتضى نوعا من التعاون الدوائى العربى من أجل سوق مشتركة.

محمد حسان

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٨

اتجاه لهبوط
صناعة
الدواء العربي

١,٥ مليار دولار خسائر مصانع الدواء و٥٠٪ انخفاض في الإنتاج

ليلى عبد الحميد

إغلاق مصانع أدوية بمصر برأس مال أجنبي ٦٠٪ ومن المتوقع أن يتوقف عدد هذه المصانع الجديدة عدد شركات القطاع العام الدوائي.

ويشير أن المصانع العربية الموجودة حاليا تغطي ٥٠٪ من احتياجات المنطقة وما يزيد على ٦٠٪ من الخامات الدوائية التي يستورد نظيرها من الخارج.

ويطالب د. مصطفى بكامل الدول العربية والعمل على وضع استراتيجية طبية وعلمية من أجل صالح المواطن العربي، وإلغاء شركات متعددة الجنسية من الدول العربية لصناعة الأدوية وخاصة المستلزمات الدوائية الثقيلة.

وتقدم د. مصطفى في نهاية ورقته العمل على توسيع الدراسات والبحوث وعمل خطة موحدة لخلال الفترة الانتقالية للجات بهدف إيجاد صناعة دوائية عربية قوية في ظل المنافسة الشرسة وحصول المواطن العربي على الدواء بسعر مناسب.

حقوق الملكية الفكرية

وفي ورقته بعنوان «اتفاقية الجات وانظمة التجارة العالمية» يقول الدكتور نزار عرعلة - رئيس اتحاد منتجي الأدوية والمستلزمات الطبية العربية- إن الصناعة الدوائية ستكون أكثر الصناعات تأثرا بالاتفاقية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية.

ويحدد د. نزار مجموعة من الآثار للاتفاقية على الصناعة العربية من بينها:

● تراجع الإنتاج الدوائي العربي بعد أنشي مشاريع الكم المنتج من الأدوية التي يمنح المنتج الدوائي حقها ببراءة اختراع خلال عشرين عاما، ومعنى هذا الأثر أن كل المنتجات الدوائية الأخرى لنفس الشركات أو المصانع العربية يفعل أشكال حجم السلة التسويقية الشركة الرائدة.

● التنسيق على المستويين

في ظل اتفاقية الجات تصبح الصناعة الوطنية مهددة بالوأد ليس على مستوى مصر الحبيبة.. بل على مستوى العالم العربي كله وبخاصة في ظل غياب المشروع القومي العربي وتفكك الدول والسياسات، وقد استضعر قطاع الدواء العربي حجم الأخطار القادمة عليه من جراء الاتفاقية فأعد عدته واستنفر رجاله لدق ناقوس الخطر لأن أذان الأنظمة الحاكمة مازالت مغلقة ولا تقبل الصناعة المحلية من المناقشة الفاعلة والاستقلال للفترة الانتقالية.. وفي هذا الإطار عقد اتحاد منتجي الأدوية العربية لدوله بالقاهرة مؤخرا وفيها كشفت أخطاء الجات وتبين أخطار من خلال أرقام ومسار المؤتمر العربي والمناسب التي ستتعرض إليها قريبا والقريب من جرائه «بايات» في مجال الدواء مما يستدعي وجود استراتيجية قومية للخلاص قبل فوات الأوان.

وفي الورقة التي قدمها الدكتور مصطفى إبراهيم محمد - وكيل الوزارة لقطاع التصدير الدوائي ونائب السياسات الأسبق- وعنوان «التكتلات الاقتصادية والاتفاقية الجات وأثرها على الصناعة الدوائية العربية» وتوافر الدراسات التي أكدت أن مصر قد انتهجت أساليب من شأنها توسيع جبهة مواجهة اتفاقية الجات والاستفادة من الفترة الانتقالية واعتمدت في الأساس على توفير احتياجات المستهلكات الطبية للبلاد بأسعار معقولة، حيث بلغ استهلاك الدواء لعام ١٩٩٤/ ٢١٩٠ مليون جنيه منها ٦٧٪ إنتاج محلي و٣٣ مستورد وتأثرت نسبة الإنتاج المحلي نظرا إلى إنشاء شركات جديدة للأدوية يمتلكها القطاع الخاص في السنوات الأربع الأخيرة وبلغت كمية إنتاج الشركات القطاع العام ٣٦٠ من إجمالي الإنتاج يليها بأقل إنتاج القطاع الخاص والمشترك ٤٠٪.

ويرى د. مصطفى أن العمل باتفاقية الجات يستلزم وعيا كبيرا خصوصا أنها ستقلل أسعر ظل التكنولوجيا من الشركات العالمية الشركات المصرية أن صناعة الدواء تطرأ إلى اتجاه الشركات

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٢/١٩٩٦

والموزعين ومستودعات الأدوية والمستخدمين للسلعة الدوائية.

● تنسيق فرص البحث والتطوير لإيجاد واستحداث طرق تصنيعية جديدة لمنتجات نهائية ببرامج اختراع نافذة المفعول ولا يسمح بصنع نفس المنتج باستحداث طرق جديدة لمدة عشرين عاماً مما يؤدي إلى تخلف الصناعة الدوائية العربية على المدى الطويل.

● زيادة أسعار المنتجات الدوائية بإطلاق الحرية لمالك الاختراع للتصرف في جميع أوجه التصنيع والاستغلال التجاري.

وفي ورقته بعنوان «تأثير اتفاقيات السلام مع إسرائيل في سوق الدواء العربية» يقول د. محمد فواز صيام نقيب الصيادلة بالقدس: إن صادرات إسرائيل في المرحلة الأخيرة تصاعدت بمعدلات متفاوتة، حيث بلغت ٢٧٦,٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٤ مقابل ١٨٧,٩٠ مليون دولار في عام ١٩٩٣ أي بزيادة ٤٧٪، كما تزايد حجم الواردات من المنتجات العلاجية من ٣١٥,٧٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ إلى ٣٤٧,٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٤ بزيادة ١٪. تمثل ٢٩٪ منها أصنافاً منافسة لمنتجات صهيونية.

د. مصطفى إبراهيم

٤٧٪ زيادة في صادرات إسرائيل في ظل السلام و١٠٠٪ ارتفاع في واردات العرب

ويشير د. فواز إلى استفادة «إسرائيل» من العملية السلمية، حيث ارتفعت صادراتها بشكل ملحوظ وانخفضت وارداتها منذ بدء تطبيق اتفاقية التسوية، بينما سببت المقاطعة العربية لإسرائيل على مدى ٤٠ عاماً خسائر لها قدرها حوالى ٤٥ مليار دولار حسب تقارير الغرف التجارية الإسرائيلية.

وتعتمد صناعة -كما يقول د. فواز- «إسرائيل» على سبع جامعات ومراكز بحثية تتعاون مع المستشفيات التعليمية والتى تشكل مراكز بحث وتطوير للصناعات الدوائية الصهيونية ويتم تخصيص ١٠٪ من ميزانية البحث العلمي لهذا الغرض.

كما تقوم إسرائيل بتوفير تمويل الصناعة الدوائية من الميزانية يقدر بـ ٢٠٠ مليون دولار أى بنسبة ٥٨,٧٪ من تكلفة البحث العلمي، في حين تشارك مصادر أجنبية بنسبة ٤١,٣٪ ويساهم القطاع الخاص ومصانع الأدوية بنسبة ٨,٤٪ والقطاع الأكاديمي بـ ٨,٣٪.

وتسعى «إسرائيل» حالياً لأن تغزو الأسواق الدوائية العربية خصوصاً أن أكبر شركتين «إسرائيليتين» قد أنشأتا شركتين دوائيتين في الولايات المتحدة الأمريكية للاستثمار في مجال البحث العلمي برأسمال لا يقل عن ٨٠ مليون دولار لكل منهما وتسعى أيضاً لإنهاء المقاطعة العربية الاقتصادية والتجارية لتصل إلى التطبيع الثقافي وتوقيع اتفاقيات غير متوازنة تعتمد على الثنائيات وتعميق التفكك داخل الصف العربي ليكون السلام بين العرب وإسرائيل على حساب السلام بين العرب أنفسهم.

انخفاض الإنتاج الدوائي العربي

ويتوقع الدكتور غسان بدر الدين سعيد -المملكة العربية السعودية- في ورقته بعنوان: «التغيرات في اتفاقية حماية الملكية الفكرية» أن ينخفض حجم الإنتاج الدوائي العربي بما يعادل ٥٠٪ ويقابله ارتفاع فاتورة استيراد الأدوية بما نسبته ١٠٠٪ أو أكثر نتيجة هوة بين تدهور التصنيع المحلي وارتفاع سعر الدواء، ومن المتوقع أيضاً أن تبلغ خسائر المصانع الدوائية العربية من جراء تطبيق اتفاقية الجات مايعادل ١,٥٠ مليار دولار.

وطالبت د. لمى أحمد -المملكة الأردنية الهاشمية- في ورقتها «توجيه التشريعات» بضرورة التكامل والعمل الجاد لوضع استراتيجية واضحة لإنشاء سوق دوائية عربية مشتركة وإقرار متطلبات تسجيل الأدوية وموافقة الاتحاد التمكن من مطابقتها ووضع تشريعات موحدة لجميع الدول العربية تسهل التداول فيما بينها وضمان تطبيق شروط رقابية واضحة على الأدوية، مما يرفع من مستوى الملاع العربى ويجعله قادراً على المنافسة.

شروط إنشاء سوق عربية

أما الدكتور زكريا جاد -نقيب صيادلة مصر- فيلخص وجهة نظره في مجموعة من النقاط الرئيسية تتمثل في توافر الشروط اللازمة لإقامة سوق عربية مشتركة، ومن بينها الرغبة الحقيقية في إقامة هذه السوق ووجود درجة من التوازن في قيمة النقد وأسعار الصرف ومستوى التقدم التكنولوجي وتسهيل ومنح الإعفاءات الجمركية والمعاملات الحكومية.

ويشير إلى أهم المشاكل التى تواجه إنشاء السوق العربية وهى أن الدول التي بها صناعات دوائية كمصر والأردن والإمارات لم تصل إلى استراتيجية مقبولة لقيام السوق المشتركة ويرجع ذلك إلى أن نمط الإنتاج في كل الدول واحد ولم تتجه الشركات العربية في إنتاج مستحضر مميز قائم على بحوث محلية إلا نادراً.

ويشير د. جاد إلى القيود التى ستفرض في ظل التحرير الكامل للتجارة العالمية، حيث يتضاءل دور أى تكتل إقليمي بالإضافة إلى ما يعانيه من جراء التنفيذ الصارم لحقوق الملكية الفكرية.

تصاعد خسائر مصر والدول النامية بسبب اتفاقية «الجات»

كتب علاء البحتر:

كشفت أحدث دراسة اقتصادية عن تصاعد خسائر الدول النامية بسبب اتفاقية الجات، وقدرت الدراسة خسائر الدول النامية بـ١٦ مليار جنيه، والمكاسب الولايات المتحدة وأوربا بأكثر من ١٤٢ مليار دولار، طالبت الدراسة التي أعدتها المجموعة الاستشارية العربية بإعادة فحص ودراسة اتفاقية الجات وآثارها السلبية والإيجابية في الدول العربية لمواجهتها مستقبلا وأكد د. عبد الفتاح دياب حسين -رئيس المجموعة الاستشارية العربية- أنه ستعقد ندوة تحت عنوان «الجات وآثارها على اقتصاديات الدول العربية» يوم الثلاثاء القادم بالمشاركة مع الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة وسيناقش فيها عدد من أحدث الدراسات والأبحاث عن «الجات» وكيفية مواجهة الدول النامية الآثار السلبية وأسس التمويل للدول وطرقه في ظل الاتفاقية الجديدة.

يشارك في الندوة أ.د. علي لطفي -رئيس الوزراء الأسبق- وأ.د. فؤاد شاكر -مدير الرقابة على البنوك- وعدد من أساتذة وخبراء الاقتصاد ورجال الأعمال المصريين والسعوديين.

تستمر الندوة ثلاثة أيام وتناقش موضوعات التكتلات الاقتصادية المعاصرة والمعالم الرئيسية لاتفاقية الجات ودور سياسات الإغراق في ظل التجارة الدولية.

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٩ مارس ١٩٩٦

دول مجلس التعاون الخليجي تبحث تأثير «الجات» على تجارتها الخارجية

يكتسب اجتماع الخبراء الاقتصاديين بدول مجلس التعاون الخليجي الذي يبدأ أعماله اليوم في المنامة أهمية خاصة حيث يأتي في ظل التكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية التي تشكل تحديا كبيرا لاقتصاديات الدول النامية بصفة خاصة.

ويشارك في الاجتماع خبراء من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية «الانكتاد» وممثلون عن منظمة التجارة العالمية، واللجنة الاقتصادية لغربي اسيا، وصندوق النقد العربي وجامعة الدول العربية.

وتشير وكالة انباء الشرق الأوسط إلى أن الاجتماع سيناقش عددا من القضايا الاقتصادية على رأسها تأثير اتفاقيات الجات على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، واتخاذ ضمانات لحماية دول المجلس من المنافسات الاقتصادية المحتملة.

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

للصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٠١ مارس ١٩٩٦

رئيس الاتحاد العربي للصناعات الدوائية لـ «العالم اليوم»

5.5 مليار دولار

الواردات العربية من الدواء عام 2000

□ القاهرة ـ عبد الناصر محمد:

اكد الدكتور نزار جردانه رئيس الاتحاد العربي للدواء والمستلزمات الطبية ان قيمة الواردات العربية من الدواء ستتضاعف بنسبة 100٪ مع تطبيق اتفاقية الجات فيما يخص الملكية الفكرية وتصل إلى 5.5 مليار دولار مشيرا إلى ان الانتاج العربي من الدواء لا يغطي سوى نسبة 40٪ من حجم الاستهلاك المحلي البالغ عام 1995 نحو 4 مليارات دولار وان متوسط نصيب الفرد العربي من الدواء لا يتجاوز 15.4 دولار في الوقت الذي يصل فيه متوسط استهلاك الفرد في امريكا الشمالية إلى 297 دولارا وفي اوروبا الغربية 197 دولارا وفيما يلي نص الحوار الذي اجرته «العالم اليوم» مع الدكتور نزار جردانه خلال زيارته للقاهرة مؤخرا.

○ ما هو وضع صناعة الدواء العربية في الوقت الحالي وما مصيرها بعد تطبيق حقوق الملكية الفكرية طبقا لاتفاقية الجات؟

■ الصناعة الدوائية العربية مازالت في مرحلة الصناعة التشكيلية بمعنى اننا نستورد المواد الخام في معظم الحالات من الخارج والمعلوم بتصنيعها على الرغم من أن هذه المواد تتمتع ببراءات اختراع لاجانب والقوانين العربية في مجال براءات الاختراع تعطي الحماية لطريقة التصنيع وليس للمنتج النهائي.وفي حالة تطبيق الجات فإن احد شروط الانضمام هو أن تتصرف الحماية بالاضافة إلى طريقة التصنيع إلى المنتج النهائي أي سيكون محظورا على الصناعة الدوائية العربية التعامل بأي مركب لم تنته مدة امتيازه وهي حسب الجات 20 سنة من تاريخ اختراعه لذا فالصناعة الدوائية العربية عند تطبيق تلك الاتفاقية ستكون متأخرة 20 سنة عن العالم المتقدم

○ هل يمكن القاء الضوء على تطور صناعة الدواء العربية؟

■ صناعة الدواء العربية خطت خطوات ملموسة خلال العقدين السابقين وقد تضاعف حجم الانتاج الدوائى العربى من 345 مليون دولار عام 1975 إلى 700 مليون دولار عام 1980 ووصل إلى 315 مليون دولار عام 1987 ثم حوالى 1.7 مليار دولار عام 1994 أما عن تطور الاستهلاك العربى فقد ارتفع من 785 مليون دولار عام 75 إلى 1.8 مليار دولار عام 80 ثم ارتفع إلى 2.4 مليار دولار عام 1987 وارتفع إلى 4 مليارات دولار عام 1994 الامر الذى يعكس الانخفاض الواضح فى نسبة تغطية الانتاج المحلى للاستهلاك التى تراجعت من 44٪ عام 75 إلى 34٪ عام 1987 ثم ارتفعت إلى 45٪ عام 1994 ومن المتوقع فى ظل تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية أن ترتفع قيمة فاتورة الواردات العربية من الدواء إلى 5.5 مليار دولار بحلول عام 2000.

○ هل يمكن تقدير حجم الاستثمارات العربية الخاصة فى مجال الدواء؟

■ يجب أن تعلم أولا أن صناعة الدواء العربية هى صناعة خاصة خالصة باستثناء مصر وسوريا والتى بدأت مؤخرا فى طرح الشركات التى تديرها إلى القطاع الخاص وحجم الاستثمارات الخاصة فى الصناعات الدوائية مازالت قليلة ولا تتجاوز 1.5 مليار دولار فى جميع الدول العربية ومن المتوقع أن تصل إلى 2.5 مليار دولار بعد تنفيذ المشروعات الدوائية المخطط تنفيذها فى البلدان العربية والمساعدة على تغطية نسبة 40٪ من الواردات العربية من الدواء وفى هذا السياق يطالب الاتحاد العربى للصناعة الدوائية القطاع الخاص العربى بالتوسع فى تلك الصناعة ويقوم الاتحاد الان بتأسيس مكتب علمى خاص به يقوم بعمل دراسات الجدوى وتقييم الفرص الاستثمارية فى مجال تلك الصناعة وتقديمها للمستثمرين ورجال الاعمال العرب بالمجان.

الانتاج العربى من الدواء لا يغطى سوى 40٪ من حجم الاستهلاك

○ كم يقدر نصيب المواطن العربى من الدواء؟

■ تصل حصة الفرد العربى سنويا من الدواء إلى 15.4 دولار فى الوقت الذى تبلغ فيه حصة الفرد فى أمريكا الشمالية إلى 297 دولارا وفى أوروبا الغربية 197 دولارا وفى اليابان 419 دولارا وفى استراليا 89 دولارا وجنوب افريقيا 44 دولارا وهذا يوضح تدنى نصيب الفرد العربى من الدواء الذى يقل كثيرا عن نظيره فى البلدان المتقدمة وكذلك عن المتوسط العالمى الذى يبلغ 45 دولارا للفرد.

وعلى مستوى الدول العربية يأتى الفرد فى دول مجلس التعاون الخليجى فى المرتبة الاولى بمتوسط يبلغ 52 دولارا سنويا يليه المواطن الليبى 32 دولارا والاردن وسوريا ولبنان والعراق 22 دولارا ومصر وتونس والجزائر والمغرب وجيبوتى 11.5 دولار واليمن 6.2 دولار فى حين يأتى مواطنو فلسطين والسودان وموريتانيا والصومال فى المرتبة الاخيرة ولا يتجاوز نصيب الفرد فيها عن 2.6 دولار سنويا.

○ كيف يمكن الخروج من مازق صناعة الدواء؟

■ الخروج يكمن فى قيام سوق دوائية عربية مشتركة على أن تكون سوقا تكاملية وليست تنافسية واتخاذ موقف عربى موحد من اتفاقية الجات وأن تكون لدينا افكار لتصنيع الخامات الدوائية فى الوطن العربى بدلا من استيرادها من الخارج وفى هذا النطاق يقوم الاتحاد حاليا وبصفة تجريبية بامكانية الشراء المشترك لشركات الدواء التى تطرحها بعض الدول العربية فى اطار برامج الخصخصة بها بواسطة الاتحاد أو المصنعين المنتمين إليه وفى حالة نجاح تلك التجربة سيتم التوسع فى تطبيقها عن طريق اقامة مشروعات دوائية عربية مشتركة.

○ هل سجل الاتحاد دخول دواء اسرائيلى للاسواق العربية؟

■ ليس هناك دواء اسرائيلى مسجل فى أى دولة عربية ولا يسمح باستيراده رسميا وإن وجد فى بعض الاسواق العربية فإن ذلك يكون عن طريق التهريب وعلى نطاق شخصى جدا والاتحاد ينبه إلى ذلك جيدا وهو ضد التعاون مع الجانب الاسرائيلى فى مجال صناعة واستيراد الدواء.

○ ما هى المقومات الواجب توافرها لاقامة سوق عربى للدواء؟

■ يجب أولا توحيد شروط تسجيل الدواء فى الدول العربية بمعنى أن الدواء المسجل فى مصر مثلا يجب تسجيله تلقائيا فى دول الخليج وبقية الدول العربية حتى يكون هناك سهولة

ن انتقاله دون عوائق مع الغاء جميع الحواجز الجمركية على استيراد الدواء العربي بواسطة الدول العربية مع دراسة متعمقة للخامات الدوائية العربية والاستفادة القصوى منها بطريقة متبادلة بين الشركات العربية.

○ اخيرا هل يمكن القاء الضوء على التجارة العالمية من الدواء؟

■ تعتبر صناعة الادوية من اضخم الصناعات العالمية حيث بلغ استهلاك العالم عام 1994 حوالى 256 مليار دولار والدول الصناعية بعدد سكانها البالغ حوالى 800 مليون نسمة أى 14٪ من سكان العالم تستهلك 84٪ من الدواء بينما الدول العربية تشكل حوالى 4.5٪ من سكان العالم تستهلك فقط 1.5٪.

كلام × كلام = ك ل ا م

حسن عامر

عدوى المثقفين أصابت رجال الأعمال

عصام رفعت

د. علي الدين هلال

هل اصيب رجال الأعمال بعدوى المثقفين؟

عدوى المناقشات وتنظيم الكلمات وترتيب مجالس الجدل واستدعاء الظنون والاوهام واعتبارها جزءا من الموجودات الحياتية..

السؤال على نحو آخر: هل يسعى رجال الأعمال الى استبدال مهنة المبشرين بالمشروعات بمهنة المبشرين بالافكار والرؤى؟

السؤال لم يتوقف عن «الزن» والالحاح بمناسبة المائدة المستديرة التي نظمتها غرفة التجارة الامريكية بعنوان: «دور مصر في إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية للشرق الاوسط».

دعى للحديث: الأستاذ عصام رفعت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي. واعتذر. والدكتور عليّ الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. واعتذر..

وشارك بالفعل الدكتورة منى مكرم عبيد مستشار البنك الدولي والدكتورة هبة حندوسة رئيسة منتدى البحوث الاقتصادية. والدكتور هاني رزق رئيس شركة ميلكي لاند. والدكتور محمد تيمور رئيس المجموعة المالية المصرية.

قدم محمد شفيق جبر رئيس الغرفة موضوع المناقشة قائلا: إن عددا من اللاعبين الدوليين والاقليميين يتسابقون بحماس لاعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية للمنطقة. وأشار فى هذا المجال الى الأردن وتركيا وكلاهما حدد رؤياه وأدواته ومواقفه.

وقال إن مصر وضعت خريطة السلام السياسى، لكنها لم تضع تصوراتها للسلام الاقتصادى.

القضية براقة. ومستفزة. وتغرى «بنصب مكلمة مولعة».

وتعمد المنظمون « تسخين» المناقشات بدعوة عدد كبير من الشخصيات من ثلاث شرائح: رجال أعمال وصحفيين وأكاديميين أعضاء فى مراكز بحثية متقدمة. وكان على رأس المشاركين الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء الاسبق ورجل الأعمال البارز. والدكتور عبد الرحيم شحاتة محافظ الجيزة.

وتعمد المتحدثون الاربعة تقديم: رؤية وتحذير...

قالت منى مكرم عبيد: إن إسرائيل هى المستفيد الوحيد حتى الان من السلام الذى صنعته مصر. إن لديها رؤية تمكنها من قيادة المنطقة بينما تنشغل مصر بتحديات ضاغطة مثل البطالة وتضخم السكان وبقايا الحركة الارهابية. وعلى مصر ان تصل أولا الى تفاهم استراتيجى فى المنطقة. وأن تستمر فى تعزيز تجربة الاصلاح الاقتصادية فلا قيادة دون قوة اقتصادية ولا دور دون موارد. تفرض هذا الدور وتؤكد عليه.

وقدمت هبة حندوسة معادلة «مكتومة». فالتحديات متعددة. والفرص محدودة للغاية. أمام القاهرة تحديات الجات والعولمة وملاحقة ثورات العصر. وكل من التحديات الثلاثة يلغى الأدوار الوطنية ويفتح الطريق أمام الأدوار الاقليمية .

والأدوار محدودة. أو على الأقل مرهونة بمواجهة حاسمة مع المعوقات التى تحول دون تدفق الاستثمارات الاجنبية: المصرية وغير المصرية. كل هذا مرهون ايضا باتساع البنية المستقبلة لرأس المال وتعزيز المصداقية وخروج الدولة من مشروعات البنية الأساسية مثل الكهرباء والماء و الغاز والاتصالات والطرق والنقل..

واستمد هانى رزق رؤيته من تجربته كرجل أعمال يدرك أهمية التسويق

منى مكرم عبيد

وحملات الترويج. قال: إننا لم نتعرف بعد على الصورة التى «نسوق» بها مصر للعالم الخارجى. لم نكتشف الشفرة التى تفتح خزائن البنوك والشركات والمستثمرين. إسرائيل نجحت فى ذلك. وكذلك الهند ودبى والبحرين ودول النمور الاسيوية.

أمامنا فرصة ذهبية للتسويق. أعنى بذلك القمة الاقتصادية الثالثة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المقرر عقدها فى القاهرة فى نهاية أكتوبر القادم.

وقدم محمد تيمور رؤيته لمفهوم القيادة الذى تردد مرات أمام المائدة المستديرة. نعم إننا نتحدث عن قيادة مصر. والقيادة مسئولية. وعلى من يتولى هذا المركز أن يعمل لصالحه وصالح الاخرين فى نفس الوقت. ولا

هبة حندوسة

هانى رزق

امل من القيادة إذا استمر الدائد يعمل لصالحه فقط.

وإذا ارادت مصر ان تقود فعليها ان تلتزم بتحقيق مصالحها ومصالح الجيران. وإسرائيل واحدة من الجيران. علينا ان نعترف بذلك. ونتخلى عن مشاعر العداء والكراهية والشك.. واختصر شفيق جبر كل هذه الافكار فى سؤال واحد: إذا كنا نتفق على قيادة مصر... إذن ما هى المؤهلات التى تتقدم بها مصر لاحتلال مركز القيادة؟.

وتدفقت الاقتراحات.

تحدث احدهم عن «ميزتنى» الثقافة. إن مصر لديها الة إبداع متعددة المنتجات سينما. تليفزيون . اذاعة. فنون تشكيلية مسرح. صحافة. راديو. وغيرها. والثقافة إحدى صناعات العصر. وهى التى ساعدت امريكا على احتلال مواقع القيادة فى العالم. وتتمتع مصر بميزة نسبية لا تتمتع بها دول الجوار مثل اسرائيل وتركيا. كلتاهما بالقطع غير مؤهلة لقويا على الاقل لتقديم الابداع الثقافى للانام للوجدان العربى. لماذا لا نعمل على تحسين وتجويد هذه المنتجات وتوظيفها فى تعزيز المركز القيادى للقاهرة.

واقترح الدكتور احمد فودة التركيز على السياحة. هذا القطاع لديه كل المميزات النسبية التى ترشحنا للتفوق على الاخرين. لدينا التاريخ والطبيعة. ليس هناك دولة فى العالم تملك ما نملك من تاريخ. وفى هذا لا تستطيع اسرائيل المنافسة. وكذلك تركيا. كما إن الطبيعة لا تقبل المنافسة. لدينا ٣٠٠ يوم شمس فى السنة. تلك ميزة لا تتوافر لتركيا ولدينا الشواطئ. التى تمتد على الشمال والجنوب. تلك ميزة لاتتوافر لاسرائيل. هل نستطيع تسويق هذه المميزات النسبية التى نتميز بها على الاخرين؟.

واختار محمد رشيد تجارة

محمد ديمور

شفيق جبر

«الترانزيت». ووصفها بانها مجال لم نقترب منه بعد رغم إن مصر اكثر الدول اهلية لهذه الوظيفة.

إننا نملك كل البنى الاساسية لتجارة الترانزيت. لكننا لم نستثمر منها شيئا. نملك قناة السويس والموانئ والمطارات. لكننا نتشكك كثيرا فى كل الوسائل التى تسمح لنا باكبر الادوار. إننا نتشكك فى نظرية المناطق الحرة. ونطاردها بالاتهامات . ونتعامل معها بمنظور الجريمة والانحراف. هكذا تعاملنا مع بورسعيد. وطاردنا مشروعات التخزين. كما طاردنا السوق الحرة الاجنبية فى مطار القاهرة.

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١١ مارس ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

لماذا لا نتخلى عن الشك ونقترب من اليقين. ونعمل على إقامة مناطق لتجارة الترانزيت فى موانئ الاسكندرية ودمياط وبورسعيد والسويس وسيناء؟. لماذا لا نقيم سوقا هائلة فى مطار القاهرة. وأخرى فى شرم الشيخ. وثالثة فى مطار العريش؟.

وأضاف محمد رشيد: إن القيام بدور متزايد فى مجال تجارة الترانزيت لا يتم إلا بالتعاون مع الشركات متعددة الجنسية. هذا المستوى من الشركات ينجح فى توظيف الميزات النسبية التى تمتع بها الدول.

واقترح الدكتور عادل بشاى الاستاذ بالجامعة الامريكية الاهتمام بتجارة المعلومات. إن لدينا ميزات نسبية فى هذا المجال. لدينا عدد متنام من شركات البرمجة. ولدينا آلة هائلة للانتاج الثقافى والفكرى والتعليمى. ولو حدث تزاوج بين الاثنين فإن مصر يمكن أن تتحول الى قاعدة لتجارة المعلومات.

ولفت هانى رزق الانتباه الى الميزات النسبية فى مجال الزراعة. وقال: ياخسارة. إننا نشعر بالخجل من العمل فى الزراعة. أو من القول بأن مصر دولة زراعية. على العكس من ذلك تفخر هولندا بأنها بلد زراعى رغم تقدمها الهائل فى مجال الصناعة. ثم إن الزراعة لم تعد حرفة بسيطة. بل اصبحت ساحة لاحدى ثورات العصر. أعنى الهندسة الوراثية.

وقال إن كل استثمار فى الزراعة لا يقل جدوى عن أى استثمار فى الصناعة والخدمات.

وناقش الدكتور سيد عليوة الموقف من منظور مختلف. قال إننا لم ننجح فى تسويق مصر رغم الامكانيات الهائلة التى طرحت على المائدة المستديرة. السبب فى ذلك إن لدينا ثلاث نخب متصارعة ومتنافسة: رجال الأعمال، والمثقفون، والبيروقراطية

البيروقراطية تحكم وتتحكم، ولا تريد ان تفرط فيما لديها من سلطات مهما تعاظمت الارباح العامة للمجتمع.

ورجال الاعمال يحاولون تعزيز آليات السوق والشفافية بينما يتفرغ المثقفون لنقد وتجريح البيروقراطية ورجال الأعمال معا.

وتلك إشكالية تسد الطريق أمام الجميع. وتحبس كل نخبة فى «جيتو» مسكون بالشكوك والهواجس. ولا خلاص من هذه الاشكالية إلا بالتطبيع بين النخب الثلاثة. علينا بتعزيز وسائل التطبيع.. قبل الحديث عن تسويق الدور القيادى للبلاد..

وقدمت داليا خليفة مقترحاتها فى شكل أسئلة: لماذا لا نتحدث عن التعاون العربى العربى بدلا من التعاون الشرق أوسطى. إن فرصتنا فى القيادة العربية افضل من الشرق اوسطية؟ لماذا لا نحاول جذب رؤوس الأموال العربية بدلا من الأجنبية؟.

بعض المقترحات خضعت للمناقشة والتحليل. مقترحات داليا خليفة مثلا ناقشها محمد تيمور قائلا: إن رؤوس الأموال العربية تفضل الاستثمار فى مجالين: الأوراق المالية والعقارات ولدينا مؤهلات لجذب جزء من الأموال فى البورصة. لكننا لا نقدم التسهيلات المناسبة للاستثمار فى مجال العقارات. وعلينا ان نخفف من القيود. ونتخفف من الشكوك لتشجيع تدفق رؤوس الاموال العربية للعقارات المصرية.

وصدقت هبة حندوسة على إقتراح هانى رزق. وقالت: إن القيمة المضافة من الاستثمارات الزراعية أعلى بكثير من بعض مجالات الصناعة والخدمات.

واشترك وائل لهيطة فى مناقشة إقتراح تجارة الترانزيت. وقال ان مصر تستطيع تحقيق ذلك خلال ثلاثة شهور لا أكثر ولا أقل. يكفى ان نعلن تحويل موانئ الاسكندرية ودمياط وبورسعيد والسويس مناطق حرة ونقيم لها النظم الخاصة. يبقى بعد ذلك تسويق هذه المرافق بعلم وكفاءة.

واستحسن هانى رزق إقتراح التعاون مع الشركات متعددة الجنسية. وقالت هبة حندوسة إن مصر تستطيع ان تلعب نفس الدور الذى تلعبه الصين لو احسنت التعامل مع الشركات متعددة الجنسية التى تملك التكنولوجيات المناسبة.

وانتهت المائدة المستديرة دون ان يشارك فى الحديث الدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام. والدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى وصلاح الدين حافظ مساعد رئيس تحرير الاهرام وغيرهم من اهل الفكر و الثقافة.

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ١٢ مارس ١٩٩٣

العلم في حياتنا

قانون براءات الاختراع بعد الثقافة الجلد

منذ سنوات طويلة امتد الحوالي عشرين عاما وعندنا قانون لبراءات الاختراع .. منذ كان هذا القانون كان موضع تعديل لم يتم.

والقانون بالشكل الحالي وبموقفه الجامد يقدم بالتأكيد .. وأعمل الجوهري حد كبير. فأي إنسان يمكنه التقدم لكتب براءات الاختراع لتسجيل براعة إختراعه وعليه أن يدفع ٢١ جنيها للتسجيل.. وعلاوة بعد ذلك.. فعلياً لابد أن تقدم براءة بعد تسجيلها كافت في ملخص الأوراق ثلاث عند هذا الحد للقيد ري - إما أن تذهب إلى مراكز البحوث الخاصة والجامعات لدراسة جدتها ومطابقتها وهذا لم يكن يحدث في الأعلب الأعم. وهذا يجعل أن نظام حمايتنا لحقوق الاختراعات الطبية بصورة خاصة لا تتعدى من العالم تقريباً وأصبحت الاختراعات التي تعتمد على العلم والتكنولوجيا هي الاختراعات متخصصة مكانها مراكز البحوث ومعامل الأبحاث وفريق من أعضاء يعمل لعدة سنوات ويخرج بعدها في النهاية بإضافة جديدة للعلم أما في مصر نجد فلان الفلاني يتقدم ببراءة اختراع يقول فيها أنه اخترع سفينة تمشي بالماء وهو سيضيعه عمله بعد ما لكون عن عالم الميكانيكا وعالم الماء.

والآن وبعد إحالة القضية إلى وما تحمله بنوعها من موقع الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية ماذا نحن فاعلون؟

إن بعض الخبراء يرى أنه لم يعد هناك مجال لاستصدار أية تشريعات إضافية أو التعديل في التشريعات القائمة إلا بهدف واحد هو الاستفادة من الأحكام الاستثنائية المقررة للدول النامية.

وهذه النظرية كما جاء في رسالة للمستشار عاطف العزلي رئيس لجنة إعداد القانون للبراءات أسرد عليها بأنه إذا كانت الاتفاقية تأخذ في حق الدولة وتعتبر القانون مؤقتاً من قوانينها إلا أنه لا يمنى استصدارنا عدم وضع قانون خاص بالتظام براءات الاختراع أو التعديل في القانون القائم بما لا يتعارض مع أحكام الجات إذن تطبيق الحق الفكري بالحقوق الملكية الفردية بالتالي لم تتم الضربة القاضية لحقوق الملكية الفكرية لأن الجات نموذجاً لمشروع قانون خاص ببراءة الاختراع تستهدي به الدول عند وضع التشريع الخاص بها. وبالتالي فالفكرة الأساسية في الاتفاقية مازالت قائمة لكل دولة حسب ظروفها مع العلم بأنه لا يوجد أي نص بالاتفاقية يفيد ضرورة أخذ إذن الملكية بالفكرة الإنتاجية لأخذ مثل هذا القرار هو للعلم قرار سيادي للدولة تتمتع فيه بسلطتها كاملة.

باحث

المصدر: الأهرام الاقتصادي
التاريخ: ١٨ مارس ١٩٩٦
للبحوث والتدريب والمعلومات

ندوة حول «الجات» وآثارها على الاقتصاديات العربية

نظمت المجموعة الإستشارية العربية بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة صباح يوم الثلاثاء الماضي ندوة حول اتفاقية الجات وآثارها على اقتصاديات الدول العربية والنامية، واستمرت الندوة ٣ أيام بفندق بيراميدا.

ناقشت الندوة المعالم الرئيسية لاتفاقية الجات والتكتلات الاقتصادية المعاصرة وأساليب التسويق والجودة في ظل الجات وأسس التمويل الدولي والآثار السلبية والايجابية للاتفاقية، حضر الندوة لفيف من خبراء وأساتذة الاقتصاد ورجال الأعمال المصريين والسعوديين.

د. عبد الفتاح دياب

السيد عبد الله بكر تونس

نبيل قطب

ابراهيم برديسي

٠٠٠٠٠٠٨٨

افتتح الندوة الاستاذ الدكتور/ على لطفى رئيس مجلس الوزراء الأسبق، وشارك فى اعمالها أ. د. سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى ونائب رئيس جامعة الزقازيق و أ.د. فؤاد شاكر مدير عام الرقابة على البنوك، و أ. د. ابوبكر متولى استاذ الاقتصاد بجامعة حلوان /، عصام رفعت رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادى وعدد من اساتذة الاقتصاد بالجامعات المصرية ومن الجانب السعودى سعادة/ عبدالله بكر تونسى نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة /، نبيل قطب الامين العام للغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة و/. إبراهيم بربيسى مدير إدارة البحوث والتدريب بالغرفة وصرح الدكتور عبد الفتاح دياب حسين رئيس المجموعة الإستشارية العربية والاستاذ بكلية التجارة جامعة القاهرة بأن الندوة تضمنت الموضوعات التالية: التكتلات الاقتصادية المعاصرة: وتناولت القاء الضوء على فلسفة تحرير التجارة وازالة القيود بين الدول، والتحدى الذى يواجه الدول النامية لتحرير اقتصادياتها، ونحو نظام اقتصادى عالمى جديد، والاتفاقيات الدولية. المعالم الرئيسية لاتفاقية الجات والجات بين الأهمية والمفهوم. وأثر اتفاقية الجات على السوق المحلى والانفتاح على الأسواق العالمية ضرورة حتمية.

كما تناولت : مؤسسات فى مواجهة الجات، وأساليب التسويق الحديثة فى ظل الجات وتخطيط السياسات التسويقية. واحد سياسات الاغراق فى ظل التجارة الدولية. وبحوث التسويق الخارجى. وأسس التمويل الدولى فى ظل الجات وطرق تمويل التجارة الخارجية. وتأثيرات سعر الصرف. والجودة فى نظم الاقتصاد الحر والتنافس فى الجودة. والمواصفات القياسية (ISO) وكذلك رفع مستوى الأداء وتجويد السلع والخدمات قبل الدخول فى المنافسة. وفى النهاية الآثار السلبية والإيجابية وكيفية تعظيم الايجابيات التى تتيحها الاتفاقية والحد من الآثار السلبية لها.

للبحوث والتحرير والمعلومات

المصدر: المساء

التاريخ: ١٨ مارس ١٩٩٦

الترجمة .. فى خطـــــر !!

«الجات» ترفع التكلفة .. على حساب القارىء والمؤلف

للأســـف .. الاقبال أكثـــر على مطبـــوعات الفضـــائح

٠٠٠٠٠٢٩

للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٨ مارس ١٩٩٦

كتبت – الهام احمد .

انتشر فى الأونة الاخيرة نوع من الترجمات لا علاقة لها بالابداع وإنما تدور حول الحياة الخاصة للمشاهير واثارة الفضائح من حولهم مثل كتب ديانا وتشارلز وحياة زوجة ريجان ومذكرات كارلوس التى امتلأت الارفف بكتب عنه بعد القبض عليه ، وهواة الترجمة لا تستغرق ترجمة الكتاب الواحد معهم سوى ساعات قليلة .

من هنا نتساءل لماذا لم تجد هذه الموجه طريقها لترجمة الآداب والابداع ؟ وهل اصبحت بنود اتفاقية « الجات » تغلق الابواب امام الترجمة خاصة الوطن العربى لالزام الناشرين بدفع حقوق المؤلف بالكامل مما يكلف القارىء الكثير ويضطر المترجم للجوء الى المراكز الثقافية للتمويل ؟

دور النشر مظلومة .. وإمكانياتها محدودة

اتساع اللغات بالجامعة تقل المشكلة

جهود فردية

يؤكد د . عبد المنعم تليمة ان دور الترجمة لم يبدأ بعد فمنذ بدء النهضة حتى الآن وكل الترجمات جهود فردية غير مخططة ومبعثرة وقائمة على مناسبة ، فمن قبل ترجم احمد لطفى السيد « ارسطو » لمغزى من مغازى الاستنارة والتعقيل والتنوير او كما ترجم طه حسين الآداب القديمة والحديثة كجزء من دوره كمؤرخ وناقد ، لكننا نرى اليوم وفى اى بلد عربى ان المحدثين فشلوا فى صياغة خطة للترجمة .

فى العصر العباسى كانت هناك خطة من الدولة ابتداء من عصر المأمون ولكن ان العالم من حولنا ينتج كل يوم فى حقول المعرفة والابداع ولكننا غائبون تماما .

يرى د . تليمة ضرورة نهوض الدولة المصرية من خلال تأسيس مشروع قومى دائم تتجدد خططه كل خمس سنوات للنقل المباشر للمنتج العالمى والامهات الخالدة من التراث القديم والوسيط فالجهود الفردية ودور النشر الخاصة يستحيل ان تواكب او تفى بهذه الاغراض .

وقد نادى محمد مندور – رحمه الله – منذ ٥٠ سنة بانشاء وزارة مستقلة للترجمة واليوم نحن اكثر الحاحا وحاجة لذلك .

شروط صعبة

عن شروط اتفاقية الجات المجحفة بحق المترجم فإنه يقدر تلك المسألة بأنها مرحلة مؤقته حتى يستقيم الامر فلا نستطيع ان نعزل انفسنا عن العالم أو نعمل فى ميدان الترجمة او غيره خارج تلك الاتفاقيات ولابد من الالتزام بها مهما كانت التكلفة لان تطبيقها خاصة فى ميدان الثقافة سيكلف القارىء المصرى والمؤلف الكثير ولكن لابد ان نحيا كما يحيا العالم بالظروف والشروط الدولية .

أما د . رمسيس عوض فلا يتفق على ان تترجم كتب الآداب بنفس سرعة ترجمة تلك الكتب لان هدفها فى البداية تجارى ولملاحقه الاحداث حتى لا تفقد قيمتها ولكن مع كتب الادب الامر يختلف فالدقة الشديدة مطلوبة والامانة فى الترجمة لطبيعة تكوينها اللغوى الذى يحتاج لوقت طويل من المراجعة والتنقيح المستمر . فالآداب لا تحتاج لملاحقة الزمن او تفقد قيمتها مع مرور الزمن ولكن بالرغم من ذلك لابد من النظر لمشاكل الترجمة .

تنافس مرفوض

كما لا يتفق د . رمسيس مع اتفاقية « الجات » لانها تخلق نوعا من التنافس المرفوض لانه ليس فى صالح الترجمة ولكن فى الطباعة التى لابد وان تكون قادرة على التنافس للخروج للاسواق العالمية بطبعات احسن وارخص كما فى مطابع « هونج كونج »

المصدر: المساء

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ: ١٨ مارس ١٩٩٦

عبد المنعم تليمة

ابراهيم فتحى

فالترجمات العربية فرخص مما تقدم فى بلد مثل مصر نتيجة الدعم الكامل للكتاب ، وطالما ان « الجات » توقع فلابد أن تؤدى اى حقوق لاصحاب الكتب المترجمة مما يشكل عبئا على الكتاب ويزيد من سعره بدون النظر للمترجم الذى لا يدفع له إلا اجر زهيد مما يدعو المترجم للجوء للدول العربية التى تجزل له العطاء .

قال الناقد ابراهيم فتحى ان نوعية الكتب التى تتناول الحياة الخاصة للمشاهير تلقى اقبالا كبيرا اكثر من الاقبال على الكتب الادبية سواء المؤلفة او المترجمة فكتب مثل كتب الشعوذه تلقى اقبالا هائلا والكتب الادبية المترجمة كانت تبيع ٣ آلاف نسخة واصبحت تطبع الف نسخة وهذا ناتج من ارتفاع الاسعار وعدم تأكد الناشر حجم التوزيع لعدم الاقبال على المؤلف .

يتمنى الناقد ابراهيم فتحى ان تقوم جهات ثقافية لا تعتمد على تأرجح السوق مثل دار المعارف او هيئة الكتاب او الثقافة الجماهيرية بدور هام لان تلك الجهات لا يعنيها الربح ونشاطها يسير طبق خطة حيث ان الترجمة فى مصر لا تزال فردية دون النظر للكتاب العالمى ، مما يؤكد اهمية « اقسام اللغات فى الجامعات وازالة العوائق امام الترجمات .

من الترجمات خلال المراكز الثقافية الاجنبية يوضح ان هذا قائم وفق خطة مع الدولة للتعاون الثقافى ويقوم المسئولون بتمويل الترجمة للكتاب الذى يتم اختياره وتقوم بالدفع للناشر ليطبع مع ضمان حقوق الناشر وتجزل العطاء للمترجم خاصة بعد اتفاقية « الجات » التى قلصت الترجمة بشكل ملحوظ .

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: روز اليوسف
التاريخ: ١٨ مارس ١٩٩٦

لأول مرة وبسبب سرقة فيلم مصري :

إنذار أمني بمحضر أمام إسرائيل

في أول سابقة من نوعها بين المتهمين المصريين الذين تتعرض اتهامهم للمحاكمة المستمرة في إسرائيل، أرسل منتج فيلم «يلعب بالكب» إنذارا على يد محضر للمحكمة الإسرائيلية بالقاهرة والمختصين الإعلامي والقانوني والتجاري بالسفارة.

سبب الإنذار أن الفيلم الذي أخرجه عبد اللطيف زكي، وقام ببطولته فاروق الفيشاوي، وحنان شوقي، وتم بيعه لأي محطة فضائية، ورغم ذلك فقد فوجيء المنتج يوم ٢ فبراير الماضي في حوالي الساعة الخامسة مساء بفيلم التليفزيون الإسرائيلي يعرضه على إحدى القنوات الفضائية دون موافقة المنتج أو تعاقد معه من أي نوع.. وقد قام المنتج بتسجيل الفيلم الذي عرضه على شريط فيديو مصحوبا بالترجمة العبرية وإخطار القناة الفضائية الإسرائيلية إنهاء المواقعة.

وبسبب حجم تضرر بعمويضه ماديا وأدبيا من الجانب الإسرائيلي، أعلن أيضا في الإنذار نفسه وزير الخارجية المصري، ورئيس قناة صناعة السينما ومرزح الفيلم محمد حسن رمزي، وذلك للتحفظ الخصامي معه حفاظا على حقه، وحدد قيمة الأضرار المادية والأدبية بما لا يقل عن نصف مليون دولار أمريكي.

ومن جانبه أكد مندوب الحاكمي رئيس قناة صناعة السينما أ.د. روزاليوسف، أنه لا توجد حاليا أي اتصالات بين القناة وأي جهة في إسرائيل لعمل اتفاقيات تحافظ على حقوق الأفلام المصرية هناك، والتي تصل غالبا عن طريق المؤسسين الأردنيين، ولكنه أوضح أنه سيتخذ - بصفته - إلى منتج الفيلم في إنذاره، وأن هذا الإجراء الذي اتخذه المنتج هو الأول من نوعه، ولكنه إجراء سليم ■

٠٠٠٠٠٨٢

المصدر: الأهرام

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ: ١٩ مارس ١٩٩٦

المؤتمر السنوى الأول بحقوق المنصورة يناقش مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل اتفاقية «الجات»

المنصورة - مصطفى عزت:

يفتتح د.حسين كامل بهاءالدين وزير التعليم صباح الثلاثاء القادم اعمال المؤتمر السنوى الأول الذى تنظمه كلية الحقوق بجامعة المنصورة لمناقشة مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية

صرح الدكتور احمد جمال الدين استاذ ورئيس قسم الاقتصاد بالكلية وأمين عام المؤتمر بأن هناك حوالى مائتى استاذ سوف يشاركون فى أعمال المؤتمر يمثلون مختلف الجامعات المصرية بالاضافة الى ممثلين عن مختلف الهيئات الحكومية والشركات وكافة الجهات المعنية بموضوع المؤتمر

د. احمد امين حمزة

د. حسين كامل بهاءالدين

د. احمد جمال

يناقش المؤتمر حوالى ٢٠ بحثا من أهمها البحث الذى تقدم به الدكتور محمد حامد دويدار وموضوعه «الجات التطور التاريخى والهيكل والوظيفة» وبحث الدكتور زكريا بيومى والذى يناقش «أثر اتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى والعربى» وبحث الدكتور السيد عبدالخالق عن «تحرير التجارة العالمية وأسواق دول العالم الثالث» وماضى ومستقبل التجارة العالمية من حيث النظريات والواقع» للدكتور احمد جمال موسى بالاضافة الى تقديم رؤية استراتيجية لتأثير مشروع المشاركة الأوروبية المصرية للدكتور سمير ابوالفتوح

ورقة بحثية

من ناحية أخرى سوف يقدم الدكتور محمد محسن النجار ورقة بحثية عن حماية الملكية الذهنية فى القانون المصرى وفى اتفاقية الجات، هذا وسوف تتضمن أعمال المؤتمر عقد حلقتى حوار الأولى تناقش أثر اتفاقية الجات على الموقف الغذائى فى مصر ويديرها الدكتور برهام عطا الله ويتحاور فيها ٢٥ استاذا وخبيرا اقتصاديا اما الحلقة الثانية فإنها تناقش أثر اتفاقية الجات على حقوق الملكية الفكرية فى مصر ويديرها الدكتور محمد دويدار ويتحاور فيها عدد من أساتذة الاقتصاد والقانون وكبار الصحافيين

د. عبدالعظيم وزير

هدف المؤتمر

يقول الدكتور عبدالعظيم وزير عميد حقوق المنصورة ورئيس المؤتمر ان التحولات والتغيرات التى يمر بها العالم حاليا تؤثر على كافة الدول بما فيها مصر والعالم العربى ولذلك فإن كلية حقوق المنصورة رأت ان من واجبها ان تسهم فى دراسة وتحليل أبرز هذه المتغيرات وأن تعلم بها المؤسسات المعنية اكاديمية وحكومية واقتصادية، لتوقيع مصر ومعظم دول العالم على اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية يعتبر نقطة تحول جوهرية فى علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجى

أوضح أن هذه الاتفاقية تتضمن قواعد قانونية واقتصادية ملزمة للدول الموقعة تقود نحو نظام اقتصادى عالمى اكثر تحررا واندماجا ويشكل الاعتماد المتبادل وحرية الدخول الى الأسواق والخروج منها مع توفير الحماية القانونية للمنتجات وحقوق الملكية الأوروبية على المستوى العالمى وتطبيق مبدأ المساواة فى المعاملة بين المنتج الوطنية والأجنبية

وتأييد الدعم للمنتخبات المحلية أبرز سمات نظام التجارة الدولية الجديد أضاف الدكتور عبدالعظيم وزير أن هذا المؤتمر يشكل أحد الاسهامات البارزة لجامعة المنصورة في النشاط العلمي والتنويري في مجتمعنا المصري فضلا عن انه يبلور مساهمة اساتذتها في إثراء مجتمعهم بالنشاط العلمي المرتبط باحتياجات وطموحات البيئة الاقتصادية والاجتماعية

المحاور الرئيسية

يتضمن المؤتمر خمسة محاور رئيسية، الأول يناقش مفهوم تحرير التجارة العالمية ويتضمن نظريات التجارة العالمية والتطور التاريخي للتجارة العالمية وانعكاسات تحرير هذه التجارة أما الثاني فيناقش انعكاسات نشأة منظمة التجارة العالمية على توازن الاقتصاد المصري ويتضمن الانعكاسات على الصادرات والواردات المصرية وعلى التدفقات المالية (المساعدات القروض، التحويلات) وعلى القطاعات الانتاجية (الصناعة الزراعة والخدمات)

أما المحور الثالث عن تأثير تحرير التجارة العالمية على مسار الاصلاح الاقتصادي الداخلي ويتضمن التأثيرات على السياسة النقدية والمالية وسياسة الخصخصة والرابع يناقش تأثير تحرير التجارة العالمية على العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر ويتضمن تحرير التجارة العالمية ومشروع الشراكة الأوروبية ومشروع السوق الشرق أوسطية وتطور التجارة البينية مع البلاد العربية

أما المحور الخامس فيدور حول أثر اتفاقيات تحرير التجارة العالمية على النظام القانوني الداخلي في مصر ويتضمن هذا المحور اثر تحرير التجارة العالمية على النظام القانوني للعقود الدولية واتفاقيات جات ١٩٩٤ والنظام القانوني لحماية الملكية الفردية (براءات الاختراع - العلامات التجارية - التصميمات)

المصدر: المساء

التاريخ: ١٩ مارس ١٩٩٦

للبحوث والتدريب والمعلومات

قراءة فى آثار اتفاقية «الجات» على الاقتصاد العربى

تحرير الخدمات المالية يضمن للبنوك القدرة على المنافسة عالمياً

قطاع السياحة أكبر المستفيدين والنقل البرى والجوى أول المضارين

مع اتجاه العالم إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى وأبرزها اوروبا الموحدة و«اتنافتا» و«الإفتا» فإن جميع المؤشرات تؤكد أن المنطقة العربية ستواجه العديد من التحديات على كافة الأصعدة الاقتصادية من جراء هذه المتغيرات الدولية فى الاقتصاد.

ويستند عدد كبير من خبراء الاقتصاد فى رؤيتهم هذه إلى حقيقة هامة وهى أن هناك خللاً كبيراً فى بنية الاقتصاد العربى التى تتصف بعدم وجود توازن فى قطاعاته المختلفة حيث يتركز هذا الخلل بصورة أساسية فى الخدمات والتوزيع من ناحية وقطاعات الانتاج السلعى من ناحية أخرى.

وعدم التوازن، السابق الاشارة إليه، يتمثل فى تزايد نصيب قطاع الخدمات فى توليد الدخل القومى بينما يتراجع نصيب قطاع الانتاج السلعى، وخطورة هذا الوضع انه قد يولد مع درجة من التبعية الاقتصادية والاعتماد على العالم الخارجى مما يجعل الاقتصاد العربى أكثر عرضة لتلقى الصدمات الاقتصادية المفاجئة بخسائر كبيرة.

وواقع الأرقام يؤكد هذه الحقائق، فقطاع الخدمات يولد مايقرب من ٦٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية .. ففى السودان يمثل قطاع الخدمات نسبة ٥١٪ فى توليد الناتج المحلى الاجمالى، وفى موريتانيا ٤٦,٥٪، واليمن ٥٧,٢٪، والأردن ٦٤٪ ومصر ٥٤٪ والمغرب ٦٦٪ والجزائر ٥١٪ والسعودية ٤٧٪ والعراق وليبيا ٦٢٪.

تحارة الخدمات

وبناءً على ذلك فإن قطاع الخدمات قد ساهم في ارتفاع نسبة استيعاب العمالة العربية حيث وفر ٢٥٠ مليون وظيفة أي بنسبة ٢٠ من حجم العمالة العربية.

ولأن المنطقة العربية «محرومة» من الهيكلة الصناعية المتناسبة للتنمية الاقتصادي، فقد اعتمدت بصورة أساسية في إحداث النمو الاقتصادي عن طريق التوسع في مد مظلة الخدمات في كافة قطاعات الاقتصاد العربي في مجالات البنوك والمصارف والتأمين والسياحة والنقل والتعليم.

وكان من أهم إشكالات جولة الأوروجواي محاولة تنظيم التجارة العالمية في الخدمات في ظل الخطوط العامة للاتفاقيات الجات، ولم تكن التجارة في الخدمات مثل (خدمات التأمين والمصارف والمقاولات والسياحة) تخضع في السابق لأي قواعد منظومة من خلال الجات وقد جاءت اتفاقية الجات بالتزامات كثيرة مهمة في مجال تجارة الخدمات، ومنها شرط المعاملة المتساوية لكل الأطراف من جانب الدولة وخاصة للمتعاملين في تجارة الخدمات، وشرط الشفافية الذي يتطلب تسهيل النفاذ إلى الأسواق.

أهمية التوازن

إن أهم ما يرغب الدول العربية هو نص اتفاقية الجات على أهمية التوازن بين الحقوق والالتزامات وخاصة بالنسبة للدول النامية التي تطبق برامج التحول إلى اقتصاديات السوق، كما تتسم هذه الاتفاقية بالنوع من المرونة مع الاعتراف بحق الدول النامية في دعم قطاعات الخدمات التي ترتبط ببرامج التنمية الاقتصادية.

بمعنى أن الاتفاقية لا تشمل التنفيذ الآني أو الحرفي بكل بنودها ولكن الباب مفتوح للتوسع في ممارسات قد تتخذها الدول الأعضاء لصالح الأمن القومي أو الاقتصادي وذلك بشرط أن تكون هذه الإجراءات مقنعة لمنظمة التجارة الدولية والدول الأعضاء وأن يتم تقديم تنازلات بديلة في مجالات أخرى.

وعلى ذلك فإن اتفاقية الخدمات المالية بمالتشمله من حقوق للدول العربية والتزامات عليها لابد وكونها فرصة يجب استغلالها والتكيف معها على المستوى الاقتصادي الكلي والجزئي.

وتقييم آثار اتفاقية الخدمات المالية على الاقتصادات العربية لابد أن يأخذ في الحسبان المشكلات التي يعاني منها القطاع المالي العربي والتحدي الذي يمكن أن يطرأ عليه في الفترة القادمة أي مدى تغير القطاع المالي العربي.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن الفترة التنافسية للقطاع المالي العربي ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة وبالتالي سوف تكون هناك آثار سلبية لاتفاقية الخدمات على القطاع المالي العربي.

أسس التطوير

ومن خلال العمل العربي المشترك يمكن للدول العربية العمل على تطوير أسواق المال العربية والتنسيق بينها كبداية لتوحيدها، كما يمكن أن تعمل الدول العربية على وضع نظام عربي متطور لتأسيس شركات التأمين والرقابة عليها، وكذلك استحداث وظائف جديدة للبنوك العربية، وأن تسعى لتحقيق نسبة الملاءة المالية إضافة لذلك لابد من توفير الصناع القانوني في مجال عمل البنوك الذي يحمي المستثمرين والمودعين وملاكي الأسهم وذلك لضمان الثبات والاستقرار في الأسواق المالية والنقدية العربية في ظل المنافسة الحادة التي سوف تظلها الجات.

ويرى المتخصصون أن اتفاقية الجات سوف يكون لها تأثير ملحوظ على القطاع النقل العربي والذي مازال يعاني من بعض المشاكل كما أنه يغلب عليه طابع التشارات بالإضافة إلى وجود تعقيدات في إجراءات التفتيش في نقاط الحدود بين الدول العربية وكذلك صعوبة الحصول على تأشيرات لنقل السائقين والشاحنات بين الدول العربية والانفار لسيارات السياحة العربية لتطرق البرية والبرائي ونقل النقل بين البلدان العربية بالعلاقات السياسية.

وفي مجال النقل الجوي فإن الخبراء يرون أيضا أن اتفاقية الجات سيكون لها تأثير كبير على قطاع النقل الجوي العربي بسبب تحرير خدمات النقل وانضمام منافسي خدمات النقل الموجودين على الاتفاقية حق دخول الأسواق العربية.

وقطاع السياحة العربية سوف يكون أكبر القطاعات المستفيدة من تحرير التجارة الدولية في الخدمات حيث سيتم إنشاء شركات سياحية عالمية في المنطقة أي جانب الفهود تحت

التاريخ:

مواسم السياحة العربية لعام ١٩٩٧

ويمكن لهذه الشركات أن تعمل على زيادة الرواج السياحي في البلاد العربية بسبب ماتقوم به من برامج الدعاية والإعلان عن مشروعاتها في البلاد العربية، كما أن المنافسة بينها وبين الشركات المحلية سوف تعمل على زيادة الحركة السياحية.

في نفس الوقت قد ينتج عن ذلك أن تكون المنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية في غير صالح الشركات العربية في مجال النشاط السياحي لذلك فالشركات العربية السياحية مطالبة بسرعة تعديل أوضاعها لتتلاءم مع هذه التطورات قبل فوات الأوان.

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهالي
التاريخ: ٢٠ مارس ١٩٩٦

خناقات ناشرين ومؤلفين وكتب

■ على هامش فعاليات معرض القاهرة الدولي للكتاب، تجددت المشاجرات بين المؤلفين والناشرين، حيث دارت مشادات حول «البلدة الأخرى» للأديب إبراهيم عبدالمجيد بين نبيل الريس ويمثل دار رياض الريس التي أصدرت الرواية منذ خمس سنوات، وبين محمد بغدادي ويمثل المركز المصري العربي الذي أعاد طباعة الرواية مؤخرا.. وبينهما كان إبراهيم عبدالمجيد صاحب الرواية ويذكر المتابعون لسير «الخناقة» أن إبراهيم عبدالمجيد تجاهل نبيل الريس ولم يرد على تعليقه حول إعادة طبع الرواية، الأمر الذي دفع الريس إلى الذهاب لجناح المركز المصري العربي ليتهمهم بالاعتداء على حقوقه أما محمد بغدادي فسر الموقف بأن هناك عقدا جديدا بين إبراهيم عبدالمجيد والمركز المصري العربي، وفسر الأدباء على مقاهي المعرض موقف الناشرين العرب بأنه غير منصف للكتاب، حيث يقوم الناشر بطباعة الآف النسخ غير المتفق عليها، ويردون على الكاتب دائما أن الكتب لم يتم توزيعها بسبب رفض العديد من الدول دخول كتب معينة، ومع هذه المبررات تضيع حقوق الكاتب.

"التيريبس"

حوار: جيهان الصاوى

دائماً تتصدى الأهالى لكل ما يشغل الصناع والمنتجين فى مصر وخاصة ونحن بين فكي الأسد تارة وأحضان الذئب تارة أخرى... فاليوم مشاركة أوروبية والأمس اتفاقية الجات تلك بخلاف مناورات جانبية من منظومات وتنظيمات مختلفة الأسماء ، موحدة الهدف وهو الانقضاض على سوق الـ ٦٠ مليون نسمة...

الآن نسمع صراخ منتجى ومصنعى الأدوية فى مصر من ما يسمى "بالتيريبس" الملكية الفكرية ... لهذا كان لنا لقاء مع أحد المصنعين بالعاشر من رمضان وهو الدكتور أحمد برهان ، ليوضح لنا لماذا التخوف وما هو ذلك "التيريبس"؟

يقول الدكتور برهان لابد أن نرجع للتاريخ حتى تتضح الصورة ، ففى عام ١٩٣٩ صدر قانون عالمى نصه أن كل مخترع مادة تسجل طريقة التصنيع أى أن أو شركة X صنعت مادة معينة ثم جاءت شركة Z وضعت نفس المادة ولكن بطريقة تصنيع أخرى فتسجل أيضاً... بذلك تصبح المادة مسجلة مرتين بطريقتى تصنيع.

ثم تغيير هذا القانون بأخر نص على أن كل دولة تحدد السنوات التى تحترم فيها حق الملكية... فأمريكا حددت ١٧ عاماً حماية لها بينما إيطاليا تركت حرية التصنيع متبادلة ، أما فى مصر حدد لها ١٠ سنوات نظراً لقلة الاختراعات فيها ذلك يعنى أن أى شركة فى العالم تخترع دواء مصر لا تعلن تصنيعه قبل ١٠ سنوات على إنتاجه عالمياً.

ونظراً لتكاليف الأبحاث العلمية والتجارب أعطى الحق للشركات العالمية حق تسعير المستحضر كيفما تشاء خلال مدة الحماية... وهذا يفسر رخص ثمن المستحضر المصنع بواسطة الشركات الصغيرة لأنها لا تجرى تجارب أو أبحاثاً فتجد المادة التى كان سعرها ١٠٠٠٠ دولار تصنع بـ ١٠٠ دولار.

ما موقف الدول النامية من ذلك؟

■ نعيش ونحن منهم على إنتاج المستحضرات الرخيصة وهى بنفس المواصفات والفاعلية وأنها تحلل فى المعمل ذاته أى معمل وزارة الصحة المصرية وطريقة التصنيع هذه تسمى فى علم الصيدلة - جيزكس-.

ثم جاءت اتفاقية الجات التى نصت على أن يحترم حق الملكية بالشروط الآتية:

د. أحمد برهان

١ - التسعير للمادة نفسها ويسمى طريقة التصنيع وبذلك تجنب السوق المضاربة فى الأسعار لمدة عشرين عاماً وهى المدة المنصوص عليها فى الاتفاقية التى منحت للدولة النامية فترة سماح ١٠ سنوات للأدوية و٥ سنوات للصناعات الأخرى تطبق فيها القانون القديم ... وذلك ما يسمى "بالتيريبس" أى الجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية والاتجار فى البضائع المقلدة.

إذا كانت الدول الكبيرة بالصغيرة رحيمة فما بالنا نحن بأنفسنا؟

■ فإن التطبيق الفورى لبراءة الاختراع فى مصر سوف يزيد الأسعار بالنسبة لبعض المستحضرات المتداولة فى السوق فعلاً والتى قاربت مدتها على الانتهاء حوالى ٦ أضعاف السعر الحالى نظراً لزيادة فترة حماية البراءة إلى ٢٠ عاماً.

ماذا فعلت الدول المماثلة لنا؟

■ الهند والصين ولهما نفس ظروفنا الاقتصادية تعارضان التطبيق الفورى وتطالبان بحق التصنيع الإجبارى لمستحضرات الشركات العالمية وكذا المساهمة المادية والفنية فى الأبحاث والتطوير والاستفادة من فترة العشر سنوات التى سوف تمنح للدول النامية مثلنا.

ويؤكد الدكتور برهان على أن الدواء طلب غير قابل للإرجاء ولا يخضع لقوانين المنافع الحديثة وتناقصها مع زيادة المستهلك منها.

واستطيع أن أجزم أن الشركات الأجنبية العاملة في مصر لا تملك التكنولوجيا المتوافرة في مصانعنا ونحن في أحد هذه المصانع المصرية.

نحن نعالج محدودي الدخل واضرب مثلاً بأقراص البلهارسيا كانت تباع بـ ١٦ جنيهاً، أما اليوم بالتصنيع المحلي تباع بـ ٢ جنيه للحكومة.

وأشار رئيس شركة الأدوية إلى النظام المتبع في أمريكا فإذا كتب الدكتور دواء باسم تجاري فعلى الصيدلي أن يقدم للمريض الدواء البديل والأقل سعراً فإذا أصر المريض على شراء الاسم التجاري فعلى الصيدلي إيضاح ذلك في الفاتورة، وبالنسبة لشركات التأمين هناك فإنها لا تدفع إلا ثمن الأدوية الرخيصة والمريض يدفع الفرق.

أما ألمانيا فيحدد الطبيب مبلغ معين يأخذه نتيجة مباشرة للمقاطعة التي يشرف على علاجها والمعروف عدد سكانها فإذا حدد مبلغ ١٠٠٠٠ مارك فلا للعلاج يصرف من التأمين فيما زاد على ذلك يتحمله الطبيب وهذا يجعله يكتب الأدوية المصنعة لرخص ثمنها.

من يطلب منكم الموافقة الفورية على تطبيق براءة الاختراع؟

■ أمريكا على رأس المطالبين.

في نقاط مباشرة ما هي الأضرار المتوقعة على صناعة الدواء؟

■ تراجع التسويق والتطوير ومواكبة التقنيات المتقدمة.

- حصر مصادر توريد التصنيع الدوائي.
- تضييق فرص البحث والتطوير والاجتهاد في إيجاد طرق تصنيعية جديدة لمنتجات نهائية وبذلك تتخلف الصناعة على الأقل عشرين عاماً هي مدة حقوق الملكية الفكرية.
- زيادة أسعار المنتجات الدوائية عموماً وذلك بإطلاق يد صاحب البراءة وإعطاء قوة احتكارية مطلقة.
- زيادة فاتورة الاستيراد وتراجع حجم التصدير.

وفي نهاية اللقاء أتساءل هل نحن ملكيون أكثر من الملك نفسه أم مسيرون في طريق بلا نهاية...

الضمير يا سادة ... وإلا سوف نكون جميعاً في مصير أسود أصحاء ومرضى.

ونترك الصناع لنرى ماذا يفعلون وقد قاربت المهلة على الانتهاء.

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات
المصدر: الأخبار
التاريخ: ٢٥ مايو ١٩٩٦

صباح الخير

العالم .. مقبل على صراع من نوع جديد .. انه الصراع الاقتصادى .. وهو صراع لا يستخدم الثلاثة ، لضرب الخصوم .. ولا يستغل الدبابات لغزو اراضيهم .. إنما يستخدم المنتجات الصناعية ، والمحاصيل الزراعية ، لاقتحام اسواق الآخرين ، وازاحة المنافسين !

وقد بدأت بوادر هذا الصراع تلوح ، وتتزايد مع ظهور اتفاقية « الجات » الدولية .. التى تلزم مختلف دول العالم بفتح اسواقها فى وجه منتجات كل دول العالم !

والبقاء فى هذا الصراع لمن يرتفع بمستوى انتاجه وخدماته ، ويبحث فى التفوق على الآخرين .. والفوز فى هذا الصراع لمن يستطيع أن يحقق بنصيب أكبر فى التجارة الدولية ، ويتمكن من زيادة حجم صادراته .. لأن الصادرات هى واحدة من أهم أسلحة هذا الصراع .

وقد تنبهت مصر إلى هذه الحقيقة .. وكثر الحديث مؤخرا عن ضرورة تنمية الانتاج ، وتشجيع الصادرات .. وفى الاجتماع الأخير الذى عقده مجلس الوزراء .. ناقش المجلس علاقات التصدير ، واتخذ مجموعة قرارات لزيادة حجم الصادرات .

ولكن .. هناك مشكلة فى هذا المجال تحتاج إلى اهتمام خاص من الدولة .. وهى مشكلة الأسواق ، التى ترغب فى استيراد سلع مصرية ، ومقايضتها بخامات ومنتجات وهى الصفقات التى تعرف باسم الصفقات المتكافئة Barter Deals .

وفى الوقت الحاضر .. عندما يقوم المصدرون فى مصر ، بتصدير انتاجهم إلى اسواق العالم .. فإنهم يحصلون على ثمنها نقدا .. وتضمن لهم البنوك الحصول على قيمة صادراتهم .. والسؤال : من يضمن للمصدرين المصريين الحصول على الخامات والمنتجات فى ظل نظام الصفقات المتكافئة ؟ هذه هى المشكلة التى تواجه العديد من المصدرين المصريين .

إن دول الكومنولث الجديدة (الاتحاد السوفيتى سابقا) .. والعديد من الأسواق الأفريقية .. ترغب فى استيراد منتجات مصرية .. ولكنها لا تملك النقد الأجنبى اللازم لدفع قيمة هذه المنتجات .. إنما تملك خامات ، ومنتجات أخرى تحتاج إليها مصر ، وتستطيع تصديرها إلينا فى مقابل ما تستورده منا ! ولكن تبقى مشكلة الصفقات التى يحتاج إليها المصريون بدون حل !!

إننى أضع هذه المشكلة تحت إنظار الدكتور كمال الجنزورى ، وكل ثقتى فى أنه سوف يهتم بدراستها .. وايجاد حل لها ، من أجل المزيد من الصادرات .

إن كل زيادة فى الصادرات .. هى فى نهاية الأمر .. المزيد من فرص العمل .

سعيد سنبل

مؤتمر مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية

فضيلة المفتى: الإسلام يرحب بالاستثمار الذى يقوم على النفع العام

تابع المؤتمر
عزة على
ابتسام سعد
مها سمير

اكد الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية ان شريعة الإسلام ترحب بالاستثمار مادام يقوم على النفع العام، ومادام هذا التعامل يتم في حدود ما حدده الله سواء أكان مع مسلم أم غير مسلم. وقال إن شريعة الإسلام ترفض أى إضرار بالمجتمع، ولابد ان يعود الاستثمار بالنفع على الجميع ويخلو من الكذب والرشوة.

الأهـــرام
للمحور
للبحوث والتدريب والمعلومات
التاريخ: ٢٧ أكتوبر ١٩٩٦

جاء ذلك خلال الافتتاح المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق جامعة المنصورة الذي بدأ أعماله أمس ويستمر اليوم تحت عنوان مستقبل الاقتصاد المصري في ظل تحرير التجارة العالمية، وقال الدكتور محمد زكي أبو عامر وزير شئون مجلس الشعب والشوري إن مصر لديها قاعدة صناعية قابلة للانطلاق وقواعد إنتاجية متميزة تسمح الاقتصاد المصري بأن يستوعب جميع المتغيرات الاقتصادية العالمية ويستفيد منها في ظل إدارة اقتصادية مصرية تضع الأهداف والأولويات الاقتصادية الوطنية في المقدمة.

وبدأ الدكتور أحمد أمين حمزة رئيس جامعة المنصورة ورئيس المؤتمر إلى ربط الجامعة بجميع القضايا الاقتصادية والوطنية مشيرا إلى أهمية الجامعة خلال المرحلة القادمة في مسيرة الاقتصاد الوطني وبدورها كمراكز للانتاج الفكري والعلمي.. وأشار إلى أن التركيز على تطوير التعليم يعد المفتاح الأول والرئيسي لانطلاق الاقتصاد القومي نحو المستقبل بكل قوة.

وقال الدكتور عبد العظيم مرسي وزير عميد كلية الحقوق جامعة المنصورة ونائب رئيس المؤتمر إن التنمية الاقتصادية ونقص عملة الاستخدام والارتفاع بمستوى الأداء ومعدلاته في الخدمات الانتاجية والخدمية المختلفة لايمكن أن تكون إلا في ظل الأمن والسلام العادل على الصعيد الدولي والاستقرار والأمان على الصعيد الداخلي وبغير ذلك لا يمكن للمجتمعات والشعوب والدول أن تنمو. ويقول إن ظاهرة التداول الاقتصادي قد برزت وأخذت مكانها في مجتمع الأعمال الدولي، توجب وقبول مراجعة التشريعات والنظم حتى يتلاءم وضع الاقتصاد المصري مع المتغيرات الاقتصادية الدولية.

وكشفت المناقشات التي دارت أمس حول ٢٧ بحثا يناقشها المؤتمر على مدار يومين عن أن قضية تحرير التجارة الدولية فرضت نفسها على الواقع المعاش في جميع الاقتصاديات الوطنية، ومن أن التطور الاقتصادي العالمي وانجاه العالم إلى انشاء سوق واسعالية دولية واحدة فرض على جميع الدول توحيد أسواق وفق ما إنتج حتى.. حسب قول الدكتور محمد دويدار الأستاذ بكلية حقوق الاسكندرية - صراعا دوليا بين رءوس الأموال الدولية من أجل اقامة سيطرة نمط جديد للهيمنة الاقتصادية على المستوى الدولي، وأن هذا النمط تقوده شركات دولية متعددة الجنسيات وتعتمد على الحكومات والمصرف لإزالة العوائق من أمامها في الاقتصاد الدولي الأمر الذي يثير إمكانية التناقض بين اتجاه هذه الشركات نحو العالمية وإمكانية قيام بعض الدول القومية برعاية المصالح الوطنية.. هذا الاقتصاد الدولي منذ منتصف السبعينات في أزمة تشهد التوسع في البطالة مع الركود في التنمية وتصعيب التداخل بين الاستخدام في الداخل الخاضعة والمنطقة إما بالبطالة أو بالتهديد بالبطالة.

كما تظهر الأزمة في شكل اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء في الداخل المنطقة بما في ذلك الدول المتقدمة في مواجهة الأزمة.

وبدأ الدكتور أحمد جامع أول اختبار لسلم واحد يطبق على اتفاقيات المايدوات التي دارت في إطار جولة اورجواي والتي تعرف الدولة اختصارا لاتفاق الجولة، وأكد شهيدها مدينة مراكش بالمغرب مشيرا إلى أن يوجد لدي ٢٨ اتفاقية تخصص للعديد من البنود الخاصة بتحرير تجارة السلع والخدمات يتطلب تحديد اسلم موحد يضم الرقابة الداخلية والاتفاقات الأربعة الأخيرة متعددة الأطراف وخرج لهذا اسلم واتفاقات التجارة العالمية WTA لما الدكتور أحمد جمال الدين موسي العين على الدكتور رئيس قسم الاقتصاد والمالية بحقوق المنصورة فقد طرح في دراسة له قضية الخصخصة به في المؤتمر تحت تحرير التجارة العالمية من الناحية النظرية والواقعية والمستقبل، وأشار إلى أن الاقتصاد «الليبرالكلاسيكي» يجمع على أن انتاج في العالم الثالث لسياسة الاقتصادية مختلفة على الخارج يساهم إيجابيا ويشكل جذري في رفع معدل النمو الاقتصادي وذلك لأن تحرير التجارة الخارجية والاندماج في السوق العالمية يؤديان إلى تخصص لدخل الاقتصاد الوطني وفقا للمزايا النسبية

للدولة فيه بالإضافة إلى عائد أكبر بفضل الاستفادة من اقتصاديات الحجم لاتساع السوق العالمية مقارنة بالسوق المحلية وتحسين طرق وأساليب الانتاج والدخول في حلقة إيجابية متزايدة للتوسع في المبادرات يؤدي إلى زيادة الاستثمارات التي تؤدي بدورها لتحسين مستوي التكنولوجيا، ومن ثم خفض الثمن للصادرات ومن ما يؤدي إلى مزيد من رفع مستوي الانتاجية وتحقيق زيادة في حجم الصادرات.

وأشار في ان البنك الدولي ومندوق النقد لم يبديا اهتماما كبيرا بالآثار الاجتماعية السلبية التي يمكن أن تنجم من اتباع دول العالم الثالث لسياسات الداعية على الخصاخ في السوق المالية بل أن خبراء هاتين المؤسستين أكدوا أن تشجيع الصادرات يؤدي إلى تحسين مستوي توزيع الدخول وذلك لعدة اسباب منها التوسع في الصادرات كبديل الاستخدام لعنصر العمل بما يؤدي إلى رفع مستوي التشغيل وتقليل معدل البطالة.

وقال الدكتور أحمد السيفي الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة إن الدور مثل القدر قادرا بتطوير التجارة بما يعطي المثل أيضا.. وإنهما أساليب متقدمة كاعمدت النظم المتبعة في اكثر الأسواق المالية اتساعا وتقدما مثل نيويورك ولندن.

لكن هل تحرير التجارة يؤثر على الدوريض القائمة أم أن تحرير التجارة مع التخصيصية والمضايا الأخرى المطروحة على الاقتصاد المصري هي كلها قضايا تخدم نفس الأهداف.

وقدرة المخصيدات والاستولات شهدت أكبر معدلات نمو في بعدها العالمي خلال هذه الفترة أثرى الفكر الاقتصادي بنظرية البديل الأمثل الثاني وكلها كانت رداً على مبدأ حرية التجارة.

وقد أكد الدكتور السيد عبد المولى رئيس قسم المالية ومعاهد الخبراء بجامعة القاهرة أن تحرير التجارة مع التخصيصية والخصاية الأخرى المطروحة على الاقتصاد المصري هي كلها قضايا تخدم نفس الأهداف.

وقدرة المخصيدات والاستولات شهدت أكبر معدلات نمو في بعدها العالمي خلال هذه الفترة أثرى الفكر الاقتصادي بنظرية البديل الأمثل الثاني وكلها كانت رداً على مبدأ حرية التجارة.

وقد أكد الدكتور السيد عبد المولى رئيس قسم المالية ومعاهد الخبراء بجامعة القاهرة أن تحرير التجارة مع تشجيع الصادرات وفي ما يؤدي إلى زيادة من رفع مستوي الانتاجية وتحقيق زيادة في حجم الصادرات.

وأشار في إلى البنك الدولي ومندوق النقد لم يبديا اهتماما كبيرا بالآثار الاجتماعية السلبية التي يمكن أن تنجم من اتباع دول العالم الثالث لسياسات الداعية على الخصاخ في السوق المالية بل أن خبراء هاتين المؤسستين أكدوا أن تشجيع الصادرات يؤدي إلى تحسين مستوي توزيع الدخول وذلك لعدة اسباب منها التوسع في الصادرات كبديل الاستخدام لعنصر العمل بما يؤدي إلى رفع مستوي التشغيل وتقليل معدل البطالة.

وقال الدكتور أحمد السيفي الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة إن الدور مثل القدر قادرا بتطوير التجارة بما يعطي المثل أيضا.. وإنهما أساليب متقدمة كاعمدت النظم المتبعة في اكثر الأسواق المالية اتساعا وتقدما مثل نيويورك ولندن.

لكن هل تحرير التجارة يؤثر على الدوريض القائمة أم أن تحرير التجارة مع التخصيصية والمضايا الأخرى المطروحة على الاقتصاد المصري هي كلها قضايا تخدم نفس الأهداف.

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهـــالـــي

التاريخ: ٢٧ مارس ١٩٩٦

..والجمعات يوم الإثنين

تقيم لجنة مدينة نصر "ندوة" يوم الاثنين القادم حول "الثقافة الجمعات والشراكة الأوربية" يتحدث فيها د. محمد محمود الإمام وزير التخطيط الأسبق وذلك بمقر الحزب .. الحي السابع شارع الخليفة المأمون بلوك ٩ مدخل ٣ شقة ٢.

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٦

وندوة بالبحرين عن تقويم آثار الجات على الاقتصاد العربى

انتهت بالمنامة اجتماعات خبراء العرب لتقويم آثار جولة ارجواى على الاقتصادات العربية وخاصة فى مجالات البتروكيماويات والبيئة والخدمات الفنية والذى استمر ثلاثة ايام وشارك فيه ١٥٠ خبيرا من ١٦ دولة عربية وقد عقد الخبراء العرب اجتماعهم على ثلاث جلسات ناقشت الجلسة الاولى فرص البلدان العربية المستقبلية فى قطاع الخدمات وضمت اوراقا عديدة منها ورقة حول اندماج الدول العربية فى النظام التجارى العالمى واخرى عن تقويم آثار اتفاقية الجات على فرص التجارة والتنمية والخيارات السياسية للبلدان العربية.

اما الجلسة الثانية فدارت حول الآثار المترتبة على قواعد منظمة التجارة العالمية الجديدة على البلدان المصدرة للنفط وعلى التجارة الدولية فى البترول والمنتجات البتروكيمائية وطرحت خلال الجلسة الثانية تجارب بعض البلدان حول امكانية وصول المنتجات البترولية والبتروكيمائية الى الاسواق وهى تجارب لدول البحرين والجزائر وفنزويلا.

اما الجلسة الثالثة والتى تحمل عنوان آثار اتفاقيات جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والتشريعات فى البلدان العربية فضمت ورقة مهمة عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وانعكاساتها على صادرات البتروكيماويات البحرينية.

وكانت وزارة التجارة بدولة البحرين قد نظمت هذا الاجتماع تحت اشرافها وبمشاركة الاونكتاد والامم المتحدة الانمائى ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد العربى والمجتمع العربى للادارة وغيرها من المنظمات الاقليمية لما له من اهمية خاصة على كل المجافل والمستويات العربية □

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ٢٠ / ٢ مارس ١٩٩٦

مؤتمر بالقاهرة لمناقشة أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول العربية والإسلامية

يعقد بالقاهرة خلال الفترة من ٦ إلى ٨ مايو القادم مؤتمر حول «أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول العربية والإسلامية» الذي تنظمه جامعة الأزهر والذي يهدف للتعرف على أهم القضايا المطروحة في اتفاقية الجات والتي تمثل تحديات يمكن التعاون فيها أمام الدول النامية والإسلامية منها ثم تحليل الإيجابيات والسلبيات التي يمكن أن تواجه هذه الدول.

صرحت د. سهير عبدالعال أستاذة الاقتصاد المساعد بجامعة الأزهر ومقررة المؤتمر بأن من أهم المحاور التي سيتم مناقشتها هي وضع العالم الإسلامي في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد والآثار المتوقعة للاتفاقات على اقتصاديات الدول الإسلامية وعلى سبيل المثال في قطاع الخدمات والنفط والزراعة والصناعة وحرية انتقال رءوس الأموال والعمالة والمحور الثالث والأخير هو محاولة الإجابة عن سؤال كيف تواجه الدول العربية والإسلامية الآثار

د. سهير عبدالعال

السلبية المتوقعة للاتفاقات وماهي [illegible] هذه الدول لمواجهة هذه الآثار وأغلبية أعضاء الدول العربية والإسلامية التي يبلغ عددها بالمؤتمر من [illegible] دولة [illegible] والرقيب تعتبر من الدول النامية و[illegible] ولعل من الضروري دراسة تمس [illegible] هذه الاتفاقية على تلك الدول والتعرف على بعض آثارها المتوقعة حيث تباينت وجهات النظر فيما انتهت إليه اتفاقية الجات حيث يرى البعض أنها في صالح الدول الصناعية التي تحقق مكاسب ضخمة من ورائها وأن هذه الاتفاقية [illegible] للدول النامية بينما يرى البعض الآخر أن نطاق الاتفاقية سوف تكون لها آثار مباشرة وغير مباشرة على الدول النامية.

تحضر المؤتمر عدد كبير من ممثلي الدول العربية والإسلامية لمناقشة أهدافه ومحاولة التوصل إلى صيغة للعمل.

الجات لا تمنع الرقابة

قال المهندس محمود ابراهيم رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج في الحوار الذي دار حول مستقبل صادرات مصر من القطن والغزل والنسيج في ظل اتفاق الجات ان الاتفاقات الدولية لاتمنع الدول من أن ترفض مايدخل اليها فنحن لانخاف من الجات ولكننا نخاف من التهريب ونطالب المسئولين بالتشديد الرقابة على المنافذ الجمركية.

وقال أن الدول الاوروبية التي اقامت دعاوى على الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة بتهمة الاغراق ترفض منافذها الجمركية وتحكم دخول كل سلعة وتعرف مصدرها وسعرها وهذا يوضح أن الجات لاتمنع رقابة الدولة على منافذها واتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية منتجاتها.

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢٩ مارس ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

النفط العربي في ظل اتفاقات "غات" (١ من ٣)

التجارة الدولية بعد دورة اوروغواي

حسين عبدالله *

■ وقعت ٢٣ دولة في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧ الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية المعروفة باسم «غات» التي تستهدف تحرير التجارة الدولية من المعوقات وتنظيم التعرفة الجمركية.

وفي الستينات اضيف الى الاتفاقية فصل يربط بين التجارة والتنمية بناء على ما طالبت به الدول النامية خلال المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية (انكتاد).

وعقدت بعد ذلك جولات عدة للتفاوض من اهمها جولة طوكيو عام ١٩٧٩ التي وفرت للدول النامية مزايا واستثناءات تقتصر عليها ولا تمتد الى الدول الصناعية المتقدمة. غير ان تلك المزايا لم تلبث ان تعرضت للنقد خصوصا من جانب الدول الصناعية المتقدمة. وفي دراسة صدرت منذ ثلاثة اعوام، اكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان التجارة الخارجية تعتبر المدخل الرئيسي للتنمية في الدول النامية وان الاستثناءات والمزايا التي كانت تلك الدول تتمتع بها في اطار «غات» لم تحقق اغراضها، بل على العكس استخدمت ضدها وبذلك ساء وضعها بدلا من التحسن الذي استهدفه واضعو تلك المزايا والاستثناءات.

ودعت الدراسة الى الغاء تلك المزايا والاستثناءات وان تتعامل الدول النامية مع الدول المتقدمة في مجال التجارة على قدم المساواة، فتفتح الدول النامية اسواقها وتزيل او تخفف القيود الحمائية. واستشهدت الدراسة على ذلك بان تجربة «غات» على مدى ربع قرن برهنت على ان الكثير من مبادئها لم يحظ بالتطبيق لا بواسطة الدول النامية ولا بواسطة غيرها من الدول التي تتعامل معها.

ويرجع السبب بالدرجة الاولى الى ضعف اقتصادات الدول النامية وعدم قدرتها على ان تكون شريكا تجاريا قويا.

ومن امثلة تلك المبادئ مبدأ الدولة الاولى بالرعاية، والمعاملة بالمثل، والشفافية، وعدم التمييز. ويقضي مثلا شرط التمكين الذي استحدثته دورة طوكيو باعفاء الدول النامية من تقديم تنازلات مماثلة او مساهمات لا تتناسب مع احتياجاتها المالية او التجارية او مستوى نموها، وهو شرط يرجع في جذوره الى عقد السبعينات عندما تعهدت الدول الصناعية بمعاملة وارداتها من الدول النامية معاملة تفضيلية وفقا لنظام الافضليات المعمم، غير ان التطبيق العملي لهذه المعاملة التفضيلية لم يسفر عن نتائج ايجابية بالنسبة للدول النامية، بل على العكس كان سببا في إضعاف قوتها التفاوضية كما شجع على خلق ظروف جعلت الدول النامية ذاتها هدفا وضحية لسياسة التمييز.

وعلاجا لذلك دعت الدراسة الدول النامية الى تبسيط نظم الاستيراد وتحرير تجارتها الخارجية من القيود وتعميق مساهمتها في اتفاقية «غات» واجهزتها. وكنتيجة لذلك فان تحرير التجارة وتوجيه اقتصادات الدول النامية للانفتاح على الخارج يمكن ان يحقق لها فوائد عدة مثل ازدياد قدرتها التنافسية التي تستلزم اعادة هيكلة صناعاتها المحلية بقصد زيادة كفاءتها، وتوجيه عوامل الانتاج الى الانشطة التي تحقق فيها اكبر قدر من الكفاءة الانتاجية.

كذلك تتضمن تلك الفوائد الحصول على السلع الاستهلاكية من الاسواق العالمية باقل الاسعار. وبصفة عامة فهي تحقق اكبر معدل للنمو الاقتصادي.

هذه باختصار رؤية الدول الصناعية المتقدمة التي انشأت «غات» منذ البداية لكي تخاطب في المقام الاول معاملاتها. ولا تزال تلك الدول تسيطر على ثلاثة ارباع التجارة الدولية، ومن ثم استطاعت ان تفرض شروطها خلال جولة اوروغواي التي انتهت باقرار اتفاقية جديدة تعرف باسم «غات ١٩٩٤».

ومن اهم ما استحدثته «غات» ١٩٩٤ انشاء منظمة التجارة الدولية وتزويدها باليات عمل يومية واجهزة تمكنها من الاشراف على تنفيذ الاتفاقية، مع ادخال مبدأ الالزام في نظام تسوية المنازعات. فالحكم الذي تصدره لجنة تسوية المنازعات في المنظمة يعتبر نافذا ما لم يتم الاتفاق على رفضه بين جميع الاطراف.

كما ان الية مراجعة السياسة التجارية تجعل تلك السياسة بالنسبة للدول المستقلة مسألة دولية وليس عملا من اعمال السيادة الوطنية الخالصة.

وستعمل المنظمة الجديدة بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو ما يضمن اتساق السياسات النقدية والمالية والتجارية الدولية ويوفر لها قوة الالزام.

لكن لا ينبغي اغفال سيطرة الدول الصناعية المتقدمة على هذه الاجهزة الدولية واستخدامها منابر لتحقيق مصالحها. وفي ضوء التجارب السابقة يمكن ان يسفر التنظيم الجديد عن إحكام القبضة الثلاثية على التوجهات التنموية الاقتصادية في الدول النامية، ليس فقط من الناحية المالية كما كان الحال قبل «غات» ١٩٩٤ بل ايضا من الناحية التجارية. والتقت الآراء بما في ذلك

ارا. الدول ومكتفاريه مقاسه على ان اكثر المستفيدين من مقاطعه ١٩٩٤ سيكون المستهلك العادي في الدول الصناعية المتقدمة. وان الدول النامية خصوصا في افريقيا، ستتعرض لخسارة صافية. غير ان البعض حاول تخفيف وقع الخبر بقوله إن تلك الخسارة ستحدث فقط في المدى القصير، اما في المدى البعيد فان التحديات التي ستواجهها اقتصادات الدول الفقيرة ستفرض عليها تصحيح هياكلها ومن ثم ترتفع الى مستوى المنافسة العالمية وتستفيد منها.

ومن اسئلة عدم التوازن بين الدول النامية وبين

الدول المتقدمة ان الاخيرة، بعد ان استمرت على مدى ٤٠ عاما في تطبيق سياسات حمائية في قطاعي الزراعة والمنسوجات، عادت لتفرض على الاطراف الاخرين لاحكام الاتفاقية الجديدة وهو ما ينعكس سلبا على التصديرات الدول النامية سواء عن طريق ارتفاع اسعار المواد الغذائية التي تستورد نسبة كبيرة منها او عن طريق غلاء صناعات المنسوجات فيها بالمنافسة الاصلية العالمية.

ومن ذلك الامثلة ايضا ان الدول الغنية خصوصا مصر والهند عندما طلبت الدخول في مفاوضات مع الدول المتقدمة بهدف فتح اسواق الاخيرة امام انتقال المهنيين، اشترطت الولايات المتحدة واليابان والمجموعة الاوروبية مقابل ذلك ان تتخذ الدول النامية موقف اكثر مرونة لفتح اسواقها في قطاعي المصارف والتامين وغيرهما مما تتمتع فيه الدول المتقدمة بمزايا نسبية اكبر.

ويفهم ان الدول النامية لا تستطيع التخفيف من مخاطر مقاطعه ١٩٩٤ بالانضمام اليها على اساس انتقائي، اذ ان الاتفاقية الجديدة ملزمة بكاملها على خلاف اتفاقية ١٩٤٧ التي كانت تتيح للعضو الموافقة على البعض من دون الكل. كذلك لا تستطيع التخلص من تلك المخاطر بعدم الانضمام اليها، لان الاتفاقية تشمل ما لا يقل عن ٩٠ في المئة من التجارة الدولية، وستصبح الاداة الاساسية الاكبر من تلك التجارة.

لذلك يمكن ان يكون ونمهما الفد وبطة على الدول ثمهر الاعضاء نتيجة لما ينعكس عليها من آثار سلبية، من دون ان تتمكن من الافادة من مزايا العضوية. ولا يعني هذا ان تطيعنام الدول النامية الى الاتفاقية سيعاقب لها الاستفادة الفورية من القرض المتاحة، اذ يلزم لذلك ان تميز تلك الدول فجوة شاسعة من التخلف بينها وبين الدول المتقدمة. وقد لا تتفق السنوات العشر المتاحة للدول النامية كحد اقصى لكي تكيف اقتصاداتها بما يدعم موقعها التصديري في ميزان التبادل الدولي ويساعدها على الصمود في اسواق عالمية تسودها المنافسة العالمية.

وبالنسبة الدول المصدرة للنفط، قال بيتر سوذرلاند رئيس دفاعه السابق إنها ستستفيد من النمو الاقتصادي الذي سيحدث نتيجة لانخفاض التجارة، اذ ان ارتفاع الدخل والانتاج من شانه ان يؤدي الى زيادة الطلب على النفط، ثم الى أي مدى يمكن ان تصدق تلك التنبؤات

وهل كان استقطاب النفط من الخضوع لاتفاقية مقاطعه مثلا البداية في صالح الدول النامية المصدرة للنفط وبنهما بالطبع الدول النفطية العربية؟ أي هذا الاستنتاء، جاء لخدمة أغراض الدول المتقدمة المستوردة للنفط؟

• وكيل اول وزارة النفط المصرية سابقا ومقطها لدى المكتب التنفيذي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (١٩٧٤ - ١٩٩٢).

للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢٤ مارس ١٩٩٦

النفط العربي في ظل التفاقات غات (٢ من ٣)

اثر غات على الصناعة والواردات العربية

حسين عبدالله *

■ يتكون الوطن العربي من ٢٢ دولة ومن ضمنها فلسطين، ويبلغ عدد سكانه عام ١٩٩٣ نحو ٢٤٠ مليون نسمة اي ما يعادل ٥,٤ في المئة من سكان العالم، وتبلغ العمالة العربية نحو ٦٧,٠ مليون شخص كما يدخل سوق العمل سنوياً نحو ٢,٣ مليون شخص.

وبلغ اجمالي الناتج القومي للمنطقة العربية عام ١٩٩٣ نحو ٥٠٨ بلايين دولار اي بمتوسط ٢١١٧ دولاراً للفرد سنوياً ويتفاوت بين دولة واخرى، ويضم المنطقة العربية في نهاية ١٩٩٤ نحو ٦٠١ بلايين برميل من احتياطيات النفط وهو ما يعادل نحو ٦٠ في المئة من الاحتياطات العالمية، كما يوجد بها نحو ٣٠ تريليون متر مكعب من الغاز اي ما يعادل ١٦ في المئة من احتياطات العالم.

مقاصد والصناعات العربية

اذن التركيز على صناعة النفط في الوطن العربي وتأتي هذه الصناعة التي تصديره خارج المنطقة العربية، الى مرحلة خطوات التكامل الاقتصادي العربي والتخصص في الانتاج ما بين الدول العربية، كل بحسب ما يتوافر لديها من عوامل الانتاج، وذلك تماشيا للظروف الصناعات العربية على اساس وحدات صغيرة، اختارت كل دولة ان تقيمها مستقلة داخل حدودها، وانكفأت بصناعاتها، بينما كان من الممكن ان يخطط لهذه الصناعات على اساس تكاملي عربي ما يحقق لها ميزة اعلى من الكفاءة وتتيح لها فرصة اكبر للتصدير، وهكذا اصبح التنافس وليس التكامل سمة العلاقات الاقتصادية العربية، ومن ثم لم تتجاوز التجارة البينية داخل المنطقة العربية حتى الآن ٩ في المئة من التجارة الخارجية لهذه المنطقة.

وإذ تركز الاهتمام في هذه الدراسة على اثر مقاصد على الصناعة التجارية، الا يفوتنا ان نرصد هنا حدداً من المشكلات المهمة التي قد تلقي بعض الضوء على معالجتها لاثر مقاصد على النفط العربي.

١ - إن اتفاقية مقاصد ١٩٩٤، وبعد الالغاء التدريجي لنظام المعاملة التفضيلية للمنتجات الصناعية التي تصدرها الدول النامية، وتكريس مبدأ الالتزامات للمشاركة سنصاعلى الصناعات التي لا تتمتع بقدر من الكفاءة يمكنها من مواجهة نظرائها في الدول المتقدمة، فالدول الصناعية المتقدمة وإن كانت التزمت وفقا لاتفاقية ١٩٩٤ بإجراء خمسة تخفيضات جمركية متساوية على مدى خمس سنوات بالنسبة لوارداتها من السلع الصناعية، والتزمت ايضا بتخفيض نسب الرسوم الجمركية على نحو ٩٩ في المئة من وارداتها الصناعية (عدا المنتجات النفطية) الا ان صناعاتها كانت اكتسبت في ظل مقاصد قبل ١٩٩٤ قدرة تنافسية كبيرة، ومن المعروف ان المنافسة الضارية في مجال المنتجات الصناعية (غير النفطية) لا تقتصر على مواجهة المنتجات الصناعية العربية في اسواق الدول الصناعية، بل ستمتد تداعياتها الطويلة لكي تواجه تلك المنتجات داخل الاسواق العربية ذاتها، وذلك بحكم التفاقية ١٩٩٤ التي ستجعل العالم بمثابة سوق كبيرة مفتوحة وهو ما يعرف بظاهرة العولمة او الكوكبة.

٢ - إن اتفاقية مقاصد ١٩٩٤ قصرت مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في اطار التكتلات الاقتصادية الاقليمية ضرباً لن تزيد نسبة تصدير تجارتها البينية على ٨٠ في المئة من مجموع تجارتها البينية وذلك حتى لا تتسم الاعفاءات التجارية بالانتقائية على حساب باقي الاطراف، واعمل في ذلك ما يشجع الدول العربية على تحرير تجارتها البينية بالغاء منطقة تجارة حرة عربية، حيث يمكنها الاستفادة من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وترفرف في الوقت نفسه قدراً من الحماية للمنتجات العربية في مواجهة المنتجات غير العربية.

وعلى الدول العربية ان تعرف أن فترة السماح المتاحة لتكييف اوضاعها لا تتجاوز في احسن الاحوال عشر سنوات من تاريخ الاتفاقية اعتبارا من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥، وهو ما يفرض عليها الاسراع بدراسة الاتفاقية، وما يتبعثق عنها، دراسة وافية، وذلك بغية وضع برامج محلية واخرى اقليمية متكاملة، وتنفيذ تلك البرامج بجدية وبأقل جدول زمني محدد.

٣ - إن المزايا النسبية في التجارة الدولية لم تعد، كما كانت في السابق، تعتمد على رخص المواد الأولية نتيجة اتخاذها في مواقع جغرافي معين، بل دخلت تحولات الى صالح الدول الصناعية وقدراتها المتعددة الجنسية التي تتمتع بالقدرة على تطوير تكنولوجيات جديدة واحتكارها مما يرفع من كفاءتها الانتاجية ويضاعف عائدها من المدخلات التكنولوجية، وكذلك العمال بالنسبة العمالة الرخيصة التي لم تعد من العوامل الاساسية في تحديد حجم المزايا النسبية، خصوصاً بعد ان اتسع نطاق العمليات الصناعية التي يمكن اداؤها بأجهزة آلية متقدمة كالانسان الآلي.

وبالتصوير البياني خير دليل على ذلك، حيث صارت القدرة التنافسية تتفوق على المزايا النسبية القائمة على توافر ورخص المواد الاولية والعمالة. واعل من ابرز الامثلة على ذلك ان الشركات العالمية للمنتجة بالتركيب(مياوات، بعد ان اتجهت الى مواجهة الخسائر التي منيت بها في اوائل الثمانينات بالتخلي عن بعض مراحل الصناعة للدول التي تتمتع بوفرة في المواد الاولية والطاقة، عادت فاتجاهات في سلوك هذا الاتجاه مع التركيز على اعادة الهيكلة سواء، بالاندماج او بالتخلص من الوحدات الانتاجية الضعيفة مما ادى الى تحسن كفاءة عدد من المنتجات الاساسية. وساعد على ذلك من ناحية اخرى، انهيار اسعار النفط الى ما يقرب من النصف منذ عام ١٩٨٦، وبذلك تضاءلت الاهمية النسبية لكلفة المنتجات النفطية باعتبارها المكون الرئيسي للمادة الخام والطاقة المستخدمة في معامل البتروكيماويات، ومن ثم تبدو أهمية الاستفادة من تجارب الشركات العالمية هنا اعادة

هيكلة صناعة البترو كيماويات العربية.

٤ – إن اقامة هيكلة للنشاطات الاقتصادية الدولية بما تتضمنه من انشاء منظمة التجارة الدولية يمكن أن يبقى على اقتصاص منظمة الامم المتحدة التجارة والتنمية (اونكتاد) وبالفعل سرت في الآونة الاخيرة اشاعات تروج لالغاء «اونكتاد» على اساس أن جزءا من وظائفها تخول لمنظمة التجارة الدولية وان الباقي يمكن أن يؤول سواء الى امن اقتصادي مقتدر، أو في القليل أن تحول «اونكتاد» الى ساحة دولية للمناقشات مع استبعادها من مجال صنع القرار الاقتصادي.

واذا كان الامين العام للامم المتحدة لكي تلك الفكرة لا تعبر عن رأيه. الا أن الخطر الذي يهدد «اونكتاد» لايزال ماثلا، وبن هذا ينبغي ان تعمل الدول العربية على تنسيق مواقفها مع باقي الدول النامية للدفاع عن هذا الكيان الذي انشأته الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٦٤ ولايزال يستمد وجوده منها، صحيح ان «اونكتاد» لم يسبعت تحتاج الى اصلاحات هيكلية وادوارية، لكن وجودها يعتبر ضروريا كساحة تعبير فيها الدول النامية وحرية عن مواقفها وانشغالها وكمستشار التصادي لها في مواجهة التداولات الجديدة للمنظمات الاقتصادية الدولية.

واذ تقتصر رؤية منظمة التجارة الدولية على معالجة الامور المتصلة بالتجارة، تمتد رؤية «اونكتاد» لتشمل الى جانب المساعدة في صياغة قواعد التجارة الدولية، تنفيذها مساعدات التنمية، والديون، والاستثمارات الاجنبية المباشرة، ونقل التكنولوجيا والسلع الاساسية، ووصفة عامة التركيز على الابعاد التنموية خصوصا للدول النامية.

الواردات العربية

كذلك كان لمهمة المساعدة الفنية على الاقتصادات العربية تأثيرها على انماط الاستهلاكية التي ارتبطت بالاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية التي بلغ حجمها نحو ٤٣ في المئة من الناتج الاجمالي العربي عام ١٩٩٢، وارتفعت بين ٤٢ في المئة وواردات و٤٨ في المئة صادرات.

وتمثل المنتجات الصناعية نحو ثلاثة ارباع الواردات العربية، كما تعتمد المنطقة العربية على استيراد اواسطها ما يقرب من نصف حاجاتها من مستلزمات الانتاج، وهو البناء، والانشاء، والكساء، وأهل الاشارة في كل ذلك هو اضباع الفجوة الغذائية التي تبلغ وارداتها في الوقت الحاضر نحو ١٠ بلايين دولار سنويا، كما بلغت الفجوة التراكمية لتلك الفجوة خلال الاعوام العشرة بين ١٩٨٥ و١٩٩٤ نحو ١٠٠ بليون دولار لتوزع بنسبة ٤٨ في المئة للحبوب و١٧ في المئة للألبان و٩ في المئة للحوم والباقي لانواع مختلفة من الاغذية.

ويصرف النظر عما يمكن ان يأخل والدول العربي المستوردة للغذاء من آثار اقتصادية سلبية نتيجة الالف الدعم الذي كان يمنح للمنتجات الزراعية في الدول المصدرة للاغذية وفقا لاحكام مفاوضات ١٩٩٢، فان اضباع الفجوة الغذائية يمكن ان يقلل من سياسة الدول العربية ويهدد امنها السياسي، فهل تحرز المنطقة العربية حقيقة، من تلميح حاجاتها من الغذاء وفق في مؤتمر القاهرة الخريبي الاول الذي عقد في ابو ظبي عام ١٩٧٩ إن جانبا كبيرا من الغاز الطبيعي في منطقة الخليج العربي يحرق للتخلص منه، وان دراسة الجدوى قد تؤيد إمكان مد خط من الانابيب لحمله عبر البحر الاحمر لكي يبقى منطقة التكامل المصري – السوداني حيث توجد وفرة في المياه العذبة وبالرغم الاخطاء والاذى العامة الزراعيه. ويعتبر من راس المال العربي الهارب بالمصارف يمكن أن تكامل صناعة زراعية تكفي لسد الفجوة الغذائية للمنطقة العربية بكاملها، بل ويمكن أن تحقق فائضا كبيرا للتصدير.

واذا كانت الظروف تبدو الآن بعيدة لم يعد الغاز الطبيعي يحرق بل يجري استغلال الفائض منه بالتصدير، فقول فاذا كانت التصادات الغاز تدور إسالته وحمله عبر البحار في الشرق الاقصى او الى اوروبا، فمن باب اولى ينبغي ان تدرس امكانات استغلال جانب منه في التنمية الزراعية والصناعية داخل المنطقة العربية على اساس متكامل، وليس فقط على اساس الاقتصادات المحلية لكل دولة. ولا أزال عند الرأي الذي ابديته عام ١٩٧٩، من ان المشروع الزراعي الصناعي في منطقة التكامل المصري السوداني يستحق الدراسة. واذا ابدت جدواه ينبغي أن يقام على الفور وان ديناصبه بمثابي من تيار العلاقات السياسية، دائمة للجيال العربية المقبلة ضد الجوع، وحماية لها من استغلال القوى الاجنبية وسيطرتها على مقدراتها تغية لاتساع فجوة الغذاء.

ولعل مما يعزز الاسراع بدرس هذا المشروع ما اوضحته أخيرا دراسة مكتب العمل العربية من ان العمل العربية تستطيع مضاعفة المساحة المزروعة من نحو ٥٠ مليون هكتار الى نحو ١٠٠ مليون هكتار في حال توافر رأس المال والمياه.

وواقا لتلك الدراسة تبلغ جملة الموارد المائية في الوطن العربي نحو ٣٥٢ بليون متر مكعب سنويا لا يستغل منها سوى ١٧٢ بليون متر مكعب، على حين يتوقع ان ترتفع حاجات العربية من المياه خلال القرن الواحد والعشرين الى ٤٢٥ بليون متر مكعب سنويا.

ويعتقد ان استخدام قدر متزايد من الطاقة المتوافرة في الوطن العربي يمكن أن يؤدي الى الاقتصاد في استخدام المياه والقضاء على نخلف الاساليب المستخدمة في الزراعة العربية، خصوصا اذا اتيحت للمشاريع الزراعية على اساس من التكامل العربي كل اسفلا.

---

* وكبار اول وزارة النفط المصرية سابقا ومحللها لدى المكتب التنفيذي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (١٩٧٤ – ١٩٩٢).

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: جريتي

التاريخ: ٢٢ مارس ١٩٩٢

مستقبل الاقتصاد المصرى .. والجات

عقدت كلية الحقوق جامعة المنصورة مؤتمرها العلمى السنوى الاسبوع الماضى تحت عنوان مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية ..

حضر المؤتمر الذى استمر يومين الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر والدكتور محمد زكى أبو عامر وزير شئون مجلس الشعب والشورى والدكتور عبدالعظيم وزير عميد حقوق المنصورة والدكتور أحمد جمال الدين أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بالكلية والأمين العام للمؤتمر ..

ناقش المؤتمر ٢٢ بحثا حول اتفاقية الجات وأثرها على التجارة الخارجية والرؤية الاستراتيجية لها فى ظل المشاركة الأوروبية والاتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية على الميزان التجارى والزراعى المصرى .. بالاضافة إلى دراسة أساليب الانطلاق الصناعى فى الظروف تحرير التجارة العالمية ، وأثر المتغيرات فى التجارة الدولية على القطاع الزراعى ، كذلك على صناعة المنسوجات فى مصر ..

● د. عبدالعظيم وزير ●

كما ناقش المؤتمر القدرات التنافسية للجهاز المصرفى المصرى فى ظل تحرير التجارة ، واتفاقية لحماية الملكية الأدبية والفنية .

هذه الشركات والتى سوف تنافس بمنتجاتها المنتجات الاجنبية الماثلة والتى سوف تغرق الأسواق المصرية .

كما يجب العمل على تغيير العاملين بالادارات المختلفة لمفهوم العمل وضرورة تطبيق مفهوم المساءلة بكل صرامة.

وسوف يترتب على كل ذلك ان الشركات التى سوف تظل فى وضع تنافس فى مواجهة اتفاقية الجات سوف تعتمد على معايير جديدة بالاضافة للمعايير التقليدية مثل (الربح - النمو - الحصول على نصيب من السوق).

ويضيف : - ومن بين هذه المعايير كفاءة وقدرات القوة العاملة والتى سوف تعتمد على مفهوم قيمى (وهى التجربة اليابانية التى تعتمد على قيم ومعتقدات الافراد الكامنة والتى يتم اكتشافها وتوظف لصالح الإنتاجية أكثر من الاعتماد على التخصصات والمهارات العادية والمتعارف عليها.

دراسة الأسواق

ويؤكد د. سهاب سماحة استاذ التخطيط الاستراتيجى بكلية التجارة جامعة « عين شمس» انه يجب أن يتولى إدارة الشركات كفاءات إدارية مقرية تدريبا جيدا.

ويقول : - كذلك مطلوب وجود منظومة متكاملة لنظم المعلومات ودراسات خاصة ومتعمقة للأسواق الخارجية وتدبير الأذواق مع فهم وتطبيق مفهوم الادارة (بالجودة الشاملة) حيث اننا حتى الآن نعتبر أن الجودة الشاملة هى مراقبة جودة الانتاج أو المراقبة الاحصائية لجودة الانتاج، بالاضافة إلى ضرورة التخفيض من تكاليف الانتاج للحد وذلك بالعمل على الحد من الفاقد وتقليلة إلى اقصى صورة ممكنة.

أما بالنسبة لشركات الانتاج فلابد من استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة فى عمليات الانتاج وذلك سوف يتطلب زيادة المهارة الفنية للعاملين لاستخدام هذه التكنولوجيا.

ويضيف : ايضا لابد من تغيير المفهوم لداخل كلمة العميل (المستهلك) حيث ان المفهوم الجديد والذى (للجودة الشاملة) يقسم العميل إلى داخلى وخارجى ، بالنسبة الداخلى فيقصد به جميع العاملين بالمؤسسة وهنا تختلف النظرة إليهم كعملاء وارضائهم فى نظام العمل والحوافز والمرتبات ومناخ العمل.

أما العميل الخارجى فهو « المستهلك» و كذلك يجب اعتبار (المورد) عميلا وكذلك البنوك كعملاء وكل المجتمع كعملاء فيجب الوصول إلى اقصى - درجة فى الرضاء.

إعادة هيكلة

ويتحدث د. سمير علام استاذ الانتاج بجامعة القاهرة الى ضرورة عدم الفصل بين المنتج الخاص المحلى والمنتج للتصدير لأن المنتج يتنافس داخليا وخارجيا فالمنتج يجب أن يكون طبقا لاستراتيجية انتاج عالى الجودة يلبى احتياجات العميل (سواء مصرى أو اجنبى)

كذلك لابد من أن تتحول من مرحلة التجميع إلى التصنيع الكامل لان التجميع هو خطوة اولى للصناعة وقيمته المضافة قليلة جدا ولاتؤدى إلى مكسب اقتصادى مع خمط مهارة العامل المصرى لان خبرته سوف تتلاشى.

رشا حسنى

وكذلك على المستوى الوطنى حول جدوى انضمام مصر للمنظمة العالمية للتجارة، بحكم عضويتها السابقة فى الجات ومشاركتها النشطة فى جولة المفاوضات، وطبيعة الالتزامات الجديدة الناشئة عليها بموجب هذا الانضمام، وحجم المكاسب المنتظر تحقيقها والاعباء المتوقع تحملها بعد تنفيذ لحكام الاتفاقيات.

وربما يكون من السابق لاوانة اصدار حكم بصفة قاطعة على نتائج هذه الصفقة المتكاملة من الاتفاقيات متعددة الاطراف، والتى يبدأ التزام الاعضاء بها فى اواخر القرن العشرين، وتستمر فترات التنفيذ حتى اطلالات القرن الحادى والعشرين، ولد نستطيع حينئذ، بعد استكمال التنفيذ، ان نسجل بعض الحقائق المؤكدة من واقع التجارب والممارسة، عن نتائجها وآثارها على الاصعدة المختلفة.

الا اننا سنجد من واقع استعراضنا لاحكام الاتفاقيات وآثارها انها تؤدى الى نتيجة حتمية لاخلاف حولها، الا وهى ربط القدرة على التفوق التجارى وبالتبعية القدرة الاقتصادية، بمعيار الكفاءة كمعيار وحيد مع تجنيب والغاء كافة العوامل الاخرى التى كانت تؤثر من قبل فى تحديد نصيب كل بلد فى التجارة الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالسياسات والاجراءات.

ويقصد بالكفاءة هنا القدرة لكل بلد، لتوزيع الى مجموعة من العناصر المتكاملة التى تفضل كفاءة الانتاج وحسن استغلال الموارد المتاحة، ورفع جودة السلع ومطابقتها للمعايير والمواصفات القياسية وربط التطور التكنولوجى بالقاعدة الانتاجية، والى النهاية وصول هذه السلع الى الاسواق باسعار تنافسية خالية من التشوهات سواء كانت فى صورة دعم للصادرات او اجراءات حمائية مقيدة للواردات، اى بمعنى آخر ترجيح مبدأ الميزة النسبية.

الوضع الاقتصادى الدولى وعلاقته بالجات:

كان للحرب العالمية الثانية وما تمخضت عنه من تقسيم العالم الى معسكرين بعد هزيمة دول المحور، اكبر الاثر فى صياغة الايديولوجيات التى سادت النصف الثانى من القرن العشرين سواء على الصعيد السياسى او الاقتصادى، حيث التفت مجموعة من الدول فى معسكر تتزعمه الولايات المتحدة واتبعت هذه الدول المنهج الرأسمالى فى ادارة الاقتصاد، بينما تحالفت مجموعة دول اخرى فى معسكر يتبع الاتحاد السوفيتى وينتهج المنهج الشيوعى القائم على نظريات الاقتصاد الشمولى الذى تتولى الدولة ادارة كافة شئونه.

الإدارة المصرية .. تواجه الجات!

تطوير الإدارة... أحد الشعارات التى تم رفعها خلال الفترة الماضية لتتواكب مع الخطة العامة للدولة للتحول بتحرير الإقتصاد..

وقد فرض هذا الشعار نفسه على الساحة الإقتصادية .. بل وأصبح هدفا قوميا ولاسيما عندما يتم طرح فكرة تطوير الشركات التابعة للقطاع الأعمال العام.

ولكن كيف يتم تطوير الإدارة لتواكب عمليات التطوير والتغيير التى تقودها الدولة فى كافة القطاعات الاقتصادية؟!

يقول د. محمد كمال استاذ الإدارة واستشارى التدريب إن مواجهة إتفاقية الجات فى السوق المصرية تتطلب أولا الإعتماد على تغيير المفاهيم القديمة فى الأدارة وأساليب التدريب الفعال مكان الصحيح وأن يكون هو أساس التعامل داخل المؤسسة او المنشأة أو الشركة بحيث تتوافر أسباب التعرف على كل جديد فى التواجد الأدارية والفنية والتسويقية وضرورة تدريب العاملين على الأخذ بهذه الأساليب.

وكذلك يجب أن تكون هناك حوافز التركى دون الإرتباط بالسلم الوظيفى بحيث يكون المجتهد والمتطور والقادر على القيادة المرشحة فى الترقى لأعلى الدرجات دون النظر إلى عوامل السن وسنوات العمل حيث أن النظام الجديد فى ظل الجات لا يعترف إلا بالجودة والأداء العالى ذى المردود المتميز والذى لايقدر عليه إلا كل من كان قادرا على تطوير نفسه باستمرار.

أيضا يجب أن يتطور الجهاز الإدارى والتجارى فى القطاعات الأنتاجية بما يتناسب مع ضرورة سرعة الحركة وسرعة الطلبية اعتمادا على وجود قاعدة جيدة من المعلومات عن دراسات لاحتياجات السوق المحلية والسوق الخارجية وأيضا هناك مطابقة الأتواق والعمل على تلبيتها وضرورة توافر نظام يضمن وجود الصنوف التالية باستمرار وعلى ذات الكفاءة التى عليها الصنوف الأولى مع وضع نظام جيدة الحوافز وكذلك نظم كفاية صارمة المتكاسلين وأعطاء الحق للشركات فى محاسبة المقصرين .

مفهوم جديد

ويرى د. ابراهيم عبد النبى الأستاذ بكلية التجارة جامعة الزقازيق أن الأدارة المصرية لابد أن تؤمن بالتغيير وهذا يتضمن عدة عناصر اهمها تغيير نظرة المديرين لمفهوم عملية اتخاذ القرارات بحيث تتضمن (المفهوم الجزئى (الصغير) والكلى (الاستراتيجى).

وعلى ذلك لابد لأى شركة أن تستخدم مفهوم المدخل الشامل للقرارات الأدارية التى تساعد فى عمليات التسويق والتصدير والانتاجية وفق مفهوم الجودة الشاملة .

وأيضا هناك تغيير نظرة الشركة للمستهلك بحيث يرتكز فى الأعتبار المفهوم الحديث التسويق الذى يعتمد على بيع لمنافع المنشأة للمستهلك بغرض اشباع رغباته واحتياجاته الكثيرة والملاحظة فان تحقيق الربح يستمد من تحقيق الرضاء التام للمستهلك.

ويؤكد ان تغيير نظرة الدولة للشركات ضرورة ملحة فيما يتعلق بالتسهيلات والتيسيرات التى تحمى الصناعة الوطنية التى تحقق مفهوم (الجودة الشاملة) فيجب أن تدعم وتساند

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١ ابريل ١٩٩٦

الجات..

ومصر والبلدان العربية

من هافانا إلى مراكش (١)

اسامة المجدوب

شهدت مدينة مراكش بالمغرب فى ١٥ ابريل ١٩٩٤ الانهاء الرسمى والناجح لأطول واضخم جولة للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف فى اطار الجات لتحرير التجارة الدولية، والتى عرفت باسم جولة اوروجواى. وبرغم كون هذه الجولة هى الثامنة فى سلسلة من الجولات التى تعقد فى اطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، الا انها اكتسبت دون سائر الجولات التى سبقتها مكانة خاصة واهمية بالغة، ربما ترجع الى طبيعتها الالزامية الشاملة وتناولها لمجالات لم يسبق اخضاعها لاحكام الجات او ادراجها على جدول اعمال مفاوضات تحرير التجارة الدولية، سواء تلك التى تم التوصل الى اتفاق بشانها، او التى سعت الدول المتقدمة الى ادراجها ولاتزال محل نقاش وتفاوض.

ولقد اثارت هذه الطبيعة الخاصة لجولة اوروجواى جدلا ونقاشا واسعا عبر الاوساط المختلفة، حول النتائج والاثار المرتقبة على الاقتصاد العالمى بوجة عام من جراء تنفيذ الالتزامات الناجمة عن اتفاقياتها ووثائقها القانونية التى بلغت فى مجملها ٢٨ وثيقة قانونية.

ولقد ادى هذا الارتباط الوثيق بين التوجهات السياسية والاقتصادية للدول فى هذه الحقبة التى استمرت حتى اواخر عقد الثمانينات، الى عدم حدوث اى تغيير جذرى او جوهرى فى منظومة الاقتصاد الدولى الا عندما انهارت احدى ركائز الهيكل السياسى والايديولوجى المستقر، وذلك عندما انهار الفكر الشيوعى فى عام ١٩٨٩ وتساقطت النظم القائمة فى دوله الواحد تلو الاخر واكتمل الانهيار بتفكك الاتحاد السوفيتى وانفراط عقد جمهورياته بالاستقلال. كان هذا التحول الجوهرى بمثابة حجر الزاوية للتوجه نحو نظام اقتصادى عالمى جديد، حيث ادى انهيار الشيوعية وتزايد عدد الدول المنتقلة لنظريات الاقتصاد الحر الى التفكير فى تكوين التكتلات الاقتصادية بصورة اكبر وعلى نطاق اوسع.

ولعل مايسترعى الانتباه هو ان هذه التطورات والتحولات الجذرية المتلاحقة فى النظام الاقتصادى العالمى، وما اعتراها من تراوحات من الحمائية الى حرية التجارة كانت قائمة فى ظل وجود اتفاقية دولية متعددة الاطراف لتحرير التبادل التجارى السلعى بين الاعضاء عرفت باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT والتى بدأ سريانها فى يناير ١٩٤٨.

اتفاقية الجات:

تعد اتفاقية الجات بمثابة معاهدة دولية متعددة الاطراف تنشىء حقوقا والتزامات على الاعضاء فيها والتى تسعى بالاطراف المتعاقدة Con-tracting Parties، وذلك بالنظر الى الطبيعة التعاقدية للاتفاقية بهدف تحرير التجارة الدولية فى السلع.

تضع الاتفاقية مجموعة من المبادىء متعددة الاطراف التى تنظم السلوك التجارى للاطراف المتعاقدة، كما تتيح محفلا للمفاوضات التجارية فى ظل مناخ يتسم بحرية التجارة والقدرة على توقع توجهاتها سواء من خلال تسهيل وصول سلع الاعضاء لاسواق بعضها البعض، او عن طريق تطبيق وتوسيع نطاق القواعد المنظمة للتجارة الدولية لتشمل السياسات والاجراءات التى تمارسها الدول لتنظيم التجارة الخارجية، وتضع الاتفاقية ايضا الاطار القانونى لهيئة دولية لفض وتسوية المنازعات التجارية بين الاطراف المتعاقدة.

مفاوضات ما قبل اوروجواى:

اجريت فى اطار اتفاقية الجات سبع جولات للمفاوضات متعددة الاطراف لتحرير التجارة الدولية سبقت جولة اوروجواى: جنيف ١٩٤٧، انسى (فرنسا) ١٩٤٩، توركاى (انجلترا) ١٩٥١، جنيف ١٩٥٦، ديلون (جنيف) ١٩٦٠ - ١٩٦١، كينيدى (جنيف) ١٩٦٤ - ١٩٦٧، طوكيو (جنيف) ١٩٧٣ -

١٩٧٩.

اقتصرت الجولات الخمس الاولى على تبادل التنازلات الجمركية فيما بين الدول المشاركة، بينما اكتسبت جولتى كيندى وطوكيو اهمية خاصة لتناولهما العديد من المشكلات التجارية التى تعوق تدفق السلع بجانب التنازلات الجمركية.

فلقد اسفرت جولة كيندى عن تحقيق الخفض الجمركى على القطاعات السلعية المختلفة بنسبة ٥٠٪ بدلا عن القاعدة السابقة للتفاوض حول كل سلعة على حدة.

اما جولة طوكيو التى استمرت لست سنوات وشاركت فيها ١٠٢ دولة وحققت خفضا لمتوسط معدل التعريفات الجمركية السائدة فى الدول المتقدمة بنسبة ٣٤٪، فلقد اسفرت عن مجموعة من الاتفاقيات التى تتناول لاول مرة بعض السياسات المنظمة للتجارة والتى تضمنت اتفاقيات لكل من الدعم، القيود الفنية على التجارة، اجراءات تراخيص الاستيراد، المشتروات الحكومية ، تقدير الجمارك، تجارة اللحوم والثروة الحيوانية، تجارة الالبان، تجارة الطائرات المدنية، مكافحة الاغراق.

مثلت جولة طوكيو سواء من منظور حجم المشاركة او طبيعة نتائجها مقدمة مناسبة للشروع فى جولة مفاوضات اكبر واشمل، وهى جولة اوروجواى.

جولة اوروجواى ١٩٨٦ - ١٩٩٣:

عقد الاجتماع الوزارى للاطراف المتعاقدة فى الجات فى مدينة «بونتا ديل ايستى» باوروجواى فى الفترة من ١٥ الى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦ وشاركت فى اعمالة ٩٢ دولة، ولقد اصدر الاجتماع اعلانا ببدء الجولة الثامنة للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف بين الاطراف المتعاقدة فى الجات.

تضمن الاعلان مجموعة من المبادىء والاهداف المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية فى السلع، والقواعد المنظمة لعملية تحرير التجارة فى الخدمات ووضع الضوابط المحددة للقطاعات الخدمية المختلفة بهدف توسيع نطاق التجارة فيها وفقا لمبدأى الشفافية والتحرير التدريجى مع الاخذ فى الاعتبار متطلبات التنمية فى الدول النامية.

استغرقت المفاوضات التى كان مقررا لها اربع سنوات قرابة ضعف هذه المدة حيث استمرت لسبع سنوات متصلة تباينت خلالها المواقف وتصادمت مصالح مجموعات الدول المختلفة فى اضخم مجهود دولى لتحقيق توازنات المصالح الفردية للدول المشاركة فى اطار متعدد الاطراف.

اسفرت جولة المفاوضات عن الوثيقة الختامية التى تضمنت ٢٨ نصا قانونيا ما بين اتفاقية وقرار ومذكرة تفاهم لتفسير بعض احكام اتفاقية الجات الاصلية، لتغطى كافة مجالات التفاوض التى اقرها الاعلان الوزارى الصادر فى اوروجواى عام ١٩٨٦ بالاضافة الى جداول التنازلات الجمركية وتعهدات الخدمات التى تقدمت بها الاطراف المشاركة فى جولة المفاوضات، وكان من بين هذه النصوص القانونية اتفاقية انشاء

منظمة التجارة العالمية التي فشل العالم في انشائها في عام ١٩٤٧ ابان التوصل لاتفاقية الجات بسبب الرفض الامريكي وقتئذ.

مؤتمر مراكش وختام الجولة:

عقد الاجتماع الوزاري لانهاء الجولة في مدينة مراكش بالمغرب في الفترة من ١٢ - ١٦ ابريل ١٩٩٤ وشاركت في اعماله ١٢٥ دولة مابين طرف متعاقد في الجات او دول تقدمت بطلبات انضمام ولم تستكمل اجراءاته فتشارك بصفة المراقب كما هو متبع.

اعتمد المؤتمر سبع وثائق حصيلة سبع سنوات من المفاوضات الثنائية ومتعددة الاطراف الشاقة:

١. قرار قبول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

٢. قرار انشاء اللجنة التحضيرية المعنية باجراءات انشاء منظمة التجارة العالمية.

٣. قرار بدراسة الانعكاسات المالية والادارية للمترتبة على انشاء المنظمة.

٤. قرار بدراسة العلاقة بين التجارة والبيئة وانشاء لجنة دائمة لهذا الموضوع.

٥. الموافقة على اصدار اعلان مراكش الذى يعتبر تلخيصا لنتائج الجولة.

٦. اعتماد الوثيقة الختامية Final Act للجولة واحالتها للوزراء للتوقيع.

٧. اعتماد اتفاقية انشاء المنظمة وملحقاتها واحالتها للوزراء للتوقيع.

ولقد وقعت ١١١ من الدول المشاركة على الوثيقة الختامية ويصبح التزامها نهائيا بعد اتمامها اجراءات التصديق وفقا لاحكام الدستور فى كل دولة.

ولقد تناول مؤتمر مراكش موضوعين جديدين لم تتناولهما الاتفاقيات الناجمة عن الجولة:

الاول: هو موضوع التجارة والبيئة والعلاقة بينهما وهو ما اتخذ المؤتمر قرارا بشانه تنشأ بموجبه لجنة دائمة فى اطار المنظمة.

الثانى: يتعلق بمعايير العمل وهو ماسمحت الدول المتقدمة الى ادراجه من منظور اثار هذه المعايير على التجارة الدولية، الا ان مقاومة الدول النامية لهذا الموضوع بشدة اسفرت عن عدم ادراجه - فى الوقت الراهن على الاقل - على جدول اعمال المنظمة الجديدة باعتباره يدخل فى صميم اختصاص منظمة العمل الدولية - الهيئة الدولية الوحيدة المعنية بهذا الموضوع.

ولكى نقف بصورة اكبر على ابعاد نتائج هذه الجولة من المفاوضات فى ظل تشابك العلاقات والمصالح بين مجموعات الدول المختلفة، قد يكون من المفيد لنا نستعرض معا احكام الاتفاقيات الرئيسية التى اسفرت عنها هذه المفاوضات، لندرك حجم الالتزامات الناشئة بموجبها فى مختلف اوجه النشاط التجارى للدول المشاركة والذى يغطى اكثر من ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية، لنستطلع معا الاثر المترتب لهذه الصفقة المتكاملة على مستقبل التجارة الدولية ونحن نتلمس رويدا الى مشارف القرن ٢١.

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: المساء

التاريخ: ٢ ابريل ١٩٩٦

المؤتمر الثامن لحقوق المنصورة

الجات أكبر التحديات التى تواجه مصر والعالم العربى

السلبيات: ارتفاع فى فاتورة الغذاء والدواء.. خفض إيرادات الجمارك

الايجابيات: فتح السوق العالمى لصادراتنا .. تطوير الصناعة الوطنية

تحقيق:

لبيبة شاهين

مرة أخرى تعود اتفاقية الجات لتفرض نفسها على مائدة البحث والنقاش فى المؤتمرات العلمية والاقتصادية على الرغم من بدء تنفيذ الاتفاقية العام الماضى ..

كان آخر هذه المؤتمرات المؤتمر العلمى الثامن لكلية الحقوق جامعة المنصورة الذى عقد بالقاهرة الاسبوع الماضى... وناقش على مدى يومين وتحت عنوان مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية .. كافة الجوانب والآثار المتوقعة لتطبيق الاتفاقية على جميع قطاعات الاقتصاد المصرى والعربى .. السلبيات والايجابيات .

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: المساء

التاريخ: ٢ ابريل ١٩٩٦

كما طرح المؤتمر التصورات اللازمة للحد من الآثار السلبية وتعظيم الجوانب الايجابية للاتفاقية .

عن انعكاسات اتفاقية تحرير التجارة على الميزان التجارى والزراعى المصرى يقول د . صالح على صالح فضل الله استاذ الاقتصاد الزراعى المساعد بكلية الزراعة جامعة أسيوط : ان الاتفاقية تؤدى إلى الغاء كافة أساليب الحماية والدعم التى كانت تقدمها الدول المتقدمة لمنتجاتها الزراعية مما يؤدى إلى ارتفاع أسعارها فى الأسواق العالمية .

وقد قدرت بعض الدراسات أن الاسعار العالمية سوف تزيد فى خلال فترة تنفيذ اتفاقية الجات [١٩٩٥ - ٢٠٠٥] بحوالى ١٦٪ فى المتوسط بالمقارنة بالاسعار فى عامى ٨٤ - ٨٦ ويترتب على ذلك حدوث زيادات كبيرة فى أسعار منتجات الألبان يليها السكر بحوالى ٤٠٪ والقمح (٢٠٪) والأرز (١٥٪) وهذا ينعكس على الاقتصاد المصرى فى صورة ارتفاع فاتورة الواردات المصرية من هذه السلع خاصة وأن مصر من الدول المستوردة للغذاء

زيادة الطلب على الصادرات

وعن الآثار الايجابية للاتفاقية يقول د . صالح على صالح أن تحرير التجارة الدولية سوف يعمل على ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادى فى الدول المتقدمة وبالتالى سوف يزداد الطلب على صادرات مصر وخصوصا من الملابس والمنسوجات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية .

وعن السياسات الوقائية لتلافى آثار الاتفاقية على الميزان التجارى والزراعى يقول : لابد من إعداد برامج شاملة لتطوير الزراعة المصرية وزيادة الانتاج المحلى ورفع نسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية بصفة عامة والواردات الغذائية وعلى رأسها الحبوب والسكر والزيوت النباتية واللحوم الحمراء ويعد ذلك المدخل الصحيح للتغلب على الارتفاع المتوقع فى أسعارها العالمية .

● العمل على تطوير السلع التى لمصر فيها ميزة نسبية ورفع كفاءتها للحصول على سلع منخفضة التكاليف تستطيع مواجهة المنافسة العالمية ..

ويلخص خلف الله المليجى مدير منفذ جمارك بورسعيد المخاطر المحتملة والمتوقعة للاتفاقية على الواردات المصرية فى النقاط التالية :

● فى مجال ايرادات الجمارك فان الالتزام بتخفيض الرسوم الجمركية سيؤدى إلى خفض الايرادات العامة ومن ثم زيادة العجز فى الموازنة العامة .. وحيث أن الدولة ملتزمة فى برنامج الاصلاح الاقتصادى بخفض العجز فقد تضطر إلى فرض ضرائب جديدة أو زيادة أسعار الضرائب القائمة لتعويض العجز ..

● وفى مجال الصناعة الوطنية فان تحرير التجارة يعنى الغاء الحماية التى تتمتع بها الصناعة الوطنية مما يؤثر عليها تأثيرا سيئا ولا سيما الصناعات الحديثة والناشئة مما يؤدى إلى خروج وحدات اقتصادية من النشاط الصناعى وهى التى تعجز عن المنافسة مثل صناعة الملابس والمنسوجات ..

● وفى مجال تجارة الأدوية فمصر تعتمد على استيراد الخامات الدوائية من الخارج وسوف يترتب على تحرير التجارة فى هذا الشأن زيادة كبيرة فى أسعار الخامات الدوائية وبالتالى زيادة فى اسعار الأدوية .

ايجابيات

أما الآثار الايجابية المتوقعة فيقول عنها خلف الله المليجى .. أن أهمها فتح المجال أمام تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة لأن الاتفاقية تفتح اسواق الدول المتقدمة لهذه المنتجات وتلغى نظام الحصص فضلاً عن فتح آفاق جديدة أمام الصادرات المصرية نتيجة للتخفيضات الكبيرة فى الرسوم الجمركية التى التزمت بها الدول الاعضاء فى الجات .

وعن أهم مقومات زيادة قدراتنا التنافسية فى الأسواق العالمية مع تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة يقول د . السيد أحمد عبد الخالق استاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد بكلية الحقوق جامعة المنصورة يلزم الاهتمام نتيجة ماتتمتع به من مزايا لتزيد قدراتنا التنافسية وهنا لابد من الاهتمام بالعمالة المصرية تعليما وتدريبا ورفع مستواها والاهتمام بالسياحة وبناء قدرات وطنية فعالة فى مجال البحث والتطوير لأن القدرات التنافسية - كما يتفق معظم الكتاب - ستكون من صنع الانسان فى القرن القادم .

انخفاض الايرادات العامة

أما الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على الحصيلة الجمركية فى مصر . فيقول د . عزت عبدالحميد البرعى استاذ الاقتصاد والمالية المساعد ووكيل كلية الحقوق - جامعة المنوفية أن التعريفة الجمركية السائدة فى مصر الآن فى حدود ١٦٪ وطبقا لاحكام الجات فيلزم أن تكون مابين ٤٪ و ٥٪ مما يترتب عليه توقع انخفاض الحصيلة إلى ٣٠٪ مما هى عليه الآن مشيرا إلى أن المستهدف من هذه الحصيلة أن تتجاوز ٨ مليارات جنيه فى العام المالى الحالى ..

هيئة لمكافحة الاغراق

ويطالب الدكتور زين بدر فراج استاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق - جامعة المنصورة بضرورة انشاء هيئة مصرية لمكافحة الاغراق والذى يرتبط بتحرير التجارة العالمية .. ويقول انه يلزم الاعمال قواعد مكافحة الاغراق انشاء هيئة مصرية على أن يكون لها نظائر فى الدول العربية التى انضمت أو ستنضم لمنظمة التجارة العالمية وأن تقوم هذه الهيئة بمتابعة حركة الصادرات والواردات وأن تتلقى طلبات الشكاوى من الاغراق وتتحرك دون طلب اذا مااستدعى الأمر ذلك . وأن تجرى التحقيقات اللازمة ثم تصدر القرارات المناسبة ..

الجات والدول العربية

واذا انتقلنا من النطاق المحلى المصرى إلى النطاق العربى لتتابع تأثير اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول العربية نجدها لا تختلف كثيرا عن مصر ..

يقول الدكتور زكريا محمد بيومى رئيس قسم المالية والتشريعات الضريبية بحقوق المنوفية .. أن الباحثين الاقتصاديين فى جامعة الدول العربية وفى مختلف المنظمات والشركات العربية المشتركة اتفقوا على أن آثار الاتفاقية قد تصل إلى حدود الكارثة الاقتصادية والمالية بالنسبة لمجموعة الدول العربية التى تعيش المشاكل والهموم الاقتصادية المشتركة والتى تتعدى آثارها البلد الواحد لتشمل جميع الاقطار العربية على اختلاف هذه المشاكل ..

التكامل العربى هو الحل

ورغم الآثار السلبية للجات على اقتصاديات الدول العربية يضيف د. زكريا بيومى .. انه يمكن تحقيق تكامل اقتصادى عربى شامل فيما بينها من خلال قدرتها على دعم تجارتها الدولية البينية وتقليص الاعتماد على الدول الأجنبية والخروج إلى العالم الخارجى بفوائض انتاج كل منها وتصديره والتمتع بمزايا المصدرين والمنتجين المنصوص عليها فى اتفاقية الجات.

يرى د. احمد جمال الدين موسى استاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية حقوق المنصورة أن الدول التى من المتوقع أن تلحق بها خسارة اقتصادية من وراء تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة العالمية - وابرزها الدول العربية - ستكون أمامها أربعة بدائل للاختيار هى

● الالتزام بقواعد اتفاقيات تحرير التجارة والاستمرار فى عملية الاندماج فى السوق العالمية رغم الخسائر التى ستتحملها بوصفها الطرف الاضعف

● البديل الثانى هو التمرد على النظام العالمى والبقاء على هامشه والاعتماد على الذات وتقليل مجال التجارة الخارجية إلى أقل حد ممكن.

أما البديل الثالث فهو الاستمرار فى الالتزام قانونيا باتفاقيات تحرير التجارة العالمية مع التهرب عمليا من تطبيق احكامها.

البديل الأخير هو الالتزام باتفاقيات الجات قانونيا وفعليا مع تكييف الأوضاع الاقتصادية الداخلية لتكون قادرة على مواجهة الأعباء المترتبة عليها .. ويعتقد د. جمال الدين أن هذا البديل هو الاختيار الوحيد الممكن فى حالة بلاد العالم الثالث ومنها مصر .. فهناك فى الأغلب خسائر من وراء تحرير التجارة العالمية ولكن يجب أن تسعى لأن تكون هذه الخسائر قاصرة على الفترة قصيرة الأجل وحدها ..

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢ ابريل ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

«الأهرام الأدبى» يفتح ملف السرقات الأدبية (٢)

رد الشاعرة ملك عبدالعزيز حرم الدكتور محمد مندور:

مندور ليس أول المتهمين بالسرقات!

قرأت مقال الدكتور عبداللطيف عبدالحليم عن السرقات فى الأدب العربى المعاصر فى مقالة بتاريخ ٩٦/٣/١٩، وقد ردد فيه ما ذكره الدكتور الطاهر مكى فى كتاب عن سرقة مندور لكتاب «نماذج بشرية» عن كاتب فرنسى، وقد ذكر د. عبداللطيف ما نصه «وبعيدا عن التصور ايضا ان يتابع د. مكى تفاصيل هذه القضية فيخرج عن منهج كتابه فى اصول الأدب المقارن... الخ..»

أى أن د. مكى لم يقارن نصوصا أو أفكارا مقارنة موضعية موضوعية وإنما اكتفى بانطباعات عامة هو وحده الحكم فيها بغير أسانيد حقيقية، واكتفى بملاحظات خارجية يدعم بها حكمه. مثل قوله: إن نموذجا وحيدا هو الذى أضافه د. مندور وهو «إبراهيم الكاتب»، ولكنه نسى - أو لعله لا يعلم - أن هذه النماذج التى كتبها مندور قد كتبت ونشرت متفرقة فى مجلة «الثقافة» عامى ١٩٤٠و١٩٤١ وفى ذلك الوقت لم يكن نجيب محفوظ وزملاء جيله من الروائيين، قد ظهروا أو عرفوا بعد، ولم يكن فى الأدب المصرى الحديث - وربما فى الأدب العربى كله - سوى ثلاث روايات هى: سارة للعقاد، وزينب لمحمد حسين هيكل، وإبراهيم الكاتب لابراهيم المازنى. وقد حدث فى النصف الثانى من الخمسينيات أن طلب اليه المشرفون على مجلة «الرسالة الجديدة» العودة إلى كتابة النماذج، فكتب عن «البرجوازى الصغير» فى رواية نجيب محفوظ «خان الخليلى» وأحد نماذج رواية «السقا مات» ليوسف السباعى ونموذجا ثالثا عن رواية للكاتب اللبنانى سهيل إدريس.

أما أن النماذج التى فى كتاب د. مندور موجودة فى كتاب الكاتب الفرنسى فليس ذلك بغريب. فعيون الأدب العالمى معروفة للجميع، وإذا كان كثير من النماذج التى كتبها مندور من الأدب الفرنسى فذلك لأنه درس اللغة والأدب الفرنسيين فى السوربون وحصل على شهادته فى ذلك. وإلى هذا فهذه الروايات العالمية التى أخذت منها النماذج فى الكتابين قد قتلت بحثا ودرسا وتحليلا قبلهما بكثير، وقد لا يكون الكاتب الفرنسى أو حتى مندور قد أتيا بجديد فى تحليل الشخصيات، وإنما اختارا ما اقتنعا به، وصاغاه بالطريقة التى تخص كلا منهما.

ولقد تزوجت د. مندور فى مارس سنة ١٩٤١ وقد رأيته بعينى رأسى قبل أن يكتب نموذجا عن «هاملت» - مثلا - يقرأ أولا المسرحية كاملة، أو عن «العبيط» لديستوفسكى، يقرأ الرواية كاملة قبل أن يبلور أفكاره فى ذهنه ثم يملى على «النموذج» وهو يروح ويجىء فى الغرفة، ولا يعود إلى الرواية أو المسرحية، إلا حين يريد أن يذكر نصا بعينه.

وقد يكون د. مندور قد قرأ هذا الكتاب الذى يشير إليه د. مكى أو غيره من الكتب فلاشك أن هناك عشرات من الكتب فى الغرب، قد كتبت لتحلل شخصيات الأدب العالمى، وليست جريرة أن يحاول مندور أن يفعل مثلهم، خصوصا أنه كان مهموما بأن ينقل المعرفة للشباب المتعطش إليها. وأن يعرفهم بعيون الأدب العالمى ليمتعهم بأسلوبه الرفيع وأفكاره المضيئة ثم - وقد كان هذا أهم لديه - أن يحفزهم لقراءة النصوص الأصلية.

والذى يقرأ كتاب مندور لا يخطىء خصوصية أسلوبه الحار، وحماسه الشديد للفقراء والضعفاء، وللمواهب المتألقة التى لا تجد سبيلا لنيل ما تريد إلا بمشقة بالغة. وكل هذه المعانى هى البذور التى ظهرت بعد ذلك فى كتاباته السياسية التى يدعو فيها إلى العدالة الاجتماعية وإلى الكشف عن مواهب الفقراء والمحرومين بالدعوة إلى مجانية التعليم فى كل مراحله.

أما الدليل الخارجى الثانى الذى اعتمد عليه د.مكى فهو أن النصوص التى اختارها مندور هى التى اختارها الأديب الفرنسى، وضرب لذلك مثلا بالمونولوج الشهير فى مسرحية «زواج فيجارو» فقد ذكر أن مندور قد اختاره أيضا مثل الكاتب الفرنسى. والحقيقة أن أى شخص يكتب عن تلك المسرحية لابد أن يذكر هنا المونولوج بالذات كاملا، لأنه لب المسرحية وحكمتها الوحيدة حين يواجه الخادم سيدة الاقطاعى، وقد كان له الحق فى أن يقضى الليلة الأولى مع عروسه.. ويذكر له مساوئه وخطاياه ويقول له: «ماذا فعلت لكى تنال كل هذا النعيم الذى تتقلب فيه.. إنك ولدت؟» وهكذا فى باقى المقتطفات، فقد كان مندور يختار أكثرها دلالة وإيضاحا للشخصية التى يتحدث عنها، ولعل الكاتب الفرنسى قد فعل ذلك أيضا.

وبعد، فليس مندور هو أول من اتهم بهذه

التهمة، فقد اتهم من قبله أعلام مثل طه حسين وتوفيق الحكيم وغيرهما، وبقي الشامخون شامخين، بما قدموا للثقافة والفكر والأجيال من زاد لا ينفي. وأخيرا لربما لا يسرف أساتذة «دار العلوم» في الدفاع بالنقد العربي القديم الذي نسب فيه نصف الأدب العربي على الأقل إلى السرقات، وليكتفوا بما يؤثره النقد الحديث من الكلام عن «التأثر» أو توارد الخواطر أو سواهما.

النفط العربي في ظل اتفاقات "غات" (٣ من ٣)

أثر "غات" على الصادرات النفطية

حسين عبدالله *

■ تكتسي الصادرات النفطية العربية أساسا من المواد الأولية التي يمثل النفط الجانب الاكبر منها. وفي عام ١٩٩٣ كانت تلك الصادرات تكون من ٧٤ في المئة من المواد الأولية (نفط وغاز طبيعي وبعض المعادن) و٤٨ في المئة من أسلع الصناعية بما فيها نحو خمسة في المئة من المنتجات الكيماوية (أهمها الصادرات البتروكيماوية السعودية) ثم خمسة في المئة من المنتجات الزراعية. وبدون من هذه الاحصاءات أن نصيب النفط ومنتجاته يتراوح حول ٨٠ في المئة من الصادرات العربية.

والواقع ان الدول النفطية العربية، بمساعدة شركات النفط العالمية، كانت تحرص على احاطة وارداتها النفطية وصناعاتها بكل الإجراءات التي تضمن لها استمرار تدفق النفط بأسعار تساعد اقتصاداتها. ولغرز انتاج النفط العربي، عندما كان خاضعاً لسيطرة الشركات الغربية، قفزات كبيرة، وذلك في ظل ظروف لم تكن موالية لمصدري النفط على مدى نصف قرن، باستثناء الفترة التي ارتفعت فيها أسعار النفط اثر قيام في ظل حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣.

والواقع حجم النفط العربي من ١١ مليون برميل يومياً (ب/ي) عام ١٩٥٠ الى ذروته عند ٣٢ مليون ب/ي عام ١٩٧٩ ثم تراجع خلال الثمانينات لكنه عاد الى الانخفاض ليبلغ نحو ٢٠ مليون ب/ي في الوقت الحاضر، وهو ما يعادل نحو ٢٩ في المئة من الانتاج العالمي. وتهدف صادرات النفط العربي في السوق العالمية النفط بمركز تفاوضي حقيقي ممتاز، اذ تبلغ في الوقت الحاضر نحو ١٥ مليون ب/ي أي ما يعادل ٣٧ في المئة من اجمالي الصادرات العالمية. وترتفع تلك النسبة الى نحو ٥٠ في المئة اذا استثنينا من تلك الصادرات على ما يسد فجوة العجز في هم المناطق المستوردة وأستبعدنا حركة النفط داخل كل منطقة.

ومع ان تلك النسبة تحقق للمنطقة العربية قوة تفاوضية جماعية ذات فعالية كبيرة، إلا ان استخدامها على مدى نصف قرن كان يعتمد على معطيات استغلت تلك القوة وأضعف فعاليتها. وخلال الفترة السابقة على حرب تشرين كانت كبريات الشركات العالمية تسيطر سيطرة شبه مطلقة على انتاج النفط العربي وتسعيره مما مكنها من تخفيض أسعاره سواء في صورتها الجارية أم في صورتها الحقيقية (بعد استبعاد التضخم).

لذلك جاء تزويد الاقتصادات الصناعية الغربية OECD بالنفط الرخيص مفعلاً ومساعداً لبرامج اعادة البناء عقب الحرب العالمية الثانية، حيث كانت تلك الاقتصادات تستورد نحو ٥٨ في المئة من الواردات النفطية العالمية ولا تزال الى الآن تستورد نحو ثلاثة ارباعها.

وبالنسبة لسعر النفط الخام كان نصيب الدول المصدرة للنفط يتحدد في ظل السيطرة الكاملة للشركات النفط العالمية الكبرى، بمبلغ ثابت يدفع كاتاوة عن كل برميل ينتج وذلك بصرف النظر عن السعر الذي تحدده وتعامله تلك الشركات في الأسواق العالمية وبتحرك بمقتضاه النفط داخل إطار الشركات المتكاملة افقياً وعمودياً. وتراوحت عائدات الدول المصدرة في الشرق الأوسط في ظل نظام العائد المقطوع بين ٢٠٣٠ سنتا لكل برميل، و١٫٩ دولار، فتراكان صيداً مناسباً للأرباح منذ ١٩٥٠، وصار السعر المعلن للزيت الخام يتخذ اساساً لحساب تلك الارباح ومن ثم نصيب الدولة المصدرة للنفط خملت الشركات بحكم سيطرتها المطلقة على الانتاج والتصدير والتسعير على تخفيض الاسعار عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ولما لم تجد اعتراضات الدول المصدرة للنفط ومطالبتها بأن تستشار عند تخفيض الاسعار، اسست عام ١٩٦٠ منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) كتنظيم جماعي للدفاع عن مصالحها.

غير ان التنظمة لم تفلح في وقف تدهور الاسعار من حيث القيمة الحقيقية، وان كانت اللجنة في تثبيت قيمتها النقدية او الاسمية خلال عام الستينات.

والواقع ان اسعار الزيت الخام كانت في تدهور مستمر منذ عام ١٩٤٧ وهو العام الذي ولدت خلاله المشاقية «الفائدة» واستبعد التضخم منها. وعلى سبيل المثال فإن السعر المعلن للزيت العربي الخفيف كان ٢٫١٨ دولار للبرميل عام ١٩٨٧ ثم انخفض في الانخفاض إلى أن بلغ ١٫٨٠ دولار عام ١٩٦٠ حيث بقي ثابتاً الى أن ارتفع في شباط (فبراير) ١٩٧١ إلى ٢٫١٨ دولار، نتيجة لتطبيق اتفاق طهران بين الشركات وبين دول «اوبك» وإذا استبعدنا أثر التضخم النقدي باستخدام الرقم القياسي لاسعار نتائج القومي الاجمالي لمجموعة الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي الاوروبي OBEC الذي ارتفع خلال ١٩٤٧-١٩٧٠ من ١٠٠ إلى ٣٦٠، لوجدنا ان هذا السعر انخفض في صورته الحقيقية من ٢٫١٨ دولار إلى ٠٫٩٠ دولار خلال الفترة المذكورة. ولم يزد نصيب الدول المصدرة للنفط من هذا السعر على ٥٠ في المئة بعد طرح الكلفة، أي انه لم يكن حتى عام ١٩٧٠ يتجاوز ٢٠ سنتاً مقومة بدولارات عام ١٩٤٧ وهي القيمة نفسها التي كانت تلك الدول تتقاضاها كحد أقصى في ظل نظام العائد المقطوع قبل تحمل مبدأ مناصفة الارباح.

ولا يمكن تناول سعر النفط الخام

من دون تناول اسعار المنتجات النفطية التي تتضمن قدراً كبيراً من الريع الاقتصادي ممثلاً في الفرق بين الكلفة الكلية (انتاج ونقل وتكرير وتسويق) وبين سعر المنتجات المكررة في اسواق المستهلك النهائي.

ويتوزع الريع النفطي بعد استبعاد كل التكاليف وارباح الشركات الوسيطة بين الدول المصدرة (معبراً عن نصيبها بالفرق بين كلفة الانتاج وسعر النفط الخام) وبين حكومات الدول المستوردة (معبراً عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية).

وتستند حصة الدول المنتجة في مشروعيتها الى ان النفط يعتبر مصدراً طبيعياً ناضباً، وما تحصل عليه كنصيب في الريع يعوضها جزئياً عن نضوب تلك الثروة ويعتبر ثمناً لها مستقبلاً عن كلفة الانتاج.

من ناحية اخرى، يساعدها هذا النصيب على توفير استثمارات ستستخدم في البحث عن حقول جديدة وتنميتها لضمان تلبية الحاجات المتزايدة للمستهلكين. وقدرت الاستثمارات اللازمة لرفع الطاقة الانتاجية في منظمة «اوبك» الى ٤٤ مليون ب/ي بحلول سنة ٢٠١٠ بما يزيد على ٢٦٠ بليون دولار، وهو ما يتجاوز عائدات «اوبك» النفطية في سنتين كاملتين. كذلك قدرت الحاجات الاستثمارية اللازمة لتطوير نحو ٥٤ بليون برميل في دول الخليج، بما فيها إيران بنحو ١٦٠ بليون دولار، لكي يرتفع انتاج المنظمة بحلول سنة ٢٠١٠ الى نحو ٣٧ مليون ب/ي.

ويختلف توزيع الريع النفطي بين الدول المنتجة للنفط وبين الدول المستهلكة له تبعاً لقوة او ضعف اسعار النفط الخام، اذ كلما انخفض سعر النفط الخام تضاءل نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع والعكس صحيح.

وفي عام ١٩٧٠ كان برميل المنتجات المكررة يباع للمستهلك النهائي في الدول الـ ١٢ اعضاء الاتحاد الاوروبي بنحو ١١.٤٢ دولار، وباستقطاع اجمالي التكاليف، بما في ذلك كلفة الانتاج والنقل والتكرير والتوزيع وارباح الشركات الوسيطة، كان الريع الصافي يقدر بنحو ٦.٠٧ دولار لم تحصل منه الدول المصدرة للنفط على اكثر من ١.٤٢ دولار وهو ما يعادل ٢٣ في المئة بينما كانت حكومات الدول المستهلكة للنفط تحصل على ٤.٦٥ دولار اي ما يعادل ٧٧ في المئة. ولما استردت الدول المصدرة للنفط في ظل حرب اكتوبر حريتها في تحدي الاسعار، تحول توزيع الريع النفطي الى صالحها.

وفي عام ١٩٧٥ بلغ سعر البرميل للمستهلك النهائي في المجموعة الاوروبية نحو ٢٧.٩٠ دولار بينما بلغ صافي الريع نحو ١٨.٩٠ دولار موزعاً بنسبة ٥٢ في المئة للدول المصدرة وبنسبة ٤٨ في المئة للدول المستوردة. وبلغ نصيب الدول المصدرة ذروته عام ١٩٨٠ عندما كانت تحصل على نحو ٣٤.٣٠ دولار للبرميل (٦٤ في المئة من صافي الريع) مقابل ١٨.٩٥ دولار لضرائب الحكومات الاوروبية (٣٦ في المئة)، بينما بلغ السعر للمستهلك النهائي في العام المذكور نحو ٦٥.٥٠ دولار.

غير ان اسعار النفط الخام لم تلبث ان اخذت في التآكل خلال النصف الاول من الثمانينات ثم انهارت عام ١٩٨٦ من نحو ٢٨ دولاراً عام ١٩٨٥ الى نحو ١٣ دولاراً. عندئذ لم تسمح الدول الاوروبية بانتقال الانخفاض الى المستهلك النهائي، مما كان سينعكس اثره في زيادة الطلب على النفط بل سارعت الى زيادة ضرائبها النفطية بحيث ارتفعت من نحو ٢٢.٥٠ دولار عام ١٩٨٥ الى نحو ٣٠ دولاراً عام ١٩٨٦ واستمرت في الزيادة الى ان بلغت نحو ٥٢ دولاراً عام ١٩٩١ ونحو ٥٥.٤٠ دولار عام ١٩٩٢ وان انخفضت قليلاً لتبلغ نحو ٥٠.٨٠ دولار عام ١٩٩٣.

ويأتي مشروع الاتحاد الاوروبي لفرض ضريبة الكربون بحجة حماية البيئة عبئاً اضافياً على هيكل الضرائب النفطية.

واستمر سعر النفط الخام (معبراً عنه بسعر سلة اوبك تسليم اوروبا CIF) في التآكل بحيث انخفض من ١٩.٣٣ دولار عام ١٩٩١ إلى ١٨.٢٢ دولار عام ١٩٩٢ وإلى ١٦.٠٧ دولار عام ١٩٩٣ وإلى ١٥.٥٣ دولار عام ١٩٩٤. وباستبعاد تكاليف الانتاج والنقل من تلك الاسعار يبلغ نصيب الدول المصدرة من صافي الريع نحو ١١ دولاراً عام ١٩٨٦ ونحو ١٤.٥٥ دولار عامي ١٩٩١و١٩٩٢ ونحو ١٢.٣٥ دولار عام ١٩٩٣. وانعكس توزيع الريع النفطي بحيث لم تعد الدول المصدرة تحصل منه على اكثر من ٢٠ في المئة.

ولا يختلف الحال كثيراً في اليابان عنه في دول الاتحاد الاوروبي، كما لا يشذ عن هذا النمط في مجموعة الدول الصناعية الغربية سوى الولايات المتحدة التي تنخفض فيها الضرائب النفطية انخفاضاً ملحوظاً.

واذ تعتبر المجموعة الصناعية الغربية الشريك التجاري الرئيسي في مبادلة النفط بالسلع التي تصدرها المجموعة الى دول «اوبك» يمكن ان يعبر تطور الاسعار في الجانبين عن القيمة الحقيقية لسعر النفط. وبعبارة اخرى فإن استبعاد اثر التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لاسعار صادرات المجموعة الصناعية الغربية الذي ارتفع من ١٠٠ إلى نحو ٣٠٠ خلال الفترة بين ١٩٧٣و١٩٩١ وضح ان اسعار النفط الخام مقومة بدولارات عام ١٩٧٣ انهارت الى نحو ٥.٩٠ دولار في المتوسط خلال الفترة بين ١٩٨٦و ١٩٩١. كذلك شهدت الفترة بين ١٩٩١و ١٩٩٥ استمرار تآكل السعر في صورتيه الاسمية والحقيقية بحيث يكاد السعر الحقيقي في الوقت الحاضر يهبط الى مستواه قبيل حرب اكتوبر.

ومع ان الدول الصناعية المتقدمة بحكم تبنيها وسيطرتها على اتفاقات «غات» منذ البداية كانت حريصة على عدم ادخال النفط في اطار تلك الاتفاقات، وذلك حتى تتيح لنفسها حرية الحركة في فرض الضرائب والقيود على وارداتها منه، الا انها اختارت اسلوب فرض الضرائب على المنتجات المكررة بعد خروجها من مصافي التكرير، وهو ما يؤدي الى رفع السعر بالنسبة للمستهلك النهائي وتنتج عنه الآثار المقيدة للاستهلاك، ومن ثم للاستيراد، خلافاً للقواعد التي تنادي بها اتفاقات «غات». وهكذا يتضح ان الضغط النزولي على اسعار النفط الخام منذ ١٩٨٦ ساعد الدول الصناعية على اقتناص القدر الاكبر من الريع النفطي، على رغم احقية الدول المصدرة للنفط في حصة اكبر منه وفقاً لاعتبارات المشروعية التي شرحناها. وكما اوضحنا، دأبت تلك الدول على زيادة ضرائبها النفطية في كل مرة ينخفض فيها سعر النفط الخام، سواء في صورته النقدية ام في صورته الحقيقية، وبذلك حجبت عن المستهلك النهائي الاثر المتوقع من انخفاض السعر وهو زيادة الاستهلاك وارتفاع الطلب على النفط.

من ناحية ثانية، فإن استخدام اسلوب الضرائب على المنتجات المكررة EXCISE TAX في الدول الصناعية بدلاً من الضرائب الجمركية على واردات النفط الخام، اتاح لها درجة اكبر من المرونة لكي تميز بين المنتجات المختلفة عند فرض الضريبة وذلك بما يخدم اهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

من ناحية ثالثة، استفادت بعض

أدوار المنتجة - فالمسئولية المنفط مثل الوزارات الأخرى من عدم خضوع المنفط لاتفاقات «مثلث» ووضعت من السياسات في أوقات مختلفة ما يحمي أسعار بترولها المحلية من الانهيار أمام منافسة النفوط المستوردة فرضيعة. ومن ذلك السياسات تحديد الواردات النفطية بكميات معينة ومنع المستوردين ترانشيص للاستيراد في حدود تلك الكميات.

وكانت ذلك الترانشيص تتداول في الأسواق الامريكية بأسعار تمثل الفرق بين سعر النفط المحلي المرتفع وبين سعر النفط المستورد.

ولا يتسع المجال لشرح السياسات التي أدت إلى انخفاض سعر النفط الخام لكننا نشير إلى واحدة منها لارتباطها بالاتفاقية «مثلث» ذلك أن انضمام الدول النفطية أعضاء «اوبك» من قبل «مثلث» بالمشاركة في اللعبة لكل لمعكاري تجاري يهدف إلى رفع الأسعار والقيد حرية التجارة فتبع الكونجرس الأمريكي على النفاذ إجراءات انتقامية ضد هذه الدول وهو ما أتيحه ذلك الاتفاقات. ومن ذلك قيام الكونجرس بصرمان دول «اوبك» من التمتع بمزايا نظام الأفضليات العامة الذي وفرته «مثلث» للدول النامية وكان من اثار ذلك الاجراء وغيره من وسائل الضغط إن اتجهت «اوبك» الى دفع النهمة بالخروج على نظام الالتزام بسعر معين. كما كان الحال قبل انهيار الأسعار عام ١٩٨٦ ومن ثم سعر سعر النفط يتحدد بقوى السوق منذ ذلك العام. ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن شركات النفط العالمية بعد أن دين لها أن المالكة المصرية دعين أن تؤدي إلى انهيار المنتجة ثلاث عام ١٩٢٦ بأبرام اتفاق استبعدت بمقتضاه تلك المنافسة، وذلك حفاظا على إستقرار الصناعة الذي تتطلب بطبيعتها تنسيق ما تنتج ويضع في الإسواق. ذلك قامت بعض الإيالات الصيرفية المنتجة للنفط (مثل تكساس ولويزيانا) بوضع وتنفيذ نظم وبرامج من شأنها تحديد كميات النفط الأمريكي الذي يضع في الأسواق المحلية وذلك حفاظا على مستوى معين للاسعار ودخول المنتجين.

والخلاصة أن «اوبك» لم تستحدث جديدا عندما قامت بتنسيق ما يعرض في السوق من إنتاجها، حفاظا على استقرار الصناعة. أما الحال بعد أن استردت مرحلة انتاج النفط الخام ما كانت تملكه الشركات العالمية القريبة اثناء سيطرتها على تلك المرحلة.

وإشارة بدور «اوبك» الشديد التقطي العالمي يول فرانكل عندما قال إبان أزمة الخليج في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ جاء استثناء بعض قدرات الطاقة الفصيرة التي كانت موالعها أزمات سياسية لدت «اوبك» مهمتها بنجاح مقبول واستطاعت ارضاء جميع الأطراف.

ويبقى أخيرا أن نشير إلى أن المادة ٢٠ من الاتفاقية «مثلث» تتيح للدولة الخلال ما تراه من اجراءات للحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة والقدرة. وانصافا مع تلك المادة فإن وضع حد أعلى لإنتاج النفط بالقصد المحافظة على معدل معقول للنضوب ولخذا في الاعتبار أن النفط يعتبر سلعة نادرة ولا سبيل لتجديدها متى نضبت، ولا يمنع ذلك تصديره على أنه ممارسة لاحتكار تجاري مقيد لحرية التجارة. ولو صح أن دول «اوبك» تمارس تحتكاراً تجارياً، فكيف يفسر الاتجاه النزولي لأسعار النفط منذ أوائل الثمانينات وتكراراها إلى النصف منذ عام ١٩٨٦ فضلا عن ذلك البيانات الحقيقية كما أوضحنا؟

---

* وكيل أول وزارة النفط المصرية سابقا ورئيس أول الكتب التنفيذي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) (١٩٧٤-١٩٨٢)

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٤ أبريل ١٩٩٦

اتفاقية الجات والطب فى مؤتمر يفتتحه ٤ وزراء!

كتبت - نهاد صالح :

★ تاريخ قصر العينى وتأثير اتفاقية الجات على الممارسة الطبية، موضوع المؤتمر العلمى الثامن الذى تقيمه كلية طب قصر العينى

وافتتحه صباح امس بفندق ميريديان القاهرة ٤ وزراء هم : د.حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم و د. محمود فريال وزير الإدارة المحلية و د. فينيس كامل وزيرة البحث العلمى و د. سعاعيل سلام وزير الصحة وايضا د. مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة و د.معتز الشربينى عميد كلية طب قصر العينى.

صرحت د. مؤمنة كامل مقررة المؤتمر بانه ستجرى على مدى ٣ ايام مناقشة ابحاث عن امراض الكلى والقلب وجراحاته والمدن واسبابه، كما سيتناقش احدث الوسائل العلمية للتشخيص بالأنظار والأشعة.

الليلة يدعو المؤتمر اعضاءه إلى سهرة بالمسرح الكبير لدار الأوبرا.

المصدر: ٧ ابريل ١٩٩٢
التاريخ:
المحرر: للبحوث والتدريب والمعلومات

السينمائيون يلعبون فى الوقت الضائع

اطلق نقيب السينمائيين عن عقد مؤتمر مساء الجمعة لبحث مشكلة السينما ولا ادرى اى مشكلة.. المسألة المطروحة خصخصة او لا خصخصة.. وقد انتهت الجهات العليا الى الخصخصة.. فعلى السينمائيين ان يبحثوا ما بعد الخصخصة.. اما المؤتمرات والمناقشات التى يديرها اتباع القطاع العام فلا داعى لها.. وليطالب السينمائيون بوقفة جريئة تعدد موقفهم بعد ان يبيعها القطاع العام.. ولن يبيعها.. ولن يمنح حق استغلالها ما داموا يتلاعبون بالالفاظ فيقولون انه ليس بيعا لمعدات وادوات الانتاج وانما هو حق الاستغلال لمدة طويلة.. والحقيقة ان مدة الاستغلال طالت او قصرت ليست مهمة.. والامر لا يختلف ومن يشترى او يستثمر من حقه ان يكسب وان يرفع الاسعار.. (وكلنا يقدر لارحنا ولا جينا) ولا جدل فى ان اعادة وحدات الانتاج فى القطاع الخاص هو الطريق السليم للخصخصة.. وان يكون مشروطا بتخفيض اسعار الانتاج وان يمنح حق الاستيراد بلا قيود خصوصا للفيلم الخام والاحماض.. الامر الذى يوفر له امكانات التخفيض فيسارع المنتجون الى تشغيل استديوهاتهم، ولن يتم ذلك الا عن طريق شركة متخصصة يكونها منتجو القطاع الخاص انفسهم لا كما حدث فى القطاع العام بعد اغتصاب السينما وتركها للحراس المعينين مثل احد المحاسبين، ولو كان سينمائيا لما يلم السينما المصرية لاحد المستغلين الذى عين رئيسا لاحدى شركات القطاع العام.. وفى الوقت نفسه اشترى افلام استديو مصر التى تعتبر التراث الحقيقى الذى يتباكون عليه حاليا.

واخيرا صدر قرار وزارى من وزير الثقافة الفنان فاروق حسنى قبل ان يترك السينما، هذا القرار يحتم انه لا يقدم فيلم قديم الى الرقابة والى الجمارك الا من صاحبه الاصلى ومنتجه الاصلى، ولا تباع نسخة فيلم او فيديو مستخرج من فيلم الا من منتجه الاصلى.. لذا اصبح من اشترى افلام استديو مصر فى ورطة فلا يجوز له ان يبيع نسخ منها او يجدد استغلالها الا بموافقة استديو مصر والدكتور محمد الجزيرى.. وقد زالت صفته كحارس.. لا يجوز له ان يوقع بالموافقة على مد حق استغلال الافلام المباعة من استديو مصر.

والسؤال الذى يتبادله بعض افراد القطاع الخاص الذين توقفوا عن الانتاج بعد ان انتجوا حوالى الخمسين فيلما.. واضطربت معهم اقتصاديات السينما التى ادت اليها دراسة الجدوى فاقنعتهم بضرورة التوقف.. فمن اين لهم الاموال لاعادة النشاط.. والمساهمة فى الشركة المقترحة..؟

والجواب فى بيع حق استغلال نسخة بوزيتف من كل فيلم من افلامهم القديمة التى رسا مزادها على شركة الفنانين المتحدين التى يرأس مجلس ادارتها عاشق السينما فريد شوقى.. والمعلم فريد شوقى.. شفاه الله.. لا يوجد لديه افلام قديمة للبيع وقد دخل المزاد لصالح زملائه المنتجين وهو يشكر على ذلك بوضعه اللبنة الاولى فى انقاذ السينما المصرية اذ سارع باقى المنتجين باعادة البناء.

ولهم ان يستعد القطاع الخاص السينمائى لتحمل مسئولية الخصخصة وان يدخل مطالبا بما سلب منه بالتأميم.. وان تكون اجتماعات القطاع الخاص للنتج لا للنقابات وغرف الصناعة.. والمنتجون هم القطاع الخاص وكافى مؤتمرات تتضارب فيها الاراء وتتغلب فيها المصالح الشخصية وتتحكم فيها الوظائف.. وظائف القطاع العام.. وقد حسم الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب موضوع الخصخصة وصرح بان الخصخصة وبيع بعض شركات القطاع العام لا تتعارض مع الدستور.

وبعد فلم يبق الا ان تطالب القطاع الخاص السينمائى باعادة السينما اليه مساهمة مع الدولة فى الخصخصة.

وللحديث بقية.

عدلى المولد

د. فتحى سرور

فريد شوقى

فاروق حسنى

المنظومة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الاهرام الاقتصادى
التاريخ: ٨ ابريل ١٩٩٦

اتفاقية الجات .. المكاسب والخسائر لمن ؟

في ندوة

المجموعة الاستشارية العربية

من المتوقع ان يترتب على تطبيق اتفاقيات الجات زيادة فى الدخل العالمى وفى حجم التجارة العالمية فقد قدرت احدى دراسات الجات ان الزيادة فى الدخل العالمى الناتج عن تحرير التجارة طبقا لاتفاقيات اوروجواى سيتراوح مابين ١٠٩ مليار دولار الى ٥١٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٥، لكن لن تتوزع هذه المكاسب بشكل متساو بين الدول المتقدمة والنامية فنصيب الولايات المتحدة الامريكية من الزيادة فى الدخل العالمى البالغ ٥١٠ مليار دولار هو ١٢٢ مليار دولار، ونصيب الاتحاد الأوروبى ١٦٤ مليار دولار، ونصيب اليابان ٣٧ مليار دولار بينما يبلغ نصيب بقية دول العالم ١١٦ مليار دولار.

عن الجات.. المكاسب والخسائر دارت على مدى ثلاثة أيام اعمال ندوة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وآثارها على اقتصاديات الدول العربية التى نظمتها المجموعة الاستشارية العربية برئاسة الدكتور عبدالفتاح دياب بالاشتراك مع الغرفة التجارية الصناعية بمكة وشارك فيها كبار اساتذة الاقتصاد والادارة والتسويق بمصر وافتتحها الدكتور على لطفى رئيس مجلس الوزراء الأسبق وعصام رفعت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادى والسيد نبيل قطب الأمين العام للغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة وابراهيم برديس مدير مركز البحوث والتدريب بالغرفة و١١ من قيادات الغرفة التجارية ورجال الاعمال بالسعودية.

المصدر: الأهرام الاقتصادي
التاريخ: ٨ ابريل ١٩٩٦

المدونة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المتغيرات العالمية والاقليمية

فى بداية الندوة تحدث الدكتور على لطفى رئيس مجلس الوزراء الاسبق.. عن المتغيرات العالمية والاقليمية وتأثيرها علينا فى المنطقة العربية فقال: لايمكن الحديث عن الجات بمعزل عن هذه المتغيرات خاصة ان المناخ العالمى والنظام العالمى الجديد يشهد منذ الربع الاخير من القرن العشرين مجموعة من المتغيرات العميقة اهمها الثورة التكنولوجية فى مجال الاتصالات والمعلومات والاليكترونيات والليزر والهندسة الاليكترونية والدول التى تتخلى عن استيعاب هذه الثورة لن يكون لها مكان فى القرن الـ ٢١ لأن تأثيرات هذه الثورة التكنولوجية عميقة جدا فمثلا بالنسبة لثورة المعلومات لا يمكن الآن اتخاذ اى قرار الا بناء على بيانات ومعلومات حديثة ودقيقة وتفصيلية لأن المعلومات القديمة لا قيمة لها والمعلومات غير الدقيقة ينتج عنها قرار خاطىء والمعلومات الاجمالية لاتفى بالغرض.

بالاضافة الى ان الثورة التكنولوجية توفر المعلومات المتكاملة لحظة بلحظة فى العالم كله.

وتأثير الثورة التكنولوجية على المنطقة العربية خطير جدا حيث سمحت الدول المتقدمة بانتاج السلع بكميات اقل من المواد الخام ونحن كدول مصدرة للمواد الخام تأثرنا بهذا كما لابد ان ندرك ان الفرص العالمية المتاحة لنا لتصدير المواد الخام لن تتوفر فى القرن الـ ٢١، واصحاب هذه الثورة التكنولوجية هم مجموعة الدول المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ويجب علينا كعرب استيعاب هذه الثورة بسرعة لأنه فى حالة التخلف عنها لن تجد المنطقة العربية مكانا لها فى القرن الـ ٢١.

زينب ابراهيم
تصوير
عادل أحمد - مدحت عبد المجيد

واضاف الدكتور على لطفى: المتغير الثانى هو التوجه نحو الاقتصاد الحر الذى اصبح سمة من سمات هذا العالم الآن حتى الدول التى كانت تتبع النظام الاشتراكى بعد تفكك الاتحاد السوفيتى اتجهت جميعا نحو الاقتصاد الحر بصور مختلفة فالبعض اسرع الخطى مثل روسيا والبعض الآخر يسير ببطء مثل تجربة مصر، ومن يتأخر نحو هذا الاتجاه لن يكون له مكان فى العالم.

المتغير الثالث: هو التوجه الديمقراطى وانشاء الاحزاب واطلاق الحريات، بجانب المتغير الرابع ويتمثل فى ظهور التكتلات الاقتصادية منذ النصف الثانى من القرن العشرين الى حد اننا نعيش الآن فى عصر التكتلات والكيانات الكبيرة وبالتالى فلن يوجد فى القرن الـ ٢١ مكانا لدولة صغيرة منفردة، فنجد مثلا السوق الاوروبية التى بدأت بـ ٦ دول ثم سارت خطوات سليمة فانضمت اليها دول اخرى حتى وصلت الى ١٥ دولة واقاموا الاتحاد الأوروبى الذى يدرس الآن طلبات دول اخرى تقدمت للانضمام اليه.

ايضا رغم ان الولايات المتحدة الامريكية دولة كبيرة من حيث المساحة والسكان والتقدم التكنولوجى الا انها انشأت ايضا تكتل النافتا مع كندا والمكسيك، كما اقامت النمور الآسيوية تكتلا رغم معدلات التنمية غير المسبوقة التى تحققها، كل ذلك يؤكد انه لن يكون هناك مكان فى القرن الـ ٢١ لدولة صغيرة منفردة.

ويتمثل التغيير الخامس فى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) التى بدأت جولاتها عام ١٩٤٧ بمشاركة ٢٣ دولة ووصلت الآن الى ١٢٠ دولة بينها مصر واسرائيل وكثير من الدول العربية. كما قدمت السعودية طلبا للدخول فى الاتفاقية

وقد تم حتى الآن ثمانى جولات للجات تم فى الجولات السبع إزالة بعض الحواجز امام التجارة العالمية وتعتبر الجولة الثامنة للجات [اورجواى] أهم الجولات لتميزها بثلاث مزايا أولها ان الاتفاقية شملت تحرير تجارة الخدمات بجانب تحرير تجارة السلع وتشمل تجارة الخدمات السياحة والنقل والمبين الحرة والعلاج والتعليم وتعنى حق الاجنبى فى التمتع بكافة حقوق المواطن فى كافة دول العالم بعد فترة انتقال محددة، وثانى المزايا هى حماية حقوق الملكية حماية كاملة، بالاضافة الى الغاء دعم السلع ومنع الاغراق لتشجيع المنتجين على التصدير وعدم السماح للحكومات باعطاء دعم للمنتجين المحليين فى الاسواق الدولية، وقد اعطت الجات فترة انتقالية للدول النامية والاقل نموا وهى الدول التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن الف دولار سنويا.

الدكتور على لطفى:
المتغيرات العالمية لن تسمح لنا بالاستمرار فى ظل تخلف الدول العربية

وعن تأثير اتفاقية الجات على المنطقة العربية قال الدكتور على لطفى: المستفيد الأكبر من الاتفاقية بالطبع الدول المتقدمة وقد بلغ حجم التجارة الدولية على مستوى العالم كله عام ١٩٩٠ حوالى ٤ تريليون دولار، كما تم احلال المنطقة العالمية محل الاتفاقية واصبح هناك منظمة بحكم العالم اقتصاديا يتمثل فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمنظمة العالمية للتجارة.

وطالب الدول العربية بضرورة إدراسة سلبيات الجات ومحاولة تحجيمها وايجابيات الجات. والاستفادة منها وتعظيمها، خاصة ان تخفيض الرسوم الجمركية سيزيد من المنافسة ولابد من الاستعداد لها والاستفادة من الفترة الانتقالية حتى لا يحدث خراب اقتصادى، فمثلا مصر تستورد بـ ١٠ ملايين دولار بيضا قمح ودقيق وشاى وزيت وكثير من هذه السلع مدعمة من حكوماتها الآن، فماذا سيحدث فى هذا المجال بعد الاتفاقية والغاء الدعم وارتفاع الأسعار بصور كبيرة، ونفس المشكلة ستحدث فى صناعة الادوية التى تملك مصر منها ٨٥٪ من هذه الصناعة خاصة بعد ارتفاع اسعار المواد الخام للدواء، ولذلك فالمطلوب دراسة كل هذه السلبيات لمواجهة المستقبل.

ازاء هذه المتغيرات وبصفة خاصة عصر التكتلات تصبح قضية التكامل الاقتصادى العربى قضية محورية واقترح احياء فكرة السوق العربية واستغلال امكانيات الدول العربية التى تقع فى مساحة ١٤ مليون كيلو متر مربع تمثل ١٠٪ من مساحة العالم، عدد سكانه ٢٥٠ مليون نسمة يمثل ٤٪ من سكان العالم وبه ٧٦ مليون قوة عاملة ، و٨٠ مليون فدان صالحين للزراعة معظمها فى السودان ولاتجد من يزرعها رغم أن امكن زراعتها سوف يستغنى العالم

المصدر: الأهرام الاقتصادى
التاريخ: ٨ ابريل ١٩٩٦

العربى عن الاستيراد لما قيمته ١٧ مليار دولار. ويصبح سلة العالم للمواد الغذائية، وتنتج المنطقة العربية ايضا ٢٥٪ من البترول العالمى وتمتلك ٥٥٪ من الاحتياطى العالمى للبترول، كما تنتج ١١٪ من الغاز الطبيعى وتمتلك ٢٣٪ من احتياطى الغاز الطبيعى بالاضافة الى الحديد والفوسفات والزنك وباقى المواد الطبيعية.

واكد الدكتور على لطفى على ان المتغيرات العالمية وتاثيراتها لن تسمح لنا بالاستمرار فى ظل تفتت الدول العربية وانه لابد من اقامة تكتل اقتصادى عربى لأن جميع الدول الاعضاء فى اى تكتل اقتصادى تعتبرها الجات دولة واحدة وهذا يعنى ان لـ ١٥ دولة المنظمة للاتحاد الاوروبى تستطيع اعطاء ميزات لبعض دون خوف من الجات لانهم بمثابة دولة واحدة، وبالتالى للدول العربية اى ميزة تعطيها دولة عربية لدولة عربية اخرى ستحصل عليها جميع الدول الأخرى الاعضاء فى الجات بلا استثناء لأن العرب لا يهمهم تكتل.

الايجابيات والسلبيات

وقال السيد نبيل قطب امين عام الغرف التجارية الصناعية بمكة المكرمة: ان اتفاقية التجارة الدولية هى واحدة لمجموعة من الافكار تسمى سابقا بالجات وقد بدأت ١٩٤٨ وتهدف الى تحرير الحركة التجارية والتصدير والاستيراد، وقد قررت السعودية الانضمام لهذه الاتفاقية قبل الشهر السادس من العام الحالى.

واضاف: لاتفاقية الجات العديد من الايجابية والسلبيات بالنسبة للعالم العربى ولدول الخليج ولابد ان يلم رجال الاعمال بكافة جوانب الاتفاقية حتى يستطيعوا التعامل معها والاستفادة من ايجابياتها وتجميع سلبياتها خاصة ان تأثير الجات قوى جدا على انشطة القطاع الخاص الى جانب الأنشطة الانتاجية والقطاع العام، ونضاف تحديا كبيرا فى ان نكون أو لا نكون حيث اصبحت منظمة التجارة الدولية المنطلق للواقع الحالى للانشطة الانتاجية بالاضافة الى حاجتنا الماسة الى التفكير الاستراتيجى فى اعادة وضع الاقتصاد ماذا ننتج وماذا نستورد؟

تكلفة الانضمام للجات

وقد أكد عصام رفعت رئيس تحرير الاهرام الاقتصادى على ان الادارة الآن هى ادارة العملاء الذين اصبحوا يقودون الآن حركة العمل بالاسواق ولهذا فلابد من وعى الادارة بالمتغيرات الجديدة فى الفكر الادارى خاصة ان المجتمع الآن اصبح مجتمع المعلومات وقد بدأت الدول الاوروبية منذ الثمانينات فى الاهتمام بالمعلومات وكيفية الحصول عليها وتصنيفها ثم استخدامها وبذلك اصبحت البدائل متعددة امام المؤسسات المنظمة، وبالتالى زادت اهمية التسويق فلم يعد مجرد تسويق منتج أو

قبيل قطب:

السعودية تنظم للجات هذا العام

اتفاقية الجات

خدمة بل اصبح بمثابة تسويق لدولة.

وعن الآثار السلبية والايجابية وكيفية تعظيم الايجابيات والحد من الآثار السلبية فى ظل اتفاقية الجات: قال عصام رفعت توجد ثلاثة أمور رئيسية تهم المملكة العربية السعودية الآن أثناء مفاوضاتها مع منظمة التجارة العالمية وهى العمالة ونظام الكفيل، والوكالات الاجنبية والبنوك الاجنبية، كما توجد ايضا ثلاث سمات أساسية للتطورات العالمية منذ الثمانينات تتمثل فى عولمة الاقتصاد فقد اصبح الاقتصاد ظاهرة عالمية كما اصبح الانتقال إلى القرن الـ ٢١ ليس انتقالا زمنيا ولكن انتقال بالمتغيرات الجديدة، ويتجه النظام العالمى الى العالمية عبر عدة قوى هى اذوبار الفضية الثنائية الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى سابقا واصبحت الولايات المتحدة الامريكية هى المهيمنة على العالم، والتطور التكنولوجى الهائل الذى اصبح كل لحظة وجعل العالم قرية صغيرة بالفعل وتكلفة هذا التطور التكنولوجى مرتفعة جدا واكبر من مقدرة دولة واحدة ولهذا لابد ان تتعاون

الدول مما لتوفير، بجانب ظهور الشركات المتعددة الجنسية ودورها الهام في التسويق والتجارة الدولية التي زادت خلال الخمس سنوات الماضية بنسبة ٣٠٪ حيث تقوم هذه الشركات باستخدام مواد خام محلية وعمل برامج تدريب وتنمية بشرية متطورة بالاضافة الى اجراء تطوير مستمر بكافة المنتجات يكلفها مبالغ هائلة بينما كافة الدولة النامية لا تقوم بتطوير منتجاتها ولا يصرف المبالغ الكبيرة على عمليات التطوير.

د. فؤاد شاكر:

الدولة الأولى بالرعاية والشفافية والمعاملة الوطنية.. مبادئ رئيسية تامت عليها الجات

ان النظام العالمي الجديد والمؤسسات الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية تتجه الآن وبسرعة نحو تحويل الاقتصاد العالمي الى اقتصاد السوق والتخصيصية والى التكتلات الاقتصادية التي بدأت منذ ١٩٤٧ وتشمل تكتل دول الكوميكون وجامعة الدول العربية، والسوق الأوروبية المشتركة والدور الاسيوية بجمع الثلاثا بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك وكندا والارجنتين في طريقها الى الانضمام اليهم، ولهذا فالعالم يتكلم الآن لغة التكتلات الاقتصادية.

والسمة الثالثة للنظام العالمي الجديد تتمثل في عالمية التجارة ويمكن تشبيه النظام الاقتصادي العالمي الجديد بملعب متساوي الاضلاع يتمثل في صندوق النقد الدولي وهو الذي يختص برضع

عصام رفعت:

عولمة الاقتصاد والتطور التكنولوجي والشركات متعددة الجنسيات.. سمات أساسية للمتغيرات العالمية من الثمانينات

السياسات الاقتصادية مثل اقتصاد السوق والاتجاه نحو التخصيصية، والبنك الدولي ويختص بالتمويل، ومنظمة التجارة العالمية وتختص بالتجارة الدولية.

وأضاف عصام رفعت: اتفاقية الجات ليست جديدة فقد بدأت عام ١٩٤٧ بين ٢٣ دولة وكان هدفها الأساسي هو تخفيف الحواجز الجمركية وامتدت لـ ثماني جولات.

ويوجد فرق بين تحرير التجارة وبين حرية التجارة، فتحرير التجارة يعني تخفيف الحواجز وحرية التجارة تعني الغاء الحواجز كلها.

وتتمثل اهداف الجات في تنظيم التجارة العالمية ووضع مبادئ، تحكم التجارة الدولية منها مبدأ معاملة الدولة الاكثر رعاية بمعنى مساواة جميع السلع المستوردة في المعاملة دون تمييز بينها أيا كان المصدر الذي تاتي منه، ومبدأ المعاملة القومية بمعنى عدم التمييز بين السلع الوطنية والسلع المستوردة إلا عن طريق الرسوم الجمركية، والمبدأ الثالث أن الحماية للمسموح بها للصناعات المحلية أي السلع المحلية هي الرسوم الجمركية بشرط أن

تكون رسوما مناسبة غير مغالى فيها حتى يستمر تدفق التجارة الدولية، أما القيود الكمية مثل نظام الحظر أو نظام الحصص فهى من المحظورات المخالفة للقواعد الجات، وهناك استثناءات تبيح للدول النامية ان تلجأ إلى القيود الكمية مثل حالة وجود عجز وميزان المدفوعات أو حالة اقامة صناعة ناشئة ولكن الاتفاقيات لاتبيح لهذه الدول اللجوء إلى الحظر.

والهدف الثانى للجات هو تحرير تجارة السلع بمعنى ايجاد توازن بين حماية الصناعات المحلية واستمرار تدفق وزيادة التجارة الدولية، ومع ذلك فتحرير تجارة السلع لايعنى التضحية بالصناعة المحلية وانما يعنى تنظيمها بما يوفر حماية مناسبة ومؤقتة للصناعة المحلية ويضمن فى نفس الوقت انسياب التجارة الدولية وزيادة انسيابها.

وتوجد موضوعات جديدة تشمل تحرير تجارة الخدمات والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

والهدف الثالث للجات هو تسوية المنازعات الخاصة بالتجارة الدولية.

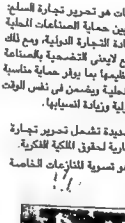

فنظام الجات يتيح لكل دولة ان تشكو من الاضرار التجارية التى تنشأ بسبب عدم احترام دولة اخرى لالتزاماتها فى الجات.

وعن تكلفة الانضمام للجات قال عصام رفعت: لكى تنضم اى دولة إلى الجات لابد ان تدفع الثمن وهو ان تقدوم بمنح باقى الدول تنازلات تتمثل فى ربط الرسوم الجمركية اى الاتفاق على حد اعلى للتعريفة الجمركية لسلع محدودة وإما فى صورة تخفيضات جمركية، بجانب قبول اتفاقيات الجات كلها وعددها ٢٨ اتفاقية.

د. محمد سيسوني: سبب الفاقية الجات.. الولايات المتحدة كسبت ٣٧ مليار دولار وافريقيا خسرت ١٦ مليار دولار

وقد انضمت مصر إلى الجات سنة ١٩٧٠ وقامت بتخفيض او ربط الرسوم الجمركية على ٢٥٩ سلعة.

وقد التزمت الدول الصناعية المتقدمة بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٦٪ خلال ٦ سنوات كما التزمت الدول النامية بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٢٤٪ خلال ١٠ سنوات.

وقد عقدت الجات حتى الان ثمانى جولات للمفاوضات منذ ١٩٤٧ حتى ١٩٩٤ وهى مفاوضات جنيف عام ١٩٤٨ وشاركت فيها ٢٣ دولة، ومفاوضات انسى (فرنسا) عام ٤٩ وشاركت فيها ١٣ دولة، ومفاوضات توركاى (انجلترا) ١٩٥١ وشاركت فيها ٣٨ دولة، ومفاوضات جنيف ١٩٥٦ - وشاركت فيها ٢٦ دولة، وجولة ديلون ١٩٦٠ - ١٩٦١، وشاركت فيها ٣٦ دولة، وقد تركز البحث فى هذه الجولات الخمس على تخفيض نسب الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء، ثم مفاوضات جولة كينيدى ١٩٦٤ - ١٩٦٧ وشاركت فيها ٦٢ دولة ثم جولة طوكيو ١٩٧٣ - ١٩٧٩ وشاركت فيها ١٠٢ دولة ثم جولة اوروجواى ١٩٨٦ - ١٩٩٣ وشاركت فيها ١٢٥ دولة، وقد ركزت جولة اوروجواى على معالجة مشكلات قطاع الزراعة والمنسوجات والملابس وتعرضت لمجالا جديدة مثل حقوق الملكية الفكرية وتجارة الخدمات وتشمل البنوك والتأمين والاستثمارات والنقل والسياحة والمقاولات.

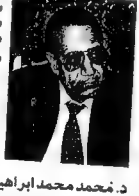

د. محمد محمد ابراهيم: الخدمة الجيدة فى مكان ملائم وبسعر مناسب والمعلومات الكافية.. أربعة عناصر لنجاح الخدمة التسويقية

وقد منحت الجات الدول النامية فترة ١٠ سنوات لتوفيق اوضاعها فى مجال تجارة الخدمات، وتقديم قائمة بالالتزامات فيها، وقد تضمنت المفاوضات حول تجارة الخدمات مناقشات عديدة وتوقفت عند حدود العمالة وحقوق الملكية

الفكرية

التي ستؤثر سلبا على الدول النامية حيث سترتفع اسعار الادوية نتيجة ارتفاع اسعار المواد الخام الداخلة في صناعة الدواء وارتفاع اسعار تكنولوجيا ابحاث الدواء.

واكد رئيس تحرير الاهرام الاقتصادي على انه لن تقبل عضوية اى دولة في الجات الا بعد قبول هذه الدولة لنوعين من الالتزامات هما الالتزامات العامة والالتزامات المحددة.

واضاف: ان انشاء مركز معلومات في منظمة التجارة العالمية يضمن الشفافية والايضاح والمعلومات لكل دولة ومع ذلك توجد عدة مشاكل بالنسبة لدول الخليج والمملكة العربية السعودية تتمثل في المشاكل المتعلقة بصادرات البترول وصناعة البتروكيماويات، كما ان فرض ضريبة الكربون تتنافى مع اتفاقية الجات التي لا يجب بمقتضاها فرض ضرائب جديدة، ومع ذلك وجود ورقة رابحة للضغط لدول الخليج تتمثل في ان متوسط واردات دول الخليج من السوق الاوروبية الموحدة لايقل عن ١٨ مليار دولار سنويا.

وردا على تساؤل:

□ هل توجد فترة محددة لانضمام الدول كاعضاء في منظمة التجارة الدولية؟ وهل هذا ملزم؟

□□ اجاب عصام رفعت: المجال مفتوح لكل الدول للانضمام في اى وقت للجات ومع ذلك فمن الافضل للدول الانضمام سريعا للجات حتى تستفيد من فترة الـ١٠ سنوات الممنوحة للدول لتوفيق اوضاعها لانه كلما تأخرت الدولة في الانضمام للجات ضاع عليها سنوات من هذه السنوات العشر.

طرق تمويل التجارة الخارجية

وبالنسبة إلى أسس التمويل الدولي وطرق تمويل التجارة الخارجية في ظل الجات اشار دكتور فؤاد شاكر مدير الرقابة على البنوك والاستاذ بكلية التجارة جامعة عين شمس.. إلى ان الاساس الفكري الذي قامت عليه اتفاقية الجات هو حرية العمل وحرية انتقال الاموال وحرية التجارة الخارجية والاعتماد على اليات السوق، وتعتبر رغبة الولايات المتحدة في ترتيب الاوضاع الاقتصادية وفقا لمصالحها أحد الاسباب الرئيسية لاتفاقية ١٩٤٧ وهو ما اسفر عن الاتفاق حول ميثاق التجارة الدولية او اتفاق هافانا وقد سحبت الولايات المتحدة موافقتها المبدئية على الميثاق الجديد خشية ان تفرض الاتفاقية الجديدة سيادتها على التجارة الخارجية الامريكية الا ان انسحابها لم يقض على الاتفاقية بل ظلت تنمو دون توقف وبدا سريانها في يناير ١٩٤٨، ولهذا فاتفاقية الجات منذ بدايتها صراع اوروبي امريكي على موضوعين السياسة الزراعية الحمائية في اوروبا التي تعتمد على فرض مزيد من الدعم للسياسات الزراعية حتى لايخرج المنتج الزراعي من السوق العالمي وايضا اتهام اوروبا للولايات المتحدة باتباع سياسة الاغراق في المنسوجات، وقد كادت جولة اورجواي ان تفشل بسبب هذين الموضوعين لولا اجتماع بلير هاوس الذي ضم الدول الاوروبية واليابان والولايات المتحدة وتم تنسيق الامور بينهم.

وقال الدكتور فؤاد شاكر: توجد ثلاثة مبادىء قامت عليها الجات وهي مبدأ الدولة الاولى بالرعاية ومبدأ الشفافية ومبدأ المعاملة الوطنية، والملاحظ ان الاتفاقية خلت في البداية من اية احكام تتعلق بمتطلبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية الا انه تم اضافة بروتوكول تكميلي اشتمل على معاملة خاصة لها وقد تم اجراء سبع جولات لتحرير التجارة قبل جولة اورجواي، وتعتبر الخمس جولات الاولى مجرد تحصيل حاصل وكلها تناقش موضوعا واحدا، التنازلات الجمركية حتى جاءت الثلاث جولات الاخيرة فجولة كنيدي، رغم تركيزها على موضوع التنازلات الجمركية الا انها خرجت بقاعدة جديدة هي اجراء التخفيضات على مجموعات سلعية بدلا من اجرائها على سلعة سلعة، كما ظهر فيها اول خلاف بين الولايات المتحدة واوروبا على السلع الزراعية والسياسية الحمائية كما تم وضع اتفاق الاغراق فيها، وتتركز اهمية جولة طوكيو في انها تعتبر الاساس الذي انتهت إليه جولة اورجواي.

وتتمثل القطاعات التي سوف يشملها التحرير في الاشخاص الطبيعيين وهم من ينتقلون للاقامة بصفة مؤقتة في اراضي دولة اخرى بهدف توريد الخدمات لدولتهم، والنقل الجوي ويشمل اصلاح الطائرات وصيانتها وبيع خدمات النقل الجوي وتسويقها بما في ذلك دراسة الاسواق والتوزيع دون التدخل في الاسعار ونظام الحجز.

الخدمات المالية وتشمل كافة الانشطة التي يمارسها البنك المركزي او السلطة التنفيذية، كما ان الاتفاقية لاتصادر على حق العضو في اتخاذ اجراءات لحماية المستثمرين والموزعين كما لاتلزم العضو بالافصاح عن معلومات تتصل باعمال وحسابات العملاء.

الاتصالات عن بعد ومكافحة الاغراق عن طريق عدة اجراءات منها فرض رسوم اضافية لحماية الصناعة الوطنية، وفرض اجراءات وقائية لمدة محددة منها الدعم للصناعات الوطنية بشكل مباشر كالقروض او بشكل غير مباشر مثل تنازل الحكومة

المصدر: الأهرام الاقتصادي
التاريخ: ٤ يونيو ١٩٩٦

عن إيراداتها المستحقة ومع التأكيد على عدم جواز اللجوء إلى اجراءات الوقاية الا فى حالة تصدير المنتج المحدد إلى الدولة بكميات متزايدة وبأسعار تلحق الضرر بالصناعات الوطنية".

وقد نجح المفاوضون فى جعل موضوع البيئة الذى طرحته الولايات المتحدة غير اساسى ومع ذلك فقد ذضمنته الاتفاقية، كما توجد ثلاث موضوعات تعتبر جواز السفر لدخول للجتمع الدولى هى التحرير والديمقراطية والبيئة.

من الجات إلى منظمة التجارة

وفى الجلسة الثالثة المنعودة القى الدكتور محمد بسيونى استاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس بحثا عنوانه «من اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية» اشار فيه إلى أن السبب الاساسى وراء اتفاقية الجات فى ٣٠ اكتوبر ١٩٤٧ هو تزايد الحواجز والقيود الجمركية والادارية والتى كان لها تاثير سلبى على الاقتصاد الدولى وقد بشوب حرب شاملة مع انخفاض معدلات التبادل الدولى، وقد تم ادخال تعديلات عديدة على اتفاقية الجات حتى ظهرت عام ١٩٩٤ اتفاقية جديدة للتجارة والتعريفة الجمركية مختلفة تماما عن اتفاقية ١٩٤٧.

وقد اخفقت المعاهد العلمية العالمية فى تقييمها للاتفاقية ما بين التفاؤل والمتشائم لكنها إلا أن هذا لا ينفى وجود آثار سلبية للاتفاقية على الدول النامية اهمها وجود صراع بين الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى ودول الكومنولث واليابان. بجانب استفادة بعض الدول من قيام منظمة التجارة العالمية وتحقيق مكاسب من وراءها فقد بلغت مكاسب الولايات المتحدة ٦٦ مليار دولار سنويا واليابان ٣٧ مليار دولار، والصين ٣٧ مليار دولارسنويا، وأوروبا١٠٦ مليار دولار سنويا والدول النامية ١٦ مليار دولار سنويا، وبالنسبة للخسائر تعتبر افريقيا اكبر منطقة خاسرة حيث تبلغ خسائرها ١٦ مليار دولار بسبب تنفيذ الاتفاقية

وقد ادت منظمة التجارة العالمية إلى تعظيم دور القوة الاقتصادية المعتمدة على المقدرة التكنولوجية والابداع والفكر والابتكار وهذه القوة مازالت محل تخوف عديد من الدول حيث تمنح هذه القوة الجديدة الحماية للدولة المتقدمة المالكة لها على حساب الدول النامية والفقيرة البعيدة عن إمتلاك التكنولوجيا والمنافسة المتكافئة فى ظل قيام الشركات متعدية الجنسيات.

واضاف د. محمد بسيونى : إن الهدف الاساسى لقيام منظمة التجارة العالمية هو تحقيق الحرية الاقتصادية وانسياب التجارة الدولية بين جميع الدول وتطبيق اسلوب الحرية التجارية بدلا من اسلوب الحماية التجارية، بالاضافة إلى رفع مستويات الشعوب وتحقيق العدالة واستمرار نمو حجم الدخل القومى الحقيقى والطلب الفعلى وزيادة الإنتاج فى ضوء الاستخدام الامثل لموارد العالم مع الاهتمام بحماية البيئة والحفاظ عليها.

ويطالب بضرورة بذل الجهود الإيجابية إزاء الدول النامية لزيادة معدلات نمو إنتاجها وحصولها على نصيب عادل من التجارة الدولية مما يتمشى مع احتياجات تنميتها الاقتصادية.

الشركات متعددة الجنسية

وعن ركائز النظام العالمى الجديد والشركات متعددة الجنسية التى بلغ مجموعها ٥٠٠ شركة وبلغ حجم اعمالها اكثر من ١٠ تريليون دولار سنويا تحدث الدكتور عمر صقر الأستاذ بكلية التجارة أخارجية بجامعة حلوان فقال : توجد ثلاث ركائز تحكم النظام الاقتصادى العالمى الجديد هى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية، كما توجد ايضا ثلاث قوى اقتصادية تسيطر حاليا على العالم هى الولايات المتحدة الامريكية واليابان والاتحاد الأوروبى الذى بدات قوته تزيد بصورة كبيرة بينما تتوارى القوة الأمريكية بالتدريج، وقد بدات الدول الأوروبية فى تكوين اتحاد بينها منذ عام ١٩٥٨ باقامة السوق الأوروبية المشتركة لتنهى عام ١٩٩٣ باقامة الاتحاد الأوروبى، كما قامت الولايات المتحدة بتكوين اتحاد مماثل (النافتا) ضم الولايات المتحدة والمكسيك وكندا لمنع سيطرة الاتحاد الأوروبى على الاسواق العالمية وبصفة خاصة اسواق الشرق الأوسط بعد أن فاق حجم الدخل الأوروبى عن الدخل الأمريكى بربليون دولار.

وقد بدات دول النمور الأسيوية اتخذ إجراءات عاجلة لتكوين تكتلات اقتصادية وبذلك لن يكون هناك وجود لدولة منفردة فى ظل تطبيق اتفاقية الجات.

وقال الدكتور عمر صقر : يوجد الآن أكثر من ٥٠٠ شركة متعددة الجنسية تسيطر على التجارة فى العالم تبلغ إجمالى مبيعاتها ١٠,٢ تريليون دولار، وتسيطر على نصف دخل العالم، وتتوزع هذه الشركات بين أوروبا (١٥٥ شركة)، واليابان (١٤٩ شركة) بجانب ١٥١ شركة عالية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وتتميز الشركات المتعددة الجنسية بعدة مزايا اهمها الضخامة من حيث

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١ ابريل ١٩٩٦

المدوسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

حجم المبيعات حيث تبلغ مبيعات بعضها ١٧٥ مليار دولار مثل شركة ميتسوبيشى اليابانية، بجانب تنوع نشاط تلك الشركات بين عدة انشطة مثل السياحة والمالية والتجارة والإعلام، وهذه الشركات تسيطر على ٨٠ / من حجم التجارة العالمية ولهذا سوف تستفيد استفادة كبيرة من تطبيق الجات لوجود تداخل بين مصالح التكتلات الاقتصادية فى الدول المتقدمة.

واكد : على انه لا مكان للدول العربية فى النظام العالمى الجديد إلا بتوحدها وتكتلها خاصة وإن حجم الدخل الحالى للدول العربية لا يساوى نصف دخل فرنسا.

واستبعد الدكتور عمر صقر قيام سوق إقتصادية عربية مشتركة بسبب عدم نجاح الدول والانظمة

المالكة العربية سياسيا رغم وجود إمكانيات وطاقات كبيرة، ولذلك فقد يأتى التكتل العرب الواحد فى السنوات القادمة وذلك بعد أن تصر انظمتها السياسية على الاتحاد معا وعلى ضرورة عدم إعتداء اى دولة على اخرى

اتفاقية المنسوجات

وقد تناولت الدكتورة الطاهرة السيد محمد الأستاذة بكلية التجارة الخارجية بجامعة حلوان.. دورة أورجواى واتفاقية المنسوجات وإداء قطاع المنسوجات والغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر فقالت : إن الدول النامية هى الخاسر الوحيد من هذه الإتفاقية خاصة فى مجال المنسوجات، والمستفيد منها الدول المتقدمة ودول جنوب اسيا حيث ستستفيد استفادة كبيرة بعد إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية

وتشير التوقعات إلى أن إدخال قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة فى قواعد الجات بعد عشر سنوات تبدأ من يناير ١٩٩٥ سيترتب عليه زيادة فى صادرات تلك السلع بنسبة ٦٠ ٪ للملابس الجاهزة، و٣٤ ٪ للمنسوجات، وتنتج قارة اسيا حاليا ٤٠٪ من صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة وتستحوذ على النصيب الاكبر من تلك الزيادة فى الصادرات

وقالت الدكتورة الطاهرة السيد محمد : ان الدول المستوردة للمنسوجات والملابس الجاهزة سوف تستفيد من إزالة القيود الجمركية على الملابس والمنسوجات ففى حالة الولايات المتحدة باعتبار سنة ١٩٨٦ سنة اساس.. سوف تنخفض اسعار الواردات من الملابس الجاهزة بنسبة ٣٤.٦ ٪ وبنسبة ٢٩.٨ ٪ للواردات من المنسوجات، كما سيرتفع حجم الوردات من الملابس الجاهزة بنسبة ٥٦.٧٪ وواردات المنسوجات بنسبة ٢٩.٨٪، بالإضافة إلى إنخفاض اسعار المنسوجات المحلية بنسبة ٣٪ واسعار الملابس الجاهزة المحلية بنسبة ١٩٪.

ولأن مصر من الدول الموقعة على اتفاقية الالياف المتعددة (M. A. F) وصادراتها من المنسوجات والملابس الجاهزة تتم من خلال نظام الحصص تحدده هذه الاتفاقية، فمن المتوقع أن ترتفع الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة فى حالة إدماج هذا القطاع فى قواعد الجات، ويدعم هذا الاتجاه

كون قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة من قطاعات التميز النسبى فى الاقتصاد المصرى، ورغم اهمية هذه الميزة النسبية الا انها ليست كافية لتحديد قدرة هذا القطاع على مواجهة المنافسة فى الاسواق الدولية التى تتميز بانخفاض تكلفة الانتاج وارتفاع مستوى الجودة.

وقد تضمنت المنسوجات والملابس الجاهزة بعض المعاملة التفضيلية للدول الاقل نمواً وصغار المصدرين، والمصدرين الجدد للمنسوجات والملابس الجاهزة تشكل معدلات نمو للحصص اعلى من تلك المحددة لباقى الاعضاء وتبلغ ٢٥٪ من المرحلة الاولى ترتفع إلى ٢٧٪ سنوياً فى المرحلتين الثانية والثالثة بدلاً من ١٦٪ ، ٢٥٪، و ٢٧٪ فى المراحل الثلاث للدول الاخرى.

وتؤكد: أن قطاع الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة بوضعه الحالى قد لا يقوى على المنافسة فى ظل تحرير التجارة الدولية ولهذا يحتاج الى التطوير المتمثل فى اجراء دراسة جزئية تتناول لكل شركة من شركات الغزل والنسيج لتحديد اسباب انخفاض الكفاءة الاقتصادية وارتفاع النفقات بها، وتحديد وسائل التطوير الشركات التى لا تستطيع الاستمرار ومواجهة المنافسة والتخلص من الشركات غير القادرة على ذلك.

العنصر البشرى ودوره فى الجات

وعن كيفية رفع مستوى اداء العنصر البشرى ودوره فى مواجهة الجات اكد الدكتور على عبد الوهاب رئيس قسم ادارة الاعمال بكلية تجارة جامعة عين شمس: على اهمية دور الادارة فى المرحلة القادمة والتى تتضمن مجموعة من المسئوليات مثل التخطيط الجيد بنوعية الفنى والانسانى ، الذى يتمثل فى الاختيار الجيد للعمالة والتدريب الفنى والسلوكى المنظم خاصة ان التنظيم تطور إلى ان وصل إلى التنظيم المعرض الذى يركز على المعارف والمهارات والعلم، بجانب استخدام فرص الانتشار السريع حيث يمكن تغيير العامل أو الموظف من مكان إلى آخر.

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٨ ابريل ١٩٩٦

نحن نريد فى الفترة القادمة عاملاً ناجحاً يفكر بمنطق عملى وايجابى مع الشركة ومستقبلها وله اهتمامات متنوعة ولديه رقابة ذاتية، والقائد الجيد هو الذى يملك شخصية قوية يستطيع ان يملك حب الافراد المشاركين معه فى التنظيم بحيث لا يلجأ إلى

السلطة الرسمية الا فى الدرجة القصوى.

وطالب الدكتور على عبد الوهاب بضرورة التداخل بين الادارة والعاملين بحيث يتم تنمية الشخص بصورة مستمرة حتى تتوفر له افضل الطرق للانتاج والاداء.

رجل التسويق والقرن ٢١

وقدم الدكتور محمد محمد ابراهيم استاذ التسويق وعميد مركز الدراسات الوطنية بالمنوفية روشتة لعلاج الاثار السلبية لاتفاقية الجات وكيفية مواجهة المتغيرات العالمية الجديدة فقال: اذا لم تكن المؤسسة مهيأ تسويقياً لمواجهة التحديات العالمية والتعامل مع المتغيرات فسوف يصبح اداؤها متدنيا، ولهذا فلا بد ان يتعايش رجال التسويق مع هذه المتغيرات ويعملون على الاستفادة من الفرص المتاحة وايضا تحجيم السلبيات المتوقعة.

ان التعامل مع الجات يستلزم اجراء تغيير هيكلى فى المؤسسات القائمة حالياً ومحاولة ايجاد هياكل جديدة تستوعب الانشطة الجديدة التى فرضتها علينا المتغيرات العالمية، ويسمى هذا التغيير الهيكلى تغيير فى النظم كلها وفى المفاهيم السائدة والحاكمة لدى الادارة العليا وفى النشاط التسويقى.

واكد على ضرورة تغيير الفكر السائد الان وهو الانتاج أولاً ثم البحث عن العمل وبعد ذلك استبداله بضرورة معرفة ما تحتاجه الاسواق والعملاء الآن قبل التفكير فى الانتاج لان التبادل احتمالى بين المستفيد من الخدمة ومقدم الخدمة فى ظل الفكر الخاص بالانتاج اولاً ثم البحث عن العميل، وحقيقى فى ظل الفكر الخاص بمعرفة احتياجات الاسواق قبل الانتاج.

ومن المفاهيم الجديدة التى لابد وان تسود الان لمواجهة متطلبات القرن الـ ٢١ الاهتمام برجل المواجهة وهو رجل التسويق لانه الوحيد القادر على تحويل العميل غير الراغب وغير المستعد للشراء إلى عميل لديه استعداد للشراء بجانب التكامل والعمل بروح الفريق فى اى مؤسسة والاهتمام بالاعلان والاعلام عن السلع والخدمات .

وقال الدكتور محمد محمد ابراهيم: ان اسباب الفشل التسويقى ٤ اسباب هى خدمة سيئة ومكان غير ملائم وتكلفة عالية وعدم وجود معلومات لدى المؤسسة والعناصر الاربعة لنجاح التسويق هى: اعتبار العميل هو الهدف الاساسى لاى مؤسسة ولكى تصل إليه لابد وان تقدم إليه خدمة جيدة فى مكان ملائم وبسعر مناسب وان يكون لديه معلومات كافية عنها.

واكد ان الجودة بمفردها غير كافية لتحقيق النجاح التسويقى ولهذا فلابد من ملاءمة اى منتج لاحتياجات ورغبات العميل ولهذا فلابد من اعادة النظر فى الفكر التسويقى للمنتج وتحديد الاحتياجات الفعلية للعميل.

ايضا عند تسويق المنتجات لابد من وجود مستويات مختلفة للجودة تناسب كافة المستهلكين لان كل مستهلك لديه هدف اساسى من شراء المنتج اما بسبب الاداء الوظيفى لهذا المنتج أو بسبب ادائه الجمالى او الاثنين معاً.

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٨ ابريل ١٩٩٦

الجـــات ...

ومصر والبلدان العربيـــة ، هافانا الى مراكـــش

ثار جدل كبير حول التاثيرات المتباينة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) .. وبالذات هذه التاثيرات على اقتصاديات الدول النامية ومنها الدول العربية بسبب الخلل الكبير فى موازين التجارة التى تعانى منها .. وعلى الرغم من توقيع معظم الدول العربية على هذه الاتفاقية التى تدخل قريبا حيز التنفيذ .. فان الجدل حول تاثيرات هذه الاتفاقية على الاقتصاديات العربية مازال مستمرا بين الدارسين والاكاديميين العرب والاجانب وفى هذه المقالة رصد وتقييم لهذا الجدل العلمى حول تاثيرات الجات .

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي
التاريخ: ٨ أغسطس ١٩٩٦

اسامة المجدوب

منظمة التجارة العالمية :

- تتبع منظمة التجارة العالمية اطارا مؤسسيا لاجراء المفاوضات التجارية بين الاعضاء فيما يتعلق بالاتفاقيات والوثائق القانونية التى تخضع لاشرافها وتغطى التجارة فى السلع والخدمات ، واجراءات الاستثمار ، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية ، فضلا عن الاتفاقيات الخاصة بالنواحى الاجرائية وطبيعة عمل المنظمة والاطار التنظيمى لنشاط التجارة الدولية .
- توصف المنظمة بكونها منظمة دولية تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ التدابير واصدار الاحكام بشأن كافة الامور ذات الصلة بالتبادل التجارى الدولى .
- تتكون منظمة التجارة العالمية من عدة اجهزة تضم المؤتمر الوزارى الذى يضم فى عضويته كافة الاعضاء ويعد اعلى سلطة لاتخاذ القرارات فيها وينعقد مرة كل عامين يليه المجلس العام الذى يمثل مجلس ادارة المنظمة ويباشر امورها فيما بين دورات انعقاد المؤتمر الوزارى ، ثم جهاز تسوية المنازعات الذى يعد احد الاجهزة الرئيسية للمنظمة وتشمل ولايته كافة مجالات التجارة وحقوق الملكية الفكرية وتعد قراراته ملزمة للاطراف المتنازعة ويتبعه جهاز للاستئناف ، ثم آلية مراجعة السياسات التجارية وهى الجهة المنوطة بمراجعة السياسات التجارية للاعضاء وفقا للمدد المحددة والتى تختلف باختلاف مستويات التنمية ، واخيرا المجالس النوعية التى تضم مجلسا التجارة فى السلع وآخر التجارة فى الخدمات وثالثا لحقوق الملكية الفكرية ، وتقع تحت الاشراف المباشر للمجلس العام .
- تجدر الاشارة الى ان منظمة التجارة العالمية تمثل الضلع الثالث لمثلث ادارة اقتصاد العالم الذى يضم بجانبها كلا من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير .
- وعلى صعيد علاقتها بالامم المتحدة والمنظمات والوكالات التابعة لها لايزال هذا الموضوع قيد الدراسة فى اطار المنظمة بالتنسيق مع الهيئات الدولية الاخرى لتحديد انسب شكل لهذه العلاقة بما يضمن حسن سير اعمال كل منها وتفادى ازدواجية النشاط او تعارض التوجهات .

اولا: اتفاقيات التجارة فى السلع:

- وهى تضم اتفاقيات السلع الزراعية والسلع المصنعة والمنسوجات واتفاق اجراءات الاستثمار.

ا - السلع الزراعية:

- تتكون الاتفاقية الزراعية من اربعة

- يعد مجال تجارة الخدمات حديث العهد بمفاوضات تحرير التجارة الدولية في إطار الجات حيث لم يسبق تناوله في اي من جولات المفاوضات التي سبقت جولة اوروجواي، نظرا لطبيعة النشاط التجاري الخدمي التي جعلت من الصعب تطبيق مبادئ الجات عليه.
- تنشئ اتفاقية التجارة في الخدمات نوعين من الالتزامات على الدول الاعضاء: التزامات عامة وهي المتضمنة في أحكام ومبادئ الاتفاقية، والتزامات محددة وهي المتضمنة في جداول تعهدات الاعضاء والتي تلتزم بموجبها بتحرير قطاعات خدمية محددة وضوابط وشروط هذا التحرير.
- تحدد المادة الاولى من الاتفاقية اربعة انماط لتبادل توريد الخدمات فيما بين الاعضاء:

١. عبر الحدود: ويعني تقديم الخدمة من اراضي عضو الى اراضي عضو اخر.
٢. الاستهلاك الخارجي: تقديم الخدمة من عضو الى مواطن عضو اخر ولكن خارج اراضيه.
٣. التواجد التجاري: تقديم الخدمة من خلال تواجد الشركات والوكالات ومكاتب التمثيل.
٤. تواجد الاشخاص الطبيعيين: توريد الخدمة عن طريق ايفاد الاشخاص من عضو الى اخر عن طريق التواجد المؤقت للاشخاص.

- وقد اسهم مثل هذا التصنيف في تنظيم التبادل التجاري في الخدمات واتاح الفرصة للاعضاء لاختيار الانماط التي يسمح من خلالها للاجانب بتوريد الخدمات الى اراضيهم.

ثالثا: الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية:

- تعد حقوق الملكية الفكرية من المجالات التي دخلت حيز الاهتمام العالمي منذ اواخر القرن التاسع عشر وهي الحقبة التي شهدت ازدهار العلوم والفنون على حد سواء، فهناك ارتباط وثيق بين التطور العلمي والتكنولوجي وازدهار الابداع الفني والادبي من ناحية، وتزايد الاهتمام بما يعرف بحقوق الملكية الفكرية من ناحية اخرى.
- يقصد بحقوق الملكية الفكرية مجموعة الضوابط التي تنظم حقوق المؤلف للاعمال الفنية والادبية وما يشابهها من ابداعات، وحقوق الملكية الصناعية التي تشمل براءات الاختراع والتصميمات الصناعية والعلامات التجارية، بحيث تضمن هذه الضوابط احتفاظ صاحب الحق او الابداع بكافة الحقوق المتعلقة باستغلال الاخرين لهذا الحق او الابداع.
- ترجع اول اتفاقية دولية تنظم حقوق الملكية الصناعية الى عام ١٨٨٣ وهي اتفاقية باريس لحقوق الملكية الصناعية وتضم في عضويتها اليوم ١٢٠ دولة، مقتبها اتفاقية بون للمصنفات الفنية والادبية في عام ١٨٨٦ وتضم في عضويتها حاليا ١٠٠ دولة، وتخضع هاتان الاتفاقيتان لاشراف المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمعروفة التي تم انشاؤها عام ١٩٦٧ ودخلت حيز النفاذ عام ١٩٧٠ وتحولت الى وكالة متخصصة للامم المتحدة عام ١٩٧٤ وتشرف حاليا على ٢٣ اتفاقية دولية تنظم كافة حقوق الملكية الفكرية وتضم في عضويتها ١٤٧ عضوا.

المصدر: الأهرام الاقتصادي
التاريخ: ٨ ابريل ١٩٩٦
المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات

- يعد اتفاق الملكية الفكرية لجولة اوروجواى اكبر اتفاقيات هذه الجولة حيث يقع فى ٧٣ مادة عاملة تضم مجموعة من الاحكام والمبادىء الاساسية واهمها مبدأ المعاملة الوطنية والمدولة الاولى بالرعاية.
- تهدف الاتفاقية الى حماية حقوق الملكية الفكرية بما يسهم فى تشجيع روح الابتكار التكنولوجى ونقل وتعميم التكنولوجيا بما يحقق المنفعة المشتركة لكل من المنتجين والمستخدمين، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والتوازن بين الحقوق والالتزامات.
- تلتزم الدول بان تتوائم تشريعاتها مع كافة الاحكام المنصوص عليها فى الاتفاقية حتى لذا لم تستدعى ذلك تعديل التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لحقوق الملكية الفكرية فيها.
- تتضمن الاتفاقية احكاما توضح كيفية اكتساب الحقوق وتسوية المنازعات بين الاعضاء من خلال الجهاز التابع للمنظمة وفقا لاحكامه.

بعد ان استعرضنا احكام اهم الاتفاقيات التى افرزتها جولة اوروجواى يبقى ان نتعرف على اثار هذه الاتفاقيات على العالم ككل وعلى البلدان النامية وخاصة الدول العربية، والطبع موقف مصر من كل هذا والاثار المرتقبة على اقتصادها وهذا ماسنتناوله فى مقال آخر.

ندوات

ينظم اتحاد الصناعات غدا ندوة لمناقشة قضية الملكية الفكرية وأثرها على صناعة الدواء. وقد قام الاتحاد بدعوة بعض الخبراء العالميين من كل من كندا والهند والارجنتين للمشاركة مع الخبراء المحليين ولتبادل الاراء حول هذه القضية للخروج بافضل المقترحات ومن المعروف انه وفقا لاتفاقية الجات فان هناك فترة سماح للدول النامية لتطبيق بنود الاتفاقية فيما يتعلق بالحقوق التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية (المعروفة اختصارا باسم TRIPS

صناعة الدواء وتحديات الملكية الفكرية

ومن المعروف ان هذه الاتفاقية تثير مخاوف لدى الصناعات المحلية خاصة صناعة الأدوية لما ستترتب عليه من اثار تنعكس على ارتفاع اسعار منتجاتها بشكل كبير لن تستطيع الشركات أو المستهلكين تحمله. وقد تجددت هذه المخاوف مع ارتفاع بعض الاصوات في مجتمع الاعمال مطالبة بالتنازل عن فترة السماح هذه والبدء فورا في تطبيق الاتفاقية استنادا على ماتثيره الشركات الامريكية من ان هذا من شأنه جذب الاستثمارات الى مصر. إلا أن العاملين في صناعة الأدوية المحلية يرون في ذلك هدما الصناعة الوطنية وتنازلا لامبرر له عن حق تتمتع به كافة الدول النامية في العالم.

محمد فريد خميس

ومن المنتظر ان تشهد الندوة نقاشا حول هذين الرأيين وسيقدم الخبراء الاجانب من الهند والارجنتين تجاربهم في هذا المجال.

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ٩ ابريل ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

الأهرام الأدبى يفتح ملف السرقات الأدبية (٣)

تعقيب د. الطاهر أحمد مكى:

نماذج د. مندور مأخوذة من كتاب كالفيه ما عدا نموذجا واحدا!!

تنطلق السيدة الفاضلة الشاعرة ملك عبدالعزيز فى دفاعها عن زوجها الدكتور محمد مندور من موقف عاطفى خالص، دون أن تعتمد على قراءة ما كتبت، أو كتب المؤلف الفرنسي، فتزيدت فيما يتصل بى وبه على السواء.

لم أكن فى كتابى «الأدب المقارن أصوله وتطوره ومناهجه، وهو سفر ضخم فى قريب من سبعمائة صفحة» أقارن بين كتاب الدكتور محمد مندور والكاتب الفرنسى جان كالفيه، وإنما كنت بصدد الحديث عن التفرقة بين الأصالة والتقليد، وهو ما يمس قضايا الأدب المقارن، واقتضى الحديث عن التقليد أن أفرق بينه وبين المحاكاة والنسخ، وأوضحت أن هذا الأخير هو الذى يؤخذ على المبدع أو الباحث، وأنه أدخل فى باب السرقة الأدبية. وضربت لذلك مثالين، أحدهما فى الشعر والثانى فى النثر.

كان المثال الأول عن اتهام عبدالرحمن شكرى لإبراهيم المازني، بأن بعضا من قصائده سرقه من الشاعر الإنجليزى توماس هود، وبخاصة قصيدة المازنى «فتى فى سياق الموت»، فهى مأخوذة من مقطوعة الشاعر الإنجليزى «سرير الموت».

وضربت المثل للنثر بما صنعه الدكتور محمد مندور فى كتابه «نماذج بشرية» فقد أخذه كله، ما عدا نموذجا واحدا هو نموذج إبراهيم الكاتب، من كتاب «النماذج العالمية فى الأدب الفرنسى والعالمى» للكاتب الفرنسى جان كالفيه، وهو فى ثلاثة أجزاء، اثنان منها يحتويان على نماذج الأدب الفرنسي، والثالث على نماذج من الأدب الايطالى والأسبانى وغيرهما. والقيت بالفكرة مجملة، لأننى كنت فى مقام التمثيل لا التفصيل من جانب، واحتراما لدور الدكتور مندور، وإشفاقا على سمعته من جانب آخر، لأن التفصيل لن يكون فى صالحه أبدا.

● القول بأن الدكتور مندور حين نشر كتابه مقالات متفرقة فى مجلة الثقافة عامى ١٩٤٠ و١٩٤١ لم يكن فى الأدب المصرى الحديث، وربما الأدب العربى كله، فيما تقول السيدة الفاضلة، غير ثلاث روايات: سارة للعقاد، وزينب لهيكل، وإبراهيم الكاتب للمازني، قول تنقصه الدقة، فهناك روايات مصرية صدرت قبل هذه، وأخرى بعدها قبل نشر الكتاب، ونماذج أخرى فى الأدب العربى القديم.

أضرب مثلا ولا أحصى الآن: أديب لطه حسين عام ١٩٣٥، والقصر المسحور له ولتوفيق الحكيم ١٩٣٦، ودعاء الكروان، والحب الضائع لطه حسين أيضا عام ١٩٤٢، وأحلام شهر زاد ١٩٤٣، وعودة الروح لتوفيق الحكيم ١٩٣٣، وعصفور من الشرق وشجرة البؤس

د. محمد مندور — د. الطاهر أحمد مكى

١٩٤٤، وقنديل أم هاشم ليحيى حقى ١٩٤٤، ومليم الأكبر لعادل كامل ١٩٤٤، وغيرها.

وهناك نماذج أخرى فى أدبنا العربى القديم: شهرزاد فى ألف ليلة، عنترة فى قصته المعروفة، وكليوباترة، ونماذج أخرى فى الآداب العالمية، لم يعرض لها جان كالفيه، وكان بوسع الدكتور مندور لو أراد أن يقف عندها، وأن يدرسها نائبا بنفسه عن الشبهة.

● وتقول السيدة الفاضلة «إن الدكتور مندور قد يكون قد قرأ هذا الكتاب أو غيره من الكتب»، ولكن يبقى أن الدكتور مندور أورد فى قائمة المصادر والمراجع الكتب التى عاد إليها، وأفاد منها، وليس من بينها هذا الكتاب، مع أن مؤلفه كان أستاذا لامعا فى السوربون حين كان الدكتور طالبا يختلف إلى الدروس فيها.

● لم أذكر فى أى مكان هذا الذى تنسبه السيدة ملك إلى (رغم أنه موجود) من أننى مثلت بالمنولوج الشهير فى مسرحية «زواج فيجارو» فلتراجع نفسها أين قرأت هذا ومن أين جاءت به.

● تكثر السيدة الفاضلة من «ربما» و«لعله» مما يشى بأنها ليست متأكدة من أى شئ.

● وأخيرا تتهم أساتذة دار العلوم بأنهم يسرعون فى الاتهام بالسرقات الأدبية متأثرين بالنقد القديم، ناسية أن الذى اتهم المازنى بالسرقة كان عبدالرحمن شكري، والذى اتهم الدكتور محمد كامل حسين بها كان عباس العقاد، والذى اتهم إحسان عبدالقدوس بأنه سرق قصته «دعنى لولدى» من قصة للكاتب العالمى ستيفان رفايج تدور حول غيرة طفل على أمه من عشيقها كان الدكتور مندور، والأول من المعلمين العليا، والثانى ذاتى الثقافة، والثالث من كلية الآداب، أو الحقوق، أو منهما معا!!

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات
المصدر: العالم اليوم
التاريخ: ١١ مايو ١٩٩٦

نائب مساعد وزير التجارة الأمريكي لـ « العالم اليوم »

أمريكا تنافس أوروبا على سوق الأقمار الصناعية بالمنطقة

مجدي عبيد

منافسة ضارية .. تشهدها أسواق طائرات الركاب والأقمار الصناعية . وحتى وقت قريب كان إبرام الصفقات في هذا المجال يعتمد على وجود علاقة خاصة بين المصدر والمستورد. الآن أصبحت المنافسة على أشدها بين الدول المتقدمة تكنولوجيا في هذا الاطار كانت الزيارة التي قام بها وفد تجاري أمريكي لمصر. «العالم اليوم» التقت بنائب مساعد وزير التجارة الأمريكي لصناعات الطائرات والأنظمة الفضائية ورئيس الوفد اليس مونتيرو في حوار حول امكانات القطاع الخاص المدخول في مثل هذه الصناعات الحساسة، اضافة إلى الصفقات التي يتوقع الحصول عليها.

○ هل اجريتم دراسة جدوى عن السوق المصري؟

■ لم نقم بوضع دراسة جدوى لأن الغرض الذي يسعى إليه الوفد الأمريكي هنا هو البدء في احداث تطوير حقيقي للعلاقات بين ممثل الشركات الأمريكية وبين المسئولين وقادة رجال الأعمال المصريين لدينا شعور بأن السوق المصري جيد ، ولكن لم نتدخل في تفاصيل اعداد دراسة جدوى لأن مهمة الوفد هي البدء في تشيين حوار وعلاقات تهيئة لإقامة مشروعات مشتركة وتعميق علاقات التراكة بين الجانبين.

○ في ضوء ما هو معروف عن القدرة المحدودة للقطاع الخاص المصري في صناعات كالطائرات والادارات والاقمار الصناعية، هل تسعون إلى الحصول على عقود حكومية؟

■ بالطبع، نحن أنفقنا وقتا طويلا في التباحث مع المسئولين الحكوميين المصريين، وقد التقينا على سبيل المثال، مع رئيس هيئة التصنيع العربية ، ورئيس هيئة التسليح المصرية ورئيس شركة مصر للطيران ورئيس هيئة الطيران المدني، ووزير الانتاج الحربي، ووزير النقل ووزيرة البحث العلمي وكما ترى، هناك لقاءات عديدة مع المسئولين الحكوميين في مصر.

○ هل يمكن أن تسفر هذه اللقاءات عن فرص جيدة للأعمال التجارية؟

■ نعم، وبشكل مطلق وكما تعلم أن الرئيس كلينتون يعتبر مصر أحد الاصدقاء الجيدين للولايات المتحدة، وهو يشعر بالامتنان لقيادة الرئيس مبارك لعملية السلام من الشرق الأوسط ويمتلكنا الشعور بأنه من المهم جدا تقديم المساعدة في بناء الاقتصاد المصري، وبناء علاقات شراكة بين الصناعتين المصرية والأمريكية.

○ هل تقدمتم خلال زيارتكم بعروض وإقتراحات محددة؟

■ لم نتحدث عن عروض معينة، فاهتمامنا منصب على الفرص التي يمكن تحقيقها، عند جلوسنا سويا. اعضاء الوفد الأمريكي يحاولون التعرف على الاحتياجات المصرية، نوعية المتطلبات، وهم يحاولون كذلك اعطاء الجانب المصري فكرة عن قدراتهم وامكانياتهم، فنحن لدينا امكانات تكنولوجيا ضخمة.

تحدثوا بصورة مفصلة مع المسئولين المصريين في محاولة منهم للبدء في ارساء علاقات

تقود إلى طرح عروض ، اقتراحات محددة كانت هناك أيضا لقاءات منفصلة بين اعضاء الوفد الأمريكي ورجال

الاعمال المصريين، وعندما تغلق الابواب على هؤلاء، يُصعب التعرف على ماهو موضوع على مائدة الحوار فعلى سبيل المثل ابلغني أحد اعضاء الوفد الأمريكي بانه اجرى 17 لقاء مع رجال اعمال مصريين، وهذا مجرد مثال على ما فعله بقية الأعضاء الوفد، وفي تلك اللقاءات، يتركز النقاش على امكانية اقامة المشروعات الشركات والتوكيلات.. ونحن لانتوقف، على طول واتفاقيات معينة اوربية، وما نتوقعه هو ارساء علاقات صداقة تفتح افقا للشراكة بين الجانبين.

○ هل انتم متفائلون لفرة القطاع الخاص المصري على التحول في علاقات شراكة مع الشركات الأمريكية في تلك الصناعات الحيوية؟

نحدوا الأمال بشان ذلك، ونحن نؤمن بقوة أن الخصخصة هي طريق المستقبل، وهذا يحدث في العالم باسره، بما في ذلك الصين، ولذلك نحن نامل بان تتطور الخصخصة في مصر بشكل كاف، ولكني اعتقد انه في الوقت الحالي، علينا أن نتعامل مع المسئولين الحكوميين والقطاع الخاص في مصر.

○ صناعات الطائرات والرادارات من الصناعات الاستراتيجية في مصر، كيف يمكن تعظيم قدرة القطاع الخاص المصري على الانخراط في مثل هذه الانشطة؟

■ اعتقد أن الحكومة المصرية تكرس جهودها لجعل قطاعات الطيران المدني اكثر قوة وهي تدرك انه لكي يتحقق ذلك لابد من الحصول على معدات ذات نوعية افضل وتقديم خدمات عالية المستوى، وكما ترى فإن الشركات الأمريكية تتعامل مع القطاع الخاص في مصر، وأعتقد ان تلك الشركات تدرك بانه من المهم فعل كل ما هو ممكن لتشجيع نمو وتطور القطاع الخاص المصري، ولكن هذا يحتاج إلى وقت ، ولايمكن تحقيقه في ليلة واحدة.

○ ما هي خططكم بشان الاقمار الصناعية، بعد أن رسا عقد القمر الصناعي المصري «نيل سات» على شركة فرنسية؟

لست على دراية كاملة بشان تفاصيل هذه الصفقة، ولكن عند الحديث عن الاقمار الصناعية والبرامج الفضائية، تجد أن الشركات الأمريكية تقود العالم في هذه المجالات، ولدى الفرنسيين والروس، وحتى الصينيين القدرة على تصنيع واطلاق الاقمار الصناعية، وهذه الصناعة تحظى بالاعجاب والتقدير ولكن الشركات الأمريكية اكثر تنافسية، فنحن لدينا منتجات، هي الأعلى والأفضل من حيث الجودة والنوعية، ونحن قادرون على المنافسة بقوة.

○ هل هذه الرغبة في المنافسة ستترجم إلى عروض معينة اكثر تنافسية؟

■ مازال هذا الموضوع على طور المناقشة، وعندما اعود إلى الولايات المتحدة، سوف اعد تقريرا عن ذلك وادى الأمل في ان تدخل الشركات الأمريكية حلبة المنافسة ولديهم في الواقع القدرة على ذلك.

○ ما هو تعليقكم على ما يزدده الاوروبيون من اتهامات بان الولايات المتحدة تستخدم نفوذها السياسي في الحصول على عقود تجارية خصوصا في مجال الطائرات؟

■ تؤمن الولايات المتحدة بحرية التجارة والمنافسة العادلة، ولكن لحيانا وفي بعض الحالات، وعندما يتبين ان حكومات أو شركات أخرى تقدم أموالا بطريقة تهدف إلى التأثير على الصفقات وهو ما لا يفطه الأمريكيون نحن نكون في موقف الدفاع، وبالتالي نستخدم نفوذنا السياسي، ونحن لا نرغب في استخدام هذه الطريقة، إلا إذا استخدم الطرف الأخر وسائل تجعل المنافسة غير عادلة في هذه الحالة علينا الدفاع عن الشركات الأمريكية، وذلك بهدف ليس الضغط على العميل، وانما جعل المنافسة عادلة وقائمة على اعتبارات الجدارة.

○ وماذا عن الكويت؟

■ لست على دراية كاملة بالمحتويات الطيران المدني الكويتي، ولكننا بوضوح نسعى إلى بيع بعض الطائرات المدنية للكويت.

○ هل هناك اتجاه لاقامة مشروع مشترك لتجميع طائرات وكاب امريكية في مصر؟

■ اعتقد أن هناك رغبة قوية لاقامة مشروعات مشتركة مع المصريين لتصنيع نطاق متسع ومتنوع من انظمة ومكونات الطائرات، ولكنني لا اعتقد أن هناك في الوقت الحالي أي شيء يتجميع الطائرات في مصر في الوقت الراهن ولكن نتطلع إلى إقامة مشروعات مشتركة لانتاج بعض الانظمة الفرعية للطائرات، ولكن لم نصل إلى مرحلة تجميع طائرة وكاب في مصر، وربما يحدث ذلك يوما ما.

○ وهل هناك تفكير لاقناع الحكومة المصرية بالدخول في مشروع مشترك في هذا المجال؟

■ خلال هذه الرحلة، لم نتحدث عن مشروع محدد بالنسبة للاقمار الصناعية ولكن بالتاكيد، نامل في المستقبل تطوير مشروع من هذا القبيل، ونحن نعتقد أنه بإمكاننا منافسة الفرنسيين، فنحن نعرض منتجات افضل وفي

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١١ ابريل ١٩٩٦

المدى الطويل ستكون نوعية المنتجات مختلفة تماما، فنحن ننافس على الاسس والاعتبارات الجدارة الفنية.

المصدر: الأحرار

التاريخ: ١١ ابريل ١٩٩٦

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

الكـــرة فى ملعـــب الجـــنزورى

ضغوط أمريكية لإجبار مصر على تطبيق الجات فورا..!!

فى قطاع الدواء فقط:

الخسائر السنوية ١٣ مليارا وتشـــريد ٥٠ ألف عـــامل

حالة من الرعب تصيب معظم القطاعات واجتماعات سرية بصورة يومية

حالة من الذعر والرعب تسيطر على جميع القطاعات الصناعية بالبلاد .. خسائر فادحة سوف تحدث .. عشرات المليارات تهدر وآلاف العمال مهددون بالتشرد .. ليست الخصخصة فقط ولا الشرق أوسطية .. إنها نتائج اتفاقية الجات التى تمثل ثالوث السيطرة على الاقتصاد العالمى مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأحرار

التاريخ: ١١ أبريل ١٩٩٦

فبعد ان وقعت مصر على الاتفاقية ولم يمض عام واحد عليها .. بدأت أمريكا تمارس الضغوط على مصر لتعجل بتطبيقها لهذه الاتفاقية .. وبدأت حرب المذكرات من خلف الاسوار .. ففي إحدى المذكرات ارسل الملحق التجاري للسفارة الأمريكية بالقاهرة الى الشركات والقطاعات والوزارات مذكرة طالب فيها بابداء حسن النوايا من قبل المصريين حتى تقدم امريكا انواعا اخرى من الدعم .. والمبادلات التجارية .. وعقب ارسال المذكرة جاءت الضغوط الرسمية وغير الرسمية من قبل المسئولين الأمريكان واليهود .. وبدأ بعض افراد الإدارة الأمريكية ينتزعون الموافقات بصورة فردية من الوزارات والهيئات وبعض الافراد في القطاع الخاص. وأشارت بعض المصادر أن التعجيل بتطبيق بنود اتفاقية الجات تقف وراءه مجموعة من الرأسمالية المثقفة وافراد المجلس الرئاسي المصري الأمريكي وعلى رأسهم الدكتور إبراهيم حسن.

●● مناقشات سرية

بعد ذلك بدأت المناقشات بصورة سرية بعيدا عن أعين الصحفيين وكانت أشبه بعملية تصويت على إلغاء فترة العشر سنوات التي حددتها مصر وأن يتم تطبيق بنود الاتفاقية من الآن ومنذ ثمانية اشهر حدث الدكتورة فينيس كامل جودة - وزيرة البحث العلمي - اجتماعا بمثابة استجابة للضغوط الأمريكية شاركت فيه وزارات الخارجية والاقتصاد والتموين والثقافة والصناعة والزراعة والصحة والانتاج الحربي والبحث العلمي والقطاع العام الدوائي والقطاع الخاص ممثلا في اتجاه الصناعات وبعض شركات الدواء المحلية

د. كمال الجنزوري

والعالمية والمجلس الرئاسي المصري الأمريكي.

وطالبت وزيرة البحث العلمي جميع القطاعات بتقارير عن التعجيل أو التأجيل لتطبيق بنود اتفاقية الملكية الفكرية وتقديم بيان بالانشطة المدرجة تحت كل قطاع وعرض رؤية للإطار العام الاستراتيجي حالة التطبيق.

لكن المثير للدهشة أن هناك بعض الوزارات وعلى رأسها الزراعة والتجارة والثقافة طالبت بالتعجيل الفوري لتطبيق بنود الاتفاقة خاصة فيما يتعلق بحقوق المؤلف والمصنفات الفنية والحاسب الآلي والاسماء والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وجميع المنتجات الخاصة بقطاع الزراعة.

ومن جانب آخر جاءت التحذيرات والخوف الشديد من قبل بعض القطاعات والشركات لتنذر بكارثة قبل ان تستجيب الجهات المعنية للضغوط الأمريكية .. ورأت وزارات الصحة والصناعة والتجارة والاقتصاد واتحاد الصناعات وبعض

تقرير:
أحمد فرغلي

شركات القطاع الخاص بضرورة التأجيل حسب الاتفاقية.

يعتبر قطاع الدواء في مصر من اكبر القطاعات التي سوف تتضرر بسبب تطبيق اتفاقية الجات .. وقد ورد في أحد التقارير الصادرة عن شعبة صناعة الدواء بمصر انه في إطار تطبيق الجات وإلغاء فترة السماح (العشر سنوات) سوف تتحول الى حالة «الاستيراد الكامل» لتغطية احتياجات الاسواق وسوف ترتفع فاتورة الاستهلاك من ٢ مليار جنيه سنويا تمثل نحو ٩٣٪ من احتياجات الاستهلاك المحلي من الدواء الى ١٣ مليار جنيه بما يزيد على ستة اضعاف التكلفة الحالية .. حيث يتم انتاج غالبية المستحضرات الدوائية بعيدا عن غطاء الشركات الدولية العملاقة وبدون دفع «اتاوات علمية» وتسقط عنها الحماية القانونية مع قواعد التشريع المصري الحالية التي تقضي بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الخارجية ومدتها عشر سنوات.

وفي لقائه بعدد من الصحفيين حذر الدكتور أحمد برهان اسماعيل من خطورة التعجيل بهذه الاتفاقية واضاف انه بعد سقوط فترة الحماية عن الشركات المصرية سوف يتوقف الانتاج في القطاعين العام والخاص وسوف تظهر مجموعة من المافيا العالمية تحتكر سوق صناعة الدواء

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٦

سوف يكون للمستحضر وليس لطريقة التصنيع وهو امر فى غاية الخطورة حيث إننا فى مصر نقوم بتصنيع حوالى ٤٠٠ صنف دوائى وكلها فى غاية الاهمية .. وضرب الدكتور برهان مثالا بالدواء الذى يستخدم لعلاج البلهارسيا والذى يصل ثمنه الى جنيهين لاننا نقوم بتصنيعه محليا .. لكن بعد تطبيق قانون الجات سوف يصل الى ١٦ جنيها ويكون مستوردا ..

وأضاف الدكتور برهان إننا سوف نفقد حوالى ثلاثة مليارات هى قيمة الاستثمار الناتج عن صناعة الدواء هذا فضلا عن تشريد ٧٥٪ من العاملين بالشركات الدوائية والمصانع بالقطاعين العام والخاص والذين يصل عددهم الى حوالى ٥٠ الف عامل .. واغلاق عدد من المصانع.

وطالب الدكتور برهان جميع الوطنيين بالوقوف بشدة فى وجه هذه المجموعات الضاغطة التى تطالب مصر بالتنازل اختياريا .. واضاف ان هناك مجموعة من المكاتب انشاتها الدول الكبرى فى عواصمها تدعو الدول الفقيرة للاسراع بتطبيق اتفاقية الجات .. والتنازل عن السنوات المتبقية لها لإعادة البيت وترتيب الاوضاع قبل التطبيق.

ويكشف الدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة عن حجم الكارثة مؤكدا انها قضية محل خلاف منذ ما يقرب من ثمانية اشهر وان الامريكان كانوا يطلبون من مصر التوقيع بصورة سريعة لتحقيق اهدافهم من الخصخصة الى الشرق اوسطية

فينيس جودة

ووصف د. زكريا جاد حال مصر بعد توقيع بانه كارثة التوقيع خاصة أننا عاجزون فى مجال البحوث العلمية فالاكتشاف الواحد يتكلف حوالى ٥٠٠ مليون دولار كى ننتج مركبا كيماويا جديدا ينسب إلينا واشار إلى انه فى الفترة المقبلة سوف تحاول الشركات الأجنبية تغيير وجه الدواء فى مصر لتحقيق الربحية فى حين ان فروع شركات الدواء الأجنبية الموجودة بمصر الآن لا تدفع ضرائب وتقدم ميزانية خسارة تدعى فيها انها تخسر.

واضاف نقيب الصيادلة ان ورقة إسرائيل التى قدمتها لمؤتمر عمان كانت تركز على صناعة الدواء والصناعات المتقدمة ومن الممكن ان يكون هناك اتجاه هام لاعتبار عمان هى سوق صناعة الدواء باعتبارها الآن الفناء الخلفى للدولة الصهيونية واضاف نقيب الصيادلة انه من الممكن بعد التوقيع على اتفاقية الجات سوف يعجز كثيرون من ابناء الشعب عن شراء الأدوية اللازمة

فاروق حسنى

وسوف تعجز الحكومة عن توفير الدواء بالمجان.

وربما تظهر حالات وفاة بعد ذلك كثيرة بسبب عدم القدرة على شراء الدواء.

واضاف الدكتور على الشرقاوى - رئيس الشركة - القابضة لصناعة الأدوية ان هناك نوعا من الاحتكار العالمى سوف يظهر فى سوق الدواء وانه بعد التوقيع والتعجل بتطبيق الاتفاقية او حتى بعد عشر سنوات (الفترة المحددة لتطبيقها) سوف لا يحق لأى إنسان أن ينتج دواء .. إلا مخترع الدواء نفسه لكننا اليوم نقوم بشراء الخامة الدوائية من السوق ونحضر التركيبة - وأضاف انه بعد ذلك سوف نعتمد على الأدوية الشعبية القديمة التى سوف تنتهى بمرور بعض الوقت بعد ظهور بدائل حديثة لها.

والخلاصة ان الكرة فى ملعب الدكتور كمال الجنزورى .. فإما ان يستمع للاصوات الوطنية او يستجيب للضغوط الامريكية!!

المصدر: الأهرام / رفيق صادق

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٦

بدات تظهر بين بعض رجال الاعمال خاصة مزدوجى الجنسية نغمات يرددونها إما بوعى او بغير وعى حول الاسراع فى تطبيق إتفاقية الجات بصرف النظر عما سيترتب على ذلك التطبيق السريع من آثار سلبية على الانتاج المحلى والمصانع والشركات الوطنية الوليدة.. وبالتالى تاثيره على ارتفاع نسبة البطالة بين العاملين وإرتفاع أسعار المنتجات الاساسية.. وبالطبع تكون المصيبة اكبر اذا كانت تلك السلعة هى الدواء لانه السلعة الوحيدة فى العالم التى لا يستطيع أن يختارها المستهلك بنفسه مهما كان فقيراً لا يجد قوت يومه ام غنيا لا يعبا بنفقات العلاج.

اخر تلك النغمات التى يرددها بعض رجال الاعمال مزدوجي الجنسية هى محاولة الضغط على الحكومة المصرية للتنازل عن الرخصة التى حصلت عليها الدول النامية ومن بينها مصر عند تطبيق إتفاقية حقوق الملكية الفكرية المعروفة باسم (TRIPS) وهى فترة

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٤ ابريل ١٩٩٢

للبحوث و التدريب و المعلومات

سرحات الصناعات الدوائية الكندية، والتي تخصصت في انتاج الادوية باسمائها الكيمائية ذات النوعية العالية والتكلفة المعقولة، وكانت تأتي ٣٠٪ من احتياجات المواطنين من الدواء الرخيص وذلك في مقابل دفع تعويضات عادلة إلى مخترعي هذه العقاقير. وانتهى ذلك النظام الذي كان يؤدي إلى ايجاد منافسة سعرية للأدوية بكندا وارتفعت أسعار الأدوية إلى خمسة أضعاف خلال عام واحد. وتقدر الأعباء الإضافية في فاتورة الدواء الكندية بنحو ٧ مليارات دولار خلال الخمسة عشر عاما القادمة.

وإذا كان هذا هو الحال مع كندا، الدولة ذات الـ ٢٨ مليون نسمة، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي ٢٠٧١٠ دولارات سنويا، فما هو الحال مع مصر ذات الستين مليون نسمة، ومتوسط الناتج القومي ٦٤٠ دولارا للفرد سنويا، وذات النسيج الاجتماعي شديد الحساسية لمتطلبات الدواء والعلاج.

ويشير الدكتور أحمد برهان الدين إلى أن مصر في ظل التشريع الحالي الخاص ببراءات الاختراع المستحضرات الصيدلانية، فإن الحماية تنتهي بعد مضي عشر سنوات من تاريخ التقدم بها، وعند سقوط البراءة كانت الشركات المصرية تتقدم لتصنيع الدواء الأمر الذي أدى إلى أن تغطي صناعة الدواء المحلية ٦٣٪ من الاستهلاك عام ١٩٩٤م بينما كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٥٪ عام ١٩٦٧م، وعلى هذا فالنحو ثلث أسعار الدواء تنخفض عن مثيلاتها بالدول المجاورة، حتى وصل سعر الدواء في مصر الآن إلى سدس سعره العالمي. وبالتطبيق الفوري، سوف يخسر المواطن ميزة السعر الاقتصادي لعدد يتراوح بين ١٥٠ - ٢٠٠ مستحضر سوف تنتهي براءة الاختراع بالنسبة لها المحددة حاليا بمدة (١٠ سنوات) وفقا للقانون المحلي، وسوف تنتج هذه المستحضرات وفقا لقواعد براءات الاختراع الجيدة والتي ترفع مدة الحماية إلى ٢٠ عاما، مما يؤدي إلى رفع أسعار انتاجها بنسبة تتراوح بين خمسة وستة أضعاف على الأقل، علما بأن المستحضرات التي تتداول في السوق المصرية وتمثل ٩٢٪ من الاستهلاك مازال بعض منها له براءة اختراع، أي أن مجرد التطبيق الفوري لبراءة الاختراع في مصر يرفع تكلفة فاتورة استهلاك الدواء والتي تقدر حاليا بالأسعار المحلية بنحو ٢.٥ مليار جنيه ترتفع قيمتها بالأسعار العالمية إلى ١٣ مليار جنيه.

ويذكر الدكتور أحمد أبو العينين رئيس شركة سيديكو وعضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات أن مصر تتعرض في هذه الأيام في إطار مساومات المشاركة الأمريكية والأوروبية لنفس التيار السائد في العالم المتقدم وهو طلب سرعة الالتزام طواعية بالإسراع في توقيع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والتنازل عن حقها في الفترة الانتقالية التي منحتها لها اتفاقية الجات (وهي عشر سنوات فيما يختص ببراءات الاختراع) حتى تتفق إليها رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات الصناعية.

وإن الخيار المصري يجب أن يكون، هو التمسك بجميع الحقوق والالتزامات والمزايا التي وقعت عليها مصر في اتفاقية الجات وحتى لا يصاب النسيج الاجتماعي في سريعة الطبقات الفقيرة والكادحة التي هي محل اهتمام القيادة السياسية، وشغل الحكومة الشاغل، مع سرعة تعديل قوانين براءات الاختراع في مصر والعالم الغربي لتكون حماية مدتها خمس سنوات فقط في الفترة الانتقالية الجات حتى تدخل صناعة الدواء إلى النظام الجديد في وضع أفضل.

للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ١٢ ابريل ١٩٩٦

براءات كارتة تهدد صناعة الدواء بمصر الحلقة الثانية

ماذا يحدث بعد ١٢ عاما؟

مناقشات مكثفة حول اتجاه وصناعة الدواء المصرية

اداره خلال الاسبوع الماضي اتحاد الصناعات المصرية خلال ندوة شارك فيها باراي خبراء من مصر ومن خارجها من هندا والارجنتين والهند.. وفي مناقشات اوضحت ان صناعة الدواء المحلية في مصر وفي كل دول العالم النامي وايضا في الدول الصناعية المتقدمة التي لا تملك شركات دواء عملاقة توشك ان تتعرض لكارثة كبري تهددها بالفناء والتوقف عن العمل والنشاط

وايضا خلال ندوة عقدت من مدينة السادس من وتحدث فيها المسئولون عن قطاع الاعمال العام والخاص وحضرها نقيب الصيادلة اتضحت نفس الحقيقة.. ونتس للخوف المؤكدة ان ما نعيشه من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع في خلال اتفاقيات الجات الاخيرة تنذر بكارثة صناعة دوية تاتي في المقدمة في تهديد سيطرة شركات الدواء العالمية الكبري على الاسواق واحكام قبضتها علي صناعات الدواء الوطنية في خلال القواعد الجديدة التي نراه مدة الحماية لبراءات الاختراع التي عشرين عاما، وفي حالها في مصر على سبيل المثال تصل الي عشر سنوات فقط

وخلال المحاضرات ندوة أحداث الصناعات المصرية اكد الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام في صناعة الدواء صيانة استراتيجية يلتزم وعليها وأنها لاعد واع تقوم بتاوي كصناعة وطنية بالدرجة الاولي وبحجمها رأس المال الوطني في المقام الاول عن المنافسة الاقل والاسعار الاقل حمايتها

المعسة بذلك وأكد الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة أن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في اطار الجات بها بعض الآثار جانب وقد يحدث بعض الاضرار محقوق الانسان الذي من حقه الحصول على الدواء بسعر مناسب وتتطلب ذلك التوصل إلي وحدة راي وتصور من الدول النامية للارتقاء بمستوي الخدمات العالمة الجديدة

ويضيف محمد ابو رحاب رئيس اتحاد الصناعات المصرية : إن في الجولات القادمة يجوز من اتحادهم ، احدها مطالب بالتقليل من فترة السماح التي فاقمتها اتفاقية الجات الخاصة بالحقوق التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية والمعروفة باسم Trips، وهي فترة حددها عشر سنوات قررتها الاتفاقية كمرحلة انتقالية من اعداد الظروف صناعة الدواء في الدول النامية ، بحسبة الرأي القائل بالتقليل في الحد قدرها من تنفيذ الاتفاقية وفرض حماية حقيقيا عشرين عاما على صناعات الدواء الخارجية من شانه حدس الاستثمارات في مصر.

ويري الاتحاد الثاني وهو الذي تتفق توصيات الندوة، حيث طالبت مصر ورة الاستفادة من الاتفاقية وما تضمنته من الانتقال بفترة السماح الانتقالية وممتها عشر سنوات لان غير ذلك يمثل تعجلا لامبرر له ويري هذا الاتجاه ان هناك مخاوف كثيرة لدي الصناعات المحلية عموما، خاصة صناعة الدواء ما سيترتب عليه من اثار تتمكس في صورة ارتفاعات سعرية ضخمة تصل إلي خمس وعشر اضعاف الاسعار الحالية وهي اوضاع لن تستطيع المستركات المحلية أو المستهلكين تحمل تاثيرها السلبي الامر الذي يشكل تهديدا لانطال صناعة الدواء الوطنية التي توفر حاليا ٨٢٪ من احتياجات الاستهلاك كما يمثل تقلبا لا مبرر له من حق تلمتع به جميع الدول النامية وطرد العالم المتقدم

ويذهب الدكتور احمد رمضان الدين إسماعيل رئيس الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية إلي أن الدول المتقدمة تملك اليوم أكثر من ٩٠٪ من براءات الاختراع في العالم، لذلك فإن الاستمرار بشكل الحماية المطلوبة ،دون بالضرورة لتنقال اموال الاقتص إلي العالم المتقدم والفائت أن فرض تلك السياسات على الدول النامية وما يتعارض مع مصالحها، سيكون بمثابة شكل جديد من اشكال التحكم الاقتصادي، وتضاف اذلك أن الدول النامية تمرك أن حماية الملكية الفكرية ما هي إلا احد عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وشكل محتمل، كما يتعذر عليها أن تظل أسيرة لتطبق مزيد من صور حماية الملكية الفكرية في مقابل جذب المستثمرين الاجانب، دون أن تقوم بإدخال المزيد من الاصلاحات الاساسية مجتمعاتها في مجالات أخري عديدة لكي تتجنب الدخل التي تحيق بها

ويحذر من ارتفاع بعض الاصوات في مجتمع الاعمال مطالب بالتعديل بالتقليل من فترة السماح بما يتناقض مع ما قررته اتفاقية الجات الأخيرة نظرا مراعاة لظروف صناعة الدواء في الدول النامية واحتياجاتها البالغة الضخامة من الاستثمارات الجديدة والاضافية لعمليات الاحلال والتجدد والتحديث.

الصناعات الناشئة بالفعل وصولا إلي المستويات والظروف والمعدلات العالمية المقررة للتشغيل والانتاج، حيث قررت اتفاقية الجات فترة انتقالية ممتدة عشر سنوات حتى تتمكن صناعة الدواء في العالم النامي من الانتقال لتلاءمها وتعديل اوضاعها وتحسين ظروفها حتى تصبح قادرة على مقابلات القواعد الجديدة وشروط فتح الاسواق وازالة الحواجز

وخلال المناقشات اوضح الدكتور ان تجارب الدول التي درست على التطبيق الفوري لاتفاقية ال (TRIPS) مثل كما اثبتت ان ذلك قد أضري بعض الشركات صاحبة براءات الاختراع المطالبة بمد براءات لمدة أطول وقد منحت هذه الشركات فعلا هذه الفترة الاضافية فماذكام تضائية

وتوضح الخبـــرة الكندية أن التطبيـــق الفـــوري للجات نتج عنه أن قامت الشركات متعددة الجنسية ومصانعة براءات الاختراع بتغطيـــة نحو ٩٠٪ من مبيعـــات الدواء في كفاء مقابـــة بـ ٧٠٪ فقط

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادى

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٦

الدواء المصرى

هل يصبح ضحية الاسراع فى تطبيق الجات؟

سالم وهبى

السماح لمدة عشر سنوات لاعفاء الدول النامية من تطبيق الاتفاقية وهى أكبر فترة سماح أعطتها اتفاقية الجات لاى سلعة نظراً لادراك العالم كله لحساسية صناعة الدواء وأهميتها لجميع سكان العالم بل ربما تزداد اهميتها للشعوب الأقل تقدما نظراً لظروفها الصحية وحاجتها الاكثر الحاحا للدواء الرخيص.. ونتيجة لحساسية تلك الصناعة ايضا فان معظم دول العالم لا تترك أسعار الدواء حرة طبقاً لقاعدة العرض والطلب وإنما تتدخل لتحديد سعر الدواء طبقا للقواعد التى تضعها كل دولة.

اسئلة حائرة

. لكن.. ماذا يعنى تطبيق إتفاقية حقوق الملكية الفكرية والتى تعتبر جزءا من اتفاقية الجات على صناعة الدواء في مصر.. وما هى الاسباب التى تدفع بعض الجهات والافراد للضغط على الحكومة لتتنازل بمحض إرادتها عن حقها فى فترة سماح لمدة ١٠ سنوات حتى عام ٢٠٠٥ يبدأ بعدها تطبيق الاتفاقية.

ولماذا تتمسك الشركات المنتجة بهذا الحق.. وما اثر ذلك على الانتاج وعلى المستهلك المطحون بالمرض وعلى صناعة الدواء في مصر؟

الدواء المصرى.. إرخص

يجيب على تلك الاسئلة التى تلح على ذهن كل مصرى وطنى الدكتور برهان الدين إسماعيل رئيس شعبة صناعة الدواء باتحاد الصناعات المصرية فى لقائه مع اعضاء جمعية الصحفيين الاقتصاديين فيقول:

مصر تنتج حاليا دواء بنحو ٣ مليار جنيه يحقق الإكتفاء الذاتي للسوق المحلى بنسبة ٩٣٪ تقريبا

وبدأت بعض الشركات فى فتح أسواق تصديرية علما بأن الدواء فى مصر يباع بنحو ٢٠٪ من قيمته فى دول المنطقة المحيطة بنا.. وهناك دراسة أعدتها إحدى المؤسسات الدولية عن صناعة الدواء فى العالم قالت فيها أن مصر كانت تنتج عام ١٩٨٠ دواء بما يعادل ٢١٠ مليون دولار يحقق الاكتفاء الذاتى بنسبة ٩٣٪ ومن المتوقع أن يرتفع عام ٢٠٠٠ الى ٢٨٦٣ مليون دولار ولكنه نتيجة للاقبال على العلاج وارتفاع مستوى الوعى والخدمات الصحية سيحقق ٣٠٪ من إحتياجات السوق وبناء على ذلك قامت شركات إستثمارية بالتوجه نحو التصنيع فى مصر.. وصناعة الدواء فى مصر تقوم حاليا وقبل تطبيق الجات على اتفاقية أعقبها صدور قانون فى مصر عام ١٩٣٩ لحماية براءات الاختراع وحماية طريقة تصنيع الدواء واختارت مصر أن تقوم بتوفير الحماية لطريقة تصنيع الدواء لمدة ١٠ سنوات يكون من حق المنتجين بعدها أن يقوموا بانتاج نفس الدواء على اعتبار أن فترة الحماية كافية لاعطاء الشركة المنتجة فرصة لتغطية نفقات البحث العلمى وتكلفة الانتاج.. ونتيجة لذلك فاننا ننتج فى مصر أدوية عالمية رخيصة منها دواء لمرضى القلب هو «الادلات» تكلفته نحو ٣ جنيهات كان يتم إستيراده بنحو ٣٦ جنيها وهناك العديد من الأمثلة على إرتفاع قيمة الدواء المستورد عن مثيله المحلى الذى ينتج بنفس مستوى الكفاءة.. ولكن

لان المريض لا يختار دواءه بنفسه فانه يشترى الدواء الذى يحدده له الطبيب وفى بعض الاحيان يخضع الطبيب لضغوط الحملات الاعلانية الشرسة للشركات الكبرى لانتاج الدواء سواء للدعاية لانتاجهم من الدواء او الاساءة للانتاج المحلى.

ضغوط للتنازل

اما اسباب الضغط على الحكومة للتنازل عن فترة السماح فهى كما يراها د. برهان الدين اسماعيل - ان تتوقف صناعة الدواء فى مصر وتعود سوقا للانتاج المستورد خاصة ان تكلفة الانتاج المحلى للادوية

الان سوف ترتفع من ٢ مليار جنيه الى اكثر من ١٠ مليارات جنيه فى حالة استيراده من الخارج.. وفى مقابل ذلك يرى اصحاب فكرة التنازل عن فترة السماح ان التنازل سوف يظهر حسن نوايا مصر نحو التوجه الى اقتصاديات السوق وتتاسوأ الاثار السلبية لتطبيق الاتفاقية ومنها زيادة فترة الحماية لبراءة الاختراع والمنتج النهائى وليس فقط طريقة التصنيع لمدة ٢٠ عاما كاملة بمعنى ان الشركة التى تتوصل الى مستحضر دوائى جديد لا يكون من حق احد اخر انتاج نفس الدواء لمدة

للصدى: بوصام برقصادى

التاريخ: ما يو ليل ١٩٩٢

٢٠ عاما كاملة تسقط بعدها الحماية.. وادى هذا الحق الجديد الذى اعطته اتفاقية الجات للشركات المنتجة الى مطالبة الشركات الامريكية وهى اكبر الشركات المنتجة للدواء فى العالم الى المطالبة بمد فترة الحماية لبراءات الاختراع من الادوية الى ٢٠ عاما حتى للادوية المنتجة قبل تطبيق الاتفاقية بدلا من ١٧ عاما كما كان فى القانون الامريكى السابق لتطبيق الجات وبالفعل حكمت المحاكم لصالح الشركات صاحبة براءة الاختراع ضد الشركات التى تنتج بدائل للادوية ومعنى ذلك انه لن يكون من حق شركات الدواء فى مصر انتاج الادوية البديلة للدواء المستورد الا بعد مرور ٢٠ عاما على براءة الاختراع للدواء الاجنبى فى حالة تطبيق الاتفاقية من الآن والتنازل عن فترة السماح التى تنص عليها اتفاقية حقوق الملكية وحرمان الشركات المصرية من ١٠ سنوات يمكنها خلالها انتاج الدواء، بدون مخالفة للاتفاقية بالاضافة الى انه خلال السنوات العشر القادمة ستنتهى فترة الحماية لبراءة الاختراع لاصناف اخرى من المستحضرات الدوائية وسيكون من حق الشركات المصرية انتاجها فى مصر بتكلفة اقل لصالح المستهلك المصرى.

وفى حين يطالب البعض بتنازل مصر عن فترة السماح وان تبدأ فى التطبيق الفورى لاتفاقية الجات نجد ان الهند والصين ودول اخرى لها نفس ظروفنا الاقتصادية تعارض التطبيق الفورى بل وتطالب بمزيد من المزايا لحماية انتاجها من المستحضرات الدوائية ومنها التصنيع الاجبارى لمستحضرات الشركات العالمية بل ومساعدة الدول النامية ماديا خلال السنوات العشر التى تمثل فترة انتقالية لتطبيق الاتفاقية للمساهمة فى الابحاث والتطوير وايضا المساعدات الفنية حتى تتمكن تلك الدول بعد ١٠ سنوات من مواجهة الشركات العملاقة المنتجة للدواء، والتى تتكلف احيانا ما بين ٧ و٨ مليارات دولار تكاليف للبحث والتطوير لانتاج مستحضر طبى واحد وهو فوق طاقة الدول النامية التى تسعى الى توفير الدواء لمواطنيها باسعار معقولة.

اثار سلبية

يعدد الدكتور برهان الدين اسماعيل رئيس شعبة الدواء باتحاد الصناعات الاثار السلبية التى يمكن ان تنجم عن التطبيق الفورى لاتفاقية حقوق الملكية وينكر منها:

● ان المواطن المصرى سوف يخسر ميزة انتاج ما بين ١٥٠ و٢٠٠ مستحضر دواء جديد ستنتهى براءة الاختراع لها خلال فترة السماح اى خلال السنوات العشر القادمة بينما فى حالة التطبيق الفورى للاتفاقية سيكون علينا ان ننتظر حتى تنتهى مدة الحماية وقدرها ٢٠ سنة.

● تضييق فرص البحث والتطوير والاجتهاد فى ايجاد طرق تصنيعية جديدة لمنتجات نهائية تؤدى الى تخلف الصناعة الدوائية فى مصر عن

المصدر: الأهرام الإقتصادي
التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٦
للبحوث و التدريب و المعلومات

ملاحقة التطورات العالمية لمدة ٢٠ عاما على الاقل هى مدة حقوق الملكية الفكرية.

● إنحصار مصادر توريد الخامات الدوائية واحتكار الشركات العملاقة لها.

● إرتفاع اسعار الاستيراد وتراجع حجم الصادرات من الادوية.

إرتفاع اسعار الادوية نتيجة لاحتكار اصحاب براءات الاختراع وتحكمهم فى الشركات العاملة فى مصر وحصولهم على إمتيازات تزيد من تكلفة الانتاج.

● بعض المستحضرات التى يجرى انتاجها حاليا فى مصر بدا انتاجها بعد انتهاء فترة السنوات العشر لبراءة الاختراع طبقا للقانون المصرى ولكن فى حالة تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فان جزءا كبيرا من الانتاج الحالى سيخضع لبراءة الاختراع ويتوقف انتاجه الى حين مرور باقى السنوات العشرين مما سيؤدى إلى إرتفاع أخر فى اسعار الدواء.

المرحلة الانتقالية.. مهمة

حول اهمية السنوات العشر التى تمثل المرحلة الانتقالية قبل تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية يقترح رئيس شعبة صناعة الدواء باتحاد الصناعات د. برهان الدين اسماعيل استغلال تلك الفترة فى الاستعداد لمرحلة تطبيق الاتفاقية من خلال ما يلى:

د. برهان الدين

● تشغيل جميع مراكز الابحاث الدوائية ودفع الجامعات والمراكز العلمية بوزارة البحث العلمى للتوصل الى مستحضرات دوائية جديدة.

● دمج بعض الشركات لمواجهة الشركات العملاقة وزيادة امكانياتها فى مجال البحث والتطوير.

● توسيع قاعدة تصنيع المواد الخام من خلال الاستغلال الكامل للطاقات المتاحة بالشركات الحالية وانشاء شركات جديدة للمواد الصيدلانية التى تعتمد على الابحاث المحلية مع الاستعانة بالخبرات العالمية.

مواصفات عالمية

وفى محور حديثه عن صناعة الدواء فى مصر يعود رئيس شعبة الدواء باتحاد الصناعات للتاكيد على ان التنازل عن مرحلة الحماية الانتقالية التى تسمح بها قوانين إتفاقية الجات سيكون جريمة فى حق صناعة الدواء فى مصر.. ويطالب بمناقشة قضية تصنيع الدواء كصناعة لها مواصفات دولية تتغير احيانا كل شهر من اجل الحفاظ على صحة المريض وتقديم مزيد من الضمانات للمرضى وكل ذلك يحمل صناعة الدواء مزيد من الاعباء.. ويضرب مثلا بالمواصفات العالمية لانتاج قطرة العين والتى تفرض ضرورة ان تكون معقمة وهى تبدو بسيطة ولكن التعقيم يتطلب اجهزة قيمتها ١٥ مليون جنيه مما يحمل الزجاجة الواحدة نحو ٧٠ قرشا اضافيا لقيمتها ويطالب ايضا بتغليب الحس الوطنى ومصلحة المستهلك عند كتابة الطبيب للدواء ففى بعض الاحيان يكون هناك دواء مصرى بديل ورخيص ولكن بعض الاطباء يفضلون الدواء المستورد مرتفع الثمن ولذلك فرض القانون الامريكى على الصيدلى أن يشرح للمريض ان

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الوقت الحادي

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٦

هناك أصنافا أخرى من الدواء تعطى نفس الاثر العلاجى ولكن باسعار اقل مما كتبه الطبيب واذا اصر المريض على شراء الصنف المحدد بالروشته يجبر القانون الصيدلى ان يكتب للمريض فى الروشته ان هناك اصناف دواء اخرى تعطى نفس الاثر وبتكلفة اقل وأن ذلك يمكن ان يوفر للمريض مبلغا يتم تحديده بالروشتة.. وبذلك تحمى الحكومة الامريكية المريض من ارتفاع اسعار الادوية لبعض الشركات التى تملك التأثير على الاطباء بشكل او بآخر بعد أن أصبح الطبيب هو هدف شركات الادوية لان ما يكتبه للمريض يلتزم به دون مناقشة.

للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهرام الأوسط

التاريخ: ١٠ أبريل ١٩٩٦

عاصفة على «صناعة الدواء المصرية»

بعد ان هدا الحديث عن اتفاقية الجات واثارها على تحرير تجارة الدول النامية .. وبعد ان اغلق هذا الملف ورضيت تلك الدول بما فرضه عليها المجتمع الدولى وقبلت تحديات المنافسة وقواعد اللعبة الجديدة فى السوق العالمى .. عاد الملف ليفتح مرة اخرى .. فقد ساد قلق لدى منتجى الصناعات الدوائية المحلية من ارتفاع نبرة المطالبة بالتنازل عن فترة السماح التى تتيحها الاتفاقية الدولية فى الجزء الخاص بتطبيق حماية الحقوق التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية وهو الامر الذى يعنى باختصار تزايد النفقات تزايدا واضحا على مصانع الادوية المحلية دون التمهيد لتلك المؤسسات للتكييف مع الاوضاع الجديدة .

والمعروف ان المطالبة بالتنازل عن فترة السماح هذه تعكس رؤية الدول الصناعية الكبرى وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية التى تلوح للدول النامية بالتنازل عن حقها فى فترة السماح وتعدها بضخ مزيد من الاستثمارات بها تعويضا لها عن الخسائر التى ستنجم عن تطبيق الاتفاقية الدولية .

صناعة الدواء المحلية خشيت ان تؤثر هذه الاصوات المؤيدة للدول الكبرى فيتم التنازل عن تمتع الصناعة الوطنية بحق من حقوقها على امل جذب الاستثمارات الاجنبية والتكنولوجية الحديثة .. وهو الامر الذى يبدو كوسيلة من وسائل الترغيب ووعد من الوعود البراقة التى تلوح بها الدول الكبرى من حين الى اخر اكثر منه التزاما حقيقا .

الامر على هذه الصورة يبدو كمخاطرة غير محسوبة العواقب على الاقل من وجهة نظر صناع الدواء .. لذلك كان لابد من الحركة ..

فقاموا تحت مظلة غرفة الصناعات الكيماوية ورعاية اتحاد الصناعات المصرية بتنظيم ندوة حول حقيقة الملكية الفكرية والتحديات التى تواجهها ودعوا اليها عددا من كبار المسئولين المصريين وعددا من الخبراء العاملين فى هذا المجال من كل من الهند والارجنتين وكندا لعرض تجاربهم وكانت هذه هى محصلة المناقشات ..

شهيرة الرافعى

المصدر: الأهرام المسائي

التاريخ: ١٩٨٩/٥/٢٠

وفى البداية نعرض لوجهة نظر صناعة الدواء والتى تتلخص فى انه لما كانت الدول المتقدمة تملك اليوم اكثر من ٩٠٪ من براءات الاختراع فى العالم ، فان الاستمرار بشكل الحماية المطلوبة ، يعنى بالضرورة إنتقال اموال العالم الفقير الى العالم المتقدم . والثابت ان فرض تلك السياسات على الدول النامية بما يتعارض مع مصالحها ، سيكون بمثابة شكل جديد من اشكال التحكم الاقتصادى . ويضاف لذلك ان الدول النامية تدرك ان حماية الملكية الفكرية ، ماهى الا أحد عوامل جذب الاستثمار الاجنبى المباشر ، وبشكل محتمل كما يتعذر عليها ان تظل اسيرة لتطبيق مزيد من صور حماية الملكية الفكرية فى مستقبل جذب المستثمرين الاجانب ، دون ان تقوم بادخال المزيد من الاصلاحات الاساسية بمجتمعاتها فى مجالات اخرى عديدة لكى تتجنب المخاطر التى سوف تلحق بها .

- حجم السوق الدوائية المحلية (قيمة الاستهلاك السنوى)

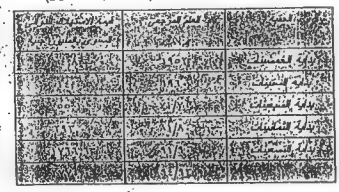

قيمة الاستهلاك السنوى للأدوية المحلية (بالمليون جنيه)

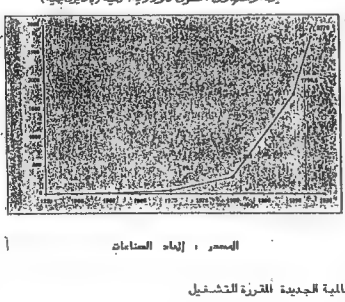

المصدر : إتحاد الصناعات

لذلك يرى المنتجون المحليون ان ارتفاع بعض الاصوات فى مجتمع الاعمال مطالبة بالتعجيل بالتنازل عن فترة السماح يتناقض ، مع ما قررته اتفاقية الجات الاخيرة ذاتها مراعاة لظروف صناعة الدواء فى الدول النامية واحتياجاتها البالغة الضخمة من الاستثمارات الجديدة والاضافية لعمليات الاحلال والتجديد والتحديث للصناعات القائمة بالفعل وصولا الى المستويات والظروف والمعدلات العالمية الجديدة المقررة للتشغيل والانتاج ، حيث قررت اتفاقية الجات فترة انتقالية مدتها عشر سنوات حتى تتمكن صناعة الدواء فى العالم النامى من التقاط انفاسها وتعديل اوضاعها وتحسين ظروفها وتصبح قادرة على متطلبات القواعد الجديدة وشروط فتح الاسواق وازالة الحواجز.

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٦

ويشير تقرير لغرفة الصناعات الكيماوية ان تجارب الدول التى أرغمت على التطبيق الفورى لاتفاقية ال TRIPS مثل كندا اثبتت أن ذلك قد اغرى بعض الشركات صاحبة براءات الاختراع للمطالبة بمد براءات إختراعاتهم لفترة أطول ، وقد منحت هذه الشركات فعلا هذه الفترة الاضافية باحكام قضائية صدرت فى امريكا بعد صدور اتفاقية الجات ، وشركات اخرى فى الطريق إلى ذلك ، مما حدى بالشركات التى تنتج البدائل GENERICS الى رفع قضايا وصدور احكام على بعضها بالتعويض للشركات صاحبة براءة الإختراع .

ويشير التقرير إلى تجربة كندا فيقول انه فى إطار اتفاقية النافتا اعدت السلطات الكندية القانون c-91 الذى يلتزم بحقوق الملكية الفكرية ويوسع نطاق حماية براءات الاختراع ويلغى التراخيص الاجبارية للصناعات الدوائية ، واعربت جمعيات حماية المستهلك ، ومنظمات الرعاية الصحية عن قلقها من جراء تطبيق هذا القانون ، إلا أن السلطات الكندية مررت القانون منذ عامين

وحدث بعد ذلك طبقا لتقرير رابطة مصنعى العقاقير الكندية أن قامت الشركات متعددة الجنسية وصاحبة براءات الاختراع بالسيطرة على ٩٠٪ من مبيعات الدواء فى كندا ، مقارنا بـ ١٠٪ فقط لشركات الصناعات الدوائية الكندية ، والتى تخصصت فى إنتاج الادوية بأسمائها الكيمائية ذات النوعية العالية والتكلفة المعقولة ، وكانت تلبى ٣٠٪ من إحتياجات المواطنين من الدواء الرخيص وذلك فى مقابل دفع تعويضات عادلة الى مخترعى هذه العقاقير . وإنتهى بذلك النظام الذى كان يؤدى الى خلق منافسة سعرية للادوية بكندا وارتفعت اسعار الادوية إلى خمسة اضعاف خلال عام واحد .

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٥ / ١ / ١٩٩٦

ويقول التقرير الكندى « لقد ساعدت صناعة الأدوية الكندية على توفير مئات الملايين من الدولارات سواء للشعب الكندى أو لنظام الرعاية الصحية وخلق الوظائف ،

والآن تأتى وثيقة مشروع القانون C - 91 لتدر ارباحا هائلة فى جيوب الشركات الدوائية متعددة الجنسيات المملوكة للاجانب ، وتترك المواطن الكندى والحكومة يتصارعون من أجل البقاء ويضيف التقرير أيضا ، أن رابطة صناع الدواء ستستمر فى محاربة هذا القانون والعمل على إعادة نظام الترخيص الإلزامى انقاذا للموقف .

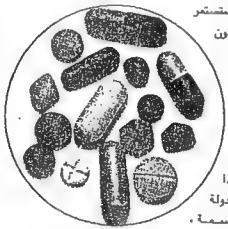

ويقول منتجو الصناعات الدوائية المحلية انه اذا كان هذا هو الحل مع كندا ، الدولة ذات الـ ٢٨ مليون نسمة ،

ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى ٢٠٧١٠ دولار سنويا . فما هو الحال مع مصر ذات الستين مليون نسمة ، ومتوسط الناتج القومى ٦٤٠ دولارا للفرد سنويا ، وذات النسيج الاجتماعى شديد الحساسية لمتطلبات الدواء والعلاج

صناعة الدواء

يقول تقرير لغرفة الصناعات الكيماوية انه فى مصر وفى ظل التشريع الحالى الخاص ببراءات الاختراع للمستحضرات الصيدلانية فان الحماية تنتهى بعد مضى عشر سنوات من تاريخ التقدم بها ، وعند سقوط البراءة ، وكانت الشركات المصرية

تتقدم لتصنيع الدواء الامر الذى ادى إلى أن تغطى صناعة الدواء المحلية ٩٣٪ من الاستهلاك عام ١٩٩٤ م بينما كانت هذه النسبة لاتتجاوز ٥٪ عام ١٩٦٧ م ، وعلى هذا النمو ظلت اسعار الدواء تنخفض عن مثيلاتها بالدول المجاورة ، حتى وصل سعر الدواء فى مصر الان ٦/١ سعره العالمى

وبالتطبيق الفورى ، سوف يخسر المواطن ميزة السعر الاقتصادى لعدد يتراوح بين ١٥٠ - ٢٠٠ مستحضر ، سوف تنتهى براءة الاختراع بالنسبة لها المحددة حاليا بمدة (١٠سنوات) وفقا للقانون المحلى ، وسوف تنتج هذه المستحضرات وفقا لقواعد براءات الاختراع الجيدة والتى ترفع مدة الحماية إلى ٢٠ عاما مما يؤدى الى رفع اسعار إنتاجها بنسبة تتراوح بين خمسة وستة اضعاف على

الاقل علما بأن المستحضرات التى تتداول فى السوق المصرى تمثل ٩٣٪ من الاستهلاك مازال بعض منها له براءة اختراع ، اى أن مجرد التطبيق الفورى لبراءة الاختراع فى مصر تبعا لـ TRIPS سوف يزيد الاسعار بالنسبة لبعض المستحضرات التى قاربت مدتها على الانتهاء من ٥ الى ٦ اضعاف السعر الحالى نظرا لزيادة فترة حماية البراءة الى عشرين عاما .

اما عن التجارب الدولية كانت اهم الكلمات التى قيلت ماذكرته الدكتورة براندا درنك والتر - رئيسة اتحاد صناع الدواء فى كندا . حيث اوضحت عدة نقاط هامة مثلت نقاط قوية للدفاع عن وجهة نظر الصناعة الدوائية المحلية فقالت :

ان الصناعة فى اى دولة اياما كانت لاتقوم على الاستثمارات الاجنبية وانما

- حجم التدفق الخارجي (قيمة التصدير السنوي)

الحقبة	العام المرجعي	قيمة التصدير السنوي بالمليون جنيه
بداية الخمسينات	١٩٥٢	
بداية الستينات	١٩٦٠	١١٧
بداية السبعينات	٧١/٧٠	١,١
بداية الثمانينات	٨١/٨٠	٣,٥
بداية التسعينات	٩١/٩٠	٤٣,٥
	٩٤/٩٣	٩٣,٠

- حجم الناتج المحلي (الناتج السنوي للفرد)

الحقبة	العام المرجعي	حجم الناتج المحلي بالدولار للفرد
بداية الخمسينات	١٩٥٢	٢٣,٠
بداية الستينات	١٩٦٠	١٢٤,٨
بداية السبعينات	٧١/٧٠	٣٨٠,١
بداية الثمانينات	٨١/٨٠	٥٨٧,٢
بداية التسعينات	٩١/٩٠	٨٦٠,٠
	٩٤/٩٣	١٠٤٦,٠

المصدر : إتحاد الصناعات

الاساس دائما ماتكون الاستثمارات المحلية وتكون الاستثمارات الاجنبية هي العامل المساعد

وقالت ايضا اذا ما وعدتكم الدول الكبرى بشيء وتقصد ضم مزيد من الاستثمارات فلتتأكد من الحصول عليها فالعبرة هنا بالتنفيذ وليس فقط مجرد الوعود .

ثم تحدث الدكتور كالوس كروريا مندوب الارجنتين عن تجربة بلاده في الاستثمار في مجال الصناعات الدوائية وحذر من مخاطر التبعية والاحتكارات الأجنبية في قطاع الصناعات الدوائية وبالاخص بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية.

ورد على مزاعم الدول الغربية من ان تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية تجلب مزيدا من الاستثمارات وتساعد على نقل التكنولوجيا فاشار إلى ان دراسات الدولية تؤكد على استئثار الدول المتقدمة بالتكنولوجيا الحديثة ولن تصيب الدول النامية من نفقات البحث العلمي والتطوير على مستوى العالم لم يتعد الـ ٤٪

اما الباقي فكان من نصيب الدول المتقدمة . من ناحية اخرى اشار الخبير الارجنتيني إلى ان تيار الاستثمارات الأجنبية لاعلاقة له بتطبيق حماية الملكية الفكرية واشار في هذا الصدد إلى دول امريكا اللاتينية وقال ان حجم الإستثمارات الأجنبية التي ذهبت الى البرازيل يفوق بكثير حجم الاستثمارات الاجنبية التي ذهب الى غيرها من دول امريكا اللاتينية بالرغم من انها لم تطبق كافة قوانين حماية الملكية الفكرية .

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

لم تخرج المناقشات التى دارت فى الندوة عن الفكر الذى طرحته غرفة الصناعات الكيمياوية من ضرورة التمسك بفترة السماح ولكن اضيف لها من بعض الحاضرين ضرورة وضع خطة شاملة لمساعدة شركات الادوية للنهوض بتلك الصناعة والتحول من مجرد التركيب والتجميع الى صناعة مستلزمات الدواء ذاتها .

وخرجت توصيات الندوة بالاشارة الى الاصرار على فترة السماح التى منحتها اتفاقية الجات لاعطاء الفرصة لمصانع الدواء لتطوير نفسها لفترة مابعد تطبيق حقوق الملكية الفكرية وإذا كان تسجيل المستحضرات التى ستسقط الحماية وفق القانون القديم والتى تبلغ ٢٠٠ مستحضر

واشارت التوصيات كذلك الى ضرورة تنسيق العمل مابين شركات الدواء ومراكز الجودة وكليات الصيدلة والطب والمركز القومى للبحوث لتأهيل الدواء المصرى لمرحلة مابعد تطبيق الاتفاقية وكذلك اكد الحاضرون على عدم تطبيق شروط الاتفاقية على الادوية التى تم تسجيلها قبل تطبيق الاتفاقية .

ونلتقى الاسبوع القادم مع الراى الآخر حيث يعقد اعضاء المجلس الرئاسى المصرى الامريكى بالمشاركة مع اتحاد الصناعات ايضا ندوة لاستعراض وجهة النظر الأخرى المطالبة بالتنازل عن فترة السماح .

الأهرام الاقتصادى

المصدر: .....

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

الدواء ● قالوا عن صناعة الدواء ● قالوا عن صناعة الدواء ● قالوا عن صناعة الدواء ●

الدكتور إسماعيل سلام:

☐ فترة السماح مطلوبة وهامة ولكن الاهم ان نعرف ماذا نفعل خلالها/

☐ يجب ان يكون هناك وحدة رأى وتصور بين الدول النامية

☐ صناعة الدواء ساعدت على تخفيض البطالة وتدعيم الاقتصاد القومى

السفير جمال الدين البيومى

☐ ضرورة المواءمة مابين حماية الصناعة وحق المواطن فى الدواء والحاجة الى تطوير الصناعة ذاتها.

☐ التمويل والفترات الانتقالية هى عناصر التوازن فى المفاوضات بين طرف قوى واخر اضعف.

قالوا عن صناعة الدواء ● قالوا عن صناعة الدواء

الدكتورة فينيس كامل

☐ العمل على التنمية التى تحقق حماية الصناعة الوطنية

☐ التعاون مع رجال الاعمال الاجانب والاستثمارات الاجنبية

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

الدواء ● قالوا عن صناعة الدواء ● قالوا عن صناعة الدواء ● قالوا عن صناعة الدواء

الدكتور عاطف عبيد :

☐ هذه الصناعة لابد ان تقوم وتقوى كصناعة وطنية بالدرجة الاولى.

☐ ان عبء تثمينها سيتحمله رأس المال الوطنى وهو لايمثل مانعا لرأس المال العالمى.

☐ أسعار السلع فى صناعة الدواء فى مصر لن تتحرر تحررا كاملا.

☐ هذه الصناعة تعتمد على منتازمات مستوردة يجب ان نبحث عن مصادر اقل تكلفة دون المساس بالمستوى.

☐ المنافسات على الساحة الدولية شديدة ، فهم يريدون ان يحافظوا على انجازاتهم.

☐ لابد ان نحافظ نحن على المصدر الارخص.

عاطف عبيد

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٦

بسبب براءات الاختراع

كندا تخسر ٤ ـ ٧ مليار دولار حتى عام ٢٠١٠

مررت حكومة بريان مالروني في فبراير ١٩٩٣ تشريعا سيؤدي الى تقييد والحد من الادوية GENERICS المتوافرة ذات السعر المعقول بكندا . وهذا التشريع سمي بالقانون C-91 وهو مرسوم يقضي بتعديل المرسوم الخاص ببراءة الاختراع ، نص على الغاء الترخيص الاجباري في مجال الصناعات الدوائية ووسع من نطاق الحماية الممنوحة لبراءة الاختراع بالنسبة للادوية ذات الأسماء الشهيرة لمدة ٢٠ عاما على الاقل .ويعني هذا القانون تراجع عدد الأدوية البديلة ذات التكلفة الزهيدة للادوية ذات الأسماء الشهيرة غالية الثمن في الوقت الحالي وفي المستقبل ، وسوف يترتب على ذلك ارتفاع اسعار الادوية بشكل كبير بالنسبة للمكتئبين ويؤدي الى تزايدا الضغوط على نظام الرعاية الصحية بكندا ، والذي كان موضع حسد واعجاب العالم كله والذي اصبح الان يعاني من وطأة الاسعار الباهظة .

د . براند درنك والتر

وتقول الدكتورة براند درنك والتر ـ رئيسة اتحاد صناعة الدواء في كندا ، بان هناك دراسة اجرتها رابطة الصناعات الدوائية بكندا خلصت منها إلى ان هذا القانون سيكلف دافعي الضرائب الكنديين مبالغ اضافية تتراوح مابين ٤ ٧٠ مليار دولار خلال العشرين عاما القادمة .

للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٥ أبريل ١٩٩٦

صناعة الأدوية مهددة بالتوقف بسبب «التربس»

منتجو الأدوية يرفضون التنازل عن ١٠ سنوات فترة سماح وقبول شروط الجات

تحذير .. ارتفاع أسعار الدواء عشرة أضعاف .. والهدف نقل الصناعة خارج مصر

٢٠٠ قرش لمجموعة البلهارسيا

مقابل ١٦ جنيهاً للمجموعة المستوردة

للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر : المحروسة

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٦

اتفاقية التربس .. الأزمة الجديدة .. التى تواجه الصناعة الوطنية خلال الفترة القادمة .. خاصة صناعة الدواء .. حيث تتعرض هذه الصناعة لضغوط ضخمة .. تتلخص دورها الريادى بالمنطقة .. لنقلها إلى دولة أخرى حسب سيناريو .. أمة عملاق الاقتصادية وهى أن اتفاقية الجات .. رفعت حق الحماية الفكرية أو براءة الاختراع من ١٠ سنوات إلى ٢٠ عاما .. وسمحت الدول النامية فترة سماح ١٠ سنوات للتعامل بنبود الاتفاقية القديمة بالنسبة للدواء و٥ سنوات للصناعات الغذائية .

والغريب والمدهش فاقر .. ومصر بالذات تتعرض للضغوط لقبول شروط الاتفاقية والتنازل عن فترة السماح !!! .. لصالح من .. هذا ماسنعرضه .. فى التحقيق ؛

١٦ ابريل

والمواجهة

فى البداية .. يتألف اتحاد الصناعات المصرية .. برئاسة المهندس أحمد الجلالى .. مع الجانب الأمريكى فبراير مصر أو رفضها التنازل عن فترة السماح .. وقبول الواقع الجديد . بهدف تقديم مساعدات تكنولوجية وفنية لمصر .. تعويضا لمصر ..!!؟ والموافقة على اتفاقية « التربس » التى تهدف لهذا الغرض ؛

ودخولا فى لب « القضية » التقت الجمهورية .. مع عدد من قيادات الدواء فى مصر .. وبدأ الحوار ؛

القضية .. خطيرة

يقول احمد برهان اسماعيل رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية للصناعات الدوائية : ان القضية خطيرة جدا بمعنى اذا قبلنا اتفاقيه التربس وتنازلنا عن فترة السماح التى حددت لدول القائمة الثالث وهى ١٠ سنوات فإن أسعار الدواء سوف ترتفع بشكل لم يسبق له مثيل مر قبل . والبدء الحالى فإن حجم تصنيع الدواء المصرى يبلغ ٢ مليار جنيه سنويا يطرح نحو ٤٩٣ من الاستهلاك المحلى حيث يعتمد على تصنيع بعض الأدوية بعد سقوط الحماية عليها خلال ١٠ سنوات اى اننا نستطيع شراء الخاصة من السوق العالمى وبنسبى المواصفات والجودة .. فمثلا خامة اى منتج دواء بالشركة المنتجة بمبلغ ١٠ الاف دولار الكيلو وبعد سقوط الحماية نستطيع شراءها بسعر ٢٠٠ دولار فقط الكيلو

واضاف : فإن انتاجنا الدوائى لايتجاوز سحوه ٢ مليار جنيه .. فاذا اردنا استيراده من الخارج بالخامات المرتفعة .. واردنا بسعار الدول المحيطة بمصر قد يتجاوز ١٥ مليار جنيه !!؟

واوضح د.احمد برهان : ولذلك يجب ان نتمسك بفترة السماح التى اعطيت لدول العالم الثالث اولا ؛

● تنمية الابحاث الدوائية سواء بالجامعات أو بالمراكز العلمية التابعة لوزارة البحث العلمى .

● العمل على دمج بعض الشركات بهدف المشاركة الفعالة فى الابحاث والتطوير .

● توسيع قاعدة صناعة المواد الخام اما باستغلال الطاقات المتاحة للشركات الحالية او انشاء شركات جديدة للمواد الصيدلية والتى تعتمد على الابحاث العلمية والاستعانة ببعض الخبرات العالمية

النتائج مظلمة

سألته : ماهو أسوء ماتتصور للنتائج عن فترة السماح ؟

قال النتائج مظلمة . وسوف تساعد على تقاطس الاتجاه نحو الاستثمار الجديد فى صناعة الدواء . لان الاستثمارات الجديدة تصبح مرهونة إلى حد كبير برغبة الشركات الدوائية الدولية الكبرى التى تتجه إلى تفضيل الاستثمار المباشر تحت سيطرتها بالاضافة الى توجيه الاستثمارات الجديدة فى صناعة الدواء إلى خارج مصر .. فى ظل مخططات التداول الاقليمى الجديد وبالتبعية تستخدمخامات المتداولة بالسوق المحلى والتى قدرت حدتها على الاطلاق .. سوف تزيد اضعافها ٦ اضعاف على السعر الحالى نظرا لزيادة فترة حماية براءة الاختراع الى ٢٠ عاما

مطلوب وقفة

وتطلب الدكتور زدريا حامد نقيب الصيادلة بوقفة حاسمة قبل اجتماع ١٦ ابريل العالمى لمنع التنازل .. حتى لاترتفع أسعار المستحدات الدوائية خاصة انه سوف يساعد على انتشار بيع الدواء المغشوش والمهرب والذى يقدر بحوالى ٢٠٪ من حجم الدواء المتداول بالسوق المحلى

تحقيق
جلال راشد
سليمان فؤاد

صاحب البراءة واعطاه قوة احتكارية مطلقة للتحكم فى كافة نشاطات الشركات العاملة بمصر سواء كانت نشاط أصل او خاصة او استثمارية ، وحصوله على امتيازات تضاف الى تكلفة انتاج الدواء وترفع من سعره .. وبالتالى ترتفع فاتورة الاستيراد وتتراجع حجم وقدرات التصدير .

واضاف نقيب الصيادلة : اننا لم نقف .. مكتوفى الايدى .. فقد دارت مناقشات حول هذا الموضوع حتى اوائل العام الماضى .. وشملت الدكتورة فهيمى كامل وزيرة الدولة للبحث العلمى وممثلى الوزارات والقطاعات الانتاجية المختلفة .. ولم يقتصر الامر على صناعة الدواء فقط .. بل جميع الصناعات الموجودة .. ودارت حول .. هل نقبل فترة السماح ام نرفض ؟!

وقال : هناك بعض القطاعات رفضت فترة السماح . وطالبت بشروط الجديدة لحماية براءة الاختراع مثل وزارات الزراعة والثقافة والتموين !!! وقطاعات اخرى تمسكت لايجاد دفعة للصناعة الوطنية .

وقال . الحفاظ على صناعة الدواء مسئولية وطنية وقومية .. لان هناك

مؤامرات عديدة لتهميش هذه الصناعة .. لأننا نقوم بانتاج رخيص السعر فاذا تم مقارنته بالاسعار العالمية فمثلا هناك دواء لقرحة المعدة يباع بسعر ١٩٠ جنيها للمستورد مقابل ٤٤ جنيها للانتاج المحلى ودواء المغلب يباع بسعر ٣٦٠ قرشا والمستورد بسعر ١٠ جنيهات الحبة ؟!

ويقول الدكتور عثمى الشرقاوى رئيس الشركة القابضة لصناعة الادوية : انه فاذا تم التنازل عن فترة السماح .. فى حوالى ١٠ سنوات؛

سيتم ترتفع انتاجها .. فمثلا أقراص البابافيرين تباع محليا بسعر ٢٠٠ قرش فقط فى حين يباع المستورد بسعر ١٦ جنيها .

واضاف : ان أسعار الدواء سوف تزيد ١٠ أضعاف حيث لايتحمل المستهلك هذه الزيادات الجديدة خاصة محدودى الدخل .. وبالتالى يشترى

الادوية القديمة فقط .. وايضا ستنتهى فترة السماح باستيراده .

وقال : ان العالم لن يسمح باحتكار الشركات الكبرى ويالتالى سوف تعود الاسعار للانخفاض مرة اخرى .

ويؤكد محمد فريد خميس ان التوقيع على الاتفاقية والتنازل عن المدة الانتقالية سيكون له تأثير سلبى على صناعة الأدوية والتى تعد صناعة الدواء من الصناعات الاستراتيجية ويتجاوز حجم استثماراتها نحو ٣.٥ مليار جنيه .

واضاف ان هذه الصناعة تواجه خطر الانهيار لو تم التوقيع على هذه الاتفاقية قبل مرور ١٠ سنوات .

وحذر الدكتور أحمد أبو العينين رئيس شعبة الأدوية بغرفة الصناعات الكيماوية من ان التوقيع على الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية سيؤدى الى زيادة اسعار المنتجات الدوائية عموما وذلك نتيجة اطلاق يد صاحب الاختراع والبراءة واعطائه قوة احتكارية مطلقة على التصنيع والاستيراد مما سيؤدى إلى زيادة فاتورة الاستيراد وتراجع حجم التصدير .

وأكد رئيس الشعبة من ان التوقيع على الاتفاقية سيؤدى إلى تراجع الانتاج الدوائى بحد أدنى بمقدار الكم المنتج من الأدوية كما أن الاتفاقية لن تسمح بصنع المنتج نفسه باستحداث طريقة جديدة لمدة عشرين عاما .

الأهـــــرام
المصدر: .....
للبحوث و التدريب و المعلومات
التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٦

قضية تقلق الجميع

صناعة السيارات المصرية مهددة بالجات والمشاركة الأوروبية

مطلوب تعديلات جمركية وضريبية وتسهيلات فى الاستثمار

مع التصديق النهائى على اتفاقيتى الجات والمشاركة المصرية الأوروبية ستقف صناعة السيارات المصرية فى مهب رياح قوية ربما تهدد باقتلاعها من الأسواق وتشريد عمالتها، فالجات تنص على الخفض التدريجى لجمارك السيارات بما لايزيد على الحد الأقصى المسموح به فى الاتفاقية وهو ٥٠٪ مع تقييد أى محاولة لحماية الصناعة المحلية، بينما تنص اتفاقية المشاركة مع السوق الأوروبية على الالغاء النهائى لجمارك السيارات فى غضون ١٢ عاما، الأمر الذى سيهدد حتما باغلاق المصانع المحلية لأن تكلفة الانتاج المحلى ستكون أعلى بكثير من المستورد لأن المصانع الحالية تعتمد على استيراد معظم مكوناتها من أوروبا وكوريا واليابان، وهذا الوضع الشديد الخطورة يثير تساؤلات مهمة حول كيفية الاستعداد وتفادى عنق الزجاجة الذى ستواجهه صناعة السيارات المصرية مستقبلاً، كى تفلت من خطر الإغلاق فى البداية تجدر الإشارة الى أن حجم السوق المصرية صغيرة جداً، حيث يستوعب حوالى ٥٠ الف سيارة مستوردة سنوياً، بينما لم تستطع الشركات المحلية متجمعة أن تحصل على مايزيد عن ٤٠٪ من السوق برغم أنها تمتلك طاقات إنتاجية تجعلها قادرة على تغطية اجمالى الطلب الموجود بالسوق، وبخلاف مصانع السيارات هناك الصناعات المغذية التى يوجد منها حوالى ١٠٠ مصنع، وبشكل عام هناك حوالى ٥٥ الف عامل يعملون فى مجال صناعة السيارات التى يصل حجم إنتاجها الى حوالى ٨٠٠ مليون جنيه سنويا تقريبا، وبالتالى فإن هذه الصناعة القائمة تساهم بدرجة كبيرة فى دفع عجلة الاقتصاد القومى وحل مشكلة البطالة، ويرتبط مصيرها بمصير ملايين الأسر المصرية

فى ضوء ذلك كله يأتى القلق من المصاعب التى ستواجهها صناعة السيارات مع تطبيق الجات والمشاركة الأوروبية، وهذه التساؤلات والمخاوف تحتل جانبا كبيرا من اهتمام كبار رجال صناعة السيارات فى مصر، والذين كونوا رؤى ووجهات نظر متقاربة لكيفية المواجهة وضمان الاستمرار، فمن وجهة نظر الدكتور عبد المنعم سعودى رئيس شعبة السيارات بالغرفة التجارية ورئيس رابطة مصنعى السيارات أن الأمر يتطلب إصدار قرار فورى بإنشاء نظام للحصص أو الكوتة طبقا لما هو معمول به فى العالم، والذى يقضى بتحديد حجم المستورد من السيارات على أساس حصة معدودة من الاستهلاك المحلى، ويمكن العمل بهذا النظام لمدة ٢٠٠ يوم يتم خلالها حساب

إعداد:
محمد قاسم

المتغيرات، ويطلب الدكتور سعودى التدرج فى تخفيض الرسوم الجمركية ودراسة إمكانية استغلال الطاقات المتاحة الموجودة بالمصانع والتى بإمكانها إنتاج ١٤٠ الف سيارة سنويا بدلاً من ٤٠ الف حاليا، كما يطلب إلزام الجهات الحكومية والهيئات بشراء السيارات المصنعة محليا، وتحصيل ضريبة المبيعات المفروضة على المكونات

عند بيع المنتج النهائي، ويرى الدكتور سعدي ان هذه الخطوات ستحتاج لاستخدام تمويل محلي وتمثل استثماراتها الى مليار جنيه ووفرت فرص عمل لـ ١٠ آلاف شخص، بالاضافة لصناعات مغذية لها، ٢٠ ألف عامل واستثماراتها نصف مليار جنيه.

أما شاكر وجيه اباظة نائب رئيس مجلس إدارة شركة بيجو مصر وسكرتير شعبة السيارات بالغرفة التجارية وسكرتير رابطة مستثمري السيارات فيرى ان المشكلة يجب مواجهتها من خلال تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص معا، فالحكومة عليها خلق المناخ الصناعي والتصديري والضريبي المناسب وكذلك استقرار السياسيات الاقتصادية، فلا يعقل ان يتم فرض ضريبة مبيعات على المعدات الصناعية والمكونات المستوردة، ويتم سدادها من أول يوم للاستيراد، وكذلك يجعل ان تكون هناك اعباء ناتجة عن المسروقات التي تتم في الدائرة الجمركية بسبب امتلاكها لمدى الشركات المصرية لهذا النشاط مما يزيد الاعباء، ١٠٪ الى ٦٪ عن اية دولة اخرى اما دور القطاع الخاص فيتمثل في العمل من اجل التصدير، على اساس ان مصر هي الباب الطبيعي لدول المنطقة العربية والافريقية، ولابد ان يلعب القطاع الخاص دورا لمساعدة الشركات الام من حيث التصدير للسيارات والمكونات، الان من يطالع للسوق المحلي فتطالن يستطيع الاستمرار في الفترة المقبلة.

اما المهندس سعيد النجار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة النصر للسيارات فيرى ان خطة المواجهة تتلخص ان تستفيد الحكومة من البنود الموجودة في اتفاقية الجات والتي من شانها دعم الصناعة المحلية وعدم الالتزام بشراء احتياجاتها من السيارات ووسائل النقل من الانتاج المحلي، وفرض حصص استيرادية من السيارات ووسائل النقل لا تتعدى ٢٠٪ من حجم السوق ومع ايمر معمول به بالسوق الاوروبية والياباني.

ويضيف سعيد النجار انه يمكن للنص في اتفاقية المشاركة مع السوق الاوروبية على ضرورة قيام السوق باستيراد مكونات سيارات في حدود نسبة ٥٠٪ الى ٦٠٪ من قيمة السيارات الكاملة التي يتم تصنيعها، الى مصر وسيؤدي هذا الشرط الى قيام الشركات الاوروبية بالاستثمار في مجال الصناعات المغذية بمصر لاستغلال العمالة الرخيصة وتوفير امكانيات مصانع تجميع السيارات المصرية، وتصدير الفائض الى اوروبا.

وفي رأي محمد صلاح الحضري العضو المنتدب بشركة سوزوكي ايجيبت ان تعديل جدول نسبة الاعفاء الجمركي مقابل نسبة التصنيع المحلي يأتي في مقدمة الحلول المقترحة لمواجهة المشكلة. ويشدد على اهمية تقديم المصانع المغذية المصرية للسوق العالمية بفرض نسبة منها للتصدير من ٣٠٪ الى ٤٠٪ مقابل استيراد السيارات الكاملة الصنع.

ويشير الى ان تصنيع السيارة المتوسطة الصغيرة يواجه انخفاض الفارق الجمركي بين جمرك السيارة الكاملة والمكونات، رغم انها تمثل اكبر شريحة مطلوبة في السوق (حوالي ٦٠٪ من حجم سوق سيارات الركوب)، كما يواجه الانتاج المحلي منافسة غير عادلة من بعض الانواع المستوردة التي لاتستوفي مواصفات وشروط البيئة.

ولإنقاذ هذه الصناعات والمشاركة مع السوق الاوروبية مجموعة من المزايا التي يجب الاستفادة منها، وذلك على حد قول الدكتور رؤف غبور رئيس مجلس إدارة شركة بريما الصناعات الهندسية (مصنع سيارات هونداي)، يرى أن لهذه الاتفاقيات جانبها الخطير الذي يكمن في إلتزام مصر بإلغاء الحماية الممنوحة للصناعات المحلية بعد فترة قد لاتكون كافية للإرتقاء ببعض هذه الصناعات للوصول بها الى مستوى المنافسة العالمية، مما يترتب عليه خروج معظم من هذه الصناعات وإغلاق معظم مصانعها القائمة، وذلك لا مفر من أن تهيئ الدولة المناخ المناسب للمستثمرين من خلال تشجيع الطلب على اقتناء سيارة جديدة وفتح الائتمان الاستهلاكي على أوسع أو خمس سنوات من خلال بنوك القطاع العام، وأعفاء صادرات مصانع السيارات من

شعراب الارباح الصناعية، والسعي لتوظيف برونكولات مع دول المنطقة العربية وإفريقيا لفتح مزايا جمركية للسيارة المصرية المصدرة لها، وإعادة النظر في سياسة تصعير أرقص المؤسسات الصرافية الجديدة لتشجيع المستثمرين والحفاظ على حصانة الصناعة الوطنية ليتوافر لها القدرة على المنافسة.

أن كلمات رجال صناعة السيارات تكشف بوضوح حجم التحديات والإجراءات العلاجية لتفادي خطر توقف مصانع السيارات بفعل إكتساحها أمام الصناعات الثانية المماثلة، وإذا كانت المشكلة واضحة، والحلول معلومة فإنه لايوجد أي مبرر لإطالة، في التنفيذ والاستعداد الكامل لهذا التحدي، حتى لا تخسر مصر مليارات التي أنفقتها في إنشاء هذه المصانع وتشغيلها.

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٥ (ابريل ١٩٩٤

الجات...

ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش (٣)

الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة التى يشار إليها اختصارا بالأحرف - جات - الانجليزية - وتثير - جدلا عالميا - ومحليا - واسع النطاق بسبب تأثيراتها المستقبلية الشاملة على قواعد وأسس المعاملات الاقتصادية العالمية، والمحلية من ثم.

حرص «الاهرام الاقتصادى» - تقديرا منه للى الأهمية البالغة لهذه الاتفاقية - على تناول التأثيرات الخاصة باتفاقية «الجات» عبر عددين سابقين، وخاصة تلك التأثيرات المرتبطة باقتصاديات الدول النامية عموما، والدول العربية على وجه الخصوص، وذلك بسبب الثقل الكبير الذى تعانى منه موازين التجارة الدولية من هذه الزاوية..

ويستكمل «الاهرام الاقتصادى» فى هذا العدد تقييم جولة اوروجواى، وآثار الاتفاقية على الدول النامية ثم على الدول العربية وآثارها على مصر خصوصا.

تقييم الجولة

ما أن أوشكت جولة اوروجواى على الانتهاء حتى بدأت منظمات الدولية والاقليمية فى اعداد الدراسات والتصورات والتقديرات لاستنباط آثار هذا الحدث التجارى الدولى الهام على مستقبل اقتصاد العالم سواء من منظور الدخل العالمى أو تدفقات التجارة الدولية.

تشترك كافة التقديرات التى توصلت اليها مختلف الجهات بما فيها الجهات البحثية المستقلة فى سمة رئيسية هى أن هذه التقديرات جميعا غير مؤكدة أو دقيقة وأن كانت فى مجملها تقديرات منطقية تم التوصل اليها وفقا لصيغ علمية مختلفة. اما السمة الاخرى المشتركة بين هذه التقديرات فتتمثل فيما أجمعت عليه من أن تحسين وتقوية قواعد عمل الجات، وتوسيع نطاق النظام التجارى الدولى وتحريره يؤدى الى تحقيق زيادات ملموسة سواء فى الدخل العالمى أو تدفقات التجارة الدولية

أسامة المجدوب

وطبقا فى هذا الصدد ان نميز بين نوعين من النتائج التى انتهت اليها هذه الدراسات:

النوع الأول: يعد بمثابة حقائق مؤكدة Facts اذ تتمثل فى النتائج الفعلية للمفاوضات من منظور التزامات الاعضاء بالتخفيضات الجمركية بموجب الجداول الوطنية وعروض الخدمات وما تضمنته من تعهدات.

النوع الثانى: ويتمثل فى التقديرات المستنبطة Speculations التى تتناول اثر تحرير التجارة على الدخل العالمى وتدفقات التجارة الدولية. وهى التقديرات التى تخضع لمؤثرات عديدة، من غير الممكن تضمينها كلها فى التقييم لكونها مؤثرات غير كمية ترتبط بمستقبل اداء الاقتصاد العالمى وحدى كفاءته بوجه عام.

ويتناول هذا الكتاب بالتفصيل ما تم التوصل اليه من تقديرات من النوعين.

الاثار على الدول النامية:

يبلغ عدد الدول النامية الاعضاء فى اتفاقية الجات، وبالتالى فى منظمة التجارة العالمية ما يزيد على ٩٠ دولة، ويرغم عدم وجود معيار قانونى فى اطار احكام الاتفاقية الاصلية للجات لتحديد الدول النامية، وانما تطلب الدولة الراغبة الحصول على صفة «النامية» ويظهر فى هذا الطلب من قبل سائر الاطراف المتعاقدة بالقبول او الرفض، الا ان اتفاقيات جولة اوروجواى قد تضمنت فى احكامها تصنيفا خاصا للدول النامية، دون ان تحدد الدول التى تستحق التمتع بهذه الصفة، وتقول «التمتع» وهو تعبير لا يتناسب مع صفة الدولة النامية، حيث تعنى هذه الصفه الحصول على معاملة مميزة، فتفرق الاتفاقيات بين الدول المتقدمة، والدول النامية، والاقل نموا، ويعد هذا تصنيفا عاما فى معظم الاتفاقيات، بينما يختص اتفاق الدعم والاجراءات التعويضية بتصنيف اخر حيث يفرق بين الدول النامية، والدول النامية منخفضة الدخل وهى التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنويا كما ايضحنا من قبل، ويتضمن ايضا اتفاق الزراعة تصنيفا خاصا يرتبط بطبيعته حيث يتيح معاملة خاصة للدول النامية للمستوردة الصافية للغذاء.

ليس ثمة شك فى ان التزام الدول النامية، بمستوياتها التنموية المختلفة، باحكام الاتفاقيات التابعة لمنظمة التجارة العالمية يفرض على هذه الدول العديد من التحديات التى ينبغى التأهب الجيد لها والتعامل معها بديناميكية وحزم. الا انه فى ذات الوقت يفتح امامها ايضا العديد من الفرص التى اذا ما احسنت استغلالها يسهم فى مقدورها تقليص الاثار السلبية وتحقيق محلات افضل للتنمية والنمو الاقتصادى، ويرغم الطابع الانشائى والنظرى لهذه المقولة، إلا انها فى الواقع قابلة للترجمة الى سياسات وإجراءات وتصرفات من قبل الدول النامية، تستند فى عمومها الى احكام الاتفاقيات وما ينتظر ان تسفر عنه من نتائج.

تعد الدول العربية بوجه عام ضمن مجموعة الدول النامية، اذا نجد العديد من الاثار التقديرية المرتقب حدوثها للدول النامية تنطبق فى جانب كبير منها ايضا على مجموعة الدول العربية.

ولعل ابرز السمات التى تميز العديد من الدول العربية عن سائر الدول النامية، اعتمادها الرئيسى على البترول والبتروكيماويات كأهم سلعة

تصديرية، والمصدر الرئيسى لواردها من العملات الحرة، والذى يتم على اساس عوائده التخطيط لبرامج التنمية المستقبلية مما يجعل هذه البرامج تتاثر بدرجة كبيرة بالزوجات الطارئة على الاسعار العالمية للبترول.

يذكر ان خمس دول عربية فقط كانت عضوا بالجات قبل انشاء منظمة التجارة العالمية. وربما يرجع ذلك فى المقام الاول الى خشية الدول العربية الاخرى من المنافسه الشديدة فى حالة فتح اسواقها من خلال احكام الجات، الا ان تغير كل من الظروف الاقليمية والدولية فضلا عن زيادة السياسات الحمائية التى تفرضها الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية بما فيها البلدان العربية، اسهمت بالتوازى مع ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة، الى اعادة الدول العربية النظر فى موقفها من الجات والسعى للانضمام الى المنظمة العالمية الجديدة والاتفاقيات المتابعة لها.

هناك العديد من المزايا التى تحققها الدول العربية من جراء التزامها باحكام اتفاقيات الجات، حيث يؤدى الخفض الجمركى والغاء الحواجز غير الجمركية فضلا عن النظام الدولى العربية الاعضاء بتحرير اجراءات الاستثمار، الى تهيئة المناخ لجذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية اليها استفادة من الميزات النسبية المتحققة لهذه الدول، وما يصاحب هذه الاستثمارات بالتبعية من نقل التكنولوجيا تعد الدول العربية فى امس الحاجة اليها.

الاثار على مصر:

انضمت مصر الى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة فى عام ١٩٧٠ اى بعد مضى ٢٢ عاما على سريانها، وبذلك شان سائر الدول الراغبة فى الانضمام للاتفاقية تقدمت مصر بجدول لالتزاماتها

وتنازلاتها التعريفية على الواردات من السلع المصنعة والزراعية، بما يكفل لها استكمال اجراءات الانضمام والتمتع بالمعاملة التفضيلية الممنوحة من سائر الاعضاء.

نظرا لانضمام مصر فى عام ١٩٧٠، لذا لم تشارك فى اى من الجولات الست للمفاضات التى سبقت انضمامها للجات، حيث كانت جولة طوكيو (١٩٧٣ - ١٩٧٩) هى اولى جولات مفاوضات تحرير التجارة الدولية التى تشارك فيها مصر، ويمكن القول ان عدم مشاركة مصر فى الجولات الست السابقة لم يكن ذا اثر بالغ على التزاماتها او المزايا التى قد تحصل عليها نظرا لحدودية هذه الجولات من كل الوجوه، ولقد انضمت مصر الى سبع من اتفاقيات جولة طوكيو الست

وتجدر الاشاره الى ان الكتاب يستعرض فى مبحث كامل وبالتفصيل الالتزامات والمزايا التى حصلت عليها مصر بموجب مشاركتها فى جولة اوروجواى وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية، كما يستعرض فى مبحث اخر مقارنه بين علاقة مصر باتفاقيات الجات وعلاقاتها بصندوق النقد الدولى فى اطار اتفاقها معه حول برنامج الاصلاح الاقتصادى.

اما على صعيد الاثار المرتقبة على الاقتصاد المصرى فانه باستعراض اوضاع الميزان التجارى المصرى، وبالنظر فى ضالة حجم الصادرات الصناعية المصرية فى التجارة العالمية، لا يصبح من المتوقع، وفقا للوضع الراهن، ان يكون

ابروتوكول التفاز للاسواق اثار ايجابية ملموسه بصورة فورية على الصادرات السلعية المصرية، باستثناء قطاع الملابس والمنسوجات الذى تحكمه ضوابط اخرى.

اما على صعيد السلع الزراعية فبالنظر الى كون مصر دولة مستوردة صافية للغذاء خاصة القمح، فمن المنتظر ان تؤدى التزامات الدول المصدرة بخفض الدعم الزراعى الى ارتفاع اسعار الواردات المصرية من السلع الزراعية خاصة القمح، مع ملاحظة ان هذه التقديرات لا تتعدى كونها تقديرات اوليه على اساس عناصر الوضع الراهن، الا انه لا يجوز الاستناد اليها كمؤشر دقيق لاستنباط الاثار المترتبة بعد ادراج العناصر الديناميكية والمؤثرات الاخرى التى لا علاقه لها باتفاقيات جوله اوروجواى.

وعلى صعيد الخدمات فقد مصر ضمن الدول المستوردة والمصدرة للخدمات فى ان واحد، وتعتمد بصفة رئيسية على خدمات الايدى العاملة وعوائد السياحة وقناة السويس، وبينما بلغت عوائد مصر من الخدمات فى عام ١٩٩٢ حوالى ٧,٣ بليون دولار سجلت وارداتها الخدمية فى نفس العام حوالى ٤,٨ بليون دولار اى ان الميزان التجارى للخدمات يحقق فائضا قدره ٢,٥ بليون دولار يرجع اساسا الى صادرات العماله.

ولقد التزمت مصر بالتزامات محددة فى مجالات الخدمات المالية والنقل البحرى والسياحة والمقاولات والتشييد بينما تتمتع مصر بالمزايا الممنوحة فى القطاعات التى شملتها عروض الدول الاخرى الاعضاء حتى لو لم يشملها العرض المصرى

وبالنسبة لحقوق الملكية الفكرية تعمل مصر حاليا على تعديل قانون براءات الاختراع الذى صدر فى عام ١٩٤٩ ليتواكب مع الطفرة التكنولوجية الهائلة التى شهدها العالم خلال نصف قرن، اما على صعيد حق المؤلف لم تأت الاتفاقية بأيه التزامات جديدة على مصر بعد تعديل قانون حق المؤلف لتتوافق احكامه مع احكام الاتفاقية

واجمالا يمكن القول انه بامكان مصر تحقيق استفادة بالغة من احكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بحماية منتجاتها الثقافية، اما على صعيد صناعات الدواء والكيماويات الزراعية، فيظل تهيئة مناخ افضل لجذب الاستثمارات الاجنبية فى هذا المجال، افضل الحلول امام الصناعة المصرية لتحقيق ومواكبة التطور اللازم.

وختاما فان تحرير التجارة الدولية الناتج عن اتفاقيات جولة اوروجواى هو دون شك اكبر حدث تجارى فى القرن العشرين وسوف تمتد اثاره الى القرن القادم، وهو ينطوى دون شك على العديد من المكاسب، ويتوقف حجم استفادة الدولة منها على طبيعة نشاطها الاقتصادى فى المقام الاول وقدرتها على الانتاج والمنافسة واللحاق بالتطور التكنولوجى والعلمى، كاساس لعلاقتها بالعالم الخارجى، اما تحديد هذه المكاسب بدقه فهو امر ليس بمقدور اى باحث ان يحققه فى الوقت الراهن الا انه تظل هناك حقيقه مؤكده هى ان تحرير التجارة الدولية سيسهم بوجه عام فى تنشيط حركة الاقتصاد والتبادل التجارى العالمى، وينعكس بصورة ايجابية على الدخل العالمى هى الحقيقة التى ينبغى علينا ان ندركها ونستوعبها، ونعمل على التوصل لافضل السبل لكى تنطبق ايضا علينا سواء على الصعيد الوطنى او على المستوى الاقليمى فى اطار مجموعة الدول العربية

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٦

أمين عام اتحاد الغرف العربية يدعو لإقامة منطقة تجارة عربية حرة

«الجات» فتحت الطريق للسوق العربية المشتركة

□ القاهرة ـ سعيد غزلان:

دعا برهان الدجاني امين عام اتحاد الغرف التجارية العربية في تصريحات خاصة لـ«العالم اليوم» إلى إقامة منطقة تجارية حرة تضم فيها جميع الدول العربية كخطوة نحو اقامة السوق العربية المشتركة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية في اوروبا وآسيا وامريكا.

وقال ان الجو مهيأ الآن لاقامة تلك السوق سواء على المستوى الرسمي بين حكومات عربية أو في إطار القطاع الخاص العربي. و تمت إزالة جميع المعوقات امام انشائها فقد كانت هناك انظمة تجارية واقتصادية مختلفة في الدول العربية والآن وفي ظل اتفاقية التجارة الحرة العالمية «الجات» فإن هذه الامور في طريقها للحل.

واضاف ان الدول العربية كانت تفضل ان تتعامل مع بعضها البعض باتفاقيات ثنائية قائمة على تبادل مصالح متبادلة معينة وليس كاتفاقيات اقتصادية بحتة والآن غير ممكن عمل الاتفاقيات الثنائية بعد «الجات» لان أي تسهيلات تعطيه دولة لدولة اخرى يحق لجميع الدول المشتركة في «الجات» ان تستفيد منه. ولذلك فإن الطريقة الوحيدة هي ايجاد تكتل عربي يستثنى من هذه القاعدة.

واوضح برهان الدجاني ان الشراكة الاوروبية مع بعض الدول العربية ليس لها تأثير على اقامة السوق العربية المشتركة واتحاد الغرف التجارية العربية من جانبه لا يناقش العلاقات العربية الاوروبية لان تلك الامور تتم مناقشتها على مستوى الحكومات وليس القطاع الخاص ونحن كقطاع خاص لم تتم استشارتنا في هذه الشراكة وكما تعلم جميعا فإن هناك بالفعل شراكة اوروبية مع كل من تونس والمغرب ومصر وعلى المستوى الجماعي فهناك اعلان برشلونة وغيره.

وقال برهان الدجاني ان اتحاد الغرف التجارية العربية يعد لاقامة ندوة كبرى في النصف الاول من العام القادم 1997 لاقامة شرق اوسطية مشتركة.

وانتقد برهان الدجاني فكرة السوق الشرق اوسطية لانها من صنع إسرائيل ولا تخدم اي دولة عربية كما انتقد الاتفاقيات الثنائية مع إسرائيل خاصة الاتفاقات الاقتصادية معتبرا انها سابقة لاوانها.

المصور — الأهرام المسائي
التاريخ: ١١ ديسمبر ١٩٩٦
للبحوث والتراث والمعلومات

□ في أحدث دراسة عنها:

اتفاقية «الجات».. خسائر كثيرة.. منافع أقل!

أكدت أحدث دراسة اقتصادية لجامعة الدول العربية عن اتفاقية «الجات» ان المجموعة العربية فوتت على نفسها وعلى اجيالها القادمة فرصة تاريخية لتأمين الاقتصادي حماية لمصالحها وتعزيزا لامكانياتها كتكتل سياسي واقتصادي على العديد من المزايا في ظل اتفاقية «الجات».

واشارت الدراسة التي اعدها الدكتور علي عبدالكريم الامين العام لمساعد للجامعة العربية حول اثر «الجات» على الاقتصاديات العربية إلى انها ستجد نفسها اقل من خلال عضويتها باتفاقيات تخفيض تعريفاتها الجمركية والغاء اجراءات وقيود كانت ترى ضرورة القيام بها، كما طرح موضوع يتعلق بتوسيع التجارة العربية وتحقيق التكامل العربي.

وأوضحت الدراسة انه من المفارقات حين تتناول اللجوم ايجابيات «الجات» ان نعلن انه من الشائع زيادة حجوم التبادل السالمي في ما بين تراوح بين ٧١٧ و٧٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥م وفقا لتوقعات الجات في حين ان نصيب البلاد العربية سيتضاءل جدا وستحتمل الدول المتقدمة اضافيا على حوالي ١٣٥ مليار دولار من المبلغ المذكور بنسبة تصل الى ٤٦٪ من اجمالي الزيادة المتوقعة!!

ويحول تمكنات اتفاقية الجات على السلع الزراعية العربية وعلى المعاملات العربية في العالم الخارجي استيرادا وتصديرا اشارت الدراسة الى ان اغلب الدول العربية ستتورط الغذاء، وعلى ذلك ان الزيادات التي تحققها الاتفاقية على قطاع الزراعة سوف تتمكس سلبا على موازين المدفوعات العربية.

كما ستزيد اسعار الواردات الزراعية العربية بمقدار ٢٠٪ نتيجة خفض الدعم والاعانات الموجهة للزراعة والتوسع والصادرات.

واوضحت الدراسة ان هذا الاثر السلبي يعبر عن الربح الاستاتيكية التي حلت بها الدول الكبرى منذ عام ١٩٨٦ وحتى الزراعية وفتح الاسواق امام تدفقها من خلال رفع الدعم والاعانات.

وبالنسبة للقطاع الصناعة فسيكون تأثير اتفاقية «الجات» على هذا القطاع بالسلب بعكس الحال بالنسبة للبلاد الاصناعية المتقدمة التي تحقق مكاسب من خفض التعريفة الجمركية التي تزيلها الجات من ٤٠٪ الى ٢٠٪.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعات البتروكيماوية ذكرت الدراسة أن دول مجلس التعاون الخليجي ستستفيد من الزيادة المتوقعة في اسعار البترول نتيجة لتخفيض التعريفة الجمركية على هذه الصناعة بنسبة ٣٠٪.

كما تستفيد مصر والجزائر الى جانب دول المجلس نتيجة لارتفاع الطلب على مشتقات البتروكيماويات بالنسبة للمنسوجات.

واشارت الدراسة الى ان مصر والمغرب وتونس ستتعرض لمنافسة شديدة في صناعة المنسوجات مع الماء الاستثناء خلال السنوات العشر الخامسة من قبل المصدرين الجدد في جنوب شرق اسيا.

اما بالنسبة للخدمات فسيكون تأثير الجات على هذا القطاع سلبيا بعد تحرير تجارة الخدمات مثل الموانئ والتأمين والبركالات التجارية التي بذلت الدول العربية جهودا مضنية لتثبيتها وتوطينها في الاسواق العربية.

واكدت الدراسة ان ترابط التشريعات الدولية التي تحيط بمجالات العمل الاقتصادي العربي المغلقة يتطلب مراجعة صريحة معها، درءا لمخاطرها المتوقعة على مستقبل العمل الاقتصادي العربي فليس غريبا ان تأتي اتفاقية «الجات» بما تحمله من اثار وبروز الشرق اوسطية بما تتضمنه من مخاطر تنال من جوهر الهوية العربية وما تحمله المشاركة الاقتصادية من مخاطر لابد من الاعتراض بشأنها

١٩٩٦٠٠٠٠

نادر جلال .. وازمة السينما :

قانون الفيديو.. لـ «حماية الفيلم الأمريكي».. ليه؟!!

القانون «مرفوض» و«يتشنار».. يكفيه شرفا ان فيلم «عصر الارهاب» ـ الشريه عام ٨٩ ـ كان ارهاصة ثانية وعاصفة لمعرفة الاسباب الموضوعية والمجذرة للارهاب في مصر .. مؤكدا : الارهاب قادم ... فاحذروا !.. وهنا يكمن دور الفن العظيم وعي الفنان برسالته في رصد ملامح وبواكير الظواهر الاجتماعية الخطرة.. ولحمية مدافعتها ومعالجتها بسرعة وحكمة. وما اشبه «اليوم».... بـ «الفيلم» !!!!

ورغم الازمة الطاحنة التي تعيشها السينما المصرية .. قلم يكتف نادر جلال كغيره بالكلام واتهام الاخرين .. لكنه يعمل ويدلي ايضا برأيه .. الفني من المخرج ـ حسن الوزا» .. ويخرج حاليا الفيلم الجديد «اغتيال» بطولة احمد زكي والعابد الجلدي .

ـ سألته : فيه ازمة سينما ؟

● نادر يتذكر : سنة ١٩٤٦ . يعني من ٥٠ سنة .. كان والدي احمد جلال مهتما في الاستديو مع حشد كبير من الفنانين والمدوجين والمنتجين لافكر منهم الان سوى المنتج الراحل حسن رمزي .. قد كان سني وقتها لايتجاوز خمس سنوات ونصفا .

ـ كانوا يتكلمون عن « ازمة السينما المصرية » .. وتركز الاجتماع فيما اذكر في نقطتين : قلة دور العرض .. والموزع الخارجي او الاجنبي .. رغم ان تعداد مصر وقتها كان ١٢٠ مليونا ودور العرض ٤٨٠ .. تعداد مصر الان حوالي ٦٠ مليونا ودور العرض لاتزيد عن ٣٠٠ .

● في الصعيد ٣٠ الف و ٤٠ مليونا .. ودور العرض ٣٠ . فقط في اسيوط واسوان وسوهاج وفي المحافظات الثانية عندهم نفس المشكلة .. يعني لازم دور عرض جديدة .. هوش لازم تكون فخمة .. على الاقل محترمة ومعطولة ودي تبقى مشاهد عليها لسوق السينما ـ «خلفها» ـ وهو ده الاصل في التغلب على مشكلة الموزع الاجنبي وسيطرته على « تمويل » السينما «فنا وثقافة» ايضا .

ـ .....؟

● الفيلم المصري «ممنوع» اليوم في الداخل وفي البلاد العربية وغيرها مع انه ممكن يجيب عملة صعبة . قالوا خصل قانون الفيديو لحمايته .. للأسف .. لفهناه لحماية الفيلم «الامريكي» .. ليه ؟!!

ـ ازاي ؟!!

● الحكومة الامريكية «هددت» بقطع جزء من « المعونة » الامريكية لمصر كنوع من الضغط لحماية صناعة السينما الامريكية !!!

ـ ازاي ؟!!

● ربنى .. غرامة « بسيطة » على نسخ او تزوير الفيلم «المصري» .. وتحدى المسافل !!

ـ .....؟

● قلت حرب ياشا هو الذي اذا «صناعة» السينما في مصر واطمها كصناعة وحاجه .. اشا سكتير مصر» لصناعة الفيلم والتاليه وغير عرض صناديق مصر» للسويق الانتاج (الافلام) والفلم موجودة بشارع صفد الدين ومقفولة من زمان .

ـ .....؟

● قبل كده .. كان فيه «سافرات» سوشمانية يتصلوا مارى كوين وأسوا «فيلم سوشمالي» .. ما كانش فيه «صناعة» فيلم .

ـ .....؟

● موش عاوزة كلام .. عندنا كوادر فنية عالية جدا في جميع التخصصات والمجالات السينمائية المختلفة لاتقل عن ممثلي السينما العالمية ابدا .. ودون ثروة قومية نقدر نجيب رعايتها وحسن توظيفها .

ـ .....؟

● لا .. زادت سوطرة وتحكم الموزع «الاجنبي» رغم مرور عشرات السنين مع ان الحل واضح وبسيط . دور عرض كافية للتنافس وزيادة السكان وتنظيمة لتكاليف الفيلم المصري من التمويل «الداخلي» .

ـ .....؟

● لا .. لا .. انا موش مخلقه الموزع الاجنبي .. انا مسالمة .. ولكن .. تبقى العلاقة التجارية بينا وبينه على قدم المساواة .

ـ .....؟

● او التوزيع «الداخلي» .. يعطي تكاليف الفيلم المصري .. في الحالة دي فيبح الموزع الاجنبي بمزاجي ويشوف كمان .. لكن دافوقش .. بيبع وانا مطحوش .. يعني غصب عني لان الفيلم يباعلي ٤٠ من تكاليفه من التوزيع «الداخلي» و ٦٠ من التوزيع «الخارجي» .. يعني المعادلة ضدنا تماما .

ـ متسوق .. الفيلم المصري ؟

● «كلاكاتين» .. مهمتنا فقط «صناعة» الفيلم او السلعة .. متسوقه» مشكلة ثانية .. موش بتاعتنا .

ـ الدولة والسينما ؟

● محاباة» صناعة السينما المصرية. كأي صناعة لغيرى .. عن طريق الاعفاءات الضريبية والجمركية المعمكة على ادوات ومعدات السينما وتشجيع فرص الاستثمار المختلفة في الحقل السينمائي وعدم معاملة تكوة السينما مضربيها زى الملاهي والكباريهات مع ملاحظة اهمية دور

ماري كوين

نادر جلال

- «تأميم» ستديو جلال ..؟

● كان الاستديو «مديونا» .. اشترت والدتي (ماري كوين) سنة ٦٢ اجهزة ومعدات معمل الوان من فرنسا وبدأت في انشاء مباني للمعمل واجهزة صوت واضاءة .. الخ .. لتحديث الاستديو وتطويره ليتلاءم مع احتياجات العصر .. وفجأة تم «تأميم» الاستديو وكان فيه ديون كثيرة .

● والدي احمد جلال . اشترى الارض المقام عليها الاستديو ارضا زراعية سنة ١٩٤٣ بسعر المتر ٢٥٠ جنيها .. وعند تأميم الاستديو قدرت الارض بنفس السعر القديم وليس عند تأميمها سنة ١٩٦٣ . يعني كانت تساوي وقتها «١٥» مليونا وللوقتي طبعا اكثر بكثير .

- التعويضات ؟

● تم «تأميم» الاستديو بقيمة «الديون» .. ولم احصل بالتالي على اي شيء .. والحمد لله .. خرجنا بهدومنا .. دي عقود «فنجان» مقدرش : اقول ايوة ولا لا .

***

● ● (السيدة ماري كوين) .. تؤكد الديون حوالي «١٤٠» الف جنيه .

● خلال حياتي الفنية .. انتجت حوالي «٧٠» فيلما .. كانت ايام !!!

- «لو» اعادت الدولة «ستديو جلال» لورثته ؟

● يااااه ... يحل مشاكل كتير واحاول اشوف اي تمويل .

.....؟

● المنتجة ماري كوين والدتي والمنتجة والممثلة أسيا داغر خالتي حضرتا من لبنان في اواخر العشرينات لبنانيتا المولد مصريتا الجنسية شاركتا عشرات السنين في خدمة السينما المصرية صناعة وفنا

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

الأهـــالـــي
للصدر:
التاريخ: ١٢ أبريل ١٩٩٦

د. على سليمان وكيل وزارة الاقتصاد: الكفاءة مطلوبة من رجال الصناعة في عصر الجات

عن اثر اتفاقيات الجات على الاقتصاد المصري يقول د. على سليمان وكيل وزارة الاقتصاد إن لمصر وضعا خاصا حيث انفذ منذ اوائل ١٩٩٠ برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يتضمن إجراء تخفيضات معينة في التعريفة الجمركية وازالة الكثير من العوائق الورادات الناشئة عن نظام تقييد كمية الواردات او ترخيص استخدام العملة الاجنبية.

وتتجاوز بعض الإجراءات التي اتخذتها مصر بالفعل او التي التزمت بتنفيذها في ظل الاتفاقيات المستوفى وقتها الدولي التزاماتها الجديدة المترتبة على اتفاقيات الجات.

ويقول علي سليمان : إن التنبوء بالاثر الكلي الجات على صادرات مصر الصناعية وبالذات من المنسوجات وللابس الجاهزة يتضح لحسابات معقدة وعموما فإن العبء الأكبر سيتحمل في زيادة كفاءة وجودة الصناعة المصرية وزيادة الجهود التروجية والتسويقية في عالم سريع التغير - وكانت هذه الضغوط قائمة من قبل ولو بصورة أخف وبالتالي فإن الجات وان أضافت ميزة تخفيض القيود امام بعض الصادرات المصرية فإنها زادت في نفس الوقت من ضغوط المنافسة المحتملة بإزالة نفس القيود امام دول اخرى كانت تتمتع في السابق مثل دول الجنوب، وجنوب شرق آسيا.

ومن ناحية اخرى فإن الضغوط تتزايد على مصر في إطار مفاوضات الجات وكذلك ضمن شروط برنامج الاصلاح الاقتصادي للسماح بتحرير استيراد الملابس والمنسوجات من الخارج وعدم وضع قيود كمية امامها (كما هو الحال الآن) . وتخفيض الرسوم الجمركية على هذه الواردات.

وازداد الصورة تعقيدا عند مقارنة تاثير الجات على الدول النامية في مجال السلع الزراعية.

وفي قضية الغذاء يؤكد علي سليمان ، ان عدم الدعم على الصادرات الزراعية من عالم الشمال يؤدي إلى زيادة كبيرة في فاتورة الغذاء للدول الافريقية وفاتورة المستوردة للغذاء والفجوة الغذائية في معظم الدول النامية.

ويحتاج هذا الموضوع إلى المتابعة في محافل مفاوضات الشمال والجنوب - ومن المعروف ان العالم العربي يعاني من فجوة كبيرة في الاطعام الغذائي ولما كانت مصر أيضا تعتمد اعتمادا كبيرا على واردات الغذاء من الخارج حيث تصل وارداتها السنوية إلى ٦٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٢/٩١ فانها قد تتعرض لزيادة ملحوظة في فاتورة الغذاء نتيجة لتخفيض الدول المتقدمة لدعم الصادرات الزراعية - مع ذلك هناك جانب إيجابي قد يكون له اثر هام في الأجل الطويل - إلا وهو تشجيع الانتاج المحلي من الغذاء وزيادة درجة الاعتماد على الذات.

وهكذا ومع وجود إمكانات زراعية كبيرة في مصر وغيرها من البلدان العربية فان ارتفاع اسعار الغذاء عالميا قد يكون فرصة مصر مواتية إذا حشدت جهود الانتعاش الذاتي في إنتاج الغذاء وقد استفاد مصر من ارتفاع اسعار القطن والارز والموالح.

ويستشهد د. علي سليمان ان اتفاقيات الجات قد فتحت ابوابا كثيرة للنفاذ بالنسبة لمصر لكنها جاءت معها بتحديات وتخاوف أيضا وان المنافع المحتملة لن تصبح واقعا إلا إذا تبنت مصر سياسات اقتصادية تتجاوب مع القواعد الجديدة للتجارة الدولية وتحسن إدارة سياسات التجارة الخارجية للصرية وكباقي دول العالم الثالث ومنها دول الشرق الأوسط ومصر بالذات فإن الجات يمثل تحديا كبيرا لقدرة الصناعة والتصدير في مصر.

المصدر: الأهالي

التاريخ: ١٧ ابريل ١٩٩٦

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

اتحاد الصناعات يقترح ٥ مراحل للتعريفة الجمركية

انتهى اتحاد الصناعات من دراسة التعريفة الجمركية المنسقة تمهيداً للشراكة مع الاتحاد الأوربي.

اقترح الاتحاد تقسيم التعريفة إلى خمس مجموعات تمشياً مع مراحل التحرير التجارى المقترحة ، على ان تكون المرحلة ٣ سنوات.

تشمل المرحلة الأولى الجمارك على المعدات الراسمالية وقطع الغيار والمواد الخام وحدد الاتحاد رسومها بواقع ١٠٪ اما الثانية والثالثة فهما خاصتان بالسلع المستوردة ، والمحدد رسومهما باكثر من ١٠٪ حتى ٣٠٪ حسب مستويات التصنيع.

والمرحلة الرابعة والخامسة تختصان بالسلع تامة الصنع ولها بديل محلى فقد اقترح الاتحاد بان تبدا جماركهما من ٣٠٪ حتى الحد الأقصى للتعريفة الجمركية.

المصدر: الـــــوفـــــد

التاريـــخ: ١٢ ابريل ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

ندوة بالقاهرة لبحث تأثير «الجات» على سوق الدواء المصرى
مخاوف من ارتفاع الاسعار وتهديد الاحتكارات العالمية للادوية المحلية

بدأت بالقاهرة صباح امس اعمال الندوة التى نظمها اتحاد الصناعات المصرية بالتعاون مع مجلس الرئاسة المصرى الامريكى حول حقوق براءات الاختراع واثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على صناعة الادوية فى مصر. اكد ابراهيم كامل رئيس الجانب المصرى فى المجلس الرئاسة المصرى الامريكى اهمية الندوة للتعريف بتأثير اتفاقية الجات على صناعة الدواء المصرية باعتبارها صناعة حيوية اثبتت وجودها داخل وخارج مصر فى وجه المنافسة العالمية الضارية. واشار محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية الى وجود مخاوف كثيرة لدى الصناعات المحلية خاصة صناعة الادوية لما سيترتب من اثار نتيجة لاتفاقية الجات. واضاف ان اسعار الادوية سيرتفع بشكل كبير لن تستطيع تحمله الشركات والمستهلكون مؤكدا ان الحل الصحيح هو الالتزام بفترة السماح المتاحة. وطالب محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية بضرورة اعطاء الشركات المصرية والعربية الحق فى تسجيل الادوية التى مازالت براءات اختراعها سارية. وطالب رئيس اتحاد الصناعات المصرية بضرورة الاستفادة من فترة السماح التى تسمح بها الاتفاقية، وهى عشر سنوات قبل التقيد ببراءات الاختراع، وعدم تطبيق شروط الاتفاقية على الادوية التى تم تسجيلها قبل التوقيع على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، وطالب بضرورة تحديد سريان براءة الاختراع فى مصر والدول العربية بما لايتجاوز خمس سنوات وان لايسرى تمديد اخر لهذه الفترة واعطاء الادوية المصرية حصة مشارا اليها صراحة فى اسواق الدول العربية والافريقية على ان يتم تثبيت قوائم الادوية لمدة زمنية لاتقل عن خمس سنوات. وقال احمد ابوالعينين عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات المصرية ان هناك اثارا اقتصادية واجتماعية حيث ستحصل شركات الادوية العالمية بمقتضى الاتفاقية على مزيد من النفوذ

المصدر: الأهـــــرام

١٢ ابريل ١٩٩٦

التاريـــخ:

للبحوث و التدريب و المعلومات

فى ندوة عن تطبيق حقوق الملكية الفكرية على صناعة الدواء:

الاتفاقية فى مصلحة الصناعة المصرية وفترة السماح حق وليست منحة

كتب - طارق فتحى:

أكد محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية أن مصر تعى تماما أهمية وخطورة الاتفاقية الخاصة بالحقوق التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية فى صناعة الأدوية والعقاقير الطبية، وأضاف أن اتحاد الصناعات المصرية يرى أنه من مصلحة مصر الانضمام لهذه الاتفاقية ولكن بعد مرور فترة السنوات العشر التى منحتها الاتفاقية نفسها للصناعة المصرية، وأشار خميس إلى حجم المخاطر والتكاليف المترتبة على تطبيق هذه الاتفاقية وطالب بضرورة تضافر جهود وزارة الصناعة ومعاهد الأبحاث والجامعات وشركات الدواء الوطنية لتأهيل مصر وإعدادها لتنفيذ بنود الاتفاقية اعتبارا من عام ٢٠٠٥ خاصة أن مصر ينبغى عليها القيام بتصنيع المواد الأساسية ودعوة الاستثمارات الأجنبية والشركات العالمية للاستثمار فى صناعة الدواء بمصر مشيرا إلى أن مراكز الأبحاث لدينا تستطيع ابتكار واستحداث أنواع جديدة من الأدوية

وكان رئيس اتحاد الصناعات المصرية يتحدث فى ندوة « حقوق البراءات فى صناعة الأدوية حقائق وتساؤلات » والتى نظمها اتحاد الصناعات المصرية بالتعاون مع مجلس الرئاسة المصرى الأمريكى.

كما أعلن الدكتور إبراهيم كامل رئيس المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى أن الهدف من وراء هذه المناقشات هو البحث عن الحقيقة بين المطالبين بالتنازل عن فترة السماح التى قررتها الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية مراعاة لظروف صناعة الدواء فى مصر والمطالبين بالبدء الفورى فى تطبيق بنود الاتفاقية من أجل جذب كبرى الشركات العالمية للاستثمار فى القطاع الدوائى بمصر.

وفى بداية الندوة قال الدكتور جاك جورلين مستشار السياسات الدوائية فى المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى: إن كثيرا من دول العالم تضع قوانين لحماية صناعاتها الوطنية، وأشار إلى أن البنك الدولى قدم دراسات عديدة حول المزايا الاقتصادية، التى يمكن لأى دولة أن تتمتع بها من جراء تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية والتى تسهم فى إثراء وتنمية الأبحاث العلمية وتدعم عملية اتخاذ القرارات الصناعية ذات القيمة المضافة.

وأشار جورلين فى كلمته إلى أن ٩٢٪ من الاستثمارات العالمية تقوم على المخاطرة سواء فى الولايات المتحدة أو اليابان، وقال إن جميع المنتجات يمكن الحصول لها على براءات أما الأدوية فلها معايير مختلفة مشيرا إلى أن لكل دولة الحق فى الحصول على استثناءات فى قانون براءات الاختراع وأن المنطقة الحرجة هى قوانين النقل الفعالة.

وأكد المستشار الأمريكى أن ٩٠٪ من صناعة الأدوية فى مصر لن تتأثر بإصدار قانون جديد للحماية، وضرب عدة أمثلة بتجارب بعض الدول الأخرى فى هذا المجال فقال إن كوريا بدأت فى تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية منذ ١٩٨٦ فأحدثت تطورات كبيرة فى تكنولوجيا الصيدلة فيها، وهو مالم يكن يحدث قبل سن القوانين لحماية الحقوق الفكرية نفس الشئ فعلته المكسيك على ١٩٩١، وخلال أربع سنوات زاد عدد الشركات الأمريكية المستثمرة هناك بصورة كبيرة وفى اليابان كانت حماية الحقوق الفكرية من أهم العوامل التى أسهمت فى تحديث الصناعة الكيميائية والدوائية فقبل عام ١٩٦٧ لم تسن اليابان أى قوانين خاصة بالحماية الفكرية، وقامت بعمليات تقليدية فى إهدار الوقت والجهد لتصنيع أدوية مقلدة وموجودة فى الخارج . وبعد سن القوانين أصبحت اليابان من أهم الدول المصدرة للعقاقير. ففى عام ١٩٨٦ ارتفعت صادراتها الدوائية بنسبة ٢٠٪ كما زاد عدد الشركات الدوائية الأجنبية فى الصين إلى ثلاثة أضعاف بعد سن القوانين الخاصة بالحماية الفكرية وبدأ نقل التكنولوجيا الغربية بشكل مكثف وبطرق قانونية إلى الصين كما اهتمت المؤسسات الدولية بتدريب وإعداد الكوادر البشرية فى قطاع الأدوية والعقاقير بالصين والشئ نفسه أيضا حدث فى أسبانيا وأمريكا الجنوبية.

وأشار الدكتور جورلين إلى أن خوف البعض فى مصر ينبع من أن الدولة التى تتمتع بالبراءة سوف تتمكن من احتكار المنتج وهو خوف لامبرر له لأن السعر قائم على العرض والطلب ولاتوجد أى علاقة بين زيادة الأسعار وسن قوانين الحماية الفكرية، وأوضح أن مصر ستتمكن من إحداث نمو حقيقى فى تصنيع الأدوية البديلة تحت مظلة اتفاقية الملكية الفكرية وسيفيد المستهلك العادى منها بصورة مباشرة غير أن التحدى الذى يواجه مصر يتلخص فى تحديد هل ستقبل به أم لا؟

وفى الندوة نفسها تولى أحمد أبو العينين رئيس مجلس إدارة إحدى شركات الأدوية الوطنية تفنيد آراء مستشار السياسات الدوائية فى مجلس الرئاسة المصرى الأمريكى وأكد أن الأمثلة التى ضربها بشوبها كثير من عدم الدقة.. فإيطاليا على سبيل المثال لم يكن لديها نظام نقل تكنولوجى معمول به وبعد تطبيق حقوق الملكية ارتفعت أسعار المنتجات الدوائية ارتفاعا هائلا كما أن الصين بها مصانع دوائية عديدة ولديها

الصناعة الدوائية الأساسية، ولاتطبق اطلاقا قوانين الملكية ومع ذلك تقوم الدول الأوروبية والأمريكية بالشراء من الصين.

العالم اليوم
المصدر:
١٨ ابريل ١٩٩٦
التاريخ:
للبحوث و التدريب و المعلومات

استثماراتها 4 مليارات جنيه ويعمل بها 50 ألف عامل

هل تنهار صناعة الدواء المصرى بسبب الضغوط الأمريكية؟

اوضحت دراسة امريكية عن الفرص المتاحة للشركات العالمية المنتجة للدواء ان 15 من دول العالم الثالث (من بينها مصر) تمثل سوقاً دوائية هائلة يصل حجمها عام 2000 إلى 3.860 مليار دولار ويمثل حجم الاستيراد المتوقع مليارين و 700 مليون دولار.

ومن الحقائق المفزعة التي اشارت اليها الدراسة والتي توضح مدى اهتمام الدول المتقدمة بغزو صناعة الدواء بدول العالم الثالث. ان الاكتفاء الذاتي المتوقع لصناعة الدواء بنهاية هذا القرن لن تزيد نسبته على 30٪ فقط.

وتشير الاحصائيات إلى ان استثمارات صناعة الدواء المصرى تقدر بـ 4 مليارات جنيه ويعمل بشركاتها ما يقرب من 50 الف عامل ويغطى انتاجها 93٪ من الاحتياجات المحلية بعقاقير هامة مثل ادوية الفلهارسيا والقلب والكوليسترول والسكر.. وهي ادوية اساسية تباع محليا بـ 1/6 سعرها المقرر للمنتج المماثل للمستورد.

ويحذر نقيب الصيادلة خلال الندوة التي نظمتها شركة ليبيكو للصناعات الدوائية بمدينة العاشر من رمضان مما تضمنته اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الـ Trips التي تناقش حاليا مؤكداً ان الولايات المتحدة الامريكية تحديدا تمارس ضغوطا شديدة على بعض الدول ومن بينها مصر للتوقيع على الاتفاقية التي بمقتضاها يتم رفع مدة الحماية لبراءات الاختراع إلى 20 عاماً بدلا من 10 سنوات بالاضافة إلى التنازل عن فترة السماح التي قررتها الاتفاقية ومدتها 10 سنوات كمرحلة انتقالية تمهيدا لتنفيذ البنود الجديدة للاتفاقية دون مبرر اللهم الا وعود براقة بضخ استثمارات جديدة ودعوة الشركات الامريكية العملاقة للاستثمار في مصر في صناعات اخرى قد يكون الدواء من بينها وهذا التعجيل «غير المبرر» بالتنازل عن الفترة الانتقالية لتنفيذ الاتفاقية ـ والكلام مازال على لسان نقيب الصيادلة ورئيس شركة المهن الطبية د. زكريا جاد من شانه رفع اسعار الدواء المصرى إلى عشرة اضعاف سعره الحالي..

ويوضح د. احمد برهان الدين اسماعيل رئيس الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية «ليبيكو» المشكلة التي تواجهها اكثر من 30 شركة مصرية تعمل في مجال الصناعات الدوائية قائلا: ان حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع على المستويين المصرى والدولى لا تمثل حقا مطلقاً بدون قيود بل تمثل حقا يرتبط بفترة زمنية محددة تسقط بعدها الحماية لتصبح براءات الاختراع حقاً شائعا على امتداد العالم يمكن استخدامها في انتاج مستحضرات صيدلية مثيلة تحت اسماء علمية وتجارية مختلفة.. وبالتالى

فالاختلافات الكبيرة فى اسعار المستحضرات الدوائية بين دولة واخرى ومن شركة إلى شركة منطقية.. حيث يصل الفارق بين اعلى الاسعار واقلها إلى 10 اضعافها فى العديد من المستحضرات الدوائية الحيوية.

وترتبط الفروق السعرية الكبيرة فى اسعار المستحضرات الصيدلية بالفارق بين سعر المستحضرات التى تحميها قوانين الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وهى اسعار عالية بحكم دخول تكاليف الاكتشاف فى حسابها ثم اسعار المستحضرات الصيدلية التى سقطت عنها الحماية القانونية لبراءات الاختراع واصبح من الممكن انتاجها خارج نطاق الشركات الاصلية ولا يقتصر الفارق فى الاسعار على اسواق الدول النامية وصناعة الدواء بها ولكنه اصبح ظاهرة واقعية حتى فى اسواق الدول الصناعية الكبرى بحكم سقوط الحماية القانونية عن الكثير من المستحضرات وامكانية انتاجها بدون الحاجة للحصول على ترخيص او موافقة من الشركة الاصلية وباسماء وعلامات تجارية مختلفة.

كما تلزم القوانين فى امريكا ان يتضح الصيدلى للمريض الاصناف الارخص المماثلة للمستحضر وان يشار إلى ذلك فى فاتورة البيع بحكم عدم وجود اختلاف فى فاعلية الدواء وفى هذا الاطار يتم تقدير فاتورة استهلاك الدواء فى مصر على مستويين اولهما مستوى تكلفة الانتاج محليا والبالغ نحو 2 مليار جنيه سنويا تمثل نحو 93٪ من احتياجات الاستهلاك المحلى من الدواء وثانيهما مستوى تكلفة فاتورة الاستهلاك فى حالة استيراد كامل لاحتياجات الاستهلاك من الاسواق الدولية الرئيسية ومعها ترتفع فاتورة استهلاك الدواء إلى نحو 13 مليار جنيه بما يزيد على ستة اضعاف التكلفة الحالية الحقيقية حيث يتم انتاج غالبية المستحضرات الدوائية بعيدا عن غطاء الشركات الدوائية المعلاقة وبدون دفع حاتوان علمية بحكم أن هذه المستحضرات سقطت عنها الحماية القانونية مع قواعد التشريع المصرى الحالية قبل التعديل والتى تقضى بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الخارجية والمحلية ومدتها عشر سنوات فقط. وفى ظل الافكار التى تعيد تعديل التشريع المصرى لبراءات الاختراع بما يتفق مع احكام اتفاقية الجات الاخيرة والتى تمتد فيها مدة الحماية القانونية إلى عشرين عاما فإن واقعا جديدا لابد وان يفرض نفسه على صناعة الدواء المصرية يحملها باعباء وتكاليف ضخمة يتم سدادها

فى صورة اتاوات للحصول على حق المعرفة الفنية من شركات الدواء العالمية الكبرى صاحبة حق الاكتشاف الاصلى. ويجدد د. على الشرقاوى رئيس الشركة القابضة الصناعات الدوائية عددا من الآثار السلبية العاجلة التى ستلحق بصناعة الدواء المصرى فى حالة التنازل عن فترة السماح المقررة بالاتفاقية.

حيث يتناقص الاتجاه نحو ضخ استثمارات جديدة فى صناعة الدواء نتيجة تفضيل الشركات الدوائية الدولية الكبرى للانتاج فى مراكزها الرئيسية والتصدير إلى اسواق دول العالم المختلفة. بتنازل مصر عن فترة السماح الممنوحة لها بموجبها خلال العشر السنوات المقبلة من تصنيع ما يقرب من 300 مستحضر طبى بالاسعار التى تتوافق وقدرات المواطن المصرى الاقتصادية. ويضيف د. على الشرقاوى ان الدول التى لها نفس ظروف مصر الاقتصادية مثل الهند والدول العربية ودول أمريكا الجنوبية رفضت التنازل عن فترة السماح الممنوحة لها وفقا للاتفاقية الاصلية للجات.. بل وتطالب بحق التصنيع الاجبارى لمستحضرات الشركات العالمى CMOP- LICENSES وكذلك المساهمة المادية والفنية فى الابحاث والتطوير والاستفادة من الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية.. والا فالبديل امام مصانع الدواء المصرية ان تتحول إلى فروع للشركات الاجنبية الكبرى التى حرصت خلال الفترة الاخيرة على شراء احدى الشركات الدوائية المصرية باضعاف السعر الحقيقى للسهم فى صفقة تثير العديد من نقاط التخطط وعلامات الاستفهام.

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٨ ابريل ١٩٩٦

صناعة الدواء المصرية فى مهب الريح

ضغوط أمريكية على الحكومة لإلغاء الفترة التمهيدية لتطبيق الجات

تحقيق
رمضان عبد العال

تتعرض صناعة الدواء المصرى فى الفترة الحالية لخطر يهددها هذه المرة تأتى الرياح من خلال اتفاقية الجات وبشكل اكثر تخصيصا من باب حقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع حيث يطالب خبراء من مجلس الرئاسة المصرى الامريكى بضرورة التنازل عن فترة السماح التى حددتها اتفاقية الجات الخاصة بحقوق التجارة المرتبطة بالملكية الفكرية المصرفية باسم «TAips» ومدتها عشر سنوات يدعى خبراء المجلس ان هذه الخطوة ستفتح الباب امام تدفق استثمارات خارجية كبيرة من جانب الشركات متعددة الجنسيات الامريكية الاوروبية للاستثمار فى مجال صناعة الدواء فى مصر.

ويدلل على ذلك الدكتور ابراهيم حسين سكرتير مجلس الرئاسة المصرى الامريكى بالتجارب السابقة فى الصين واندونيسيا وكندا التى تشترك مع مصر فى استفادتها بمهلة العشر سنوات لتوفيق اوضاعها.

وعلى الرغم من ان هذه التجارب مازالت فى مهدها فى دول مثل اندونيسيا والصين إلا ان التجربة الكندية اكدت ان تنفيذ طلبات الشركات العالمية المسيطرة على الدواء وبراءة الاختراع قد ادى الى سيطرتها خلال عام واحد من تنفيذ التنازل هذا على حوالى ٩٠٪ من مبيعات الدواء فى كندا مقابل ١٠٪ للشركات المحلية فقط واذا كان هذا هو الحال فى كندا المتقدمة فماذا سيكون عليه الحال فى مصر؟.

يقول الكيميائى سمير قناوى رئيس غرفة الصناعات الكيماوية انه لابد من الاستفادة من اتفاقية الجات وما تضمنته من التزام بفترة السماح الانتقالية التى تبلغ السنوات العشر لان غير ذلك يمثل تعجلا لا مبرر له وسيقود صناعة الدواء فى مصر التى توفر حوالى ٩٣٪ من جملة الاستهلاك المحلى الى كارثة مؤكدة.

ويضيف رئيس غرفة الصناعات الكيماوية ان القبول بهذا التنازل الذى يخطط له المتربصون بمقدرات هذا الشعب سيؤدى الى رفع اسعار الدواء ٥ او ٦ اضعاف مرة واحدة كما سيؤدى الى انهيار الصناعة المحلية واغلاق المصانع وسيخسر المواطن المصرى ميزة السعر الاقتصادى لعدد يتراوح ما بين ١٥٠ و٢٠٠ مستحضر تنتجها الشركات الوطنية كما سيرفع تكلفة الدواء التى تقدر حاليا بالاسعار المحلية الحالية بنحو ٢,٥ مليار جنيه الى ١٣ مليار جنيه قيمتها بالاسعار العالمية سنويا.

ويضيف رئيس غرفة الصناعات الكيماوية ان ما يروجه عملاء الشركات العالمية من ان الأموال ستنهمر على مصر للاستثمار فى مجال صناعة الدواء لا صحة له لان المنافسة الجدية التى تحققها الان المصانع الوطنية مع المنتجات العالمية ستنتهى بعد توقف المصانع المصرية وهو امر يتسبب فى انهيار صناعة مهمة واستراتيجية تخدم الطبقات محدودة الدخل وسينفتح المجال واسعا امام الاحتكار والتحكم فى مقدرات سوق الدواء المحلى لصالح الشركات العالمية.

للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: صباح الخير

التاريخ: ١٨ أبريل ١٩٩٦

أمريكا إسرائيل و«الجات» عدوان ثلاثي على الدواء المصري

- ورقة إسرائيلية هدفها إبعاد صناعة الدواء عن مصر.
- ٤٠٠ مليون دولار ثمن هدم صناعة الدواء في مصر
- والصناعة المصرية مهددة بالحرمان من الحصول على الترخيص الأجنبي.

تعالوا .. نصرخ باعلى صوت .
لأن الموضوع خطير جداً !!
ويخص واحدة من اهم الصناعات الاستراتيجية .
وايضا .. يخص حياة ٦٠ مليون مواطن مصرى ..
والذين يدركون حجم الخطر .. سيصرخون معنا .
فالحكاية طويلة ووراءها امريكا وإسرائيل .. والاهداف غير معلنة .. لكنها تهدف فى النهاية إلى القضاء على مستقبل صناعة الدواء فى مصر .
ماهى الحكاية ؟
وماهو مستقبل صناعة الدواء فى مصر ؟
وماهى علاقة امريكا وإسرائيل بذلك ؟

● تحايل أمريكى

فى مايو القادم ينعقد اجتماع المجلس الرئاسى المصرى- الأمريكى لمناقشة التسجيل فى تنفيذ قرارات وبنود اتفاقية الجات ، وذلك بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية ، بشأن الإسراع فى التنفيذ ، خاصة فى بعض الصناعات الحيوية ، وأهمها صناعة الدواء .

ومصانع الدواء فى مصر تعمل حاليا وفقا لقواعد قانون حماية الملكية التى تطبقها مصر ، وهذا القانون يعطى المصانع المصرية فترة سماح لمدة ١٠ سنوات لتعديل أوضاعها قبل تطبيق بنود اتفاقيات الجات .

ولكن فجأة تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إقناع مصر بالتنفيذ الفورى لاتفاقية الجات .. وتلوح بحافز قدره ٤٠٠ مليون .. وذلك بعد العديد من الاجتماعات التى عقدت بمعرفة اللجان الوزارية ، ومركز دعم المعلومات بمجلس الوزراء ، والتى رأت فيها وزارة الاقتصاد ضرورة الاستفادة من الفترة الانتقالية بكامل مدتها المسموح بها فى مختلف المجالات ، وأن مفهوم التسجيل يعنى التزام مصر ببنود الاتفاقية دون النظر إلى التزام الدول الأخرى .

هل هذا فقط ؟!.. بالطبع لا ..

فمنذ شهور قام المستشار التجارى للسفارة الأمريكية فى القاهرة بتقديم مذكرة للحكومة المصرية يطالب فيها بسرعة تنفيذ بنود اتفاقية الجات « التريس » ، وخاصة فى قطاع الصناعات الدوائية ، ودعواه فى ذلك إثبات حسن النوايا فى الاتجاه إلى الخصخصة .

ورفضت وزيرة البحث العلمى الدكتور « فينيس كامل جودة » الطلب الأمريكى ، لأن مصر استفادت مثل بقية دول العالم الثالث بفترة سماح مدتها عشر سنوات لتعديل أوضاعها ، وبعد هذه الفترة يتم الانتقال إلى تنفيذ بنود اتفاقية الجات .

ووزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة رفضتا من خلال ممثليهما فى لجان المناقشة هذا الطلب الأمريكى الغريب بتنفيذ « الجات » قبل موعدها بعشر سنوات .

■■

اتفاقية الجات التى تعنى تحرير التجارة فى العالم دون عوائق جمركية أو حماية ، والتى وقعت عليها ٩٠ دولة ، انقلبت إلى منظمة بموجب اجتماع أورجواى عام ١٩٩٤ ، وأصبحت هذه المنظمة هى المسئولة عن تطبيق بنود اتفاقية الجات التى كانت محتوياتها ٢٦٠ ألف ورقة بالملحقات .

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٦

وخرجت من بين هذه الأوراق اتفاقية « التريس » ، والتى تعنى حماية الملكية الفكرية فى كافة المجالات ، وهذه الاتفاقية تحمى حق المؤلف أو المبتكر لمدة ٢٠ سنة ، وبعد هذه المدة تصبح ملكية عامة .

●●

ولكن ماهو الضرر الذى سيقع على مصر من سرعة التنفيذ ؟

توجد فى مصر ٢٩ شركة دواء ، منها ١٤ خاضعة لقطاع الأعمال العام ، و١٥ تابعة للقطاع الاستثمارى الوطنى .

يعمل بهذه الشركات ٥٥ ألف عامل وصيدلى ، ويبلغ حجم إنتاج الدواء فى هذه الشركات ٣ مليارات دولار أمريكى .

ولأن صناعة الدواء من الصناعات الاستراتيجية لما لها من تأثير على صحة وحياة ٦٠ مليون مصرى ، تخضع هذه الصناعة لهيئة الرقابة على الأدوية التابعة لوزارة الصحة ، وتتمتع بالقوانين المعمول بها فى مصر ، والتى تكفل الحفاظ على حق الابتكارات الجديدة بدون أى تعرض من أى جهة لمدة ١٠ سنوات ، وطبقا لذلك تقوم هذه الشركات باستخدام « المواد الخام » فى صناعة الدواء ، مما يضمن رخص أسعاره بالمقارنة بالأسعار العالمية .. وذلك فى الوقت الذى تخضع فيه هذا الدواء إلى رقابة ، كالأدوية المستوردة تماما التى تخضع لنفس الرقابة قبل طرحها على الصيدليات ، وأيضا خضوعه لقوانين الحماية فى مصر .

ولكن « التريس » تعنى حماية « المواد الخام » ، و « المنتج » معا ، وبذلك لا تستطيع شركات صناعة الدواء فى مصر القيام بالتصنيع فى ظل هذه الاتفاقية إلا بعد مرور عشرين سنة على الابتكار الجديد ، وهذا يجبر الدولة على الاستيراد الذى تصل احتياجاتنا له إلى ١٧ مليار دولار أمريكى سنويا ، وهذا يمثل ضررا اقتصاديا على مصر ، لأن الإنتاج المحلى يغطى ٩٣٪ من الاحتياجات ، وتستورد مصر ٧٪ فقط من الخارج ، وهذا الإنتاج لا يجعلنا نخضعه لفرض الإتاوات العلمية التى تقوم بها الشركات الأجنبية

● توطين صناعة الدواء خارج مصر

ولكن هل هذه هى المرة الأولى التى تلجأ فيها أمريكا لمحاولة القضاء على مستقبل صناعة الدواء فى مصر ؟ والتى بدأت خطتها وتطورها خلال ٣٠ سنة ؟

بالطبع لا ..

لأنه بالاتفاق مع أمريكا قامت إسرائيل بتقديم ورقة فى مؤتمر عمان العام الماضى .. تتضمن الحديث عن توطين الصناعات الأكثر تقدما ، ومنها صناعة الدواء ، فى بلدان أخرى غير مصر .

ولم تجد إسرائيل حرجا فى تحديد اسم الدولة التى جعلتها بديلا ، فاختارت الأردن .

ولكن لماذا الأردن ؟

هذا السؤال ربما يجيب عنه حجم الاستثمارات الإسرائيلية فى الأردن ، واتفاقيات التبادل التجارى والاقتصادى المشتركة بينهما ، والتى تم توقيعها فى الآونة الأخيرة ، وكان الاتفاق عليها منذ أكثر من عامين .

● ٤٠٠ مليون دولار ثمن التنازل !

عندما فشلت محاولات الطرف الأمريكى الذى فرض نفسه رقيبا على تنفيذ الحالات من الناحية التى تخدم مخططات لها آثارها السيئة على مصر ، لجأ إلى عقد جلسات مناقشة موسعة يمارس فيها ضغوطا

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر : [illegible]
التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٦

على الحكومة المصرية ، والتى أعقبها اجتماع ضم كلا من وزير الصحة ، ووزير قطاع الأعمال ، والبحث العلمى ، وأعلن بعده عدم التنازل عن فترة السماح التى قررتها الاتفاقية ، والتى بموجبها تستطيع مصر الاستمرار فى نشاطها ، وتقديم الخدمة الصيدلية للمواطن المصرى بالأسعار المنافسة للأسعار العالمية .

ولم يمل الجانب الأمريكى .. وكرر محاولاته ، وقام أخيرا بعرض ٤٠٠ مليون دولار أمريكى تحت مسمى مساعدات بحثية ، وتكنولوجية ، وذلك فى مؤتمر دعا إليه الأمريكان ، بشرط أن تثبت مصر حسن النوايا فى الاتجاه إلى المخصخصة والبدء فى تنفيذ التنازل عن فترة السماح التى قررتها اتفاقية « الجات » .

● عدم وجود أبحاث فى صناعة الدواء

ويؤكد الدكتور « على الشرقاوى » رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية ، على ضرورة التمسك بفترة السماح التى قررتها المنظمة المشرفة على تنفيذ الجات ، ويحذر من مخاطر ارتفاع الأسعار فى الخامات الدوائية نظرا لاحتكار البعض لها ، ويدلل على ذلك أن إحدى الشركات الأمريكية تنتج خاما لعلاج « الروماتيزم » يصل سعره إلى ١٠ آلاف دولار للكيلو جرام ، بينما هناك شركات فى دول أخرى تنتجه بسعر ٢٠٠ دولار فقط ، وهذا يدفع بعض شركات صناعة الدواء فى العالم الثالث إلى استخدام الخام ذى الأسعار الأقل .

ومن هنا تبدأ محاولات ضرب هذه الصناعة لما لها من مواصفات عالية ، وبأسعار أقل ، وأكد على ضرورة إيجاد خطة بحث علمى يتم التنسيق فيها بين الدولة والقطاع الاستثمارى لتلافى المخاطرة الناجمة عن عدم وجود أبحاث فى مجال الدواء ، ومواكبة التقدم العالمى فى هذه الصناعة .

● حرمان من الترخيص الأجنبى

ويؤكد الدكتور « برهان الدين إسماعيل » رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية ، أن التعجيل فى تنفيذ « الجات » يجعلنا نخضع لقوانين المنافسة غير المشروعة ، لأننا لا نستطيع إرغام الصيدلى على إبراز البديل الرخيص مثلما تفعل ألمانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية ، التى تجبر الصيدلى على إعلان أسعار بدائل الدواء فى الروشتة ، وأن سقوط الاحتكار بعد ١٠ سنوات يحطم الثقة ، ويحدد مكمن الخطورة فى التعجيل من حيث أنواع الدواء .

إن ٣٥٠ صنفا من أصناف الدواء سيقف تصنيعها لمدة ٢٠ سنة على حسب بنود الاتفاقية ، أى أن مصر ستتخلف عن التطوير والتحديث فى عملية تصنيع الدواء لمدة ٣٠ سنة ، إذا تم التعجيل الفورى ، وإسقاط فترة السماح التى قررتها الاتفاقية ، وأيضا يقلل من حجم الاستثمارات وبناء وحدات التصنيع الجديدة ، فمثلا كانت ٤ كبسولات علاج البلهارسيا بـ١٦ جنيها أثناء الاستيراد من الخارج ، حاليا ولأننا بدأنا الاستفادة من فترة السماح ، فالقطاع الاستثمارى ينتج نفس الأقراص بجنيهين فقط .

ومن هنا فإن التعجيل يفقد مصر محاولات التصنيع بالطرق المختلفة ، ولمدة ٢٠ سنة قادمة ، وهذا يتضمن تناقضا مع ماقررته اتفاقية الجات الأخيرة التى راعت ظروف صناعة الدواء فى الدول النامية ، واحتياجاتها البالغة الضخامة من الاستثمارات الجديدة ، والإضافية لعمليات الإحلال والتحديث للصناعات القائمة .

وطالب بضرورة إنقاذ الصناعة الوطنية لصالح ٦٠ مليون مصرى هم فى أشد الحاجة إلى الدواء

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: [illegible]

التاريخ: ١٨ أغسطس ١٩٩٦

المحلى المصنع بطرق مختلفة تساهم فى الإقلال من سعره ، وبخضع لرقابة الأجهزة المعنية فى وزارة الصحة ، والتعجيل فى تنفيذ الاتفاقية سيحرم مصر من الحصول على ترخيص صناعات المستحضرات من الشركات الأجنبية ، لأنه فى هذه الحالة سيتم الاحتكار لمدة ٢٠ سنة قادمة لأى منتج صيدلى جديد .

● انهيار الصناعة الوطنية

ويؤكد الدكتور « زكريا جاد » نقيب الصيادلة ، أن مصر ستتأثر بعملية الاحتكار الذى يتولد عن حقوق الملكية بشكل مباشر وضار ، لأن هذه الحقوق ستضيع جميع الفرص أمام دول العالم الثالث ومنها مصر ، وستفرض على هذه الدول عدم القيام بالتقليد أو المشابهة فى صناعة الدواء ، وإجبارها على التعامل مع الشركات الأجنبية المحتكرة التى تحدد سعر هذه الصناعات الدوائية .. ومن هنا فإن لم تكن هناك وقفة جادة للتمسك بفترة السماح التى قررتها اتفاقية الجات للدول النامية ، والانتفاع بحقوق الملكية المطبقة لمدة عشر سنوات ، ستنهار صناعة الدواء فى مصر .

والأخطر من هذا كله أن شركات صناعة الدواء الكبرى فى العالم ستندمج خلال ١٠ سنوات ، وتصبح شركات احتكارية عملاقة ، ومن هنا يصبح الوضع خبثا ، ويؤكد على ضرورة إيجاد صيغة لمواجهة التكتلات الاقتصادية فى العالم كله ، والتفكير فى اتخاذ إجراءات لمواجهة الموقف بعد فترة السماح ، والتمسك بهذه الفترة ، حفاظا على الصناعة الوطنية ، لأن الشركات الأجنبية رصدت مليارات الدولارات لشراء ودمج بعض الشركات الأخرى ، وأصبحت هذه الشركات بدون جنسية . ويطلق عليها « عابرة القارات » .

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٢١ ابريل ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

وقفة للتأمل

الحماية كافية.. ولكن!!

تحت عنوان «صناعة السيارات المصرية مهددة بالجات والمشاركة الأوروبية» في مصر الذين تناولنا خلال الأسبوع الماضي أراء خبراء صناعة السيارات في مصر الذين أكدوا أن صناعة السيارات المصرية ستقف في مهب الريح حيث أن الجات تنص على الخفض التدريجي للجمارك على السيارات والتزام مصر بإلغاء الحماية الممنوحة للصناعات المحلية بعد فترة بما يجعلها تخرج من المنافسة وإغلاق مصانعها القائمة.

وقد تلقيت تعقيبا من إدارة المنظمات الاقتصادية الدولية بالتمثيل التجاري التابع لوزارة التجارة حيث أشار السيد لطفي عبدالحميد إلى أن المفاوض المصري الذي شارك في المفاوضات التي صاغت التزامات مصر المدرجة في جداول التزاماتها قد حرص حرصا تاما على عدم المساس بنوعيات السلع التي لها طبيعة خاصة سواء لما تدره من إيرادات للموازنة العامة أو لحماية الإنتاج المحلي والصناعة الوطنية القائمة. وفي هذا الصدد كانت سيارات الركوب إحدى السلع التي أصررنا على عدم إجراء أية تخفيضات جمركية عليها تم ربطها عند المستويات المطبقة حاليا في التعريفة الجمركية المصرية على الوجه الآتي:

أ- سيارات ركوب أقل ١٠٠ سي سي ٦٠٪

ب- سيارات ركوب من ١٠٠٠ سي سي إلى أقل من ١٥٠٠ سي سي ٧٠٪

جـ- سيارات ركوب من ١٥٠٠ سي سي حتى ١٦٠٠ سي سي ١٠٠٪

د- سيارات ركوب أكثر من ١٦٠٠ سي سي حتى ٢٠٠٠ سي سي ١٣٥٪

هـ- سيارات ركوب تتعدى ٢٠٠ سي سي ١٦٠٪

علما بأن هذه النسب هي التي تم ربطها في إطار التزاماتنا ولم تخضع للتخفيض الجمركي كباقي السلع حيث ستظل عند هذا المستوى حتى عام ٢٠٠٠.

وقال السيد لطفي عبدالحميد إنا تحدثنا عما أثير حول ما ترتبه الجات من الالتزام بإلغاء الحماية الممنوحة للصناعات المصرية بعد فترة معينة مما يجعلها خارج المنافسة فإنه إلى جانب التعريفات الجمركية الحامية التي تمت الإشارة إليها فإن مصر والدول المختلفة لازالت لديها الأدوات المختلفة لحماية صناعاتها من الواردات التي ترد إلى مصر بأسلوب غير شرعي طبقا لأحكام الجات حيث أن الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أوروجواي تعطي للدول الحق في حماية صناعاتها من الممارسات غير المشروعة كالإغراق أو الدعم أو الواردات المفاجئة المتزايدة التي توقع ضررا على الصناعة المحلية وذلك من خلال فرض الرسوم التعويضية أو إتخاذ الإجراءات الأخرى المنصوص عليها بهذه الاتفاقات.

ويبقى القول بأن تطوير الصناعة المصرية وإتباعها للمواصفات القياسية العالمية أمر بالغ الأهمية وبحيث لاينبغي أن تكون للإدارات الحمائية (جمركية وغير جمركية) آثار سلبية نتيجة اللجوء إليها دون السعي نحو التطوير والتجديد وتخفيض تكلفة الإنتاج مما يساعد هذه الصناعة على المنافسة العالمية إلى جانب سد الاحتياجات الخاصة بالاستهلاك المحلي.

عادل إبراهيم

المصدر: الأهرام المسائي

التاريخ: ٢٢ أبريل ١٩٩٦

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

● ناقشتها ندوة علمية:

صناعة الدواء فى مصر.. على موعد مع أوجاع اتفاقية الجات

تواجه صناعة الدواء فى مصر تحديات كبيرة بمحاولة شركات الدواء العالمية إقناع الشركات المصرية بالبدء فورا فى تطبيق أحكام حقوق الملكية الفكرية وحماية براءات الاختراع التى نصت عليها اتفاقية الجات.

وتهدف هذه المحاولات إلى عدم الانتظار لمهلة السنوات العشر الانتقالية التى سمحت بها الاتفاقية للدول النامية فى الوقت الذى ترى فيه الشركات المصرية أن ذلك سيجهض صناعة الدواء المصرى ويؤدى إلى احتكار الشركات الدولية له وبالتالى ارتفاع أسعاره.

وتقدم الشركات الأجنبية إغراءات عديدة للشركات الدوائية المصرية لاقناعها بأن الاختراع الدورى بأحكام حماية براءات الاختراع للمنتجات الدوائية من شأنه أن يهيئ مناخا يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات فى مصر.

وحجة هذه الشركات أن ذلك يسهم فى تطوير صناعة الدواء المصرية وتوفير فرص عمالة إضافية فى هذا القطاع الحيوى وتنمية القدرات الابتكارية لدى الباحثين المصريين من خلال احتكاكهم بالتكنولوجيا المتقدمة من ناحية وحماية حقوقهم الفكرية من ناحية أخرى.

وحذرت شركات الأدوية العالمية فى الندوة العلمية التى عقدت مؤخرا بالقاهرة والتى نظمها المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى من أن تباطؤ مصر فى حماية براءات الاختراع للمنتجات الدوائية يمكن أن ينعكس سلبا على صناعة الدواء المصرية التى تظل فى غيبة هذه الحماية أسيرة التقليد الأعمى الذى يحكم عليها أن تظل صناعة من الدرجة الثانية غير مؤهلة للمنافسة العالمية المقبلة.

وأوضحت مناقشات الندوة أنه سوف يتعين على مصر أن تنافس إسرائيل وإيطاليا والأردن ودولا أخرى فى مجال الصناعات الدوائية التى تعد بطبيعتها نشاطا اقتصاديا ذا ربحية عالية وسوف تمثل حماية براءات الاختراع شرطا ضروريا لجذب الاستثمارات الأجنبية فى هذه الصناعة.

وأشارت إحدى أوراق العمل المقدمة إلى الندوة إلى أن الحكومات الأجنبية التى تستعد لتوسيع نطاق علاقاتها التجارية مع مصر سوف تنظر إلى حماية براءات الاختراع لمنتجات شركاتها باعتباره علامة على حسن النية لدى مصر. وعلى النقيض من ذلك فإن عدم توافر مثل هذه الحماية سوف يمثل عاملا سلبيا يحول دون إحراز تقدم فى هذا الصدد

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٢٤ ابريل ١٩٩٦

تحقيق

تحولت قضية اتفاقية حقوق الملكية الفكرية الى قضية رأى عام عندما اقتربت المناقشات من صناعة الدواء.. واذا كان الالتزام بهذه الاتفاقية مفيدا لمصر من جانب الكتب والمطبوعات والأفلام وحماية لها من عمليات القرصنة فقد لا يكون كذلك فى قضية الدواء بوجه خاص..

وطبقا لهذه الاتفاقية الموقعة فى اطار اتفاقيات الجات وسعيت بمعاهدة الجوانب الخاصة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية يلتزم الموقعون عليها باعادة صياغة قوانين بلادهم بما يتفق والاعراف الدولية لحماية براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر والتصميمات الصناعية والأسرار التجارية والمستحضرات الصيدلية.. ومنحت الدول الصناعية الكبرى مهلة لمدة عام وذلك اعتبارا من يناير ١٩٩٥ لتنفيذ ذلك.. اما الدول النامية التى تقوم بعمليات التحول للاقتصاد الحر فقد حصلت على مهلة ٤ أو ٩ سنوات... ومنحت الدول الأقل تطورا مهلة حتى عام ٢٠٠٦ ورغم ان شهورا مضت من هذه المهلة الممنوحة لمصر كأحدى الدول الموقعة على الاتفاقية فان الحوار لايزال مستمرا حول المهلة وهل تحصل عليها او تتنازل عنها وذلك يرجع ايضا لضغوط اتفاقيات الشراكة مع اوربا وامريكا.. وفى مصر الاتجاه الأول يطالب بالتنازل عن مهلة الممنوحات العشر بحجة أن هذا يسهم فى جذب استثمارات جديدة فى ظل عدم وجود حماية للبراءات لا يخدم الابتكار او الاستثمار وقد يكون هذا صحيحا ولكن الاتجاه الثانى وهو ما يتفق مع ظروف مصر التى يجب ان تحصل على هذه المهلة وتمد صناعة الدواء بوجه خاص للمتغيرات الجديدة.. وحتى تؤهل الشركات والمستهلكين ايضا للظروف الجديدة.

فكيف يمكن التنازل عن المهلة.. وهل يمكن ان نواجه الشركات المحلية الظروف الجديدة... والسوق والمستهلك المصرى وقدرته محدودة كيف يواجه ارتفاع سعر الدواء ثلاثة او خمسة اضعاف السعر الحالى الذى يشكو منه ايضا.

الالتزام بالاتفاقية امر هام وضرورى والحصول على مهلة والاعتماد بالبحث والابتكار واعادة تاهيل شركات الدواء فى مصر اكثر ضرورة

عبدالله نصار

٢٠٠١٨٩

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٢٢ ابريل ١٩٩٦

تحقيقات

كيف يمكن الاستجابة للاقتراحات والضغوط والافكار التي يحاول البعض الترويج لها بالتنازل عن مهلة السنوات العشر الممنوحة لمصر في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وبخاصة في صناعة الدواء...

اتحاد الصناعات المصرية والدور الواضح في النهوض بالصناعة الوطنية والذي يقوده رئيس الاتحاد محمد فريد خميس بالتعاون والحوار مع زملائه أعضاء بهذه القضية الهامة وعقد اللقاءات وجلسات العمل سواء بالنسبة لهذه الاتفاقية أو ما يتم من مفاوضات الشراكة الأوروبية أو مع الولايات المتحدة المناقشات كشفت عن حقائق خطيرة بالنسبة لصناعة الدواء وهي :

● التطبيق الفوري لاتفاقية «التريبس» حقوق الملكية الفكرية سيؤدي الى خسارة للمواطن المصري من الحصول على ٢٠٠ مستحضر بأسعار الاقتصادي مع التنبيه وفقا لقواعد براءات الاختراع الجديدة والتي ترفع الحماية لمدة ٢٠ عاما.

● اسعار المستحضرات ترتفع من خمسة وستة اضعاف السعر الحالي رغم ان المستحضرات المتداولة في السوق المصري تمثل ٩٣٪ من الاستهلاك لايزال بعضها له براءة اختراع .

● شركات صناعة الدواء في مصر كانت تغطي ٤٥ فقط من الاحتياجات عام ١٩٧٧ وارتفعت الى ٦٣٪ في عام ١٩٩٤ وقلت اسعار الدواء مقارنة عن مثيلاتها في الدول المجاورة حتى أن سعر الدواء في مصر يعادل ربع سعر العلبة ...!!

● أن تطبيق المهلة لايحول جذب الاستثمارات الاجنبية في صناعة الدواء التي يكفل لها القانون كل الحماية ولو كفلت مملوكة بنسبة ١٠٠٪ للاجانب .

هكذا يجب ان تتم الاستفادة من المهلة غير اعتداء شركات الدواء وهي يمكن للسوق المصري ان يواجه المتغيرات الجديدة في أسعار الدواء لأن توفير الدواء قضية لا تحتمل أية مساومات في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وفي مرحلة التحول الاقتصادي لابد من مهلة للاعداد والتقاط الانفاس لمواجهة الاوضاع الجديدة ..

وهذا فان ما يجب ان يطرح للمناقشة الآن ليس لمسقط المهلة ولكن كيف يمكن الاستفادة منها بأقصى ما يمكن في ابحاث والتطوير .

عبدالله نصار

المصدر: العالم اليوم

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ٢٢ ابريل ١٩٩٦

سينما ★ في المؤتمر الذي يعقد الشهر القادم بباريس

المنتجون المصريون يطلبون حماية اتحاد المنتجين العالمي

□ القاهرة ـ ناصر حسين:

في المؤتمر الذي يعقده اتحاد المنتجين العالمي في باريس في الفترة ما بين 9 إلى 11 مايو القادم سوف يقدم الوفد المصري الذي يشترك في المؤتمر مذكرة موقعة من أكثر من 100 منتج مصري يطلبون فيها تدخل اتحاد المنتجين العالمي الذي دخلت مصر عضوا فيه بعد أن سددت الاشتراكات المطلوبة منها والتي تبلغ 30 ألف دولار سنويا.

طلب المنتجون المصريون من اتحاد المنتجين العالمي والذي يضم أكثر من ممثل 40 دولة مهتمة بالإنتاج السينمائي في العالم والتي تعتبر قراراته نافذة المفعول في الدوائر السينمائية التدخل لحماية الفيلم المصري في عدد من الدول.

وأول الدول التي يطالب المنتجون المصريون حماية حقوقهم فيها الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد بها أكثر من 4 ملايين عربي..

وقد بدأ الموزعون الذين يعملون في أمريكا بشراء الأفلام المصرية بما قيمته 5 آلاف دولار للفيلم وانخفض السعر حتى وصل إلى 1500 دولار.. رغم أن الاحصائيات تشير إلى أن الفيلم المصري يحقق أكثر من 30 ألف دولار باستثناء 4 محطات تليفزيونية عربية في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بشراء الفيلم المصري من الموزع الذي أشتراه لأمريكا بما يتراوح ما بين 10 آلاف إلى 15 ألف دولار.

ولأن الموزعين في الولايات المتحدة الأمريكية يعرفون أن الفيلم المصري لا تزجه له حماية من الأجهزة الرسمية فإن معظم الأفلام المصرية تصل إلى هناك عن طريق التهريب من بيروت أو أية دولة عربية أو أوروبية. ورغم أن الفيلم الأمريكي حصل على الحماية في مصر منذ صدور قانون حق حماية الملكية الفنية عام 1992 إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم توافق على منح الفيلم المصري حق الحماية.. وهذا يتسبب في ضياع ما بين 100 ألف إلى 150 ألف دولار لكل فيلم من الولايات المتحدة الأمريكية فقط.

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٢ أبريل ١٩٩٦

نفس الشيء حدث بالنسبة لأوروبا فقد طالب المنتجون المصريون أيضا من اتحاد المنتجين العالمي حماية الفيلم المصري حيث أن الفيلم المصري كان يباع بأسعار تتراوح ما بين 7 آلاف دولار إلى 10 آلاف دولار إلا أن السعر انخفض بسبب التهريب إلى ألف دولار وتعرض كثير من الدول الاوروبية شراء الفيلم المصري رغم أن الاحصائيات تشير إلى أن أكثر من 5 ملايين عربي يعيشون في أوروبا وقد حددت المناطق التي ينتشر فيها الفيلم المصري وهي انجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والسويد والنرويج.

والمنطقة الثالثة التي طالب المنتجون المصريون من اتحاد المنتجين العالمي حمايتهم من سرقة أفلامهم بها استراليا ورغم أن في استراليا أكثر من 2 مليون عربي وتوجد محطة تليفزيونية عربية في سيدني إلا أن هذه الجهات لا تشتري الفيلم المصري من القاهرة وإنما تشتريه من البلاد العربية ومن خلال الموزعين الذين يشترون بعض المناطق وحتى لو انهم قاموا بشراء الفيلم المصري فإن السعر الذي يشترون به لا يزيد على 5 آلاف دولار.

وقد قدر المنتجون المصريون أن الفاقد من مال الفيلم المصري بسبب عدم وجود حماية له بما يتراوح ما بين 300 ألف دولار إلى 500 ألف دولار للفيلم الواحد... وقد قدرت غرفة صناعة السينما بأن الفاقد من ايراد الأفلام المصرية سنويا يتراوح ما بين 20 مليون إلى 30 مليون دولار.

وفي نفس الوقت ارسلت غرفة صناعة السينما المصرية إلى وزارة الخارجية المصرية تطلب فيها التدخل لحماية الفيلم المصري في الخارج إلى جانب الإجراءات التي سوف يتخذها اتحاد المنتجين العالمي في مؤتمره المنعقد في باريس في الفترة ما بين 9 إلى 11 مايو القادم.

وسوف تقوم غرفة صناعة السينما بتقديم التعهدات اللازمة لحماية الأفلام التي تنتجها جميع دول العالم والتي تصل إلى مصر مقابل حماية الفيلم المصري في جميع أنحاء العالم.

الاعلام فى أسبوع

ابو بكر عمر

ندوة للتعريف بأحكام اتفاقية الجات

● أصدرت وزارة الاعلام كتابا مهماً حول الاعلام المصرى وحقوق الملكية الفكرية وصرح السيد على جلال وكيل أول وزارة الاعلام بأن هذا الكتاب سوف يطرح فى ندوة مهمة يجرى الإعداد لها حاليا تحت رعاية السيد صفوت الشريف وزير الاعلام خلال الشهر القادم ويشارك فيها نخبة من المبدعين والكتاب والمفكرين والعلماء واللغانين والصحفيين ورجال القانون والمهتمين بشئون الفن والأدب والصحافة والإذاعة والتليفزيون والاعلاميين ويأتى إصدار هذا الكتاب وإقامة هذه الندوة فى إطار خطة إعلامية متكاملة للتعريف بأحكام اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والالتزامات الناشئة عنها والحماية التى توفرها وأشار الى أن اتفاقية « الجات » تعتبر من أهم الاتفاقيات التى تستهدف رفع الحواجز الجمركية التى تحول دون انسياب التجارة الدولية وقد صدق مجلس الشعب المصرى على الاتفاقية فى ١٩٩٩/٤/٢٢ وعلى ذلك أصبحت مصر ملزمة بهذه الاتفاقيات ومن ثم يتعين علينا العمل على كيفية تعظيم إستفادتنا من القواعد التى تضمنتها الاتفاقية وأشار الى ان اتفاقية الجات توفر تغطية شاملة لمجالات الملكية « اتفاقية « تريبس » حيث تغطى حق المؤلف والحقوق المرتبطة بها وحقوق فنانى ومنتجى التسجيلات الصوتية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية .

وقال إن قضايا الملكية الفكرية تنطوى على أهمية كبيرة بالنسبة لمصر ، فمصر لها دور ثقافى وطمى واعلامى رائد فى المنطقة ، وتتعرض بعض الاعمال المصرية من كتب وأفلام ومؤلفات موسيقية واذاعية وتليفزيونية للسرقة وإعادة نسخها فى الخارج وأضاف ان الملكية الفكرية يطلق عليها الآن تجارة القرن الحادى العشرين .

صفوت الشريف

● والكتاب يشمل خمسة فصول حول اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية « تريبس » ثم النشأة والأسباب ومفهوم الملكية الفكرية والاتفاقيات الدولية المنظمة لها ، والأسباب التى فرضت تضمين حقوق الملكية الفكرية فى إتفاقيات التجارة ، والفصل الثانى يضم الإطار القانونى للاتفاقية والأحكام الخاصة بحماية حق المؤلف فى الاتفاقية وعلاقتها بالاتفاقيات الأخرى ، والفصل الثالث عن موقع التشريعات المصرية المتعلقة بحق المؤلف من اتفاقية « تريبس » والنصوص المتعلقة بانفاذ حقوق الملكية الفكرية فى القانون المصرى ومدى الحاجة الى تعديلها وحق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والفصل الرابع حول الإعلام المصرى وإتفاقية « تريبس » والريادة الإعلامية المصرية فى عصر الأقمار الصناعية والآثار الايجابية والسلبية لأحكام الاتفاقية على الاعلام المصرى وكيفية مواجهة السلبيات التى تفرضها الاتفاقية على الاعلام المصرى ، كما يضم الكتاب ٦ ملاحق أخرى مهمة حول هيكل منظمة التجارة الدولية والمواد والاجراءات والجزاءات الخاصة بحماية حق المؤلف فى القانون المصرى .

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

الصدى: الوفد

التاريخ: ٢٨ ابريل ١٩٩٦

شركات الدواء المصرية ترفض التنازل عن مهلة « الجات » تحذير من اجهاض الصناعة المحلية وارتفاع الاسعار ٥ اضعاف

كتب ـ صادق حشيش

عارضت شركات الدواء المصرية مطلب الشركات العالمية بالتنازل عن مهلة العشر سنوات المقررة في اتفاقية الجات ، قبل تطبيق احكام حقوق الملكية الفكرية ، وحماية براءات الاختراع . حذر ممثلو شركات الدواء المحلية اذا تم تطبيق هذه الاحكام فوراً . وزيادة احتكار الشركات العالمية للاسواق وتضاعف اسعار الدواء المستهلك في مصر سنوياً من ٣ مليارات الى ١٤ مليار جنيه .

أكد خبراء صناعة الدواء في مصر ان التنازل عن المهلة يحرم الشركات المصرية من انتاج ٣٠٠ مستحضر دوائي بالاسعار المناسبة لدخول المواطنين المصريين . واوضحوا ان قانون براءات الاختراع في مصر ومعظم الدول النامية حاليا يعطي حماية عشر سنوات لطريقة تصنيع المادة الخام الفعالة فقط ، ولا يعطي هذه الحماية للمنتجات النهائية .

وان هذه الاوضاع سمحت للشركات الوطنية ان تنتج ادوية بديلة للمنتجات المستوردة وتوفيرها باسعار تقل كثيراً عن اسعار الشركات العالمية

واضافوا ان الخبراء ان الاوضاع السابقة على اتفاقية الجات اتاحت للشركات المصرية تحقيق طفرة كبيرة ، والحصول على التكنولوجيا المتطورة في الانتاج والبحوث والرقابة الدوائية ، واستخدام احدث المعدات والاجهزة المتاحة في السوق العالمية . ولن صناعة الدواء في مصر لا تحتاج الى استثمارات اضافية لتطويرها . ولكن صناعة الخامات الدوائية هي التي تحتاج استثمارات وخبرات عالمية لتطويرها . وان الشركات العالمية لم تحرز اي تقدم في هذا المجال بمصر خلال الاربعين عاما الماضية

وعلى الجانب الآخر يحاول ممثلو الشركات العالمية اقناع السلطات المصرية بالتنازل عن المهلة والبدء فوراً في تطبيق قواعد حماية الملكية الفكرية الجديدة التي تزيد مدة الحماية من عشر سنوات الى عشرين عاما على طريقة تصنيع المادة الفعالة والمستحضر النهائي ايضا . وتقدم الشركات العالمية مقابل هذا وعوداً بتوجيه الاستثمارات العالمية الى صناعة الدواء المصرية . وتقديم منحة مالية من الشركات العالمية الى الشركات الوطنية . لتطوير قدراتها الانتاجية والبحثية . مما يتيح فرصاً جديدة للعمالة وحماية الحقوق الفكرية لابتكارات الشركات المصرية .

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢٨ ابريل ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

رئيس الاتحاد العربي لمنتجي الأدوية لـ«الحياة»:

التكامل العربي في صناعة الادوية غير ممكن التحقيق

□ القاهرة - من مجاهد الجيزاوي:

■ قال الدكتور نزار جردانة رئيس الاتحاد العربي لمنتجي الادوية والمستلزمات الطبية إن التكامل العربي في مجال صناعة الدواء خرافة غير ممكنة التحقيق، إذ ان ما تنتجه مصر هو ما تنتجه الاردن والمغرب وسورية مما اوجد تنافساً عربياً - عربياً في مجال صناعة الدواء من شأنه تهديد مستقبل صناعة الدواء العربية.

واضاف في لقاء اجرته معه «الحياة» في القاهرة ان استهلاك الدواء في الوطن العربي يقدر بنحو اربعة بلايين دولار، اي نحو ١.٥ في المئة من الاستهلاك العالمي، اذ تحتل الولايات المتحدة الاميركية المرتبة الاولى وتليها اوروبا الغربية ثم اليابان وتستهلك تلك الدول ما يزيد على ٨٠ في المئة من الدواء المنتج عالمياً، ويقدر انتاج الدواء المحلي في الوطن العربي بنحو ١.٧ بليون.

وذكر ان الدول العربية انجزت خطوات للنهوض بصناعة الدواء، اذ تضاعفت قيمة الانتاج من ٣٤٥ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ ووصل الى ٨١٥ مليون دولار عام ١٩٨٧ ثم ١.٧ بليون دولار عام ١٩٩٤ وارتفع حجم الاستهلاك من ٧٨٥ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٣.٨ بليون دولار عام ١٩٩٤ ويلاحظ ان نسبة زيادة تغطية الانتاج المحلي من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٩٥ زادت بمقدار واحد في المئة فقط من ٤٤ إلى ٤٥ في المئة. اما على المستوى القطري فتحتل السعودية المرتبة الاولى من حيث الاستهلاك ويقدر بنحو ٨٠٠ مليون دولار تنتج منه محلياً ١٥ في المئة، وتليها مصر حيث يبلغ حجم الاستهلاك السنوي فيها ٧٠٠ مليون دولار تغطي منه محلياً ٩٤ في المئة، ثم المغرب الذي يغطي ٨٥ في المئة من حاجته محلياً وتليه سورية وتغطي ٨٠ في المئة ثم الاردن الذي يستهلك نحو ١٠٥ ملايين دولار يغطي منه محلياً ٤٠ في المئة. وهناك دول عربية عدة لا يوجد بها مصنع واحد لصناعة الدواء مثل ليبيا وقطر والكويت والبحرين وسلطنة عمان وموريتانيا والصومال.

وفي ما يتعلق بالحجم العالمي لصناعة وتجارة الادوية، اكد جردانة انها من اضخم الصناعات في العالم اذ بلغ الاستهلاك العالمي عام ١٩٩٤ نحو ٢٥٦ بليون دولار. وتستهلك الدول الصناعية التي يقدر عدد سكانها ١٤ في المئة من سكان العالم اكثر من ٨٥ في المئة، بينما تستهلك الدول العربية ١.٥ في المئة من انتاج العالم فيما بلغ عدد سكان تلك الدول ٤.٥ في المئة من سكان العالم.

وقال ان متوسط استهلاك الفرد سنوياً من الدواء يدل على اختلاف الفروق بين الدول الغنية والفقيرة، مشيرا الى انه على مستوى الوطن العربي يبلغ متوسط استهلاك الفرد سنوياً بالدولار ٥٢ دولارا في منطقة الخليج العربي، بينما في دول اخرى مثل فلسطين والسودان وموريتانيا والصومال يقدر بنحو ٢.٥ دولار.

وفي اميركا الشمالية بلغ متوسط استهلاك الفرد ٢٩٧ دولارا، وفي اوروبا الغربية ١٩٧ دولاراً وفي اليابان ٤١٩ دولاراً للفرد، وفي افريقيا ٢.٢ دولار، بينما في اسيا ٣.٧ دولار وفي العالم العربي ١٥.٧ دولار سنوياً. وحول اثار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (فات) على صناعة الدواء في الوطن العربي قال جردانه ان الاتفاقية قيدت من إمكانيات التصنيع الدوائي في الوطن العربي اذ اشتملت على حماية المنتج النهائي وليس طريقة التصنيع فقط ولمدة ٢٠ عاما مما يحرم الصناعة الدوائية العربية من جزء مهم من التصنيع الدوائي ويقلص الانتاج بصورة كبيرة واشار الى ان التحديات التي تواجه صناعة الدواء العربي تشمل نقص المواد الخام الاولية وانعدام الصناعات الاساسية وضعف صناعة التعبئة والتغليف اللذين تزيد قيمتهما على ٦٠ في المئة من حجم المنتج الدوائي. وقال ان انعدام الثقة في المنتج العربي عموماً وضعف البحوث والدراسات لتطوير صناعة الدواء ووجود خصومة بين مراكز الابحاث في الجامعات ومصانع الادوية، وغياب دستور عربي للدواء يمثل عائقاً امام التبادل التجاري العربي في مجال الدواء.

وحول إمكان التعاون العربي- الاسرائيلي في مجال المنتجات الدوائية قال ان التعاون مستحيل لان دخول الدواء الاسرائيلي الدول العربية يحتاج إلى اجراءات عدة يصعب تحقيقها.

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : السياسى المصرى

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٦

السينما المصرية في المزاد العلني

إسرائيل تخصص ٣ مليارات دولار أمريكي للفوز بالصفقة

بعد ثلاثة شهور قبدا مراسم بيع السينما المصرية في المزاد العلني بعد أن اصدرت الحكومة إقرارها بتسليم الأصول السينمائية المملوكة لوزارة الثقافة إلى قطاع الأعمال العام .. بيدا تنفيذ الإجراءات فور انتهاء الخبراء المقدمين من تقييم الأصول والتي تقدر بـ ٣٥ مليار جنيه مصري .

وقد علمت « السياسي المصري » أن إسرائيل حشدت كل طاقتها ورصدت مبلغ ٣ مليارات دولار امريكي لتجنيد الشركات الخاصة التي تعمل تحت شعار الإنتاج الفني لكي تدخل المزاد وتفوز بالصفقة . حتى أن السفارة الإسرائيلية بالقاهرة قررت شراء ٣٥٠ كراسة شروط لتوزيعها على الشركات المجندة لتنفيذ مخططها .

فقد كشفت مصادر خاصة عن قيد إسرائيل بدفع منتجين عرب من اللبنانيين والفلسطينيين وجنسيات عربية أخرى أو الدخول كشريك مع أطراف أجنبية

١٩٦

تحقيق :
هيثم وحيد
طارق رمضان

ففى الدراسة الاسرائيلية للسينما المصرية كانت استديوهات مصر والاهرام واستديو النحاس وجلال من اهم الاماكن التى تريد اسرائيل شراء اصولها كذلك .. مدينة السينما بالهرم .. والتى تريد اسرائيل وضع يدها عليها .. لان بها المعامل .. ومركز الصوت والمونتاج وبلاتوه تصوير إلى جانب قطعتى ارض فضاء .. احداهما على مساحة ٨ افدنة خلف استديو مصر .. والاخرى بشارع الجمهورية ومساحتها ٧٠٠٠ متر .

اسرائيل لا تريد سوى هذه الاصول اما دور العرض فتخرج من حسابات اسرائيل .

فإذا كانت تلك نية إسرائيل وعرضها الذى يوجد الآن فى درج مكتب السفير الاسرائيلى بالقاهرة وجاهز للاشتراك به فى مزاد السينما المصرية .

فماذا عن العروض الأخرى ؟

العروض الأخرى بالطبع تتمثل فى السينمائيين المصريين الذين وافقوا على تأسيس شركة مساهمة مصرية للسينما ووضعوا لها رأس مال مبدئى قدره مائة مليون جنيه تساهم فيه عدد من البنوك المصرية على رأسهم البنك الأهلى المصرى .. وبنك مصر .. وبعض البنوك الأخرى . كذلك بدأ الفنانون المصريون تجميع رأس مال خاص بهم ليستطيعوا رفع رأس مال الشركة .

وطالب السينمائيون وعلى رأسهم نقيبهم يوسف عثمان أن تكون السينما المصرية للسينمائيين المصريين وبدلا من طرح شركة مصر بشركاتها للبيع تقرر أن يتم تشجيع الاستثمار فى مجال السينما .

وأيضا هناك مجموعة من رجال الأعمال الذين دخلوا فى مجال الإنتاج السينمائى بدأوا التفكير الجدى فى الدخول كمشترين لهذه الاصول وإن كانت دراسة الجدوى الخاصة بهم تركز على دور العرض السينمائى المنتشرة فى وسط البلد وتتراوح اسعار المتر فيها ما بين ١٥ و٢٠ الف جنيه .

لذلك هم يدرسون السيطرة الفعلية على دور العرض وابعادها عن باقى اللعبة التى قد يدخل فيها رأس المال الأجنبى :

اما الطرف الثالث والذى جهز اوراقه واموالة لشراء اية اصول وإن لم يكن كل الأصول .

هو « الشيخ صالح كامل » صاحب شبكة راديو وتليفزيون العرب « A.R.T » والذى انتظر طويلا لشراء تلك الأصول .

ولقد بدأ فعلا فى ذلك عندما اشترى ٣٠٠ فيلم خام من افضل الافلام المصرية لاذاعتهم فى قناة الافلام الخاصة به .

ورغم محاولاتنا لمعرفة الارقام التى وضعها الشيخ صالح إلا ان جميعها قد فشلت للسرية الشديدة التى يفرضها على الموضوع عكس اسرائيل التى اعلنت نيتها للشراء .. وإن كنا نتوقع انه خلال الايام القادمة قد يعلن نيته للشراء والارقام التى سوف يشترى بها والاصول التى يريدها بالضبط

المصدر: السياسي المصري
التاريخ: ٢٨ ابريل ١٩٩٦
للبحوث والتدريب والمعلومات

وبعد مراحة هؤلاء هم الذين سيفتحون السينما المصرية واصولها . ويبقى ان نعرض بالتفصيل ما هي هذه الاصول .. وراء الفنانين المصريين في عملية البيع ولماذا البيع اصلا ؟ وهل هناك ضمانات حتى لا تتحول السينما لمنطقة حرة .. لا تستطيع السيطرة عليها ؟

اولا الاصول تتمثل في الاربعة استديوهات الكبيرة .. ثم ٣١ دار عرض سينمائي بعضها مغلق .. و١٤ دارا عاملة في القاهرة وحدها وهي .. ديانا - فتاة حمامة - ميامي - ايدو - رونكس - هليوبوليس - كايرو - بيجال - طيبة ١ - طيبة ٢ - سفنكس - رامونيس - نوره فاندي - الشرق - بالاضافة إلى مدينة السينما في شارع الهرم .

هذه هي الاصول .. اما الاراء عبدانا بالسؤال الاتي هل تستطيع الحكومة المصرية فعلا بيع السينما المصرية ؟!

جاءت الاجابة من سعد الدين وهبة رئيس الاتحاد العام للفنانين العرب . قائلا .. لا !! لان تستطيع ولسبب بسيط جدا .. هذه الاصول عليها مشاكل .. والتي تعوق الملكية ويالطبع تعوق البيع .. فهناك ١٨ دار عرض عليها مشاكل .. فالدار ملكا لشركة مصر .. والارض مملوكة لجهة اخرى .

وان كنتم لا تصدقون فعندكم سينما كريم حيث ثقافة السينمائيين تملك مبناها وشركة مصر تملك ارضها ويوسف شاهين يستأجرها لمدة ثلاث سنوات قادمة وفستديو جلال مازال حتى الان مملوكا ليوسف شاهين والجميع يعلم ذلك .

ورفض سعد الدين وهبة الدخول في تفاصيل اخرى ؟

لذلك توجهت إلى المخرج الكبير يوسف شاهين ، وسألته عن رايه في البيع .. قال .

لنظر .. انا ضد بقاء الحال على حاله .. وايضا ضد البيع . لانني ارفض الخصخصة التي يطرحونها .. لذلك لابد من ايجاد صيغة معينة الموصول لحل .

وقلت ، لخبرى بشرة ، ماهي رؤيتك لهذا الموضوع ؟ قال بعهوء : الرؤية ليست واضحة .. إنما الذي اعتقده وبصراحة شديدة جدا انه لابد من قرار سياسي يحمي هذه الصناعة ويوفر الحماية لصناع السينما وتراثنا الحضاري .

« ضرورة »

ويقول الفنان « عزت العلايلي » لابد ان تبقى شركة مصر للاستديوهات ودور العرض في ايدي الحكومة وان تخرجا من اطار الخصخصة .لان صناعة السينما المصرية صناعة استراتيجية ولابد ان يتم استثمارها من دائرة الخصخصة .. فلابد ان يصبح جزءا منها مملوكا للدولة .. وتشجيع الاستثمار السينمائي لإنشاء شركة جديدة وذلك باعفاءات ضريبية .

ويؤكد الفنان « فاروق الفيشاوي » ان تلك الاصول الضخمة لابد ان تكون ملكا للمصريين فقط .. لان بيع هذه الاصول لغير المصريين تمس وجدان وفكر المواطن المصري .

ويقول الفنان « محمود عبدالعزيز » ان ما يحدث الان قد تم إعداده مسبقا - ولا يوجد راي يقال بعد ذلك - فلابد من إصلاح كل الشركات الخربة تماما - هذه بلدنا ولابد ان نحافظ عليها .

المصدر: السياسي المصور
التاريخ: ٢٨ ابريل ١٩٩٦
للبحوث والتدريب والمعلومات

لما يوسف عدمان ، نائب السينمائيين فيقول : ارجو ان يكون ما سيقرر لصالح السينمائيين لحماية وتطوير صناعتهم .. لان تلك الصناعة من اخطر الصناعات ولذا لازيد فكرة شركة مساهمة مصرية لشراء اصول السينما لانها هى المنقذ الوحيد لنا .

لان السينما المصرية للبيع فعلا ؟

يرد جمال ليمن العضو المنتدب لشركة مصر للاستثمارات ويقول - لا - بل سيتم توسيع ملكيتها !! وتوسيع قاعدة الملكية قد يعني البيع الكامل او التاجير وهو نص القانون قطاع الاعمال العام الصادر في سنة ٩١ فكيف يتم تطبيقه على السينما المصرية !!

يقول .. إن هناك نظر من وسيلة .. منها :

- ان تبيع الاصول او الشركة بالكامل .

- ان يشارك اصحاب راس المال او المستثمرين .

- أن يتم التاجير لفترة سواء طويلة او قصيرة وهذه الشروط الذى نضعها لبيع أى أصول .

اما بالنسبة للسينما فسيتم بيع الاصول غير المنتجة

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ١ مايو ١٩٩٢

للبحوث و التدريب و المعلومات

الجات.. قادمة

الجات قادمة ولا مفر منها والسلع الاجنبية التى سوف تأخذ طريقها إلى السوق المصرية لن ترحم بل إنها فى المستقبل القريب سوف تسعى إلى أن تأخذ مكانها وتستقر وتطيح بالمنتج المحلى بكل السبل..

ما هو مصير منتجاتنا المحلية.. هل أعدت عدتها لمواجهة هذه الغزوات الشرسة؟.. هل تتوافر لديها مع مرور الوقت القدرة على الصمود والتصدى للمستورد؟

حذر بعض النواب داخل لجنة الصناعة بمجلس الشعب من هجوم الجات، وأعربوا عن تخوفهم من عدم قدرة المنتج المحلى على الصمود فى مواجهة المستورد.

قال النواب ان تكلفة المنتج المحلى على مستوى أغلب السلع مازالت تستقر عند حدود مبالغ فيها وأن سعر السلعة الأجنبية سوف يقل بمعدلات ملموسة عن السلعة المصرية المماثلة بالاضافة إلى أن هناك فارقا واضحا بين المحلى والمستورد فى مستوى الجودة.

أمين مبارك

دعا أعضاء اللجنة القطاع الخاص إلى ضرورة أن يكثف جهده ويخفض تكلفته لمواجهة المنافسة القادمة مع قرب تطبيق اتفاقية الجات. وأشار الأعضاء إلى أن تكلفة المنتج المحلى مازالت غير مرشدة ويمكن أن تتراجع على مستوى سلع بديلة وأنه لابديل عن ترشيد هذه التكلفة من أجل التوصل إلى صمود حقيقى أمام الجات.

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ١ مايو ١٩٩٦

نظام الجودة الشاملة كيف نأخذ به؟

د. فؤاد أبو اسماعيل
أستاذ ادارة الأعمال بتجارة الأزهر

الاساس فى نجاح اى شركة او مستشفى او مؤسسة صحفية هو استيعاب الادارة للنظم الحديثة وتطبيقها عمليا. ولقد اجمع اساتذة الطب ورواده الذين اجرى معهم الاهرام تحقيقا صحفيا فى ١٩٩٦/٤/١٨ بخصوص إدارة قصر العينى الجديد الذى تكلف مليار جنيه على أن نجاحه فى تحقيق اهدافه يرتبط بنجاح النظم المطبقة فى إدارته. ولكى تحقق المنظمات اهدافها بالنسبة للربحية او غيرها فإنها توظف الافراد الذين لهم خبراتهم السابقة فى تطبيق تلك النظم. او قد تتفق مع احد الاسلوبين او كلاهما فإن الامر يستلزم توافر نظام إدارى فعال للبحث عن التطبيقات الإدارية الحديثة وعرض ذلك على العاملين سواء كانوا من افراد الإدارة او من القائمين بشغل وظائف التنفيذ.

وبالطبع فإن توافر قسم للبحث عما هو جديد من نظم إدارية وقيامه بعرض تجارب الشركات الاخرى من اجل تسهيل عملية الاخذ بتلك النظم لن يقابل بالترحاب من جميع المديرين وبالتالى سيأخذ طريقة نحو التطبيق لان اى مدير قبل أن ينتقل لمرحلة التطبيق لنظام معين يمر بعدة مراحل سابقة على ذلك تتمثل فى ضرورة استيعاب هذا النظام من خلال وسائل التعليم المختلفة، ثم يلى ذلك الاقتناع بجدوى عملية التطبيق، ثم توفير البيئة الداخلية المحفزة على ذلك، حيث تنتهى هذه الدورة بوضع النظام موضع التطبيق الفعلى.

ولذلك نشأ نظام الجودة الشاملة كمفهوم علمى على يد علماء الإدارة والاحصاء والعلوم الهندسية بالولايات المتحدة فى منتصف الخمسينات عندما نشرت اول مقالة عنه فى مجلة Harvard Business Review عام ١٩٥٦ ثم وجدنا احد العلماء الامريكيين وهو Senge فى عام ١٩٩٢ يقول بالحرف الواحد «ان حركة الجودة الشاملة بالولايات المتحدة مازالت فى مرحلتها الاولى المتمثلة فى اعداد المراكز العلمية والتدريبية القادرة على نشر المفهوم العلمى للجودة الشاملة بين افراد الإدارة» ويؤيد ذلك ماذكره جوران الذى يلقب بالاب العلمى والعملى لنظام الجودة الشاملة، وهو الآخر عالم امريكى، بانه من عام ١٩٧٥ بدأت اليابان تتفوق على الدول الغربية فى المنافسة العالمية وتوسع من حجم الفجوة التنافسية لصالحها لان الشركات اليابانية لم تأخذ إلا فترة زمنية قصيرة لنقل نظام الجودة الشاملة من مرحلة الفكرة او النظرية إلى مرحلة التطبيق على يد علماء الولايات المتحدة واليابان الذين تعاونوا سويا فى هذا المجال.

والسؤال هو اين نحن من ذلك كله؟

وبالرغم من ان هناك استثنائية تتمثل فى الشركات العالمية التى اقامت مصانعها بالمدن الصناعية الجديدة وخاصة بالعاشر من رمضان والسادس من اكتوبر ونقلت معها نظم الجودة الشاملة التى تطبقها الشركة الام فان الانسان يستطيع ان يقول اننا فى المراحل التى تسبق نشر الفكرة بين افراد الإدارة.

والدليل على ذلك ان ماكتب وترجم إلى العربية بالنسبة لهذا الموضوع ووقع تحت يدنا لايتعدى خمسة كتب. لذلك تظهر أهمية الصحافة والاهرام الاقتصادى ومراكز التدريب الادارى فى نشره بين قطاع كبير، لان ذلك يمثل مرحلة مهمة تسبق عملية التطبيق.

وانطلاقا من ذلك نضع هنا الاطار العام لوضع هذا النظام موضع التطبيق بواسطة شركاتنا وذلك فى حدود الحيز المتاح. ولكن دعنا اولا نعرف الجودة الشاملة بانها «تعنى تطبيق معايير او مواصفات الجودة التى يرغبها المستهلك على أن يتم ذلك بواسطة كل عامل ومدير وان تتضمن الجودة كل شىء داخل الشركة او المنظمة».

وتوضح تجارب الدول الاخرى ان هذا النظام طبق على شركات تعمل فى صناعات مختلفة وعلى بعض الجامعات وبعض الخدمات الحكومية وهو يختلف عن شهادة المطابقة للجودة «الايزو» فى ان الاخيرة تمثل جزءا فقط من نظام شامل للجودة اخذين ذلك فى الاعتبار نقدم فيما يلى الخطوات المقترحة لتطبيق النظام.

* توفير الالتزام لدى افراد الإدارة للاخذ بهذا النظام، على أن يتضمن ذلك تدريبهم وخلق مصلحة مباشرة لهم من وراء تطبيقه عن طريق قياس درجة مساهمات كل منهم فى «تجويد» الادارة التى يشرف عليها بشكل شامل

* وضع معايير الجودة بالنسبة لكل موظف إدارى وتنفيذى، وشرح تلك المعايير لكل منهم وتحديثها بصفة مستمرة فى ضوء التغييرات فى حاجات ورغبات المستهلك، ومايقدمه المنافسون للسوق، والتكنولوجيا المطبقة.

* إعداد كتيب على مستوى الشركة او المنظمة يتضمن أهداف نظام الجودة الشاملة ومايجب القيام به بواسطة كل موظف وعامل لتحقيق تلك الاهداف . ووسائل ونظم الرقابة على الجودة وغيرها مع توزيعه على العاملين.

* تشكيل لجنة تمثل فيها جميع الإدارات للتنسيق بين فرق العمل المختلفة المنوط بها تطبيق النظام، مع تدريبهم على كيفية العمل فى شكل فريق.

* تحديد الهدف النهائى من وراء النظام والتأكد انه يتمثل ببساطة فى إنتاج منتج خال من العيوب لان تكلفة إصلاح المنتج المعيب تتراوح بين ١٠٪ إلى ٢٥٪ من قيمة المبيعات، بحيث تشبع حاجات المستهلك بدرجة اعلى من اى من اى منتج اخر منافس، مع قياس درجة رضاء عينة المستهلكين عن الجودة واستخدام ذلك كاساس فى اعداد نظام حوافز رجال البيع وغيرهم .

* وضع كل ماسبق فى شكل خطة تنفيذية تتضمن مراحل تطبيق البرنامج. والانشطة والاعمال المطلوب القيام بها. وحجم الموارد المالية وغيرها المطلوبة للتنفيذ. والفرد او الجهة المسئولة عن التطبيق ، ثم الناتج النهائى فى نهاية كل مرحلة.

المصدر: الشعب

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ٢ مايو ١٩٩٦

صحة المصريين فى خطر

ارتفاع أسعار الدواء بنسبة ٢٠٠٪ والمصانع تغلق أبوابها بسبب «الجات»

خبراء الصحة يحذرون من التطبيق العاجل لنصوص الاتفاقية ويرفضون الضغوط الأمريكية

أسعار الدواء سوف ترتفع بنسبة ٢٠٠٪ وأكثر من ١١ مصنعا للأدوية سوف تغلق أبوابها؛ بسبب اتفاقية «الجات».. تلك نقطة خطيرة.. لكن الأخطر منها أن أمريكا تستعجل هذا الدمار وتدفعنا إليه فى عجل!! فالبرغم من أن حكومتنا وقعت اتفاقية «الجات» وصار من حق صناعة الدواء أن تتمتع بفترة سماح مدتها ١٠ سنوات لحين التطبيق العملى للاتفاقية وعلى الرغم من أن هناك مخاطر.. لكننا وقعنا، والآن تمارس أمريكا ضغوطا شديدة من أجل التراجع وإلغاء فترة السماح الـ ١٠ سنوات، وأن يبدأ التطبيق السريع «للجات» على قطاع الدواء، وكل ما يخص الملكية الفكرية من إبداع وبراءات اختراع.

كانت تلك الضغوط بمنزلة «هزة» عنيفة دفعت خبراء الدواء وصناع الأدوية إلى عقد ندوة سريعة يوم الثلاثاء الماضى نظمتها غرفة الصناعات الكيماوية برئاسة سمير قناوى.. كان السؤال المطروح: ندخل فورا فى التطبيق العملى «للجات» أم ننتظر السنوات العشر؟ وماذا لو دخلنا الآن أو بعد عشر سنوات؟ وماذا سيحدث لصناعة الدواء؟ بل للمواطن المصرى؟ وهل تستمر مستشفيات الحكومة فى أداء دورها مع التأمين الصحى أم تنتهى كل تلك «للعونات»؟

وأسئلة أخرى عديدة ثارت خلال الندوة وجاءت إجاباتها على ألسنة الخبراء.. وتضمنتها السطور القادمة.

كان الدكتور أحمد أبو العينين -عضو اتحادات الصناعات- محددا حينما أوضح صراحة الآثار المترتبة على تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية «للجات» على قطاع

صناعة الدواء وقال: إن صناعة الدواء توفر ٩٣٪ من الاحتياجات المحلية للمستهلك المصرى ، وتستورد الـ ٧٪ الباقية، كما يتم تصنيع العبوات الدوائية كلها فى مصر.

وتصل قيمة إنتاجنا المحلى من الدواء إلى مليارى جنيه، وفى حالة استيراده من الخارج سوف يصل إلى ١٢ مليار جنيه.. وهناك ١١ شركة قطاع عام وشركات أخرى خاصة ومشتركة كلها سوف تواجه معاناة شديدة.. وسوف يترتب على تطبيق «الجات» ارتفاع حاد فى أسعار الدواء للمواطنين.. أشار أيضا الدكتور أحمد أبو العينين إلى أن دور الصناعة الوطنية فى مجال الدواء سوف يتقلص فى حين يزداد نفوذ الشركات العالمية والمتعددة الجنسية.. بل إن الشركات الوطنية مصيرها إلى الزوال -هكذا قال.. وسوف تعود مصر إلى الاستيراد من الدول والشركات العالمية المحتكرة للتكنولوجيا.. أيضا حاول د. أبو العينين أن يفند المزاعم القائلة بأن «الجات» سوف توفر استثمارات جديدة فى مجال تصنيع الدواء وقال: إن هذا الكلام مردود عليه؛ لأن تلك الصناعة بطبيعتها مفتوحة على العالم منذ وقت مبكر وهناك العديد من شركات الدواء تعمل فى مصر بعد الحصول على رخصة التشغيل وزادت فى السنوات الأخيرة.. أى أن المجال مفتوح منذ عشرات السنين والذى كان يضبط غول الأسعار هو وجود شركات وطنية كبيرة فى هذا المجال الحيوى، ولو فقدنا تلك الشركات المصرية سوف تتخلى تماما عن دورنا الاجتماعى وستزداد الأسعار بشكل لا محدود.. ويقول د. أبو العينين: إن زيادة الأسعار من شأنها أن تحد من قدرة الدولة على توفير العلاج فى المستشفيات العامة والتأمين الصحى.. بل إن عمال شركات الدواء سوف يصبحون عرضة للفصل وضرب مثالا بذلك ما حدث من فصل عشرات الآلاف من العمال بعد دمج شركتى جلاكسو وبوروزيكلوم.

وكانت أيضا تلك المخاوف هى المحركة لكلام الدكتور حسن عبد الفتاح -مدير هيئة التأمين الصحى بالإسكندرية- حينما قال: إن الرعاية الصحية فى مصر تكلف الدولة نحو ٤ مليارات جنيه سنويا -الدواء وحده يمثل ٦٠٪ من التكلفة- وإذا ارتفعت أسعار الدواء يعنى هذا ارتفاعا متزايدا لتكلفة الرعاية الصحية والدواء.. وهى أمور مهمة ولا يمكن التخلى عنها.

أيضا الدكتور برهان الدين إسماعيل -عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الكيماوية- قال: إن الدواء سلعة حيوية جدا تفوق فى أهميتها الكثير من السلع ولهذا يجب أن نوفر لمصانعنا حماية كاملة من أجل القيام بدورها الاجتماعى وعدم السماح بانهيارها.. لأن النتيجة النهائية سوف يتحملها المريض الذى لا يقدر أساسا على توفير ضرورات حياته.

وقال خبراء الدواء: إن التطبيق الفورى لنصوص «الجات» فى شأن الدواء سوف ترفع سعر أكثر من ٢٠٠ مستحضر طبى إلى ٦ أضعاف.. الأمر الذى لا يقدر عليه المواطن المصرى.. لهذا السبب كان التركيز من جانب

المصدر: الشعب

التاريخ: ٢ مايو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

تحقيق: أحمد عبد المنعم

المتحدثين على أن تستفيد مصر شركات الدواء الوطنية من فترة السماح الممنوحة في الاتفاقية ومدتها عشر سنوات بدلا من استعمال «الأزمات» من الآن.. وتساءل الخبراء.. كيف تستطيع شركات الدواء العامة مثلاً أن تطور نفسها في خلال العشر سنوات وسوء الخصخصة يلاحقها.. والتصريحات المتوالية عن بيعها لا تتوقف؟ واشترط الخبراء ضرورة أن تنشىء الحكومة صندوقاً لدعم شركات الدواء في أبحاثها وأسعارها لتتقدم خلال مدة السماح.

ولأن «كندا» دولة طبقت نصوص «الجات» ولم تأخذ فترة السماح هذه فقد ظهرت فيها آثار التجربة التي حذر منها أحد الخبراء الكنديين عندما قال أمام الندوة: إن تطبيق «الجات» سوف يزيد من الاحتكار وتزيد الأسعار بنسبة ٢٠٠٪ وفقاً لأرقام البنك الدولي، وقوانين الجات تحبط المنافسة ولا تشجعها ولهذه الأسباب طالب المتحدث الكندي المسئولين في حكومتنا بضرورة العمل على حماية صحة المصريين من الجات وآثارها.

كذلك مسئول هندي قال: إن الدول النامية تقاوم مثل تلك الأنظمة والاتفاقيات التي تخدم أغراض «الكبار» فقط وأشار إلى أن مجلس النواب الهندي رفض تمرير الاتفاقية خوفاً من مخاطرها على الصناعة الوطنية.. ولأن الآثار وخيمة فقد طالب بعض خبراء الأدوية خلال الندوة إعادة اتفاقية الجات إلى مجلس الشعب لإدخال تعديلات عليها تخدم الصناعة الوطنية إن لم يتيسر إلغاء الاتفاقية كاملة.. أشار كذلك مسئول شركات قطاع الأعمال إلى أن الشركات تحتاج موارد هائلة للصرف على الأبحاث والتطوير وهي حالياً غير قادرة على ذلك.. فكيف تطالبنا الجهات الدولية بالتطبيق الفوري لنصوص الجات، ونحن فعلاً نتنافس؟ قالوا كذلك: إن الشركات الوطنية لن تزيد مبيعاتها عن ١٠٪ بعد الجات في حين أنه سوف تستأثر الشركات العالمية بـ ٩٠٪ من حجم السوق الداخلية ولن ندخل أسواقهم.. وفي كل الأحوال نحن الخاسرون.. وتلك الشركات المتعددة الجنسية لن تراعي أية أبعاد اجتماعية.. وسيكون الإنسان المصري هو الضحية في كل الأحوال.

القرصنة الفكرية ظاهرة جريئة ومفضوحة

□ د. معتمد محرم عبد الغني☆ □

أصبحت محاربة مافيا الملكية الفكرية في الحقل التجاري من أهم القضايا المثارة على الساحة الدولية مؤخرا خاصة مع تطبيق اتفاقية الجات مما تضمنته من حماية لهذه الحقوق لقد تدخلت التشريعات منذ سنين عديدة لحماية حقوق المنتج خصوصا لحماية ملكة الملكية الصناعية الذي يتكون من العلامات التجارية، الاختراعات العلمية، الرسوم والنماذج الصناعية وحظيت هذه الحقوق بكم لا بأس به من الاتفاقيات الدولية.

ومع ثورة التكنولوجيا بدأت قرصنة من نوع جديد وهي مافيا الابتكارات والاختراعات وبرامج الكمبيوتر والبث عبر الاقمار الصناعية انتشرت هذه الظاهرة التي تحقق ارباحا سريعة للقراصنة وخسائر فادحة للصناع واصبحت تأخذ احيانا شكل الجريمة المنظمة في صناعات كاملة واشتهرت بها بعض الدول في جنوب شرق اسيا وهناك مؤشر قوي على انها انتقلت لبعض دول الخليج حيث أنها أسواق واسعة وقادرة على امتصاص ما يرد لها من سلع.

ولقد ساعدت عدة عوامل على انتشار هذه الظاهرة اهمها سياسة اغراق الاسواق التي اصبحت تسود العالم والتساهل في الاجراءات الجمركية بين الدول بسبب الاتفاقيات التجارية بالاضافة إلى أن اغلب الشركات الصناعية لا تتدخل إلا عند وقوع الاعتداء فعلا على ملكيتها الفكرية وحينئذ فقط تسارع لتسجيل علاماتها التجارية أو براءة اختراعاتها بعد أن تكون الجريمة قد وقعت فعلا ولا يصعب على الجاني حينئذ التهرب من هذه الاجراءات كذلك هناك عامل نفسي له تأثير سلبي في قمع تلك القرصنة وهو احتكار الدول الفنية للتكنولوجيا والفجوة بينها وبين الدول النامية مما يسبب فتور الدول النامية في ملاحقة هذه الجرائم واخيرا قصور بعض التشريعات المحلية والدولية ووجود بعض الثغرات بها تتسلل منها القرصنة.

وازاء هذا العجز في قمع المافيا الفكرية التي استطعت فإن الدول الصناعية لم تتوقف عن التصدي لها حتى جاءتها فرصة مقاومتها في اتفاقية الجات التي اثارت بحزم موضوع الملكية الفكرية وتضمنت تدابير مهمة لحماية هذه الملكية منها التزام كل الدول الاعضاء بتضمين قوانينها الداخلية المبادىء التي تضمنتها اتفاقية باريس 1883م واتفاقية بيرن 1886 ومعاهدة روما 1961 واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة 1970 كذلك التزمت الدول بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية وذلك بتحقيق المساواة بين الاجانب ومواطني الدولة في كل ما تقرره بخصوص الملكية الفكرية بالاضافة ايضا لتطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية الذي يعطي الدول الاعضاء حق التمتع بأي ميزة تمنحها دولة عضو لرعايا دولة اخرى.

أما اهم ما تضمنته جولة اورجواي فهو استحداث الجات لجهاز يتولى مراقبة الدول الاعضاء في مجال حماية الملكية الفكرية حتى يمكن اجبار التدابير اللازمة لاجبار الدولة على اتخاذ ما يلزم لتحقيق الحماية المطلوبة.

ولكن هذه الاجراءات لا يجب أن تغفل الدول المتقدمة حق الدول النامية في الحصول على التكنولوجيا اللازمة لمجالات التطور والتنمية فيها خاصة وأن عددا منها يلعب دورا على نحو أو آخر في ثورة التكنولوجيا العالمية لكونها مصدر المواد الأولية والعمالة وبعض العلماء.

وفي هذا السياق فالامل معقود على المنظمة العالمية للملكية الفكرية «الويبو» التي تأسست في استكهولم 1967 واصبحت الآن احدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في ديسمبر 1974 والتي تقوم بالاشراف على تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن الملكية الفكرية والعمل على النهوض ببرنامج من شأنه تقديم المساعدة القانونية والتقنية إلى البلدان النامية والمنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر.

☆ مستشار قانوني بالسعودية

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ١٢ مايو ١٩٩٢

رئيس جنرال موتورز مصر فى مؤتمر صحفى:

علينا مواجهة الجمارك بخفض التكلفة وزيادة الجودة

● اكد زيادناشف رئيس شركة جنرال موتورز / مصر بان سوق السيارات المصرى مرتبط بالتطور والنمو الاقتصادى واتساع الطبقة الوسطى وزيادة الطلب فى الشرائح المتوسط من المستهلكين واكد بان هناك نموا فى سوق السيارات حيث بلغ حجم السوق عام ١٩٩٥ نحو ٩٨ الف سيارة نقل وملاكى منها ٢٧ الف سيارة مصنعة محليا بزيادة نحو ٣ الف سيارة عن العام قبل الماضى.

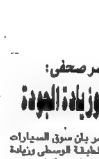

زيادناشف

واضاف بان مصنعى السيارات يعملون حاليا مع وزير الصناعة إمكانيات تصنيع سيارة قصية مصرية رخيصة مدعوا الى ان الاستثمارات اللازمة للمكونات المحلية لهذه السيارة ان تقل عن ٢٥٠ مليون جنيه ومذكرا استعداد شركة جنرال موتورز للمساهمة مع باقى مصنعى السيارات المصرية لتحقيق الهدف فى ضوء ما تتيحه سياسة الشركة وخططها المستقبلية واكد بانه بدأ امس تسليم اول دفعة لحاجزى السيارة أوبل فيكترا ١٩٩٦ بينما تم توقف انتاج السيارة موديل ١٩٩٥ مع تعهد الشركة بتوفير قطع الغيار اللازمة لعشر سنوات قادمة مع توافر عمليات الصيانة وتمثل نسبة المكونات المحلية فى السيارة الجديدة نحو ٤٧٪ مع الالتزام بالجودة على المستوى العالمى.

وأشار إلى ان إجمالى الاستثمارات التى انفقتها الشركة لانشاء الموديل ١٩٩٦ السوق المصرى بلغ ٣٠ مليون جنيه مشيرا إلى ان شركة جنرال موتورز / مصر ساهمت بنحو ٤٨٤ مليون جنيه فى الاقتصاد المصرى متمثلة فى ٢٢٠ مليون جنيه مدفوعات للمكونات المحلية و١٢٠ مليون جنيه لمساعدة عمليات تطوير مصنعى المكونات المحلية اضافة الى ١٢ مليون جنيه رواتب للعمالة واكد بان سياسة التوسع فى التصنيع المحلى للمكونات ستؤدى لتوسيع سوق السيارات وإنتاج سيارة مصرية مصممة فى النهاية كما سيساعد على زيادة التشغيل للعمالة سواء فى مصانع المورديين أو مصانع الشركات المصنعة للسيارات المحلية.

واكد ان على جميع مصنعى السيارات فى الدول النامية تطوير صناعاتهم حيث تفرض اتفاقية الجات وتحرير الأسواق منافسة عالية يجب الاستعداد لها عن طريق خفض التكلفة وزيادة الجودة.

المصدر: الأهرام الاقتصادي
التاريخ: ١٣ مايو ١٩٩٢
للبحوث والتدريب والمعلومات

بانوراما اقتصادية

اشراف: مصطفى امام

جامعة الأزهر تناقش أثر الجات

«أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية» هو موضوع المؤتمر الدولى الذى تعقده جامعة الأزهر الشريف - بمركز الشيخ صالح كامل بالجامعة - فى الفترة من الحادى والعشرين وحتى الثالث والعشرين من شهر مايو الجارى.

صرح بهذا نائب رئيس جامعة الأزهر ومقرر المؤتمر د. جعفر عبدالسلام لـ. عبدالعزيز جبرة وقال ان المؤتمر سيعقد تحت رعاية فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى - شيخ الجامع الأزهر - وبرئاسة د. أحمد عمر هاشم رئيس الجامعة.

واضاف ان المؤتمر ستشارك فيه وفود من مختلف دول العالم الاسلامى اضافة إلى منظمة التجارة الاسلامية - بالمغرب - والبنك الاسلامى للتنمية - بجدة - وسفراء الدول الاسلامية بالقاهرة والذين سيتحدثون عن تجارب بلادهم فى ظل هذه الاتفاقية الدولية.

نائب رئيس جامعة الأزهر قال - «للاهرام الاقتصادى» ايضا ان المؤتمر ستقدم اليه عدة ابحاث تناقش مختلف الجوانب القانونية لاتفاقية الجات وايضا فلسفة الاتفاقية والقضايا التى تمثل تحديا امام الدول النامية - التى من بينها الدول الاسلامية بالاضافة إلى تحليل الآثار التى يمكن ان تترتب على اتفاقية الجات سواء الايجابية او السلبية وذلك بهدف الخروج بتوصيات يمكن الاستفادة بها مستقبلا فيما يتعلق باقتصاديات العالم الاسلامى.

د. احمد عمر هاشم

د. جعفر عبد السلام

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٢ مايو ١٩٩٦

بعد جهود مكثفة لصناعة الدواء: مهلة العشر سنوات باقية؟

اصبح من المقرر ان تتمتع مصر بمهلة العشر سنوات كاملة وهى مدة السماح التى تتيحها اتفاقية الجات قبل تطبيق قواعد حماية الملكيـــة الفكرية على قطاع الصناعات الدوائية.

جاء ذلك خلال اجتماع مجلس ادارة اتحاد الصناعات المصرية برئاسة وزير الصناعة المهندس سليمان رضا الاسبوع الماضى.

وعلمت شهيرة الرافعى - محررة عالم الاعمال - ان الوزير قد ابدى موافقته على كافة التوصيات الواردة بالندوات التى اقامتها مؤخراً الشركات الوطنية لصناعة الادوية لوقف الحملة التى قادتها بعض الشركات متعددة الجنسية بهدف الاسراع فى تطبيق قواعد حماية الملكية الفكرية دون انتظار فترة السماح التى تقررها اتفاقية الجات للدول النامية .

وقد لاقى هذا القرار ارتياحاً كبيراً داخل الاوساط الصناعية العاملة فى مجال الادوية . ويقول الدكتور احمد ابو العينين - عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات ورئيس احدى الشركات الوطنية لتصنيع الادوية ان الاسراع فى تطبيق قواعد حماية الملكية الفكرية كان من شانه اضافة إلى رفع اسعار الدواء فانه كان سيقضى على الصناعة الوطنية فى هذا المجال الهام.

اما اليوم ومع احتفاظ مصر بحقها الذى اتاحه لها المجتمع الدولى فان الصانع الوطنية ستكون قادرة خلال هذه الفترة على الاستعداد للمرحلة القادمة التى ستمثل تحدياً كبيراً للصناعة الوطنية.

وكانت التوصيات التى خرجت بها الندوات المنعقدة مؤخراً تدور حول عدة نقاط اهمها:

□ الاصرار على فترة السماح التى تخولها اتفاقية الجات وهى عشر سنوات قبل التقيد بقوانين التى كانت سارية قبل اتفاقية الجات.

□ تحديد سريان براءة الاختراع فى مصر والدول العربية بما لايتجاوز خمس سنوات وأن لا يسرى تمديد اخر لهذه الفترة.

□ اعطاء الادوية المصرية حصة مشار اليها صراحة فى اسواق الدول العربية والافريقية من طريق (GENERAL SYSTEM OF PREFERENCIES) G.S.P

على ان يتم تثبيت قوائم الادوية لمدة زمنية لا تقل عن خمس سنوات.

□ لا تسرى احكام اتفاقية الجات TRIPS على البراءات المسجلة قبل بدء العمل بالاتفاقية، وتسرى فقط على البراءات التى تسجل عقب بدء التطبيق الذاتى لاتفاقية الملكية الفكرية TRIPS

□ عدم تطبيق شروط الاتفاقية على الادوية التى تم تسجيلها قبل التوقيع على الاتفاقية

□ اعطاء الشركات المصرية والعربية الحق فى تسجيل الادوية التى مازالت براءات اختراعها سارية واجراء التجارب عليها على ان يتم تداولها بعد انتهاء فترة براءة الاختراع طبقا لبراءات الاختراع.

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: أخبار الاقتصاد

التاريخ: ١٣ مارس ١٩٩٢

• عبدالحميد ابراهيم يقول:

أنا «تربـاس» فى الافصاح!!

فى ندوة جرت مؤخراً وحول النقطة الخاصة بالافصاح والشفافية قال عبدالحميد ابراهيم رئيس هيئة سوق

عبد الحميد ابراهيم

المال: انا تربـاس فى الافصاح.. ولابد من الافصاح لكل الشركات واولها شركات قطاع الاعمال العام.. وقد تم شطب ١٦ شركة بسبب عدم افصاحها عن البيانات والمعلومات الضرورية.. واضاف أن خدمة المعلومات والافصاح متوافرة فى هيئة سوق المال لكل من يطلبها وبأسرع ما يمكن وفوراً.

□

ندوة إسلامية حول حقوق المؤلف !

جدة ـ المسلمون:

□ تنظم الامانة العامة لرابطة الجامعات الاسلامية بالاشتراك مع جامعة الازهر ومؤسسة اقرا للخبرة ندوة دولية حول حقوق المؤلف من منظور اسلامي، بمدينة القاهرة يوم غد السبت ويستمر لمدة يومين.

وكان الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي وزير الشؤون الاسلامية والاوقاف والدعوة والارشاد بالسعودية ورئيس رابطة الجامعات الاسلامية قد ترأس الاجتماع الماضي بالقاهرة لاجتماع المجلس التنفيذي للرابطة توقف خلالها للخطط المستقبلية الى جانب عدد من المسائل التي تهم رابطة الجامعات الاسلامية.

وحول ندوة السبت صرح د.جعفر عبد السلام الامين العام للرابطة ونائب رئيس جامعة الازهر بان الندوة تستهدف تقييم نموذج لحق المؤلف واساليب حمايته وكيفية مقاومة الشطط في تقديم ما يسمى بالابداع والابتكار خاصة ان الحقوق يجب ان تراعى دائما مصالح المجتمع وقيمه وادابه وعدم الاضرار بها.

كما تركز على المفاهيم الاسلامية لحق المؤلف وحدوده واساليب حمايته خاصة بعد ان صار للمسلمين محطات فضائية تبث الانتاج الاعلامي في كل مكان.

وفيما يتعلق بمحاور ندوة حقوق المؤلف قال د. جعفر عبد السلام ان الندوة تتناول ثلاثة محاور الاول هو مضمون حق المؤلف والصور الجديدة التي يشتغل فيها خاصة الحق الاقتصادي للمؤلف ونسبة المؤلف قديما وحديثا مثل السطو على المؤلف او الاختراع ونسبته لغير المؤلف ، او الاستغلال الاقتصادي للحق دون ان صاحبه او دون اداء المقابل كما سنعرض هذا المحور ابرز الوسائل التي يقدمها القانون الدولي والقانون لحماية حقوق المؤلف.

اما المحور الثالث فيتناول حرية الابداع والقيود عليها والفرق بين الابداع والاسفاف وحماية النظام العام والآداب.

يشارك في الندوة خبراء وباحثون من اكثر من 25 جامعة عربية واسلامية ومؤلفون واساتذة الاعلام■

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٥ مايو ١٩٩٦

وزراء النقل العرب يبحثون تأثير الجات على خدمات النقل العربى

كتب - سلامة حسن:

وافق المكتب التنفيذى لوزراء النقل العرب برئاسة المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات على مذكرة الأمانة العامة بشأن الدراسة والتوصيات الخاصة بتأسيس لجنة دائمة للسلامة الطرقية، كما ناقش المكتب الذى بدأ أعماله أمس فى دورته الحادية والعشرين عددا من الموضوعات، أهمها توقيع وتصديق الدول العربية على اتفاقية إنشاء الهيئة العربية لتصنيف السفن والتى وقعت عليها حتى الآن ٨ دول عربية، كما استعرض وزراء كل من سوريا والكويت والسعودية وليبيا ومصر التأثيرات المحتملة لاتفاقيات الجات على خدمات النقل العربى.

وقد أكد المكتب التوصية بضرورة تشجيع القطاع الخاص الوطنى والعربى على الاستثمار فى قطاعات النقل والدراسة الخاصة بدور النقل فى التكامل الاقتصادى العربى وأثره فى تنظيم وخفض تكاليف النقل البرى بين الأقطار العربية، كما وافق المكتب على تقرير اللجنة الفنية للنقل البرى بشأن متابعة إتمام شبكات النقل البرى بشقيها الطرق والسكك الحديدية وتوفير النظم والخدمات على محاور الربط العابرة، وكذلك الدراسة الخاصة بأسس تنظيم نقل الركاب بين الدول العربية ووضع أسس هذا التنظيم والتأكيد على أهمية بلورة اتفاقية عربية شاملة لتنظيم نقل الركاب بين الدول العربية والنقل العابر فى ضوء الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين دول المجلس.

حقوق الملكية الفكرية واعتبارات النظام العام

يقوم الفكر السياسي الليبرالي على أن النظام العام، بحسبانه حداً يبرره لنا ممارسة الحقوق والحريات، يتكون من عناصر ثلاثة الأمن العام، والصحة العامة، والسكينة العامة.

والواقع أن هذه العناصر الثلاثة، هي عناصر من طبيعة بيئية يمكن تحكمها قوانين الحركة تأثيراً وتأثراً، فمما لاشك فيه أن الانحلال بعنصر الصحة العامة على سبيل المثال يتعكس بالضرورة على العنصرين الآخرين، فينال من السكينة العامة، ومن ثم يضطرب الأمن العام.

ولذا كانت حماية الصحة العامة كأحد عناصر النظام العام داخل بلدان بعينها وآخر خارجي، فإن لهذا الأخير مصدراً دولياً أعظم يجمع الجانبين الا وهو وجوب توافر الدواء للشعب بأسعار مناسبة.

ومن هنا تتبدى أهمية القدرة الانتقالية التي استخلصت الدول النامية أن تحصل عليها بعد جهد جهيد من خلال مفاوضات جولات الجات المتعددة وأخرها جولة أوروجواي وما انتهت اليه من انشاء منظمة التجارة العالمية (W.T.O)، والتوازع عدد من الاتفاقيات التي تعنى بمختلف انواع التجارة ، ومن بينها اتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS).

فوفقاً لمادة (٦٠) من تلك الاتفاقية تتمتع الدول النامية بفترة انتقالية مدتها عشر سنوات قبل أن تلتزم بتوفير الحماية لحقوق براءات الاختراع المستخدمة في مجال الصناعات الدوائية.

وبما كان ذلك الاصرار من جانب الدول النامية على الحصول على تلك الفترة الانتقالية إلا لإدراكها لحقيقة مؤكدة مفادها أن الالتزام الفوري بتوفير الحماية لحقوق براءات الاختراع المستخدمة في مجال صناعة الدواء، سيؤدي إلى تحجيم صناعة الدواء الوطنية تحجيماً من شأنه أن يترك الساحة الدولية للشركات المتحدة الجنسيات التي تعمل في هذا المجال ، مما يؤدي إليه ذلك من مضاعفة أسعار الدواء لضمانها مستضعفاً وذا التفاتي ذلك ينبغي التنبه بدءاً لتلك الفترة لترتيب البيت من الداخل في هذا المجال الحيوي الهام، بل الأكثر أهمية لاتصاله بحق من أقدس حقوق الانسان الا وهو الحق في الحياة وسلامة الجسد.

ومع تقديرنا للدوافع وراء هذه الدعوات وكونها تنبع من رؤية واعية فإنها في ذات الوقت شأن الدعوات الأخرى التي ترى وجوب البعض بالتواجد على الفترة الانتقالية بسلافة الذكر وعدم التفريط فيها، فإننا نلزك لأصحاب هذه الدعوة عدم التمسك بالفترة الانتقالية إن جانب الاستخدام لذلك الطبيعة الدوائية إلى منطقة من مناطق العالم تحكمه عدة عوامل وأبرزهم على الاطلاق عامل واحد فقط هو القدرة على الشراء، فالقدرة الانتقالية وبين هذا الجانب وبصورة أخرى، أن عدم التمسك بالقدرة الانتقالية لن يؤدي بذلك فقط إلى جلب الاستثمارات الدوائية.

ولو سلمنا جدلاً بإمكانية حدوث هذه النتيجة بطريق الالتزام والحتم، فهل يعد دخول الاستثمارات الدوائية مجال صناعة الدواء في مصر طبق لمعدم صناعة الدواء الوطنية القائمة بالفعل، ووجودها الفعلي على الساحة من الأهداف التي يجب السعي عليها وتعديد الطريق أمام انجازها؟!

والاجابة بحد سهلة وتتمثل في العبارة التالية: هذا ما جرى في تجارب الدول المتقدمة فالعبرة عندها بتعزيز قدرة الدواء الوطنية الى المنافسة من خلال التطوير الذي لاتتوافر له الحماية الا في ظل براءات الاختراع المستخدمة في

د. حسن البدراوى

رئيس المجلة، منسق مجموعة الملكية الفكرية في إطار مفاوضات المشاركة المصرية الأوروبية

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: [illegible]

التاريخ: ١٥ مايو ١٩٩٦

إقرأ وسمّ

تشهد جامعة الازهر في يومي ١ ، ٢ من شهر يونيه القادم - ان شاء الله - مؤتمرا دوليا عن حماية حقوق المؤلفين والمبتكرين في ضوء احكام التشريع الاسلامي حيث يعقد هذا المؤتمر في رحاب تلك الجامعة العريقة وبرعاية رئيسها العالم الجليل الاستاذ الدكتور احمد عمر هاشم ، وبرئاسة الاستاذ الدكتور جابر عبدالسلام نائب رئيس الجامعة والامين العام لرابطة الجامعات الاسلامية التي تشارك في انعقاد هذا المؤتمر ، وسوف يعقد هذا المؤتمر بمركز صالح كامل بجامعة الازهر ويشارك فيه عدد كبير من المفكرين وعلماء الفقه الاسلامي والقانوني والمعنيين بالتأليف والنشر وحماية الملكية الفكرية من مصر والدول العربية والاسلامية .

والواقع ان هذا المؤتمر يعتبر على درجة كبيرة من الاهمية ، واهميته هذه تجيء من اهمية الموضوع الذي يناقشه هذا المؤتمر ، وهو حقوق المؤلفين ، حيث لا يخفى على احد مدى اهمية هذا الحق بالنسبة لصاحبه ، وبالنسبة للمجتمع .

فحق المؤلف يعتبر بالنسبة لصاحبه من اهم الحقوق باطلاق لانه يتعلق بانتاجه العلمي ، وبنات فكرة التي لم تظهر الى حيز الوجود وتتجسد في عمل علمي او فني الا بعد جهد ومعاناة ومكابدة ، يعيشها المؤلف مع كتابه فكرة فكرة ، ومسألة مسألة فيقتلها بحثا ويعيش معها دراسة وتحليلا مع الترتيب المقصود ، واختيار الالفاظ والعبارات وذلك كله لا يتم الا بعد جهد شاق ومعاناة مريرة ، وتفرغ قد يأتي على حساب حظوظ المؤلف الاسرية والاجتماعية ، ومن ثم كان هذا الحق حريا بالحماية اكثر من غيره .

اما بالنسبة للمجتمع ، فان حق التأليف يعتبر على درجة كبيرة من الاهمية ، فهو اداة الرقي الانساني ، والتقدم العلمي ، وهو وسيلة انتقال الافكار من مجتمع الى غيره انه الاداة التي يتشكل من خلالها عقل الامة وتتكون ثقافتها ، وهو القاطرة التي تجرها الى آفاق الحياة الكريمة ، ولهذا كان هذا الحق محلا لاهتمام الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي .

وللحديث بقية غدا ان شاء الله .

د.عبدالله النجار

المصدر : الجمهورية
للبحوث والتدريب والمعلومات
التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٦

فاتورة الاستهلاك سترتفع إلى ١٣ مليار جنيه بعد «الجات»

خفايا أزمة الدواء

- أعراض الأزمة : نقص المستورد . رفض المحلى . ارتفاع الأسعار
- الصيادلة .. مشاهير الأطباء يروجون للمستورد على حساب المحلى .
- وزارة الصحة :
زيادة الأسعار لمنع اختفاء الدواء من الأسواق

نسمح باستيراد بعض الأدوية حتى تثبت فعالية الإنتاج المحلى

●● الدواء أيضا دخل مرحلة الجنون، كل يوم بسعر جديد . مرة موجود وعشرات لم يصل بعد .. والمريض لاينتظر . الأطباء يصرون على المستورد الغالى . والصيدليات لاتجد سوى المحلى، أصحاب مصانع الأدوية يتهمون مشاهير الأطباء بالترويج للشركات العابرة للقارات ، ويتحدثون عن اتفاقات (من تحت لتحت) لتمرير هذه الأدوية التى تكوى المرضى وتؤثر على الصناعة الوطنية ، والجات أيضا على الأبواب وفاتورة استهلاك الدواء سترتفع الى ١٣ مليار جنيه وهى الآن مليارات فقط سنويا ، وتهدد ٣٥٠ مستحضراً دواليا تنتج الآن محليا ، أزمة الدواء معقدة ، ومشاكلها لاتعد ولاتحصى وتلك محاولة لالتقاط أطراف المشكلة من قلب السوق ومن عناصرها المهمة والمؤثرة . الصيادلة يرمون بالكرة فى ملعب الأطباء والروشتات العجيبة التى يسطرونها للمرضى ، الأطباء يشيرون بالازمة فى وجه مصانع الدواء المحلية والأخيرة تعالت شكواها وستعلو مع «الجات» .. القصة برمتها فى هذا التحقيق ●●

تحقيق :
سفاء لويس
عدسة :
فاروق عبد الحميد

«الصيادلة لخصوا المشكلة فى إصرار الأطباء على المستورد الغالى وأن معظم المرضى يقتنون بالروشتة ويرفضون البديل المحلى وحتى إذا قرر الصيدلى التفاهم مع الطبيب المعالج على طريقة «الدواء غير موجود ولكن بديله موجود» هنا يفاجأ الصيدلى برفض حاد من الطبيب وإصرار منه على منح المريض فرصة للبحث عن الدواء المستورد أو «المهرب» فى أى صيدلية أخرى وتكون النتيجة جولة «كعب دايرة» للمريض أو أحد أقاربه للبحث عن هذا الدواء «الشافى المعافى» وقد يجده وقد لايجده المهم أن الأطباء يزرعون الشك فى قلوب المرضى من فاعلية الدواء المحلى .

أيضا يقول د. ماجد فؤاد زكى صيدلى إن أزمة الدواء فى مصر لها جانبان الأول يتمثل فى عدم توفر الدواء المطلوب وهو غالبا مستورد وغال جدا ، وذلك فى الأحياء الراقية حيث يعلو صوت المريض «أرجوك وفر لى علبة بأى ثمن» والثانى يتمثل فى ارتفاع أسعار الدواء وهو غالبا محلى وذلك فى الأحياء الشعبية ، وهنا تتردد مقولة «أرجوك شوفلى دواء بديل أرخص» وأعطنى أهم دواء فى الروشتة وأجل باقى الأدوية. وعموما فإن المشكلتين سواء عدم التوافر أو ارتفاع الأسعار يساهم فى تفاقمها شركات الدواء فى

المصدر: الدستور

التاريخ: ٧ مايو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

القطاعين العام والخاص والتى ترفع أسعارها بنشرات دورية تصل الى ٥ مرات فى العام .

فعلى سبيل المثال تم رفع أدوية «أولف أمبول» من ٤.٧٥ جنيه الى ٥.٥٠ جنيه «وميوكسول» من ٤ جنيهات الى ٥.٥ جنيه و«اكتيفيه» من ٢.٥ الى ٣ جنيهات .

أيضا تقوم بعض شركات الدواء بتوزيع علبة أو ثلاث على الأكثر لكل صيدلية من كل صنف مستورد وذلك طوال الشهر ، بحجة عدم كفاية حصة المستورد لاحتياجات السوق ، مثلا دواء «ايبانوتين» لعلاج الصرع بسعر ٤.٢٥ جنيه تحصل كل صيدلية على علبة واحدة ، علما بأن هذا العلاج يحتاجه مريض الصرع طول العمر ودواء «لانوكسيل» لعلاج هبوط القلب تحصل كل صيدلية على ٣ علب فى الشهر فى حين تبلغ عدد «الروشتات» المقدمة لها ٢٠ روشتة شهريا ، أما دواء «بيرجونال» وسعر العلبة بـ ٣٦٠ جنيها لعلاج العقم عند السيدات فهذا الدواء غير متوفر ، وإذا استخدمت السيدة علبة فى أول شهر فلا تجد الثانية ، وحصة العلاج تصل الى ٤ علب،

وفى حالة عدم توفر العلبة الثانية أو الثالثة أو الرابعة يصبح الدواء بلا جدوى ، أما دواء «البروسكار» لعلاج البرستاتا والذى يرتفع سعر العلبة فيه الى ١٧٥ جنيها وتحتوى على ٢٨ قرصا أى بسعر ٦.٥ جنيه للحبة تقريبا فهذا الدواء غير متوافر علما بأن حصة علاج المريض الواحد تصل الى ٨ علب ، وكذلك دواء ستيبرين «مستورد» بـ ١١.٨٥ جنيه وهو لعلاج التبول اللإرادى لا نجده ونضطر كصيادلة لبيعه «بالقرص».

الباب الخلفى

من الطبيعى أن يؤثر ارتفاع الأسعار وعدم توفر الأدوية فى حجم مبيعات الصيادلة لتنخفض بنسب تتراوح بين ٢٠٪ - ٤٠٪ وذلك لاعتبار الدواء سلعة كأى سلعة تتأثر باقتصاديات رجل الشارع ، هذا ما وضحه د. ممدوح مصطفى غراب مدرس بكلية الصيدلة، مشيرا الى أن هناك بعض الأدوية التى وصل فيها سعر العلبة الى ٨٠٠ جنيه مثل دواء «ساندواميون» حقن والخاص بزراعة الكلى وهذا الدواء مستورد وتحصل كل صيدلية على علبة فقط فى حين أن حجم الطلب يصل الى ١٠ علب على الأقل فى الشهر، وكذلك دواء «انترفيرون» لعلاج فيروس الكبد وهو متوفر وتنتجه شركة استثمارية ، وكان من الطبيعى أن تمتد موجة الارتفاعات فى اسعار الأدوية الى دواء الأطفال، فعلى سبيل المثال ارتفع سعر دواء «زيثروماكس» مضاد حيوى (٦ كبسولات) الى ٤٨ جنيها «وتارفيد» إلى ٤٧ جنيها ١٠ أقراص . و «سوبراكس» شراب بـ ٤٠ جنيها ٦٠ ميللجرام ، ورغم توفر دواء «أمبسيلين» وبسعر ٥.٦٠ جنيه فلا أحد يكتبه فى الروشتة «خلاص راحت عليه» على هذا النحو فليس غريبا أن تصل تكاليف علاج مرض السكر - على سبيل المثال - إلى نحو ١٥٠ جنيها أدوية مضافا إليه ٦٠ جنيها كشف بإجمالى ٢١٠ جنيهات شهريا، وجميعنا يعلم مدى انتشار أمراض السكر فى مصر خاصة بين أصحاب المعاشات المحدودة ، وأضاف أن الذى يعوض انخفاض نسبة المبيعات فى الصيدليات هو ارتفاع ثمن الأدوية، وعموما -كما يقول صيادلة أخرون أن قدرة أى الشركة على رفع الأدوية التى تنتجها يتوقف على قوة الشركة وحجم الدعاية والإعلان والهدايا للأطراف المشاركة فى حلقة رفع الاسعار ، وعن أساليب رفع أسعار الأدوية أضافوا ، أنه نظرا لانخفاض اسعار الأدوية التى تنتجها شركات قطاع الأعمال العام ، تقوم هذه الشركات بانتاج أدوية لشركات اجنبية بعد الحصول على ترخيص منها بذلك ، وفى حالات أخرى كما يقول عدد من الصيادلة أنه فى حالة حاجة السوق لدواء بعينه وقيام شركة قطاع عام بإنتاج هذا الدواء ولكن بسعر مفروض عليها ويحقق للشركة خسائر ، يتم توقف هذه الشركات عن إنتاج الدواء الرخيص ، بالاتفاق «الخفى» مع إحدى شركات القطاع الخاص أو الاستثمارى تقوم إحدى هذه الشركات بانتاج الدواء نفسه ولكن باسم تجارى أخر لطرحه فى السوق بالسعر الذى ترغبه ، ويعتبر هذا أسلوبا للتحايل على هيئة الرقابة الدوائية .

فى الزبالة

وحول التلاعب فى أسعار الدواء تحت

مسمى «الاسم التجارى» يقول د. ممدوح مصطفى ، أنه فى جميع دول العالم يتم انتاج الدواء تحت مسمى «الاسم العلمى» أو بالمادة الفعالة وليس «التجارى» ، وليس هناك ما يسمى بالدواء البديل ولكن دواء من المجموعة نفسها ، ولكن الغريب فى مصر كتابة الاسم التجارى فى روشتة الطبيب وإذا عرف السبب بطل العجب .

فالدواء عبارة عن مادة فعالة ومكونات الدواء ، والمشكلة تكمن فى ارتفاع اسعار المواد الخام والمواد الفعالة والتى ترتفع اسعارها على مستوى العالم وفى مصر، لدينا مصانع أدوية ولكن ليس لدينا مصدر لتصنيع المواد الخام ولذلك نقوم باستيرادها بأسعارها المرتفعة ونقوم بتصنيعها فى مصر وهنا تظهر المعادلة الصعبة فالدخول فى مصر محدودة والشركات تريد تغطية تكاليف الانتاج مع تحقيق هامش ربح .

وعن قضية ترشيد الدواء يقول لا أفهم سبب كتابة قرص ٣ مرات فى اليوم لمدة أسبوع فى روشتة الطبيب للمريض ، ثم نبيع له علبة بها ٥٠ قرصا ، لماذا لايتم تصنيع عبوة بها ٢١ قرصا حتى نرشد استهلاك الدواء وكذلك نرشد الدعم للمواد الخام المستوردة ، لماذا لانعطى المريض حسب الجرعة المطلوبة بالضبط حتى يساهم ذلك فى تخفيض اسعار الدواء ، ويؤكد أن ترشيد استخدام الدواء سيعمل على تلاشى ظاهرة الفاقد من الأدوية فى البيت المصرى والذى يتراوح بين ٣٠٪ الى ٣٥٪ وهو رقم كبير بالنسبة لدعم الخامات المستوردة ويستطرد قائلا ، إن من مساوىء التأمين الصحى فى مصر ، أن يتم كتابة دواء للمريض وعندما يذهب للصيدلية ولايجده يقوم الصيدلى بمنحه أى علبتى دواء ويقول له استبدلهم من أى صيدلية أخرى ، وفى حالة عدم القدرة على الاستبدال من الطبيعى أن تعتبر هذه الأدوية فاقدا!! .. وهناك فاقد من نوع آخر لدى الصيدليات وبالكراتين فى صورة أدوية إنتهت فترة صلاحيتها وكذلك الأدوية التى تنتهى صلاحيتها خلال فترة ٦ أشهر ، حيث يفضل «الزبون» انتاج اليوم ويعتبر هذا ضعفا فى الوعى الطبى لدى المرضى .

شماعة «الجات» !

أصحاب مصانع الأدوية يلقون بجميع حمول ومتاعب صناعة الدواء فى مصر على «شماعة الجات» مؤكدين أن الجات وما تتضمنه من اتفاقية حقوق أصحاب الملكية الفكرية وبراءات الاختراع هى السبب الرئيسى فى ارتفاع اسعار الدواء وكذلك عدم توفره بالسوق المصرى ، هذا ما أكده د. احمد برهان صاحب أحد مصانع الأدوية (قطاع خاص) مشيرا الى أن مصانع الأدوية فى مصر سواء قطاعا عاما أو خاصا مازالت تبذل قصارى جهدها لمواجهة هذا «الغول» الذى تمثله شركات دوائية عملاقة تسعى جاهدة وبكل السبل الى السيطرة على سوق الدواء العالمى وهى شركات تمثل فى مجموعها (مافيا الدواء العالمى) .

وقال : إن اتفاقية الجات جاءت لتعدل اتفاقية ٨٩ لحماية الملكية الفكرية والتى كانت تنص على أن الشركة التى تسجل اختراعا عليها أن تسجل طريقة التصنيع ، بمعنى أن هناك فرصة لأكثر من شركة كل منها يقوم بعمل مستحضر بطريقة مختلفة وكانت هذه الاتفاقية القديمة تمنح كل دولة حقها فى تحديد الفترة التى تحدد فيها احترام حق الملكية الفكرية .

ويعنى هذا حق الشركة فى بيع الدواء بالسعر الذى تحدده خلال فترة الحماية لتغطية مصاريف الاختراع ، وحتى يستفيد العالم بتلك الاختراعات تم السماح للشركات غير المخترعة والتى ليس لديها القدرة على عمل أبحاث دوائية - تم السماح لها بالاستفادة من الاختراعات الجديدة وتصنيع مستحضرات بإستخدامها بعد إسقاط الحماية من عليها ونذكر هنا على سبيل المثال أن سعر كيلو دواء الروماتيزم على سبيل المثال بـ ١٠ آلاف دولار خلال فترة الحماية وبعد الحماية يمكن شراؤه بـ ٢٠٠ دولار فقط . وكان طبيعيا أن تحرص الشركات المخترعة على إستمرار البيع بالسعر العالى لأطول فترة ممكنة . أيضا هناك دواء للقلب نستورده بـ ٣٦ جنيها ونصنعه محليا بـ ٣.٦٠ جنيه ودواء للقرحة يستورد بـ ١٣٠ جنيها ونصنعه بـ ٤٢ جنيها .

والجدير فى اتفاقية الجات وحماية حقوق الملكية هو مايسمى «بالتريبس» وهو تسجيل المستحضر وليس لطريقة التصنيع ولا أحد يقترب من المستحضر إلا بعد مرور ٢٠ سنة ؛ أى أن الشركة تسجل المستحضر باسمها ولا يعتدى عليه أحد ونظرا لمراعاة ظروف الدول النامية تم منح فترة سماح ١٠ سنوات لتطبق خلالها القانون الجديد حتى تتواءم ظروفها مع المتغيرات العالمية.

وينكر د. أحمد برهان أن هناك ضغوطا على مصر للتنازل عن هذه المهلة الـ ١٠ سنوات والتى بدأت فى يناير ١٩٩٥ ، وأن تطبق الجات على مصر من اليوم ، ومع الأسف رفع هذا الطلب عدد من أصحاب المصالح الأجنبية والمصرية فى مصر حتى وأن بعض هؤلاء حاولوا إغراء مصر بقبولها فى حالة الالتزام بالجات دون انتظار المهلة المقررة ، سوف تحضر الى مصر شركات عالمية فى مجال صناعة الدواء ، تعمل ابحاث فى مصر وقد تشترك مصر فى ذلك حتى تصبح شريكا لها فى حالة اثبات حسن النياحة .

رخيص وغير مطلوب

وفى مجال الحديث عن الجات ، يطالب د.زكريا جاد نقيب الصيادلة بضرورة انتفاع مصر بالمهلة المحددة بـ ١٠ سنوات وهى المهلة الانتقالية لتطبيق لحكام الجات ، وقال يجب الا تنسى أننا فى السوق المصرى لدينا عدد كبير من الأدوية الحديثة ومع الأسف الموقف سوف يختلف بعد ١٠ سنوات فى ظل تقادم تلك الأدوية بشكل أو بلخر وسوف تختفى مصانع الأدوية فى مصر .

وأضاف أن شركات قطاع الأعمال تستعمل خامات دوائية منها نسبة ١٠٪ تصنع محليا ونسبة ٩٠٪ يتم استيرادها من الخارج ومن المقرر أن ينطبق القانون الجديد للجات على نسبة ٩٠٪ وسترتفع فيه قيمة الخامات ، وهذا يعنى أن هناك نحو ٣٥٠ مستحضرا ستتوقف المصانع عن تصنيعها ، أيضا هناك أدوية لن يزيد عمرها على ٧ ، ٨ سنوات ثم تنتهى ، وفى ظل الجات نستطيع تصنيع ٢٠٪ من المستحضرات بسعر معقول والباقى بسعر غير معقول .

ويتصح الدكتور زكريا جاد بضرورة التكاتف بين شركات الأدوية فى مصر فى مجال البحوث ، فان تستطيع شركة بمفردها مواجهة هذا الوضع حيث يكلف البحث الواحد نحو ٥٠٠ مليون دولار .

الدواء الشعبى

ويؤيد الرأى السابق د. على الشرقاوى رئيس الشركة القابضة للأدوية مشيرا الى أننا مقدمون على عصر لايحق فيه لأى شركة انتاج خامة دوائية إلا لصاحب الاختراع وإذا كانت مصر اليوم تشترى الخامات الدوائية من السوق الأرخص سعرا والأفضل مواصفات فسينتهى ذلك لأننا قادمون على مرحلة تقسيم عالمى لانتاج خامات الأدوية فى العالم وسيؤدى ذلك إلى استيراد «الأسبرين» بجنيه ، لأن قضية براءة الاختراع عالميا كانت تسجل طريقة تحضير الخامات الدوائية ولكن عندما وجدوها غير مجدية ، غيروا الحماية وجعلوها حماية لاسم الخامة وليس لطريقة التحضير فالقضية هنا ليست قضية عرض وطلب ولكنها قضية دوائية .

وقال أننا لن نستفيد وأن نتمتع بالدواء الجديد وسيظل استخدامنا للدواء الشعبى القديم إلا الغنة القادرة التى يبلغ عددهم نحو ٤ ملايين مواطن ينفقون بمعدلات تفوق المعدلات العالمية حيث متوسط الجات بدخول أى دواء لمصر ولكن بسعر عال .

أيضا فإن الشركة المصرية تستورد ٣٥٠ صنفا بمتوسط ٢٠ جنيها الصنف ويستورد القطاع الخاص ١٣٧ صنفا بمتوسط سعر ٤٢ جنيها للدواء أو الوحدة وأن خسائر الشركة المصرية وحدها من الاستيراد يبلغ ٧٩ مليون جنيه وأن شركات قطاع الاعمال تنتج ١٢٩٠ نوعا من الأدوية بمتوسط سعر الدواء ٣ جنيهات و١٢ قرشا . ولعل المقارنة

● أصحاب المصانع:
● «الجات» ستحرمنا من إنتاج ٣٥٠ مستحضرا جديدا و«الأسبرينة» ستصبح بجنيه مصرى .. الأفضل الاعتماد على الدواء الشعبى

بين سعر الدواء المنتج محليا والمستورد يكشف عن حجم الارتفاع الذى يتنظر اسعار الأدوية فى ظل الجات ما لم يتم تدارك الأمر .

التراخيص

وتشير دراسة أعدتها غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات الى أن جميع التراخيص التى فى ايدينا الآن كشركات أدوية هى تراخيص تصنيعية تم منحها بموجب القانون الحالى المحلى وعلى هذا الأساس فإن تطبيق القواعد الجديدة للملكية الفكرية ينتج عنه أن جميع المنتجات سوف تتوقف رخصة تصنيعها مباشرة ويتوقف انتاجها بقوة القانون بغض النظر عن حماية الاستهلاك إليها من عدمه وكذلك بغض النظر عن القدرة على استيرادها من عدمه .

تشير الدراسة نفسها الى تناقص الاتجاه نحو الاستثمار الجديد فى صناعة الدواء لأن الاستثمارات الجديدة تصبح موجهة إلى حد كبير برغبة الشركات الدوائية الدولية الكبرى التى تتجه الى تفضيل الاستثمار المباشر تحت سيطرتها والانتاج فى مراكزها الرئيسية والتصدير الى أسواق دول العالم المختلفة .

وتكشف الدراسة عن ضرورة اتخاذ اجراءات تساهم فى ضبط ظاهرة التلاعب بالاسم التجارى وحث الأطباء على التوصية بالمستحضرات الصيدلية الأرخص للمرضى لأنها تخفض تكلفة فاتورة العلاج بصورة كبيرة ، على سبيل المثال تلزم القوانين فى أمريكا أن يتصنع الصيدلى المريض بالأصناف الأرخص المماثلة للمستحضر بحكم عدم وجود اختلاف فى فاعلية الدواء .

من جانب وزارة الصحة فإن الدكتورة جميلة موسى وكيل أول وزارة الصحة ورئيس مركز التخطيط والسياسات الدوائية بوزارة الصحة ، إن وزارة الصحة هى المسئولة عن تسعير الدواء ، أما كيف يتم التسعير فإن الدكتورة جميلة تقول أن وزارة الصحة قامت بوضع سياسة دوائية مالية وكذلك خطة مستقبلية للسيطرة على أسعار الدواء أهمها إعادة تشكيل اللجنة العليا لتسعير الدواء برئاسة الدكتور وزير الصحة وذلك لتسعير جميع المستحضرات الصيدلية سواء المنتجة محليا أو المستوردة الى جانب وضع القواعد العامة للتسعير على أن تعتمد على معدلات التكلفة الحقيقية مع هامش ربح معقول للشركة المنتجة يصل الى ١٥٪ للدواء الأساسى و٢٥٪ للدواء غير الأساسى ، أيضا تسعى الوزارة الى توفير جميع الأدوية بأسمائها العلمية وليس بالاسم التجارى وفى حبوات خاصة يكتب عليها وزارة الصحة .

تحت الاختبار

أما عن استيراد الدواء فإن هذا يقتصر على الأصناف ذات حجم الاستهلاك الضئيل وبالتالى تحجم عن انتاجه الشركات المحلية أو أدوية تتطلب تكنولوجيا عالية غير متوفرة فى مصر فضلا عن استيراد الأصناف الحساسة حتى وإن كان يتم انتاجها محليا حتى تثبت فاعلية الدواء المحلى ولا أدل على ذلك من توفر دواء «اللانوكسين» الشاص بالقلب رغم وجود العديد من البدائل المحلية .

ويرجع ارتفاع أسعار الدواء المستورد إلى عيمنة بعض الشركات الدولية على انتاجه لما لديها من تكنولوجيا عالية وتكاليف باهظة .

ولذلك تقوم وزارة الصحة بتحديد الأدوية التى يجب دعمها ، ويصل إجمالى الدعم إلى نحو ٧٩ مليون جنيه سنويا لقطاع الدواء وهو تقريبا ثابت ، كما تسعى وزارة الصحة الى

تصنيع بعض الأدوية المستوردة فى شركات وطنية بترخيص من الشركات العالمية بالخارج وبأسعار مناسبة لتخفيض الدعم وتوجيهه فقط للأصناف التى لايمكن انتاجها محليا ، وحاليا لدى وزارة الصحة مشروع لانتاج الأنسولين والأمصال بدلا من استيرادها .

رفع الأسعار

وعن سبب الزيادة فى أسعار الأدوية التى تنتج محليا تقول دكتورة جميلة إن تسعير الأدوية اقتصاديا بدأ منذ عام ١٩٩١ ، فى الوقت نفسه كان لابد من رفع أسعار بعض الأصناف متدنية الأسعار والتى تتسبب فى خسائر عالية للشركات المنتجة مما أدى إلى الامتناع عن انتاجها واخفائها من الأسواق ، وأدى تحريك أسعارها الى معاودة طرحها وظهورها بالأسواق بأسعار مناسبة ومنخفضة إذا قورنت بمثيلها من الانتاج الحديث أو المستورد والتى تبلغ أسعارها أضعاف هذه الأسعار .

وحول كيفية مواجهة مشكلة عدم توفر الأدوية المستوردة بالكمية المناسبة قالت د. جميلة موسى : إن وزارة الصحة وضعت حلا لهذه المشكلة متمثلا فى طرح مناقصة عامة لجميع الأدوية الأساسية المستوردة غير المتوفرة بالسوق حيث تقوم الوزارة بتحديد الكميات التى تغطى الاحتياجات الفعلية والوصول لأفضل الأسعار عن طريق تلك المناقصة التى تشارك فيها شركات قطاع عام وخاص واستثمارى ، وسيتم طرح المناقصة الشهر الحالى وذلك بالاسماء العلمية للأدوية وليس بالاسم التجارى .

وتطمئن الدكتورة جميلة كل من يثير القلق حول مخاوف الجات موضحة أن سوق الدواء فى مصر مطمئن فى ظل تطبيق اتفاقية الجات ويرجع ذلك الى أن ٦٠٪ من الانتاج المصرى هو مستحضرات مصنعة بتصريح من الشركات العالمية أى الشركات صاحبة الحق لهذه المستحضرات وذلك بالاضافة الى أن ٣٠٪ من المستحضرات الباقية قد أصبحت خارج حقوق الملكية ولجميع المصانع الحق فى تصنيعها كما أن خاماتها متوفرة بالأسواق العالمية رسميا ، وينحصر تأثير الاتفاقية على ١٠٪ من الانتاج المحلى وسوف تعمل الشركات التى تصنع هذه المستحضرات على حل هذه الأوضاع خلال فترة السماح الباقية وهى تسع سنوات .

صفاء لويس

العلم وتحديات المستقبل

د. عصام الحناوي
الأستاذ بالمركز القومي للبحوث

تغيرت الأوضاع العالمية السياسية والاقتصادية تغييرا هائلا منذ بداية الثمانينات ولم تحدث مستقر هذه التغييرات بصورة تدريجية بل حدثت من خلال انقطاعات حادة لم تكن متوقعة. ونتيجة لذلك أصبحت الخرائط الايديولوجية والاقتصادية اليوم تختلف عن ما كانت عليه في الثمانينات ولقد صاحب هذه التغييرات في الأوضاع العالمية تغييرات كبيرة في مفهوم العلم والتجاهلته نوجز أهم معالمها في النقاط

(١) الاهتمام المتزايد في الدول المتقدمة بالبحوث العلمية الأساسية باعتبارها «القرقرة» الذي يولد التكنولوجيا اللازمة لتحديث التنمية الاقتصادي والتقدم بصورة شاملة فالبحوث الأساسية في علوم الرياضة والفيزياء وفرت الأساس للانتشار النووي وخلق الستلايت الذرية ومكنت من اختراع الحسابات الالكترونية والبحوث الأساسية في الكيمياء وضعت الأساس للتغييرات الجوهرية في تكنولوجيا العمليات الإنتاجية والمضت إلى إقامة صناعات كثيرة جديدة والبحوث الأساسية في علم الأحياء كانت العامل الكامن وراء التغييرات الكبيرة في مجال الزراعة والطب ولقد وضع الاهتمام المتزايد بالبحوث العلمية الأساسية من زيادة الميزانيات المخصصة لها في جميع الدول المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ففي الولايات المتحدة يبلغ الانفاق الحكومي على هذه البحوث حوالي ١٦ مليار دولار سنويا (أي نصف الاعتمادات الحكومية المخصصة للبحث العلمي المدني) ومن المزمع زيادة هذه الميزانية إلى ٢٥ مليار دولار مع بداية عام ٢٠٠٠ حتى تحافظ امريكا على مركز الصدارة في التقدم العلمي في العالم.

(٢) التغيرات العلمية والتكنولوجية المرافقة والمستقبلية في تطورات شاملة في قوى الإنتاج، فحتى الآن كانت الميزة التنافسية تعتمد على توافر الثروات الطبيعية وعلى معدلات الإنتاج خاصة نسبة رأس المال للعمل أما في القرن القادم فستكون الميزة التنافسية من صنع الإنسان فبالرغم الآن سيطرة على واسع لمعالجة المعلومات كالطفرة الهائلة مثل الكترونيات الدقة الالكترونيات الحيوية - الذكاء الصناعية - الاتصالات - المعلومات الآلية وبرامجها - الخ وكلها صناعات يمكن توطينها في أي مكان على الأرض أي لا ترتبط بمواقع محددة للثروات الطبيعية الخ بل أن التقدم العلمي والتكنولوجي هو أساس هذا الفرع من الميزة التنافسية، أصبح كل من البحث العلمي الأساسي والتطوير التكنولوجي ذا أهمية قصوى لدعم وتطوير هذه الميزة التنافسية.

(٣) أدت الاتجاهات في تعزيز الميزات التنافسية إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات المخصصة للبحث العلمي في الدول الصناعية الذي موجهها القدرة على ابتكار التنافسية لكل دولة في مواجهة الأخرى، بالإضافة إلى هذا يتم توجيه جزء من هذه الاستثمارات إلى ما يعرف بالاستثمار التجاري للبحث العلمي ويقتصر العائد من هذا الفرع من البحث العلمي على من لديهم القدرة على شرائه واستغلاله (تم تقنين هذا المفاهيم في إطار الملكية الفكرية في اتفاقية الجات).

(٤) من أهم الاتجاهات التي تتخذ لدعم الميزات التنافسية الدول المتقدمة استخدام نتائج بعض البحوث والتطورات التكنولوجية التي تمت في إطار البحوث العسكرية ويرجع عليها العطر بعد انتهاء الحرب الباردة، فمثلا استخدم الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبح عالية الجودة من أقمار التجسس في البحوث الاستراتيجية الخاصة بالمصادر الطبيعية والبيئة بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيات كانت مخصوصة في الأصل على برامج الفضاء وتم تحويلها وتطويرها في استخدامات مدنية مختلفة، ولعل هذا الاتجاه هو سبب انتشار صناعات التجسس الفضي والصناعي في الدول المتقدمة في الآونة الأخيرة.

(٥) في ضوء هذا السباق العلمي الهائل أصبحت عملية نقل التكنولوجيا عملية معقدة للغاية لا تتحدد فقط على الجوانب الفنية والاقتصادية بل أيضا على جوانب استراتيجية وسياسية متعددة، وهذا التعقيد في نقل التكنولوجيا كان معروفا في مجالات قليلة محددة (مثل نقل التكنولوجيا النووية في الاستخدامات السلمية) ولكن أصبح الآن يشمل أعدادا متزايدة من المجالات المختلفة (خاصة مجالات التكنولوجيات المتقدمة).

لقد أدت هذه التغييرات في اتجاهات البحث العلمي والتقدم العلمي والتكنولوجي السريع والمستمر في الدول المتقدمة إلى وضع الدول النامية في وضع أكثر حرجا من ذي قبل ولعم معالم هذا الوضع هي:

(١) استمرار اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية أو بين الشمال والجنوب، فدول الشمال التي بها ٢٢٪ فقط من سكان العالم تنتج حوالي ٨٦٪ من الاختراعات المختلفة التي يصدر معظمها إلى دول الجنوب، وتعمل دول الشمال جاهدة على الابقاء على هذه

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩ مايو ١٩٩٢

للبحوث والتدريب والمعلومات

النسبية أو زيادتها خاصة بعد اتفاقية الجات ومن هنا كان اهتمام هذه الدول بزيادة الاستثمارات في البحث والتطوير لتدعيم ميزاتها التنافسية ويقدر الآن إنفاق دول الشمال على البحث والتطوير بحوالى ٩٠٪ من الانفاق العالمى أى أن نصيب دول الجنوب هو حوالى ٥٪ فقط.

(٢) أدت اتجاهات التقدم العلمى فى الدول المتقدمة إلى فقدان الدول النامية التدريجى لما كان لها من مزايا نسبية فى الاقتصاد العالمى فالتكنولوجيات الجديدة التى رفعت من كفاءة استخدام الطاقة أدت إلى تراجع الطلب على البترول والفحم (لم يعد أحد يتحدث الآن عن أزمة الطاقة) وتكنولوجيات احلال المواد المصنعة محل المواد المستخلصة من خامات طبيعية فى صناعات كثيرة (مثل احلال البلاستيك والمواد المركبة محل المعادن فى صناعة السيارات مثلا) أدت إلى خفض الطلب على الخامات المعدنية

(٣) أدى الاعتماد المتزايد على الآلة والأوتوماتية إلى خفض أهمية الأيدى العاملة فى الصناعة، وبالتالى قيمة العمالة الأرخص فى الدول النامية وقد أدى هذا إلى تراجع فى معدلات نقل بعض الصناعات من دول الشمال إلى الجنوب (التى كانت تنقل للإفادة من العمالة الرخيصة) مما نتج عنه انخفاض فى القدرات التصديرية لبعض الدول النامية (فى آسيا وأمريكا اللاتينية مثلا).

(٤) سوف تؤدى التصديرات المتزايدة فى نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية إلى زيادة اعتماد هذه الدول على منتجات الدول المتقدمة (أى فى الدول النامية ستصبح أساسا أسواقا استهلاكية لمنتجات الدول المتقدمة) وسوف يؤدى التقدم العلمى فى بعض المجالات فى الدول المتقدمة (فى الزراعة مثلا) إلى تغيير أوضاع وأسواق الإنتاج الزراعى مما سوف يزيد من المشكلات الغذائية لكثير من الدول النامية ويصف البعض تبعية الدول النامية فى القرن الحادى والعشرين بأنها ستكون تبعية تكنولوجية واقتصادية سوف تحكمها عوامل سياسية واستراتيجية ويصف البعض هذه التبعية بأنها استعمار القرن الحادى والعشرين الذى سوف يتكون من تكتلات تكنو - اقتصادية تتصارع مع بعضها.

وهذا الصراع التكنو - اقتصادى بدأ بالفعل (على سبيل المثال الصراع التجارى بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وبين أمريكا والصين، وبين المجموعة الأوروبية واليابان من جهة وبينها وبين أمريكا الشمالية من جهة أخرى، وأخيرا بين التكتلات الاقليمية المختلفة) ويتبادر الآن فى أشكاله المختلفة، والواقع أنه لا يوجد طريق أمام الدول النامية للخروج من هذا المأزق سوى تنمية قدراتها العلمية والتنموية وزيادة الاعتماد على الذات فى البحث والتطوير فالتراكم الحقيقى لرأس المال (الذى من شأنه اثراء المجتمع) هو ذلك التراكم الذى يتجسد فى القدرة على تكوين وتطوير القدرة الإنتاجية.

إن التركيز على نقل وتطويع التكنولوجيا قد يؤدى بمكاسب على المدى القصير، ولكنه يشكل خطورة على المدى البعيد، فالنمو الاقتصادى الذى تحقق فى بعض دول شرقى آسيا قد وصل إلى ما يعرف بحدود العائد المتناقص ولقد أدركت بعض هذه الدول أبعاد هذا الخطر فسارعت إلى اتخاذ عدة إجراءات للحد منه ومن هذه الإجراءات العمل على تنمية قدراتها العلمية والتكنولوجية القومية، والدخول فى تجمعات اقتصادية تحت إقليمية، وزيادة استثماراتها خارج الحدود فى دول مجاورة تتيح أسواقا كبيرة لمنتجاتها (مثل الصين والهند) ولقد ساعد على نجاح هذه الإجراءات الموقع الجغرافى لهذه الدول والتقارب الكبير فى عاداتها وأنماط عملها.

لقد كانت القدرة العلمية والتكنولوجية فى كل عصور التقدم الإنسانى ركيزة للحضارة والحياة، وهى القدرة التى إذا اكتسبت (فهى لا تمنح ولا تشترى) وتم استخدامها زاد الإنتاج وشاع الرخاء، وكلما زاد ذلك زاد تباعا اكتساب المزيد من العلم والتكنولوجيا واستمرت سلسلة التفاعلات لتحقيق المزيد من التنمية الشاملة.

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام المسائى

التاريخ: ٢٠ مايو ١٩٩٢

استراتيجية جديدة لتطوير الصناعة المصرية

في اطار الاهتمام بالصناعة المصرية وتمكينها من المنافسة في الاسواق المحلية والعالمية وخاصة بعد ازالة الحواجز الجمركية واساليب ونظم الحماية فان الارتقاء بالمنتج الصناعي المصري ورفع قدرات التنافسية في الاسواق التصديرية يتطلب تعظيم دور الصناعة خلال المرحلة القادمة لزيادة معدل نمو اجمالي الناتج المحلي والمساهمة في حل مشاكل مصر الاقتصادية والاجتماعية.

واكد سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الاعمال للصريين ضرورة وضع استراتيجية مستقبلية للحفاظ على الصناعة المصرية بعد ان كانت الصناعة في المرحلة الماضية تتنج لتلبية احتياجات السوق المحلية وتقليل الواردات وفي المرحلة التي

استلزمت حماية الصناعة في مصر باساليب عدة منها حظر الاستيراد وفرض رسوم جمركية عالية مشيرا الى ان المرحلة القادمة تحتاج لتطوير الصناعات القائمة وادخال صناعات جديدة متطورة على اعلى مستويات التكنولوجيا حتى تتمكن من المنافسة المحلية والتصدير للاسواق الاجنبية.

واشار الى ضرورة ان تكون ملامح الاستراتيجية في المرحلة القادمة معتمدة على المميزات النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد المصري والصناعة خاصة حتى تتمكن من القدرة على المنافسة في الاسواق المحلية دون التأثر من دخول الواردات المماثلة كما تمكنها من المنافسة في الاسواق الخارجية وتحقيق اهداف التصدير موضحا أن الاستراتيجية تتضمن توزيع الاستثمارات الصناعية وانتشارها الى المناطق النائية وتشجيع الاستثمارات كليفة للعمالة التي تساهم في حل مشكلة البطالة وكذلك الاستفادة من الخامات المتوافرة في مصر سواء المعدنية او الزراعية.

واكد محمد سالم المنشاوي عضو اتحاد الغرف التجارية ضرورة اجراء دراسات تشخيصية شاملة لجميع

محمد سالم المنشاوي

الصناعات المصرية وتقييم قدراتها التنافسية والتكاملية محليا وعالميا، مشيرا الى ان الدراسات التشخيصية تتركز على صناعة السميج والملابس والصناعات الكهربائية والالكترونية والهندسية والصناعات الغذائية والزراعية والصناعات الكيماوية والجلدية وصناعة الدواء والصناعات المعدنية والتحديثية وصناعات مواد البناء.

وقال المنشاوي ان الدراسات تشمل المزايا التنافسية والنسبية في كل صناعة وهيكلها العمالي واوضاعها المستقبلية مع مقارنات بين ما تقدمه دول اخرى مناقسة في اجتذاب رؤس الاموال والتقنية الحديثة وتحديد المشاكل التي تواجهها حاليا مع اقتراح الحلول المناسبة لها، مشيرا الى تحديد الحوافز المتوازنة والمرونة اللازمة للمصدرين والمستثمرين لتشجيع وتطوير الصناعات القائمة والدخول في الصناعات الجديدة.

واضاف ان تطبيق نظام الحوافز بالنسبة للصناعات التصديرية او الصناعات كليفة للعمالة او الصناعات التي تأتي بتكنولوجيا حديثة.

وطالب محمد المنشاوي بتشجيع مجالات البحث والتكنولوجيا والتدريب وانشاء مراكز البحث والتدريب وادخال القطاع الخاص وتشجيعه على الاستفادة منها والمساهمة في ادارة وتمويلها بالاضافة الى تحديث المواصفات القياسية المصرية حتى تتلاءم مع الاوضاع الاقتصادية الدولية والتقنية الجات والتطورات التكنولوجية العالمية.

محمد خراجة

العالم اليوم
للصدر:
للبحوث و التدريب و المعلومات
التاريخ: ٢٠ مايو ١٩٩٦

رغم إنفاق 30 مليار دولار فى مشروعات جديدة

صناعة «البتروكيماويات» الآسيوية فى مأزق «الجات»

□ بانكوك ـ مانيلا ـ العالم اليوم ـ خاص:

تعلق الدول الآسيوية معدلات نمو مرتفعة لذلك ينمو الطلب على المنتجات البتروكيماوية بمعدلات سريعة، ويتوقع مكتب «جاردين فايننس» للسمسرة أن تستهلك آسيا 30٪ من منتجات العالم الكيماوية بمختلف أنواعها بحلول عام 2000 مقابل 26٪ فى عام 1990، وعلى الرغم من ازدهار الطلب على المنتجاتِ البتروكيماوية إلا أن القلق يسُّود رجال الصناعة فى آسيا.

ففى تايلاند ـ على سبيل المثال ـ انخفضت أسهم الشركات البتروكيماوية فى بورصة بانكوك، وفى 24 ابريل تم التعامل على أسهم شركة «فينايل» المنتجة لمادة الـ P.V.C، بنحو 34٪ من أسعارها المسجلة، وكان قد تم تسجيل الشركة فى فبراير 1995 كما تواجه الشركات المنتجة للراتنجات مشاكل متعددة.

وإحدى المشاكل الرئيسية التى تواجهها الشركات البتروكيماوية هى عدم رغبة الحكومات فى حماية الصناعات المحلية، وفى تايلاند فإن الأراء المطالبة بعدم الحماية تستند إلى اتفاق منظمة التجارة العالمية وإلى اتفاق الاقتا، وفى العام الماضى خفضت الحكومة التايلاندية التعريفات الجمركية على بعض المنتجات البتروكيماوية من 20٪ إلى 12٪ كما خفضتها على بعض المنتجات الأخرى من 40٪ إلى 30٪ وفى ظل اتفاق الاقتا فإنه سيتم تخفيض التعريفات بمعدلات أكثر بحلول عام 1997.

وفى الفلبين ـ وهى دولة عضو فى الاقتا ـ فإن خفض التعريفات الجمركية أدى إلى إعلان شركة «ميتسوى» اليابانية فى مارس الماضى عن تخليها عن مشروعها لإنتاج البولى بروبلين الذى تبلغ تكلفته الاستثمارية 130 مليون دولار.

وفى الصين فإن الرغبة فى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تجعل الحكومة تخفض الرسوم الجمركية إلا أنها فى نفس الوقت تستلقى الاستثمارات الضريبية الممنوحة للمستثمرين الأجانب على الآلات المستوردة، وأعلنت شركتان من كبرى الشركات العالمية البتروكيماوية وهما «BASF» الألمانية و«دوبونت» الأمريكية عن أنهما ستبحثان عن موطن آخر لمشروعهما المشترك لإنتاج النايلون فى الصين.

وفى الهند فإنه تم تخفيض الرسوم الجمركية بالفعل على المنتجات البتروكيماوية من 150٪ إلى 40٪ ومن المحتمل انخفاضها أكثر مما أدى إلى انخفاض الأرباح وأسعار الأسهم.. ومن أكثر الشركات التى تضررت شركة «ريليانس» كبرى الشركات الفردية الهندية حيث انخفضت أسعار أسهمها بنحو النصف فى خلال الثمانية عشر شهرا الماضية.

وعلى العموم فإن الشركات البتروكيماوية الآسيوية لم تفقد بعد كل قوتها السياسية، ففى أندونيسيا افتتحت شركة «كاندرا امرى» مشروعا لإنتاج الاثيلين والبروبلين لأغراض الاستهلاك المحلى فى العام الماضى باستثمارات بلغت 1.9 مليار دولار، والعديد من المشروعات البتروكيماوية الأندونيسية تابعة لابن الرئيس الأندونيسى سوهارتو كما أن العديد من الديون مستحقة لبنك الدولة، ونتيجة للالتزام الحكومة باتفاق الاقتا فإنها أصرت على عدم توقيع حماية خاصة للمشروعات البتروكيماوية كما توقع المستثمرون، ولكن فى فبراير الماضى تم فرض 20٪ ضريبة إضافية على البولين المستورد، وبعد ذلك بأسبوعين صدر مرسوم بفرض رسوم

مشابهة على الاثيلين فى حالة استيراده لاستخدامه لإنتاج البولى اثيلين ويقول العديد من المراقبين إنه بدون الحماية فإن مشروع «كاندرا اسرى» لن يكتب له البقاء.

وفى الحقيقة فإن هذه المشكلات لن تستمر، وتوجد مشكلة أخرى تبدو فى الأفق وهى مشكلة الطاقات الفائضة، فالشركات الأسيوية تضخ حاليا 30 مليار دولار فى مشروعات جديدة أو لتوسيع الطاقات الإنتاجية لمصانعها القائمة فى المراكز المنتجة القديمة مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وفى الدول المنتجة للمواد البتروكيميائية الجديدة مثل تايلاند وماليزيا وأندونيسيا وفى الأسواق الضخمة مثل الهند والصين، ويتوقع مكتب «جاردين فليمنج» وجود فائض فى العرض للمنتجات الكيميائية الأساسية «الاثيلين ومشتقاته» فى بداية العام القادم، ولأول مرة سوف تنتج آسيا اثيلين أكثر مما تستهلك.

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠ مايو ١٩٩٦

مؤتمر بجامعة الأزهر يبحث آثار الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية

كتب - ممدوح الولي وحسن عبد المنعم

يفتتح الدكتور أحمد جويلي وزير التموين والتجارة صباح غد مؤتمر آثار اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية الذي ينظمه مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، ويتناول انعكاسات اتفاقية الجات على أقطار العالم الإسلامي في مجالات العمالة والاستثمار والمنظمات الحكومية وعلى قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والملكية الفكرية، وتستمر أعماله حتى الثالث والعشرين من الشهر الحالي.

ويناقش المؤتمر مقترحات إنشاء تكتلات اقتصادية إسلامية، وموجبات إنشاء سوق إسلامية مشتركة ودور البنك الإسلامي للتنمية وينظمة التجارة الإسلامية، وينم التركيز على الآثار على قطاع المؤسسات المالية من مصارف إسلامية وتقليدية وأسواق مال وشركات تأمين، كما يتم التركيز في المجال الصناعي على صناعة الدواء وفي قطاع النقل والسياحة يتم التركيز على شركات الطيران.

وتخصص جلسات خاصة لتناول الإطار الفكري والمنهجي للاتفاقيات باستعراض الأهداف والمبادىء العامة في ضوء واقع البلدان الإسلامية، وكذلك الإطار القانوني للاتفاقية والعضوية بمنظمة التجارة العالمية وكيفية تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية بالإضافة إلى دور التحكيم في تسوية المنازعات في إطار الاتفاقية.

ومن ناحية أخرى صرح الدكتور أحمد جويلي بأن المؤتمر يتناول أربعة محاور حيث يشمل المحور الأول الإطار الفكري والمنهجي لاتفاقية الجات والذي يتناول الأهداف والمبادىء العامة للاتفاقية في ضوء واقع البلدان الإسلامية فضلا عن الهيكل والآلية من الاتفاقية في ضوء التاريخ الاقتصادي العالمي بالاضافة إلى الدور المتوقع لمنظمة التجارة العالمية في إدارة الاقتصاد الدولي.

وقال إن المحور الثاني يتناول الإطار القانوني لاتفاقيات الجات ويعالج هذا المحور العضوية في منظمة التجارة العالمية، وكيفية تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية بالاضافة إلى دور التحكيم في تسوية تلك المنازعات في إطار اتفاقيات الجات.

وأضاف أن المحور الثالث يشمل انعكاسات اتفاقيات الجات على أقطار العالم الإسلامي والحلول المقترحة ويعالج هذا المحور بروية كلية انعكاسات الاتفاقيات على أقطار الإسلامي وا الإسلامي سواء في مجال العمالة والاستثمار والمنظمات الحكومية والضريبة العامة على المبيعات.

وأشار إلى أن المحور الرابع يتناول انعكاسات اتفاقيات الجات على القطاعات الاقتصادية في إطار العالم الاسلامي، خاصة على قطاعات الزراعة والصناعة خاصة الدواء وقطاعات الخدمات وأسواق المال العربية والمصارف وشركات التأمين وقطاع النقل والسياحة خاصة شركات الطيران وحقوق الملكية الفكرية

المصدر: الأهـــــرام
التاريخ: ٢٢ مايو ١٩٩٦
للبحوث و التدريب و المعلومات

في افتتاح المؤتمر الدولي حول تأثيرات الجات على اقتصاديات العالم الاسلامي

مصر ترحب بالمناطق التجارية الحرة

■ قطاع الزراعة يطلب التعجيل بتنفيذ الاتفاقية وقطاع الدواء يريد الاستفادة من فترة السماح

■ المؤتمر يبحث سلبيات الجات على الاقتصاديات الإسلامية

تابع المؤتمر:
حسن عبدالمنعم
محمد يونس

اكد الدكتور احمد جويلي وزير التجارة والتموين أن مصر لها دور رائد في جميع مراحل اتفاقيات الجات خاصة التي وقعت في مراكش، وانها تقدم خبرتها إلى عدد كبير من الدول العربية التي تريد الاشتراك في اتفاقية الجات، مثل الأردن، والسعودية، ولبنان.

واشار إلى أن المفاوض المصري كان قويا اثناء توقيع اتفاقية الجات، وانه عظم مزايا كثيرة لمصر، وقلل الآثار السلبية التي تقع على الاقتصاد المصري، جاء ذلك خلال مؤتمر «اثر إتفاقية الجات على اقتصاديات العالم الاسلامي» الذي عقد بجامعة الأزهر، وحضره الدكتور احمد عمر هاشم رئيس الجامعة، والدكتور جعفر عبد السلام نائب رئيس الجامعة، ومقرر المؤتمر، كما حضره وفود من الدول العربية والاسلامية، واشار إلى أن الاتفاقية شملت بعض السلع، كما دخلت إلى حيز الاتفاقية السلع الزراعية والخدمات وقطاع الملكية الفكرية.

وقال: إن إلغاء الدول المتقدمة لدعم انتاجها من الصناعة والزراعة وبالتالي زادت اسعار صادراتها كان حافزا قويا لزيادة انتاجنا بجودته، كالقمح مثلا فبعد ارتفاع اسعاره كان ذلك حافزا للمزارعين لزيادة انتاجية الفدان، وايضا زيادة المساحة المنزرعة بالقمح، وأصبح الاكتفاء الذاتي يمثل ٥٠٪ من احتياجاتنا، وزادت فرص الاستثمار الزراعي، كما زادت صادراتنا من السلع المختلفة.

واضاف ان الاتفاقية اعطت الحق للدول المضارة من تطبيقها التقدم للحصول على تعويضات ومنح وقروض وتيسيرات نتيجة لزيادة أسعار الواردات من الغذاء.

وقال: إن هناك حماية كاملة للصناعة المصرية، وان المفاوض المصري كان قد سبق ان رفع التعريفة الجمركية بمقدار ٢٠٪ مما كان للتخفيض الجمركي الذي ورد بالاتفاقية وقدره ٢٠٪ لمدة خمس سنوات لا اثر كبير على حصيلة الجمارك، واضاف أن الملكية الفكرية تستمر لمدة عشر سنوات فقط وسيكون التطور التكنولوجي اسرع منها وهي تحمي حق الصانع والمزارع والمؤلف وقد استحقت مصر ١٠ سنوات سماحا لتطبيق اتفاقية الجات بحيث تستفيد منها ولا تضار. كما أن قطاع الزراعة طلب تعجيل بتنفيذ الاتفاقية، وذلك لتقدم هذا القطاع. اما قطاع الدواء فاثر الاستفادة من السماح بالسنوات العشر، واكد ان قطاع الخدمات في مصر متقدم حيث تملك مصر الكثير من مكاتب الاستشارات العلمية، والمكاتب الهندسية والبنوك، وشركات التامين والمقاولات، والسياحة، ولذلك بدأنا نروج لقطاع الخدمات عن طريق مكاتبنا التجارية في الخارج، وان النقطة الدولية تخدم مصر كثيرا في هذا المجال حيث تربط مصر بتسع وتسعين دولة لتسهيل تجارة الخدمات.

وقال إننا مستعدون الآن لحماية مصر من اى ضرر يقع عليها من هذه الاتفاقية، فقد صدر قانون مكافحة الدعم والاغراق، وانشانا جهازا

تلك وان هذه الاتفاقية اعطت لمصـــر الحق عندما تشعر بأى ضرر يقع عليها ان تـوقـف الواردات وتطالب تعويضا عن ذلك الضرر.

وقـــال إن جنوب افريقيا رفعت الغبنة ضدنا لاغراق الاومنيـــوم لسوقها، ونفس النهج سلكه الاتحـــاد الاوروبـــى بالنسبـــة للمنسـوجات المصرية.

كما اكد وزير التجـارة أننا نرحب بالمناطق التجارية الحرة مـع الـــدول العـــربيـــة والاسلامية، وان اول اتفـاقيـــة لاقامة منطقـة حرة وقعت مع الاردن وسيتبعها اتفاقات اخرى مع الدول العربية.

واكد الدكتور احمد عمر هاشم رئيس جامعـة الازهر ان هذا المؤتمر يأتى فى إطار الدور الحضارى لجامعة الازهر، وحرصها على المساهمة فى مواجهة المشكلات المثارة فى المجتمعات الاسلامية، مشيرا الى ان المؤتمر سيركز على مواجهة اثار اتفـاقيـــة الجـات على اقتصاديات الدول الاسلاميـة وبحث امكان إنشاء سوق عربية واسلامية مشتركة، واوضح الدكتور جعفر عبد السلام نائب رئيس جامعة الازهر والمقرر العام للمؤتمر ان المشكلات التى تواجه هذه الاتفـاقيـــة خطيرة وانها تداعيات على مسيرة التنمية فى معظم الدول الاسلاميـة وهدفنا هو ايجاد الرؤية حول ماتحتويه هذه الاتفاقية التى انضمت اليها مصر ومعظم الدول الاسلامية.

واكد اهميـــة بحث تأثير الاتفاقية على صناعة الدواء فى مصر الذى قطعت شوطا كبيرا حيث سيخصص للمؤتمر جلسة لمناقشة هذه القضية.

المصدر: الأحرار

التاريخ: ٢٣ مايو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

إستراتيجية جديدة للصناعة المصرية

اكد خبراء المجالس القومية المتخصصة على ضرورة وضع استراتيجية مصرية جديدة للتصنيع طويلة الامد تتعامل مع المتغيرات الجديدة التي يتعرض لها السوق بفعل تداعي قوانين الحماية الاستيرادية الجمركية في الدول المختلفة وتتركز ملامح الاستراتيجية المقترحة في تحديد رؤية صناعية واضحة تهيئ مصر لمركز تنافس مناسب بجوار غيرها من الدول في الاسواق العالمية باعتبار ما اظهرته التطورات العالمية الاخيرة من ان التنمية الاقتصادية في اي دولة لايمكن ان تتم بمعزل عن باقي العالم بل يجب ان يخطط لها من منطلق تنافس متكامل. كما تركز الاستراتيجية على اهمية ان تكون للصناعات المصرية القدرة على المنافسة في الاسواق العالمية والاقليمية والمحلية وايجاد ميزة تنافسية لها تمكنها من الصمود امام المنافسة العالمية على المدى الطويل وطالبت الاستراتيجية المقترحة للصناعة المصرية «التي اعدها خبراء المجالس القومية المتخصصة» باعادة تشكيل هيكل الانتاج خاصة بالنسبة لتوليفة المنتجات الصناعية التي سيحكمها عامل الميزة التنافسية ويضع على عاتق المنتجين لها عبء التكيف مع الغاء الحماية والدعم الصريح والضمني وركزت الاستراتيجية على ان تمتد عمليات التغيير المطلوب الى البنيان الصناعي واحداث تغيير جذري في نمط تفكير متخذ القرار واسلوب الادارة في المنشآت الصناعية والتركيز على انشطة بذاتها في كل مرحلة مع الاهتمام بالتقدم التكنولوجي والعلمي عن طريق تشجيع الربط بين الصناعة ومراكز الابحاث.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٤ مايو ١٩٩٦

مركز المعلومات للبحوث والتدريب والمعلومات

المطالبة بإقامة سوق إسلامية مشتركة

كتبت نعيمة جادل :

اختتم مؤتمر البنوك بجامعة الازهر اعماله امس .. اوصى المؤتمر فى ختام جلساته باقامة سوق اسلامية مشتركة تضمنت التوصيات كذلك تبادل المعلومات بين الدول الاسلامية والمنظمات الدولية الاسلامية وسرعة تنفيذ قرار منظمة المؤتمر الاسلامى باقامة السوق الاسلامية المشتركة .. لتشجيع الاستثمار وازالة كل القيود وتبنى سياسات تقوم على ادخال التكنولوجيا المتقدمة

- تصميم نماذج للمشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة
- إيجاد وسائل للتسوية السلمية للنازعات بين الدول الاسلامية

وكان المؤتمر برئاسة د . احمد عمر هاشم رئيس الجامعة وحضره ٦٠٠ خبير

للصدر: الأحداث

٢٤ مايو ١٩٩٦

التاريخ:

للبحوث والتدريب والمعلومات

السوق الاسلامية المشتركة

ضرورة تفرضها الظروف العالمية الراهنة

في مواجهة «الحلف» والسوق الشرق أوسطية ومخططات الهيمنة الصهيونية الأمريكية

تحقيق:
حسام سليمان

٠٠٠٠٢٣١

تسعى اسرائيل لترسيخ وتعميق سيطرتها الاقتصادية على المنطقة العربية وتخطط لمد نطاق هذه السيطرة لتطوق بها العالم الاسلامى كله. من خلال ما يسمى بـ«السوق الشرق أوسطية» ومن المعروف ان أحلام اسرائيل التوسعية تنطلق من عقيدة دينية، وتستند الى اسس يزعمون انها توراتية ومواجهة المخططات التوسعية الصهيونية على الصعيد الاقتصادى - تفرض على الامة الاسلامية استخدام نفس السلاح وذلك باقامة السوق الاسلامية المشتركة واذا كانت السوق الشرق اوسطية كيانا مصنوعا خلقته المصالح وخرج من قاعات المؤتمرات ويستمد قوته من أوراق المعاهدات والاتفاقيات فان وحدة الامة الاسلامية حقيقة قرآنية وواقع تاريخى فى نفس الوقت ولديها من الطاقات والامكانات وفى الثروات والموارد، ما يجعلها قوة اقتصادية مرهوبة الجانب ويجعل سوقها المشتركة درعا صلبة تحمى استقلالها وتكفل لها مكانة لائقة على خريطة العالم المعاصر فى ظل نظامه الجديد وتهيئ لشعوبها الحياة الطيبة والكريمة ولكن اذا كانت السوق الاسلامية المشتركة ضرورة تحتمها الظروف الراهنة فان هناك - ايضا عقبات لا يستهان بها تعرقل التعجيل باقامتها

انه الامر الواقع الذى لا تملك دول العالم الاسلامى تغييره ولكنها يجب الا تقف امامه جامدة بل عليها ان تعمل على مواجهته من اول. الغرب مما يجعل منتجاتها اكثر قدرة على المنافسة فى اطار السوق الشرق اوسطية وبعد تحويل الدول العربية والاسلامية إلى دول مستهلكة للمنتجات الاسرائيلية وتقليص قدراتها الانتاجية والقضاء على ما تم تحقيقه فى بعض هذه الدول من تقدم نسبى فى مجالات الصناعة والزراعة إضافة إلى ترسيخ القلم المالية والمصرفية التى تقوم على الربا والاستغلال وتوقع المسلمين فى الحرج الشرعى.

وتشير دراسة للباحث محمود سيد مصطفى بكلية تجارة الازهر الى ان النهضة الاقتصادية لدولة الاسلامية مرهونة بالتطبيق الكامل للمفاهيم الاقتصادية الاسلامية بعد ان فشلت الانظمة الوضعية فى علاج تخلفنا الاقتصادى وتعتبر السوق الاسلامية المشتركة هى الامل والغاية فى هذا المجال ولابد اولا من السعى إلى إقامة اتحادات اقتصادية اسلامية اقليمية على ان يتم التنسيق والتكامل فيما بينها وتؤكد نفس الدراسة على ضرورة زرع مفهوم الولاء للامة فى نفوس المسلمين بدلا من العصبية القطرية التى اشعلت بينهم الحروب.

ماذا بعد الجات؟

ان اهم ما تحققه السوق الاسلامية المشتركة، كما يؤكد الدكتور حسين شحاته استاذ الاقتصاد الاسلامى بجامعة الازهر، التكامل والتنسيق بين الدول العربية لدالة الاسلامية تشترك فى وحدة العبادة والقبلة والدستور والمنهج وفى وحدة التاريخ والمصالح والمصير لذا يجب ان تتحد وتتضامن اقتصاديا لان هذا هو سبيلنا الوحيد للدفاع عن ديننا وعقيدتنا والحفاظ على هويتنا وحضارتنا وقيام السوق الاسلامية المشتركة بتيح حرية انتقال العمالة بين الدول الاسلامية وحرية انتقال واستثمار رأس المال هذا - طبعا- اضافة الى حرية انتقال البضائع والخدمات والمنتجات... لقد اصبحت السوق الاسلامية المشتركة ضرورة لابد منها وذلك بسببين

اولا: لتفادى الخسائر التى ستصيب الدولة الاسلامية بعد ان وقعت على اتفاقيات الجات الدولية.

وثانيا: لاننا نعيش عصر التكتلات الاقتصادية والدول الاسلامية اولى من غيرها بالتكتل والوحدة لتقف امام التكتلات والاحلاف الاخرى موقف الند الند. فلماذا عن مصالحها وتحالفها الرفاهية والرخاء والكرامة لشعوبها.

ويشير الدكتور حسين شحاته كيف ان كل المقومات الاقتصادية والعوامل الجغرافية والتاريخية تتيح امكانية قيام السوق الاسلامية المشتركة.

الامة الاسلامية تضم اكثر من ٥٠ دولة يبلغ عدد سكانها اكثر من مليار نسمة

هذه الدول تمتلك كل مقومات التكامل الاقتصادى متمثلة فى تنوع الموارد الطبيعية والزراعية والثروة الحيوانية.

يمتلك العالم الاسلامى اكبر انتاج واكبر احتياطى لبترول العالمى ومصادر الطاقة. هناك تفاوت واضح فى توزيع السكان على مستوى العالم الاسلامى حيث نجد دولا مزدحمة بالسكان مثل اندونيسيا وباكستان ومصر وبنجلاديش ودولا اخرى قليلة السكان مثل دول الخليج والصومال وليبيا وموريتانيا وهذا التنوع فى الثروة البشرية يساعد على التكامل وتبادل العمالة والخبرة.

ان تنوع الموارد والمناخ يؤدى إلى تنوع مماثل فى النشاط الاقتصادى: داخل الامة الاسلامية فبينما تعتمد بعض الدول على النشاط الزراعى مثل مصر وسوريا والعراق، هناك دول اخر تعتمد اقتصادها على البترول والهند مثل دول الخليج ودول يزدهر فيها النشاط الرعوى مثل السعودية وموريتانيا والجزائر.

عقبات ومعوقات

ولكن الطريق الى اقامة السوق الاسلامية المشتركة ليس مفروشا بالورود بل تعترضه الكثير من المشاكل والصعوبات التى من اهمها:

التخلف العلمى فالمسلمون حاليا مستهلكون وليسوا منتجين، وبلادهم اسواق مفتوحة لمنتجات الغرب ، ومن هنا يجب ان تكون النهضة العلمية فى مقدمة اهتمامات حكام المسلمين.

اختلاف النظم السياسية المطبقة فى البلاد الاسلامية وتبعية معظمها للدول الاجنبية، اضافة الى حالة التردى التى وصلت اليها علاقات الدول الاسلامية ببعضها البعض وعدم الوضوح لصورت الحق عند الفصل فى المنازعات الاسلامية وعدم احترام المعاهدات الجماعية والثنائية.

اختلاف المذاهب الاقتصادية وعدم استقرارها حيث تتخبط الدول الاسلامية بين الاشتراكية والرأسمالية او خليط منهما ولا توجد حتى الآن دولة اسلامية واحدة تطبق المنهج الاقتصادى الاسلامى.

ولا يعنى قيام السوق الاسلامية المشتركة ان نستغنى تماما عن التعامل مع العالم ولكن لا يجوز ان تقنع الدول الاسلامية بدور المستهلك لمنتجات غيرها بل عليه ان تحقق فائض بما تحصل عليه من الموارد الطبيعية والمواد الخام التى تصدرها للدول الصناعية.

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٤ مايو ١٩٩٦

أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية

كتب – صلاح ضرار

برعاية فضيلة الإمام الاكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الازهر الشريف عقدت جامعة الازهر مؤتمراً علي مدى ثلاثة ايام (٢١-٢٣ مايو الحالي) لبحث اثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية. وتوشك خلاله العديد من الابحاث المتعلقة بهذا الموضوع والتي تم طبعها في اربعة مجلدات تمثل مرجعاً هاماً وغنياً بالمعلومات والآراء.

عقد المؤتمر بمركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي وفي جلسة الافتتاح قال الدكتور احمد عمر هاشم – رئيس جامعة الازهر– ان المشاكل الاقتصادية للأمة الاسلامية افرزت الي جوارها مشاكل اجتماعية مثل البطالة والأمية الثقافية والدينية ومن هنا تأتي اهمية دراسة هذه المشاكل والعمل على علاجها– ودعا رئيس جامعة الازهر الأمة الاسلامية الي توحيد كلمتها والنهوض بكل قواها لمواجهة عصر التكتلات والصعود امام التحديات والمتغيرات.

وطالب د. احمد عمر هاشم بإقامة سوق اسلامية مشتركة حتى تقدم الدول الاسلامية للعالم هويتها الحقيقية وفي نفس الجلسة القى الدكتور احمد جويلي – وزير التموين والتجارة– كلمة قال فيها ان مصر لها دور كبير وراائد في كل الاتفاقيات الاقتصادية وهي من الدول المؤسسة في التجارة العالمية التي حلت محلها الجات. وهناك خبرة مصرية تقدم الآن للاردن والسعودية في مجال الاقتصاد وتأمل ان تنتقل هذه الخبرة الي الدول الاسلامية المختلفة وقال ان مصر في حاجة الي منطقة تجارة حره بينها وبين الدول العربية والاسلامية حتى نحمي انفسنا من بعض مشاكل الجات.

د. محمد سيد طنطاوى — د. أحمد عمر هاشم

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٤ مايو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

مؤتمر أثر «الجات» على اقتصاد العالم الإسلامى يطالب بالانضمام لاتفاقية تحرير التجارة

كتب - حسن عبدالمنعم ومحمد يونس:

انهى مؤتمر اثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية الذى عقد بجامعة الأزهر فى الفترة من ٢١ - ٢٣ مايو الحالى اعماله امس واصدر توصياته التى طالب فيها الدول الإسلامية التى لم تنضم إلى اتفاقية الجات بان تنضم إلى هذه الاتفاقية لأنها تمثل سياسة دولية ثابتة ولابد من التعامل معها وسرعة تنفيذ الدول الإسلامية قرار منظمة المؤتمر الإسلامى بإقامة السوق الإسلامية المشتركة كما يوصى هذه المنظمة والبنك الإسلامى للتنمية بسرعة تبنى اتفاقات بين الدول الإسلامية لإقامة السوق.

كما يطالب المؤتمر الدول الإسلامية الأعضاء فى الاتفاقية باتخاذ التدابير القانونية الكفيلة بعدم سريان قواعد حماية الملكية الفكرية الجديدة فى بعض الصناعات، خاصة صناعة الدواء على أن توحد مواقفها مع الدول النامية لتأجيل تطبيق القواعد التى من شأنها إلحاق أضرار بها.

ويوصى المؤتمر، الدول الإسلامية بضرورة تشجيع الاستثمار وإزالة جميع القيود التى تؤثر عليها مع إعادة النظر فى نظام الضرائب والرسوم بما يكفل انطلاق سلع التصدير على وجه الخصوص، وتشجيع التعاون الاقتصادى والتجارى وإنشاء مناطق التجارة الحرة وتشجيع انتقال السلع والعمالة بينها.

قرآن وسنة

تشهد جامعة الازهر في يومي ١ ، ٢ من شهر يونيه القادم - ان شاء الله - مؤتمرا دوليا عن حماية حقوق المؤلفين والمبتكرين في ضوء احكام التشريع الاسلامي حيث يعقد هذا المؤتمر في رحاب تلك الجامعة العريقة وبرعاية رئيسها العالم الجليل الاستاذ الدكتور احمد عمر هاشم ، وبرئاسة الاستاذ الدكتور جعفر عبدالسلام نائب رئيس الجامعة والامين العام لرابطة الجامعات الاسلامية التي تشارك في انعقاد هذا المؤتمر ، وسوف يعقد هذا المؤتمر بمركز صالح كامل بجامعة الازهر ويشارك فيه عدد كبير من المفكرين وعلماء الفقه الاسلامي والقانوني والمعنيين بالتأليف والنشر وحماية الملكية الفكرية من مصر والدول العربية والاسلامية .

والواقع ان هذا المؤتمر يعتبر على درجة كبيرة من الاهمية ، واهميته هذه تجيء من اهمية الموضوع الذي يناقشه هذا المؤتمر ، وهو حقوق المؤلفين ، حيث لا يخفى على احد مدى اهمية هذا الحق بالنسبة لصاحبه ، وبالنسبة للمجتمع .

فحق المؤلف يعتبر بالنسبة لصاحبه من اهم الحقوق باطلاق لانه يتعلق بالنتاجه العلمي ، وبذات فكرة التي لم تظهر الى حيز الوجود وتتجسد في عمل علمي او فني الا بعد جهد ومعاناة ومكابدة ، يعيشها المؤلف مع كتابه فكرة فكرة ، ومسألة مسألة يوفيها بحثا ويعيش معها دراسة وتحليلا مع الترتيب المقصود ، واختيار الالفاظ والعبارات وذلك كله لا يتم الا بعد جهد شاق ومعاناة مريرة ، وتفرغ قد يأتي على حساب حقوق المؤلف الاسرية والاجتماعية ، ومن ثم كان هذا الحق حريا بالحماية اكثر من غيره .

اما بالنسبة للمجتمع ، فان حق التأليف يعتبر على درجة كبيرة من الاهمية ، فهو اداة الرقي الانساني ، والتقدم العلمي ، وهو وسيلة لتناقل الافكار من مجتمع الى غيره انه الاداة التي يتشكل من خلالها عقل الامة وتتكون ثقافتها ، وهو القاطرة التي تجرها الى آفاق الحياة الكريمة ، ولهذا كان هذا الحق محلا لاهتمام الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي .

والحديث بقية غدا ان شاء الله .

د. عبدالله النجار

قرآن وسنة

نصل حديث امس عن مؤتمر حماية حقوق المؤلف فى الفقه الاسلامى الذى سيعقد بجامعة الازهر أول شهر يونيه القادم فنقول :

حق المؤلف على درجة كبيرة من الاهمية للفرد والمجتمع فى آن واحد معا ، فهو ذو طبيعة عامة وخاصة ولهذا كان محلا لاهتمام التشريعات المختلفة والاتفاقات المحلية والاقليمية والدولية فلاتكاد دولة تخلو من وجود قانون لحق المؤلف ، ناهيك عن الاتفاقيات التى تأتم حمايته بدءا من اتفاقية (برن) ثم الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف ثم الاتفاقية العربية لحقوق المؤلف ، بالاضافة الى المنظمات المحلية والعالمية التى تقوم على تلك الحماية .

ولاشك ان تلك التقنينات وهذه الاتفاقيات وما يقوم على تطبيقها من منظمات كل ذلك يعكس مدى اهمية هذا الحق فى ذاته ، ومع ذلك فإنه قد طرأ على ساحة الحياة العلمية والبحثية ما يجعله جديرا بحماية اكبر حيث تطورت المخترعات وتقدمت ادوات النسخ والتصوير ، واصبح السطو على المؤلفات جريمة متفشية وتعدت النطاق الاقليمى الى المجال الدولى بعد ان اصبح العالم اشبه بقرية صغيرة وبعد ان تطورت ادوات الاتصال واصبح من اليسير على الانسان ان يستنسخ اى مؤلف من اى مكان فى العالم وفى دقائق معدودات .

كل ذلك جعل حق المؤلف عرضة للاعتداء عليه اكثر من اى وقت مضى ، وبجانب ذلك باتت الحاجة ملحة لبيان ملامح جريمة السطو على المؤلفات حتى لايرى بها باحث بريئ وحتى يتاح لطلاب العلم ان ينجزوا ابحاثهم فى اطار ما يجب لهم من الاستفادة بابحاث وجهود من سبقوهم من العلماء والمفكرين .

كل هذه الجوانب وتلك القضايا تضفى على هذا المؤتمر درجة كبيرة من الاهمية لانه هو الذى سيوضح الحدود الفاصلة بين ما هو مباح ومحرم فى العمل العلمى والاستفادة بجهود السابقين دون قشية الرمى بتهمة التطفل على مؤلفاتهم .

والذى لاينكره المفكرون ان حماية حقوق المؤلفين تعد من أهم قضايا الفقه الاسلامى .

والحديث بقية غدا ان شاء الله .

د. عبدالله النجار

الأهرام المسائى
المصدر:
التاريخ: ٢٦ مايو ١٩٩٦
المعلومات للبحوث و التدريب و المعلومات

«علاج» مشاكل صناعة «الدواء»!

٨٠٪ من الإنتاج المحلى يعتمد على مواد خام مستوردة

١٣ سبباً وراء تدهور صناعة الدواء:

عدم التنسيق بين الشركات المنتجة

قصور المراكز البحثية

غياب التمويل

لم تعد صناعة الدواء من الصناعات التكميلية الهامشية بل أصبحت من الصناعات الرئيسية التى تسهم بقدر كبير فى دعم الاقتصاد القومى وتنمية المدخرات فى كثير من الدول النامية.

ولقد نجحت هذه الدول فى تحقيق التوازن المنشود فى سوق الدواء ولذلك بدعم البحث العلمى وإلتزام الأبواب أمام براءات الاختراع الجديدة حتى تحتدث المنافسة فى مجالى التسعير والجودة ولأصبحت الأسواق حافلة بالعديد من الأدوية سواء بأسمائها العلمية أو التجارية.

ولكن بنظرة سريعة إلى أوضاع صناعة الدواء فى مصر نجد أنها سارت فى الطريق ولم تحد مجرد تصنيع مايتم استيراده من الخارج من مواد خام والتى تمثل ٨٠٪ من الصناعة وقد يرجع السبب فى ذلك إلى غياب التنسيق بين الشركات الوطنية وعدم وجود خطة انتاجية مشتركة ومحددة للحد من الرد الى للتنافسة فى بلادنا ناهيك عن ضعف امكانيات مراكز البحث وارتفاع تكاليف العملية البحثية التى قد تتجاوز مئات الآلاف من الجنيهات رغم عدم توافر الدعم المالى الكافى.

ولكن الخطورة فى التدهورات الحالية التى لحقت بهذه الصناعة يمقتضى إختلافها مالهيئات الأمر الذى يستلزم سرعة التصدى لهذه التحديات وقد تلبيه أبناء الصناعة. لهذه الغضبة ولهذ يوضح خطة النهوض بصناعة الدواء والتى تتضح ملامحها فى السطور التالية:

بداية يوضح د. جلال غراب رئيس مجلس إدارة إحدى شركات انتاج الدواء وعضو مجلس الشورى

البحوث و التدريب و المعلومات

أبعاد المشكلة قائلا انه لاشك لزمة صناعة الدواء على اعلان اتفاقية «الجات» التى منحت الدول النامية بما فيها مصر فترة سماح عشر سنوات لحماية وتطوير صناعاتها الوطنية والتى كانت هذه الصورة قد يمكن الاستفادة منها فى بعض الصناعات فيمصر تطبيقها على صناعة الدواء التى مازالت فى المهد.

واذا اضفنا تحليل المشكلة بجميع عناصرها نجد ان قيمة استهلاك الدواء فى مصر تبلغ مايقرب من ٢.٧ مليار تقى بعد احتياجات ٨٣٪ من جملة الاستهلاك علاوة على تدخل الحكومة بدعم الأدوية المستوردة كالانسولين وعلاج الاطفال ويمثل الأدوية المستخدمة فى علاج الأمراض الخطيرة والمزمنة ورغم الازدياد الحديث فى الأسعار العالمية للدواء الا ان قيمة الانتاج المصرى المقدرة بـ ٢.٧ مليار جنيه تعد اكثر انخفاضا مقارنة بالسعر العالمى للتداول بقيمة الدواء حوالى ١٠٠ مليار جنيه.

ومن ناحية أخرى نجد ان حوالى ٥٠٪ من الدواء المتداول فى مصر جارية عن كونه مازالت مسجلا براءات اختراع وتطبيق اتفاقية الجات واستلاط فترة السماح الممنوحة مدتها هى النسبة التى مايتراوح بين ٣٠ الى ٤٠٪ وهذى تتضح الصورة نرى ان نسبة الـ ٥٠٪ هذه تبلغ تكلفتها حوالى ١٤٠ مليون جنيه لان الشركات المنتجة تعمل على المواد الخام الخاصة بتصنيعها من مصادر متعددة الأمر الذى يسهم فى خفض الأسعار ولكن بمجرد تطبيق اتفاقية الجات ستتقلز هذه الأسعار من ٥ الى ١٠ أضعاف لتبلغ حوالى مليار جنيه لان فى هذه الحالة ستضطر الشركات المنتجة الى شراء المواد الخام من المنتج الأصلى فقط والذى سيصبح محتكرا للسوق والأسعار

مدة حماية

ويضيف د. جلال غراب قائلا : نظرا لان صناعة الدواء ذات طبيعة خاصة وبالذات فى الدول النامية التى تقوم حكوماتها بدعم الدواء إلا انه عقب توقيع اتفاقية الجات وبخاصة فى المجتمع أجهب الأمين بأصل امكان الملكية الفكرية المقصد منه ١٥ عاما ثم منح صناعة الدواء مدة حماية لبراءة الاختراع وحقوق الملكية الفكرية ٢٠ سنة يقل فيها المخترع الأصلى فى المتحكم الوحيد للاختراع وقد جاء هذا الشرط على سبيل التعديل لاتفاقية جنيف عام ١٩٧١ التى كانت تمنى براءة الاختراع لمدة ١٠ سنوات فقط يتم فيها حماية التكنولوجيا المستخدمة فى الوصول الى المنتج «الدواء» ولكن جاءت اتفاقية الجات لتمنى الدواء نفسه أيضا بالاضافة التكنولوجيا المستخدمة وأشترطت الاتفاقية ان يتم العمل بها بعد عام من توقيعها وقد يترتب الخلاف للمسألة المدة وفرض التعويضات وقد يصل الى المسألة الجنائية.

ولكن ويرى عدد توقيع هذه الاتفاقية النظم الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية لم تتم فيه الدول الاشتراكية مهلة قدرها ٤ سنوات والدول الأقل نموا ومنها مصر فترة سماح قدرها ١٠ سنوات كفترة انتقالية يتم خلالها تطوير صناعة الدواء التكافية الواجهة والمنافسة.

وخلال هذه الفترة تقوم الدول المتقدمة بتقديم المساعدة للدول النامية بناء لقاعدة تكنولوجية صناعة تساعد على تسجيل براءات الاختراع بالاضافة الى

التنافس :

تقديم كافة المساعدات اللازمة لسهولة تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية ومع ذلك تصاعدت الأصوات المطالبة بالغاء هذه الفترة الانتقالية الفتح الباب أمام المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

لب المشكلة

ويرى د. جلال غراب أن الأن ان هذه المهلة الانتقالية لم تفد فى التنافس فى حين تقف الأجهزة المسئولة مكتوفة الأيدى دون النهوض بهذا القطاع الهام حتى وضع خطة مستقبلية لتطويره حتى تكاملية وانتهاء الفترة وتطبيق الاتفاقية الأمر الذى سيؤدى الى حدوث ثورة اجتماعية واقتصادية تفوق امكانياتنا وهذا مايستدعى التنسيق وتضافر الجهود بين الجهات المعنية بالأمر على رأسها قطاع الأعمال واتحاد الصناعات المصرية والشركات

النتيجة وذلك لدعم الأبحاث والدراسات الخاصة بالدواء لتسهيل المزيد من براءات الاختراع لانتاج دواء جديد خاص وذكرا لارتفاع تكلفة هذه الأبحاث التى يقدر للبحث الواحد حوالى ١٠٠ مليون جنيه فيجب اتجاه الشركات الى اجراء ابحاث علمية مشتركة مع وضع خطة رئيسية لتقليدية براءات الاختراع وبذلك تنخفض خطوات ثلاثة نحو خصخصة البحث العلمى.

ومن هنا نجد جميع الشركات المنتجة الدواء فى مصر والبالغ عددها ٢٥ شركة منها ٨ شركات تابعة للقطاع العام و٨ شركات رأسمالى مشترك والباقى تابع للقطاع الخاص الى الانضمام لاحداث بتجاوب الدول المتقدمة وذلك لمواجهة المنافسة ومواكبة تطورات الصناعة

ومن ناحية أخرى يجب مسايرة الاتجاه العالمى لتغيير شكل الدواء وتطوير صناعته بعدم الاقتصار على الموارد الطبيعية والكيماوية والبيولوجية فى التصدير على الاتجاه الى الهندسة الوراثية ولكنها مكلفة جدا يجب لمواجهة جميع المهتمين بهذا القطاع منذ هذه اللحظة وقبل انتهاء المدة للمبادرة للبحث عن موارد جديدة تستخدم فى المستقبل فى صناعة الدواء ولأن مصر غنية بالأعشاب والنباتات الطبيعية فيجب العمى وراء تصنيع براءات الاختراع للمتحدة عليها خاصة انها منخفضة التكاليف.

الأصوات المعارضة

ويعلق د. محمود عبد المقصود أمين عام نقابة الصيادلة من الأصوات المعارضة للفترة الانتقالية الممنوحة قبل تطبيق اتفاقية حماية الملكية والتى تمثل مصالح بعض شركات الأدوية الاستثمارية فى مصر للتحدث بلسان بعض الدول المتقدمة التى ترغب فى ان تحصل من السوق المصرية مصيرا للاستثمارات الأجنبية دون الاهتمام بتطوير صناعاتها المحلية والأسف ان تذهب أى من الجهات المعنية مستقبل صناعة الدواء الى هذه المخططات الخارجية التى تريد تدمير الصناعة.

ويشير الى ان الخطورة فى عدم الاستعداد لمواجهة مقتضيات المرحلة القادمة فى ظل هذه الاتفاقيات العالمية لا تقتصر فقط على جانب الأسعار علما بأن هناك بعض الشركات العالمية تخرج أدويتها فى العديد من أسواق الدول النامية بأسعار منخفضة عن الأسعار المحلية ولكن للمشكلة أخطر من ذلك

فاذا نظرنا الى وضع صناعة الدواء فى مصر نجد ان الاستثمارات تشير الى انها تغطى باحتياجات ٨٣٪ من جملة الاستهلاك . ولكن بتحليل هذه الاستثمارية نجد ان ٨٠٪ منها يعتمد على مصادر صناعية ومواد

خام مستوردة وهذا تكمن الخطورة فى انه لاتم تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية

المصدر: الأسواق المصرية

التاريخ: ٢٦ مايو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

والتنازل عن الفترة المتاحة سلفا لهم في مصر في شراك المستثمرين الجدد في الدواء الصناعية مما يؤدي الى تدمير الصناعة وما يترتب على هذا من ضياع ملايين الاستثمارات وضياع مستقبل الاف الايدي العاملة المتخصصة من قيام هذه الصناعة والطبع خضوع اسعار الدواء للعرض والطلب العالمي خاصة ان مصر تفتقر إلى وجود سياسة واضحة لتسعير الدواء التي تتم بشكل عشوائي على خلاف العمال والدول المتقدمة التي تضع حدودا فاصلة في التسعير بين الدواء ذي الاسم العلمي والجديد ذي الاسم التجاري الذي يباع بأسعار منخفضة بينما نجد في مصر العديد من الأدوية التي تباع باسمها التجاري وبأسعار مبالغة للغاية ذات الاسم العلمي مما فتح الأبواب للتجارة بأرواح المرضى.

سوق الدواء

وللأسف والحديث على لسان أمين عام نقابة الصيادلة تفرض الشركات العالمية و سطوتها على سوق الدواء في مصر ويضاربنا ومن الأدباء والصيادلة في ذلك الجديد خلال تحالف بين الطبيب والمندوب الشركات لصرف أدويتها العرضي رغم وجود دلائل الى سعرة ولقد تكون أعلى جودة فهذا ما لايحدث في الدول المتقدمة فمثلا نجد ان قانون الدواني في أمريكا يشترط على الصيدلاني كتابة الأدوية البديلة للوصفة في التذكرة الطبية وأعلام المريض بها وبأسعارها لتكون لديه حرية الاختيار بين ما صرفه له الطبيب أو التوافر في الأسواق على أن تكون له نفس الفاعلية العلاجية وفي حالة تمسك المريض بدواء الطبيب يتم تسجيل هذا على التذكرة الطبية لصالة المريض بالطبع من الاستغلال.

إعادة النظر

لذا يوصي د. محمود عبد المقصود بضرورة اعادة النظر في صناعة الدواء بمصر وتنظيم أسورها لمواجهة هذه التحديات وتطلب مصلحة للمراقبة والصناعة على مصالح الملاك الذين لا يمثلون الصناعة المصرية وهذا يستدعي التحاون بين الشركات والمنظمة لخلق كيانات قوية قادرة على البحث العلمي والمنافسة وكذلك الغاء صندوق البحوث والتكنولوجيا لتطوير صناعة الدواء وابتكار أدوية جديدة وأفراد الكيمياوية وغيرها وتخصص الشركات جزءا من أرباحها في بحوثها لدعم هذا الصندوق.

والتفصيل بين الشركات لتنظيم عمليات الانتاج والتخصص فيها لامكانية خفض التكلفة ومنافسة الأسعار العالمية.

موقف حاسم

ويقف اتحاد الصناعات موقفا حاسما للارتقاء بصناعة الدواء وتلقل كافة العقبات لمواجهة التحديات القادمة وهذا ما يؤكده د. برهان الدين اسماعيل رئيس شعبة صناعة الدواء باتحاد الصناعات قائلا اننا لا ننكر مدى تطور صناعة الدواء في مصر حيث يبلغ حجم انتاجها اكثر من ثمن ٢ مليار جنيه تحقق الاكتفاء الذاتي السوق بنسبة ٨٢٪ وبسعر اقل ٣٠ مرة عن السعر العالمي وقد اكدت دراسة أجرتها إحدى المؤسسات الدولية عن صناعة الدواء أن مصر كانت تنتج عام ١٩٨٠ دواء بما يعادل ٢١٥ مليون دولار يحقق الاكتفاء الذاتي بنسبة ٨٢٪ ومن المتوقع ان يرتفع عام ٢٠٠٠ الى ٢٨١٣ مليون دولار ولكن يعاني ٧٠٪ فقط من احتياجات السوق نظرا لارتفاع الرقم المصري والحاجة إلى الخدمات العلاجية.

وبنظرة سريعة لصناعة الدواء في مصر نجد انها تخضع قبل اتفاقية «الجات» الى القانون الصادر عام ١٩٣٩ الخاص بحماية براءة الاختراع والذي يوفر الحماية لطريقة تصنيع الدواء لمدة عشر سنوات يكون فترة الحماية كافية لاصلاح الشركة المنتجة فرصة لتغطية نفقات البحث العلمي وتكلفة الانتاج بالتجربة الذي تم استيراده بنحو ٢٦ جنيها.

ويستطرد رئيس شعبة صناعة الدواء قائلا وعلى هذا الاساس فقد انخفضت أسعار الدواء انخفاض عن مثيلاتها بالعمل الحارة حتى وصل سعر الدواء في مصر الآن الى سدس سعره العالمي ولكن بالتطبيق الفوري لاتفاقية الجات سوف يميز الميزان ميزة السعر الاقتصادي لمدة يتراوح بين ١٥ الى ٢٠ سنة ستضطر سوف تتنهي برامة الاختراع التي تمنحها وفقا للقانون الحالي . وسيتم انتاجها فيما بعد وفق قواعد براءات الاختراع الجديدة والتي ترفع مدة الحماية إلى ٢٠ عاما مما يؤدي إلى رفع أسعار الدواء بنسبة تتراوح بين ٥ إلى ٦ أضعاف بمجرد تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية "TRIPS".

هذا بالاضافة إلى تضييق عمليات البحث والتطوير لمراكز التطورات العالمية لمدة عشرين عاما وهي مدة حماية براءة الاختراع وكذلك ارتفاع أسعار الاستيراد وخفض معدلات التصدير.

ويوصي د. برهان الدين اسماعيل بتشكيل جمع من مراكز الأبحاث الدوائية و مراكز البحث العلمي للتوصل إلى مستحضرات دوائية جديدة وكذلك توفير قاعدة لتصنيع المواد الخام من خلال انشاء شركات جديدة للمواد الصيدلانية والاستفادة بالتجربات العالمية علاوة على ضرورة الأخذ بنظام دمج الشركات لضمان وفرة الأبحاث وتقس التكاليف.

أمنية عادل

المجموعة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأخبار

التاريخ: ٢٧ مايو ١٩٩٦

الجات من منظور إسلامى لصالح الكبار أم الصغار

د. جويلى يتوسط د. احمد عمر هاشم ود. جعفر عبدالسلام فى إحدى جلسات المؤتمر.

« تصوير : عبدالهادى كامل »

تابع المؤتمر :

نعيمة جليل

خلال الاسبوع الماضى شهدت جامعة الازهر اكبر مؤتمر اسلامى دولى عن اثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية.. ناقشت جلسات المؤتمر التغييرات والتحولات التى شهدها المجتمع الدولى خلال العشر سنوات الاخيرة وتحرير التجارة الدولية بعد نهاية جولة اوروجواى والتى امتدت لاكثر من سبع سنوات من عام ٨٦ حتى عام ٩٣ ثم التوقيع على نتائجها فى مراكش فى ابريل عام ٩٤ وما اسفرت عنها من اتفاقات تمثل نظاما تجاريا عالميا.

ناقش المؤتمر الآثار الايجابية والسلبية للجات على اقتصاديات الدول الاسلامية وحاول مكافحة الدعم والاغراق واكد المؤتمر على ان اتفاقات تحرير التجارة تمثل سياسة دولية ثابتة لابد من التعامل معها واوصى الدول الاسلامية التى لم تنضم الى هذه الاتفاقات بسرعة الانضمام اليها.

قانون مكافحة الدعم

وكان السؤال الذى طرح نفسه وبالحاح خلال المؤتمر هل نحن مستعدون لحماية مصر والدول الاسلامية من اى ضرر يقع عليها من هذه الاتفاقية ؟!! وكيف يمكن تحويل الآثار السلبية الى ايجابية تفيد كافة ابناء العالم الاسلامى؟!

بداية اكد الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين اننا مستعدون الآن لحماية مصر من اى ضرر يقع عليها من هذه الاتفاقية فقد صدر قانون لمكافحة الدعم والاغراق وانشأنا جهازا لذلك.. وقال: ان اتفاقية الجات اعطت لمصر الحق عندما تشعر باى ضرر يقع عليها ان توقف الواردات وتطلب تعويضا او ترفع التعريفة الجمركية.

ولان المؤتمر جاء لبحث الآثار السلبية والايجابية نهوضا بالتعاون الاقتصادى الاسلامى الدولى.. فما رأى علماء الاسلام والقانون والاقتصاد ؟!.

واكد الدكتور احمد عمر هاشم رئيس الجامعة ورئيس المؤتمر ان دول العالم اليوم لم تعد مغلقة على نفسها بل اصبح العالم الآن اسرة واحدة وان معرفة ما يجرى فى المجتمع الدولى والعالم المعاصر ودراسة الاوضاع الاقتصادية فى الدول الاسلامية والوقوف على كيفية الاستفادة من هذه الاتفاقيات وتلك السياسات امر ضرورى.

٤ محاور رئيسية

واكد الدكتور جعفر عبدالسلام نائب رئيس الجامعة ومدير مركز الاقتصاد الاسلامى ومقرر عام المؤتمر ان الهدف من المؤتمر هو اظهار القدرات التى تملكها الدول الاسلامية فى مواجهة آثار الجات وكيف يمكن للعالم الاسلامى واصر ان تستفيد من الاتفاق وان تتجنب المضار التى تنتج عنه وكيف تعظم الدول الاسلامية الدور الذى تقوم به ليكون لها نصيب هام فى التجارة العالمية لتنافس الدول الكبرى..

جلسات المؤتمر

وفى جلسات المؤتمر اكدت دراسة الدكتورة سهير حسن عبدالعال استاذ مساعد الاقتصاد بكلية تجارة بنات الازهر عن الآثار المحتملة لجولة اوروجواى على قطاع السياحة فى مصر: ان جولة اوروجواى ستحدث انتعاشا فى الدول الصناعية المتقدمة وستؤدى الى انتعاش حركة السياحة العالمية مما ينعكس بدوره على زيادة حركة السياحة فى مصر.

حماية الملكية الفكرية

واكدت دراسة المستشار احمد عبدالفتاح السنهورى مستشار اكاديمية البحث العلمى ورئيس مكتب براءات الاختراع الاسبق ان الدول الاعضاء سوف تتبادل المعلومات عن السلع المقلدة التى تتعدى حقوق الملكية الفكرية اضافة الى التعاون مع سلطات مصلحة الجمارك بالنسبة للسلع المقلدة والقرصنة بالنسبة لحق المؤلف.

وطالبت دراسة الدكتور صلاح الدين فهمى استاذ الاقتصاد بكلية تجارة الازهر بان يقوم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالمساعدة فى تبنى ووضع استراتيجية عربية مشتركة لانتاج وتوزيع الدواء باعتبار ان الامن الدوائى هو احد المحاور الرئيسية لاستراتيجية عربية اسلامية للتنمية الصحية.. وبهذا يمكن تحويل الآثار السلبية لاتفاقية اوروجواى على صناعة الدواء العربية الى آثار ايجابية تفيد كافة انحاء العالم الاسلامى.

الحقوق والحريات

تصل حديث أمس عن حماية حقوق المؤلفين في الفقه الإسلامي فقال :

اهتم التشريع الإسلامي بحقوق المؤلفين في جانبيها المادي والأدبي أيما اهتمام .

أما بالنسبة للحق المادي ، فانه يعد مقابلا مشروعا لمجهود بذله الباحث ليقدم من خلاله عملا مفيدا للناس . وقد تكبد في سبيل انجاز هذا العمل العديد جهدا عقليا وبدنيا ، ونفسيا ، وماديا . ومن ثم كان حريا بأن يعوض عن هذا المجهود بأن يستأثر بعوائده المادية ، ولذلك كان الأجر الذي يتقاضاه نظير مؤلفه او كتابه أو عمله العلمي مشروعيا والأصل فيه ، إذ هو لايعدو أن يكون أجرا نظير عمل مشروع ونافع مثله كمثل الأجر الذي يتقاضاه العامل على عمله ، والموظف من وظيفته .

وأما بالنسبة للحق الأدبي ، فإنه يتمثل في حق المؤلف في أن ينسب مؤلفه اليه ويسمى ذلك في الفقه القانوني بحق الأبوة ، كأن المؤلف أب لكتابه أو أنكاره ، ولهذا يقال أن البحث من بنات فكره ، أي أنه أب لتلك الأفكار ، ومن ثم وجب أن تحمى نسبة أفكاره إليه ، كما يحمى حقه في نسب أولاده له ، فإذا اقتبس من كتابه باحث فانه أن يشير إلى أن العبارة المنقولة مأخوذة عن المؤلف ويشير اليه بما يعرف به تعريفا شافيا نافيا ..

وأصول هذا الحق ترجع في بداياتها إلى علم مصطلح الحديث حيث عنى المحدثون بتحقيق اتصال سند الرواية بالرسول ﷺ . اينسب القول إليه . وقد عنى فقهاء الشريعة الإسلامية بالاسناد . أي اسناد القول لقائله . ونسبة العلم لصاحبه ، حتى قال عبدالله بن المبارك فيما رواه الإمام النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم (أن الاسناد من الدين . ولولا الاسناد لقال في الدين من شاء) . وجاء في الأثر : (بركة العلم عزوه الى قائله) .

هذه الآثار وغيرها كثر على أهمية حق المؤلف . كما كثر على تحريم التعدي عليه بالسطو أو الانتحال . ولذلك ماستظهر جوانبه فقهية خلال مؤتمر حماية حق المؤلف الذي سيعقد بجامعة الأزهر في أول الشهر القادم ان شاء الله.

د. عبدالله النجار

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٢٨ مايو ١٩٩٦

المدونة
للبحوث و التدريب و المعلومات

وجهة نظر

الجات.. وحكايتها معنا

دعيت لحفل زفاف. جميل.. والف مبروك للعرسان والعرائس. كان الرقص الشرقي محور حديث المدعوين. في الحفلين. قيمته فنانتان واحدة من روسيا والثانية من الارجنتين. في الحقيقة. هما مجتهدتان في ادائه. لكن بلا نكهة بلدية حلوة يعرفها الجميع وتتقنها القلة القليلة. ربما لم تتذوق الفنانتان طبق فول بزيت وليمون و «دقة» ثوم وكمون مع سلطانية «طرشي» بلدي تناثرت على سطحها عيدان الجرجير، والحلو «مفتقة محوجة» يتقن صنعها عطار في الدرب الأحمر، أو درب الجماميز.

مع المتابعة، فكرت في جولة أوروجواي واتفاقية الجات وتحريرها لحركة انتقال السلع والخدمات. في حدود علمي، لم تنص الاتفاقية على حرية إنتقال الفنون، خاصة ما هو تخصص شعبي أصيل. «ما إتفقناش على كده». لماذا إذن يتم هذا الغزو الفني الذي يفرض المنافسة واليات السوق في أمور لم تنص عليها الاتفاقية صراحة: أم ان الاتفاقية قد تضمنت بنودا سرية مثل كل الاتفاقيات الثنائية أو العالمية الأخرى. وإذا كان الأمر كذلك فاللعنة على هذه الاتفاقية التي ستسرق من الشعوب تخصصاتها التاريخية وتقضي على تقسيم العمل الدقيق المتعارف عليه.

مالت على صديقة تشاركني المتابعة وسألتها «الروس دول، مش كانوا زمان بيبجوا مصر علشان يبنوا السد العالي؟ إيه اللي جرى لهم؟»

أجابت: «إللي جرى، لا ينكتب ولا ينقرى»

سألتها: «طيب وشعب الارجنتين؟» أجابت: «ما هو العالم اصبح قرية صغيرة، هو إنتي ما عرفتيش؟».

إجابات سياسية علمية دقيقة تعكس تحليلا سياسيا علميا دقيقا.

أمينة شفيق

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر: عقيدتي
التاريخ: ٢٨ مايو ١٩٩٦

في مؤتمر آثار الجات على اقتصاد الدول الإسلامية :

السوق الإسلامية العربية المشتركة حبر على ورق..ولكنها خيارنا الوحيد

على مدى ثلاثة أيام تمت مناقشة الآثار السلبية والايجابية للجات على اقتصاديات الدول الاسلامية .. والضروريات التى تفرضها هذه الآثار وفى مقدمتها السوق العربية والاسلامية المشتركة والعملة الاسلامية وخاصة ان هناك مواثيق صدرت من عشرات السنين إلا انها مازالت حبراً على ورق .

ففى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر حاول الدكتور أحمد جويلى .. وزير التموين .. ازالة المخاوف من الآثار السلبية على كافة المجالات الاقتصادية .. مؤكدا انه تم اتخاذ كافة الوسائل التى تحمى الشعب المصرى من مخاطرها .

وعلى النقيض من ذلك وجدنا الدكتور جعفر عبد السلام .. مقرر عام المؤتمر .. يؤكد ان هذا المؤتمر يمثل صرخة مدوية لأبناء مصر والعالم الاسلامى لكى يفيقوا وينتبهوا للواقع الجديد الذى صاروا فيه بعد تطبيق الجات التى صارت - أردنا أم لم نرد - جزءا من النظام الدولى الذى نعيش فيه ولا يمكن تجنبه - ومع هذا فانه يمكن الاستفادة من المزايا النسبية التى تتمتع بها الدول الاسلامية فى كافة المجالات فضلا عن مدد الاعفاء من حماية الحقوق الفكرية والمعنوية أو استثناء حماية بعض السلع والمنتجات الظروف قهرية .

وأكد الدكتور أحمد عمر هاشم .. رئيس المؤتمر .. أن التعاون فى مواجهة المخاطر والتحديات التى تواجه الأمة ومنها الآثار السلبية للجات يعد فرض عين على كل المسلمين حكاماً ومحكومين .. ويجب غرس هذه الروح فى نفوس كل المسلمين .

وقسم المستشار أسامة المجدوب .. مستشار شئون العلاقات الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية .. الدول الاسلامية من حيث تأثرها بالجات إلى مجموعات هى الدول البترولية .. ودول المتوسط وشمال افريقيا .. النمور الاسيوية .. الدول الأكثر فقراً فى افريقيا وآسيا .. ومشكلات هذه الدول لا ترتبط بأوضاع التجارة العالمية بقدر ما تتوقف فى المقام الأول على طبيعة الاداء الاقتصادى فيها ومدى كفاءتها واكتسابها للقدرة التنافسية وكسر قيود التبعية للدول الكبرى الذى تعتبرها منبعاً لتصدير المواد الأولية وسوقاً رائجة لتسويق هذه المواد بعد تصنيعها .

عزيمة الزعماء

أما الدكتور حسين شحاته .. أستاذ المحاسبة بجامعة الأزهر فقد طالب منظمة المؤتمر الاسلامى بتطبيق قرارها بانشاء سوق اسلامية مشتركة الذى صدر منذ عام ٨٩ ومازال حبراً على ورق وكذلك قرارها بانشاء عملة « الدينار الاسلامى » كعملة موحدة للعالم الاسلامى فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى التى تستهدف إلى السيطرة على مواردنا ومقدراتنا مع استمرارنا فى الخضوع والتبعية الشاملة لها .. ولكن ارادة الزعماء وعزيمة القادة فى الاستجابة لتطلعات الشعوب التى تطمح فى مزيد من التقدم والتكامل مع الدول الاسلامية الأخرى حتى ولو كانت البداية محدودة ثم تزداد فيما بعد .

الموقع الجغرافى

وعرض الدكتور بكرى عطية .. عميد تجارة الأزهر .. إلى دور الموقع الجغرافى الذى يشغله العالم الاسلامى فى التخفيف من الآثار السلبية للجات إذا ما أحسن استثمار هذا الموقع الفريد بتطوير الموانىء البحرية والجوية .. فضلا عن ضرورة زيادة التبادل التجارى بين الدول الاسلامية وخاصة أن هناك تنوعاً كبيراً فى منتجاتها وكذلك استثمار فائض رأس المال فى دول الخليج الغنية فى الدول الاسلامية التى لديها موارد طبيعية غير مستغلة .

البنوك الاسلامية

ونالت قضية « البنوك الاسلامية » - باعتبارها أحد دعائم الاقتصاد الاسلامى الذى ينبغى زيادة الاهتمام بتدريسه وتطبيقه فى المرحلة القادمة حتى تكون لنا شخصيتنا الاقتصادية المتميزة - إهتمام العديد من الباحثين أهمها بحث الدكتورة زينب الأشوح من تجارة الأزهر وعنوانه « المصارف الاسلامية ما بين التأصيل والتدمير فى ظل الجات » والذى طالبت فيه بدعم هذه التجربة وتصحيح بعض الأخطاء التى وقعت فى مسيرة التطبيق وهذا يتطلب اتخاذ مجموعة من الخطوات الهامة هى العمل بجدية لازالة الخلافات السياسية وعقد إجتماعات ثنائية ومتعدد الأطراف بين الدول الاسلامية لتوحيد المعاملات المالية واقامة تكتلات اقتصادية رأسية وأفقية تمهيدا للوصول إلى سوق اسلامية مشتركة ..

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٩ مايو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

خبراء التامين العربى لـ « العالم اليوم »

مطلوب إعادة هيكلة قطاع التأمين العربى ماليا وفنيا

«الجات» تقدم فرصا كبيرة لشركات التأمين العربية

□ عمان ـ محمد قنديل :

فى سوق التامين العربى يفرض السؤال نفسه حول التحديات التى ستواجه صناعة التامين العربى لما بعد العام 2000 فى ظل المستجدات التى تشهدها الساحة الدولية التى تلقى على سوق التامين وصناعة تحديات جساما اتخذهـا المؤتمر الحادى والعشرون للاتحاد العام العربى للتامين الذى عقد فى عمان مؤخرا شعارا يعبر به عن أهمية هذه التحديات التى تواجه صناعة التامين واسواقه فى العالم العربى فى ظل اتفاقية التجارة الحرة التى سيتم بموجبها فتح اسواق التامين العربية امام الشركات الاجنبية ذات الرساميل الكبيرة وكذلك التكتلات الاقتصادية المنتشرة فى دول العالم مما يعنى ضرورة تاهيل الاسواق العربية لنفسها لمواجهة هذه التحديات وكما يرى محمد العبد الحسين العواملة مدير مكتب التامين الالزامى بالاردن انه لابد من ضرورة تقارب الاتصالات ووجهات النظر حتى يكون هناك تكتل عربى لمواجهة تحديات صناعة التامين العربى التى لا تقتصر على التجارة الحرة وخدمات الوساطة المالية بل تشهد العنصر البشرى ايضا وهيكلة صناعة التامين العربية اداريا وفنيا والسعى لايجاد صيغة توافقية بين شركات التامين والمؤمن له بحيث توفق الاوضاع وتنظم الامور بشكل معقول حتى إذا دخلنا وانضممنا لاتفاقية التجارة الحرة يكون الامر مناسبا لنا بصورة جيدة لأن سوق التامين العربية دون معوقات مع توفير الكوادر الشابة التى تتفهم وتستوعب تشريعات التامين الجديدة للوصول إلى تشريع تامين عربى موحد.

العلاقات العربية ـ العربية

ويقول الدكتور برهام عطا الله رئيس شركة الشرق للتامين المصرية ان التحدى يأتى من العلاقات العربية ـ العربية اكثر من الخوف من علاقات خارجية عربية لأن الشركات العربية يجب أن تؤمن ببعضها البعض وتثق فى بعضها البعض وتتبادل التغطيات المختلفة وهو تحد كبير مفقود ليس فى قطاع التامين فقط وإنما فى القطاعات التجارية بصفة عامة.

فالتبادل التجارى العربى لا يتجاوز 6٪ أو 7٪ من التجارة العربية العالمية وهنا يلعب التامين دورا خطيرا باعتباره ليس على المستوى المطلوب.

فمنذ انشاء السوق العربية المشتركة والعلاقات السياسية لم نسمح بتعميق التبادل التجارى العربى ولا قيام سوق عربية تامينية حقيقية لذلك تذهب الشركات العربية مضطرة إلى الاسواق الخارجية لتجد معيدى التامين فى الخارج وهذا ضرورى لانتشار التغطيات عبر العالم لأن مهمة التامين تفتيت المخاطر وتشتيتها على اكبر عدد من شركات اعادة التامين فى العالم.

والسؤال لماذا لا تثق شركات التامين العربية فى بعضها البعض؟

فى الماضى كانت هناك رقابة على النقد الاجنبى ولا تزال بعض الدول العربية تعيش اثار هذه الرقابة والسياسات الاقتصادية المنغلقة مما اثر على التعامل بين شركات التامين العربية.

والتحدى الحقيقى ليس لقطاع التامين فقط وإنما لجميع الانشطة الاقتصادية مع انفتاح السوق وسياسة التحرر الاقتصادى حيث ستوجد منافسة شاملة على الشركات العربية أن تعد نفسها لها بالوسائل التقنية المختلفة واستخدام الكمبيوتر لتحديد التسعيرة لانه لن يكون فى القرن الواحد والعشرين تعريفة بالمعنى الذى شهدته الاسواق العربية فى الخمسين سنة الماضية لذلك يقتضى الامر وهذا تحد حقيقى تكوين كوادر جديدة مؤهلة لتنظر إلى الامام لا إلى الخلف وتقدر حجم المنافسة القادمة والتى ستكون قاتلة ليس بسبب دخول الاجانب ولكن بين الشركات العربية بعضها البعض.

وهناك تحد اخر لزيادة النشاط التامينى وهو الوعى ونشره بالنسبة للتامين وهذا مهمة كل المثقفين لأن التامين اصبح ظاهرة حديثة فى ظل التطور الاقتصادى وتباعد التضامن البدائى وتفكك التغطيات العائلية والعصبيات لذلك لابد من وسيلة للتغطيات الاجتماعية وهو لا يتم إلا عن طريق التامين فبقدر زيادة الوعى سيزيد التامين والامل الحضارى الحقيقى وجود سوق تامينية كبيرة فى الوطن العربى لتستمر التنمية ويكون لنا مكان على خريطة القرن الحادى والعشرين.

الملاءة المالية واعادة التامين

ويضيف نزيه العبد الحسين العواملة رئيس الاتحاد الاردنى

لشركات التأمين ورئيس الاتحاد العام العربي للتأمين لدورة 1996 ـ 1998م أن التحديات التي تواجه صناعة التأمين العربية كثيرة جدا ولكن الأمر يتطلب التفاهم بين الشركات العربية وزيادة ملاءتها المالية لمواجهة الشركات القوية ذات رؤوس الاموال الكبيرة والحجوم الاقتصادية الكبيرة مع تنسيق الجهود ووضع خطط مشتركة لتعزيز العمل العربي في مجال التأمين.

والمطلوب ايضا تعزيز شركات الاعادة العربية بمزيد من اسناد الاعمال اليها حتى تظل بقدر المستطاع من الحاجة إلى اللجوء إلى شركات اعادة التأمين الخارجية.

ولا يخفى على أحد ان هذا التوجه يحفظ العملات الاجنبية في البلاد العربية ويخفض الحاجة لخروجها لجهات اخرى اجنبية لذلك فالحاجة ماسة لتعزيز التعاون بين شركات التأمين العربية سواء في مجال الاسناد المباشر أو في مجال أي تعاون ممكن خاصة ان التأمينات الكبيرة كالتأمينات للطيران والنفط حيث تحتاج المخاطر إلى تعاون كبير لايجاد الغطاء التأميني المناسب لها لتأمين افضل حماية بالتعاون العربي.

الكوادر الوطنية

ويوضح الشيخ خلدون يكرى بركات ممثل السوق السعودي للتأمين في الاتحاد العام العربي للتأمين أن اقسام التأمين العربية لاتزال متواضعة وهذا يشكل تحديا كبيرا لصناعة التأمين العربية نسبة إلى الدخول وإلى الانتاج القومي لذلك مطلوب زيادة الوعي التأميني لزيادة هذه الاقساط وتطوير سوق التأمين العربية للوصول إلى الاهداف المطلوبة هذا بالاضافة إلى تأهيل الكوادر الوطنية وجذبها لصناعة التأمين والعمل فيه لمواجهة التقنيات الجديدة وبث الثقة في المتعاملين من قبل الاسواق الوطنية في شركات التأمين العربية لمواجهة المنافسة القائمة الضارية.

ويرى عبد العزيز مصطفى رئيس مجلس ادارة شركة مصر للتأمين أن شركات التأمين العربية ستواجه تحديا لايريب فيه انذاك عليها تقبل الاتفاقيات الدولية واعداد نفسها لها بإعادة النظر في هياكلها من حيث كفاية رأس المال ومستوياتها الفنية ورفع مستوى الجهاز الاداري والفني والأخذ في الاعتبار العلاقات الدولية المتوازنة وقبل ذلك العلاقات العربية .. العربية التي يجب أن تتوج بالثقة وتنمى حتى يمكن أن تحتفظ الشركات العربية بأكبر قدر ممكن من الاقساط لديها داخل الوطن العربي.

وفي مصر تغيرت سوق التأمين بسرعة شديدة واستجاب قطاع التأمين واصدر قانونا يسمح لرأس المال المصري والاجنبي بنسبة 49٪ و 51٪ للعمل في قطاع التأمين لتحقيق الصالح للمستفيدين في سوق التأمين المصري.

ويشير د. جواد العناني عضو مجلس الاعيان الاردني والخبير الاقتصادي أن منظمة التجارة الدولية WTO سيكون لها دور فاعل في المستقبل القريب اقوى من دور المنظمات المالية العالمية كالبنك وصندوق النقد الدوليين. ولذلك لابد لقطاع التأمين العربي من اعادة النظر في هيكلته واستثماراته والتشريعات المنظمة لاعماله حتى يستطيع بناء مؤسسات جديدة كبيرة نسبيا وقادرة على الحركة في مواجهة التطورات التكنولوجية والاستثمارية والتجارية الجديدة.

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: اللواء الإسلامي

التاريخ: ٣٠ مايو ١٩٩٦

في مؤتمر أثر اتفاقية الجات على الدول الاسلامية :

التكامل الاقتصادى هو المخرج الوحيد للعالم الاسلامى

يجب ازالة كافة المعوقات امام تطوير السلع والخدمات

رفع الدعم عن السلع الغذائية

تحد جديد .. مواجهة الاكتفاء الذاتى

طالب مؤتمر « اثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية » الذى عقد بجامعة الأزهر - بضرورة قيام تكامل اقتصادى بين الدول الإسلامية لمواجهة الآثار السلبية للاتفاقية .. واكدت توصيات المؤتمر إن هذا التكامل هو المخرج الوحيد للعالم الإسلامى بعد توقيع اتفاقات الجولة الأخيرة من الجات عام ١٩٩٤.. الى جانب اهمية قيام سوق اسلامية مشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية المختلفة ، حتى يكون لنا وجود اقتصادى مؤثر فى ظل النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

المصدر: اللواء الإسلامي

التاريخ: ٢٥ مايو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

تابع اعمال المؤتمر:

أحمد عبدالرحمن

اشار البيان الختامي للمؤتمر الى ان الدول الاسلامية سوف تواجه منافسة ضارية من جانب الدول المتقدمة في مجال السلع والخدمات الاجنبية والمستوردة في ظل تطبيق اتفاقية الجات، وذلك يتطلب منه الاستعداد جيدا لهذه المنافسة بتطوير الانتاج والاهتمام بالتصدير وتحقيق الاكتفاء الذاتي الى جانب ضرورة تطوير قطاع الخدمات - خاصة البنوك - حتى تتمكن الدول الاسلامية من مواجهة المنافسة الشديدة في هذا المجال.

وفي كلمته - في افتتاح المؤتمر - اشار الدكتور احمد عمر هاشم الى ان واجب الامة الاسلامية ان تتوحد ولاتتفرق بالفعل لا بالقول.. وان تنهض بتوجيه كل قواها لمواجهة عصر التكتلات الاقتصادية، لان وحدتها وتضامنها اصبح امرا ضروريا في مواجهة التحديات والتغيرات الاقتصادية.

واوضح ان قيام سوق إسلامية مشتركة اصبح امرا مهما تدعو اليه الحاجة اليوم، لكي نقدم للعالم هويتنا الحقيقية التي وصفها القرآن الكريم بقوله «كنتم خير امة اخرجت للناس».. واكد د. هاشم ان حل المشكلات الاقتصادية هو الطريق الامثل للنهوض بالامة، وكل المشكلات الاجتماعية مثل البطالة والامية والعنف والانحرافات السلوكية، وغيرها من المشكلات والامراض الاجتماعية المزمنة التي تمثل خطرا وعبئا على المجتمع.

قضية مصيرية

اما د. احمد الجويلي وزير التموين فاكد ان المؤتمر يناقش قضية مصيرية للدول الاسلامية، حيث يبحث كيفية التعاون بين الدول الاسلامية، وهو واحد من عدة مؤتمرات دولية تناقش نفس القضية التي اصبحت من اهم القضايا التي تواجه العالم الاسلامي في الوقت الحاضر.

وتناول د. جعفر عبدالسلام نائب رئيس الجامعة ومقرر عام المؤتمر في كلمته دور المسلمين في وضع اسس التجارة الدولية وفتح الابواب التي كانت مغلقة قبل الاسلام، وقد اعترفت اوربا بهذا الفضل اثناء الحروب الصليبية.. ولذلك فان العالم الاسلامي لا يدعو لقتل مبدأ حرية التجارة او اغلاق ابواب التعامل مع غير المسلمين، لان هذا لايتفق مع روح الاسلام السمحة، ولا شريعته الغراء.. وان لدينا الكثير الذي يمكن ان نقدمه للعالم في حماية الجات، وفي ظل التكافل الاسلامي.

صور التعاون الاسلامي

وقد ناقش المؤتمر اكثر من خمسين بحثا مقدمة من الاساتذة والباحثين من جامعة الازهر والجامعات المصرية والمراكز البحثية والهيئات الاقتصادية المصرية والاسلامية، وكان من اهم الابحاث والدراسات التي نوقشت بحث بعنوان «اثر اتفاقيات جولة اوروجواي على اقتصاديات البلدان الاسلامية» للمستشار اسامة المجدوب خبير العلاقات الاقتصادية بوزارة الخارجية.. وتناول فيه تصور التعاون الاسلامي لمواجهة اثار الجات، حيث اوضح ان الدول الاسلامية تتسم بتنوع وتوافر الامكانات والقدرات، ولا ينقصها - لكي تنهض باقتصادياتها - الا وضع تصور علمي ديناميكي للتعاون.

ويشير البحث الى ضرورة توافر عدة عناصر ضرورية لهذا التعاون الاسلامي اهمها:

(١) انشاء قاعدة لحصر الامكانات المتاحة لدى مجموعة الدول الاسلامية من ثروات طبيعية وبشرية وعلمية وبحثية

(٢) تشغيل لجان متخصصة من الخبراء لاقامة المشروعات المشتركة بين الدول الاسلامية تحقق النفع لاكثر من دولة

(٣) تعزيز التعاون الثقافي والفكري، والاستفادة من احكام الملكية الفكرية لضمان تحقيق العوائد لهذا الانتاج ذو الطابع المتميز.

اما د. حسين شحاته استاذ الاقتصاد الاسلامي بجامعة الازهر فيوضح في بحثه «اثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد على اقتصاديات الامة الاسلامية» ان معظم الدول الاسلامية قد انضمت الى اتفاقية الجات، والتي تهدف الى تحرير التجارة العالمية وفتح الابواب امام الدول الموافقة على الاتفاقية، والغاء الحواجز وتخفيض الجمارك.. وادى ذلك الى عدة اثار سلبية على الدول الاسلامية كالتالي

(١) رفع الدعم بالتدريج مما يؤثر على الطبقة الفقيرة في الدول الاسلامية النامية

(٢) فتح الاسواق الاسلامية امام كافة منتجات الدول الاعضاء مما يضر بالسلع المحلية للدول الاسلامية الى جانب الاثار السلبية على الشعوب الاسلامية اجتماعيا واقتصاديا

(٣) الاضرار الشديد بالسلع والصناعات بالدول الاسلامية نتيجة المنافسة غير المتكافئة مع الدول الصناعية الكبرى

(٤) تخفيض الجمارك على السلع المستوردة سوف يؤدي الى عجز في موازنة بعض الدول الاسلامية النامية

(٥) تمنع الاتفاقية انشاء اتفاقيات تجارية بين الدول العربية والاسلامية، وهذا يعني استمرار التبعية للدول المتقدمة والغنية.

ويقترح د. حسين شحاته عدة مقدمات لمواجهة هذه الاثار السلبية، منها حث المستهلك على تفضيل المنتجات الوطنية، لان ذلك يعتبر واجبا وطنيا، ويجب ان تكون خيرات المسلمين للمسلمين.. الى جانب معالجة الفساد الاقتصادي والاجتماعي والحالي في بعض الدول الاسلامية ومواجهة مشكلة البطالة ورفع الاسعار.

بالاضافة الى قيام تعاون حقيقي بين رجال الاعمال والاتحادات والنقابات في العالم الاسلامي، من اجل مواجهة المنافسة الخارجية، وذلك عن طريق تنمية المنتجات وتنمية قدرات العامل المسلم وازالة كافة المعوقات من امامه وتوفير الجو الملائم للابداع والابتكار.

المصدر: اللواء الإسلامي

التاريخ: ٢٠ مايو ١٩٩٢

وتتناول البحث المقدم من المستشار الاقتصادي معتصم راشد حول اتفاقية الجات وأثرها على اقتصاديات المجموعة الإسلامية. وضع الدول الإسلامية بعد تطبيق اتفاقية الجات الأخيرة. فيرى أن هناك دول إسلامية قوية مثل ماليزيا وإندونيسيا سوف تتأثر بشكل سلبي بسبب إجراءات أمريكا وأوربا لمنع انتشار منتج هذه الدول الإسلامية في بلادها. كما أن هناك بعض الدول المصدرة للمنسوجات والملابس ومنها مصر سوف تضار من هذه الاتفاقية.

الى جانب ارتفاع أسعار السلع الغذائية نتيجة رفع الدعم عنها..

اما الخلاص من هذه الآثار السلبية فانه يتطلب - كما يشير البحث السابق - الى عدة خطوات هامة:

أولا: ضرورة التكتل والتعاون ومتابعة الجديد على الساحة الدولية، لكي نتمكن من الصمود في وجه التحدي الجديد الذي نواجهه

ثانيا: تطوير الانتاج على أساس الجودة الشاملة، وتوجيه الإستثمارات الوطنية للانتاج

ثالثا: الاهتمام بالتصدير وتذليل جميع العقوبات من طريقه.

التكتلات الاقتصادية

ويقترح الدكتور عبدالله الأشعل الخبير بوزارة الخارجية في الدراسة التي قدمها بعنوان «التكتلات الاقتصادية الإسلامية لمواجهة آثار الجات» قيام الخبراء في العالم الإسلامي بدراسة سبل انجاح اطار التعاون الاقتصادي على أساس موضوعية بما يناسب المناخ الاجتماعي والثقافي للمجتمعات الإسلامية كما يتعين على الدول الإسلامية التنسيق بينها وبين التجمعات الاقليمية الأخرى.

ويبقى التعاون بين الدول الإسلامية ضعيف جدا ويفتقر الى آلية فعالة للمتابعة والتنفيذ والتطوير. ليرتقي الى أحدى مراحل التكامل الاقتصادي المتطورة. هذا ما يؤكده د. طالب محمد عوض استاذ الاقتصاد بالجامعة الأردنية، ثم يضيف.. فلابد من قيام كل دولة مسلمة بالعمل الجاد على ازالة المعوقات الاقتصادية المحلية، وزيادة الكفاءة الانتاجية. وذلك يتطلب القيام ببرامج تصحيح للمسار الاقتصادي، كما يجب التركيز على البحث العلمي، ورفع المستوى الفني، وتطوير لنظمة المعلومات.

ويؤكد د. طالب عوض أن هذه الخطوات ضرورية من أجل تسهيل مهمة ربط اقتصاديات الدول الإسلامية في مجموعة واحدة، بهدف قيام تعاون اقتصادي إسلامي حقيقي حيث يعتمد أولا على تكامل موارد الدول الإسلامية، كمدخل لتحقيق التكامل الانتاجي، مع ازالة كافة القيود والعقبات التي تعترض طريق التكامل الاقتصادي.

الجات من منظور إسلامي

وفي دراسة بعنوان «الجات من منظور إسلامي» يقول د. علي حافظ منصور استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة أن العالم الإسلامي فيما مضى كان دولة واحدة لا يفصل بينها حدود سياسية، لذلك كانت حاكمتها الاقتصادية متقاربة جدا. أما الآن فهي بحاجة الى التكامل، خاصة أن الظروف مهيئة، لاينقصها سوى اخلاص النية.

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٢١ مايو ١٩٩٦
البحوث والتدريب والمعلومات

بدلا من إحالة علمائنا للمعاش :

مصر وعلوم القرن الحادى والعشرين

- العمل بالرخص الاجنبية يشل ابتكار المصريين .
- لماذا يدفع المصرى فدية للأجانب على كل صابونة ودواء وفرشة ومعجون أسنان .
- تقنيات الفضاء تتيح فى ٥ دقائق ما تعجز البعثات المساحية عن إنجازه فى ٨٠ عاما .

محمد فتحى

●● مجمل أوضاع العلوم الحديثة والأوضاع العالمية المحيطة بها مثل اتفاقية الجات ، وظروف الاصلاح الاقتصادى والتخصيص فى مصر ، تاهيك عن الأوضاع العلمية الاستراتيجية والقومية يفرض على مؤسستنا العلمية تجاوز المأزق الذى تعانى منه، مأزق الخلط بين مفاهيم التخطيط والأداء الشامل لمؤسسة وسط مؤسسات تابعة للدولة ، ومفهوم المايسترو المسئول الذى يعمل فى إطار السوق الحرة .

لهذا جاء طرح وزارة البحث العلمى للنقاش العام ،إطار السياسة العلمية والتكنولوجية المتكاملة لمصر الذى يهدف إلى تقويم الطاقات الموجودة وإعادة هيكلتها لحشدها والارتفاع بقدرتها لخدمة الاحتياجات القومية ، والتنمية الاقتصادية المتواصلة ، جاء ذلك فى توقيت موفق للغاية بالذات مع المفهوم الراقى للسياسة العلمية الذى التزمه الإطار والذى يشمل بين جنباته العلوم الاجتماعية والانسانية ●●

لاسبيل إلى الحديث عن مؤسساتنا العلمية وأدائها دون إلمامة بالتغيرات التى تدير الرأس، التى تجرى فى عالمنا ومنطقتنا ، وفيما يخص إمكانات العلم الحديث فى الوقت نفسه.

ويمكن أن نلمس ما أصاب الإمكانات العلمية من تغيرات إذا عرفنا أن خمس دقائق من التصوير الفضائى اليوم تتيح من المعلومات ما تستغرق الطائرات فى جمعه عامين كاملين ، وما لايتيسر للبعثات المساحية إلا فيما يقرب من ثمانين عاما . والمعلومات الفضائية الموجودة فى الصور ليست ضربا من الترف أو الخيال ، فهى تخص مجالات مهمة تمس مختلف جوانب حياة الإنسان ، من طقس إلى تربة «زراعة» إلى ثروات طبيعية «استخراج وصناعة» .. إلخ ، والمهم هنا أن البلدان النامية أكثر من غيرها إفتقارا ـ وحاجة فى الوقت نفسه ـ إلى مثل هذه المعلومات ، والحصول عليها بالطرق التقليدية إجراء بطىء وباهظ التكاليف ، تعوقه كثيرا ظروف التخلف والفقر وضعف البنى الأساسية ونقص الكوادر الفنية ، ناهيك عن طبيعة الصور الفضائية الواضحة المفصلة، الخالية من عيوب الفسيفساء «الموزايكو» وعن أن تكاليف الحصول على المعلومات من مثل هذه الصور الفضائية صارت أقل بما لايقاس مقارنة بالطرق الأخرى .

غير أن وجهة أخرى لإمكانات العلم الهائلة يمكن استشفافه مما يشهده عالمنا من طفرة فى استخدام الحاسبات الأليكترونية فى جميع مجالات الحياة ، وإن كان من الصحيح أن هذه الأجهزة صارت تحت قدرات الإنسان بملايين الأضعاف ، فإن بإمكانها أن تكون أيضا وبالا ما بعده وبال ، إذ أنها قادرة على مضاعفة الأخطاء (التى يجرى إدخالها إليها) بما يقدر بملايين المرات فى الثانية الواحدة !!

ويمكن أن نذهب بهذا الوجه إلى مداه إذا تصورنا مريضا ، لم تشخص أوجاعه بصورة صحيحة ، يدخل صيدلية تحوى أحدث ما توصل إليه العلم من دواء ، ويمضى فى تناول عجائب الأدوية «كلشنكان» ، فيكون تفاقم الحالة نصيبه ، بدلا من الشفاء .

هنا تبرز أهمية الطبيب الذى يصف الدواء فى كل حالة أو يرسم السياسة العلمية الرشيدة التى تتواءم مع ظروفنا وظروف العصر ، وليت الظروف الجديدة التى تحيط بالموقف تقتصر على ماسبق فإن مجالا كالهندسة الوراثية مثلا يفتح الباب لثورة حقيقية فى الزراعة والطب والصحة والحياة بوجه عام ، لكنه يمكن أن يفتح الباب أيضا لنهب تراث مورثات ما نملكه من أحياء (نبات وحيوان) بأبخث الأثمان وتضمينه لأصناف جديدة ، والعودة لبيعه لنا بأبهظ الأسعار!! ومهمة السياسة العلمية أن تتحسب لمثل هذه الحالات .

الجات والملكية الفكرية

ولعل هذا يكون قد فتح باب الحديث عن عوامل أخرى تخص مايحيط بالعلم مثل «حقوق الملكية الفكرية» التى تؤكدها اتفاقيات الجات الجديدة ، والأعباء غير المبررة التى يمكن أن نتحملها نتيجة لذلك . وحتى تتضح أبعاد الموقف ، ماعلى القارىء إلا أن يتذكر

بعض اعلانات التليفزيون فصابونة «كذا» صنعت بترخيص من شركة «كذا» ، والشركة بالطبع أجنبية ، والترخيص معناه فدية أو أعباء مالية تدفع على كل صابونة يستهلكها المصرى لهذه الشركة . فهل فى الصابون الجيد سر يمكن أن يعجز عن معرفته مصرى على مشارف القرن الحادى والعشرين؟

والمسألة ليست مسألة صابون طبعا فالغالبية العظمى من الدواء المتداول فى السوق المصرى مصنوع بتراخيص أجنبية ، وهذه التراخيص أعباء مادية تساهم فى ارتفاع سعر الدواء بينما كثير من المكونات الدوائية فى متناول كثير من العقول المصرية . والصابون والدواء ليسا سوى مثال اخترناه لقربه من القارىء لكن الأمر يغطى دائرة واسعة يمكن تخمين مداها انطلاقا من مثال الصابون .

والمسألة ليست بخلا أو محاولة التملص من دفع فدية الرخص الأجنبية ، ولا هى مجرد بحث عن وظيفة للقدرات التى بثها الخالق فينا كغيرنا من البشر ، بل هى فى نهاية المطاف بحث عن وضع معقول نبتكر فيه مانقدر عليه لنستخدمه ، ومايمكن أن نتفوق فيه ربما ننال رخصا عليه ، فمن أين نوازن دفع فدية فيما يخص كثيرا من السلع التى نحتاجها ، إن لم نكن سنأخذ من سلع أخرى لنا حقوق عن رخص فيها .

هذا كما أن الأوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة تهدد بإحالة كل جهود العلماء والمهندسين المصريين ناهيك عن هواة المبدعين ، إلى المعاش ، أو إلى وظيفة «التشهيلجى» فى أحسن الحالات . فالاتجاه الآخذ بالانتشار فى المجتمع المصرى حاليا هو الاعتماد على الرخص الأجنبية حتى فى أهون التقنيات، والرخص علاوة على تكلفتها قيود مصاحبة ، ومن هذه القيود عدم إدخال تعديلات عليها ، وبالتالى فإن لاحت فرصة المهندس المصرى لتحسين ما ، سواء على المستوى العام أو حتى لملاءمة الظروف المصرية ، يمكن أن يكون أول من يقف فى وجهه رئيسه المصرى ، حتى لايحدث خلل بشروط الرخصة ، وتحمل الجزاءات المنصوص عليها فى التعاقد . وسينتهى الأمر بأن يتم اللجوء إلى الخواجه المعنى عند حدوث أبسط خلل ، وتحمل المستهلك المصرى فى نهاية المطاف أعباء الخواجة بآلاف الدولارات ، وهكذا يمكن أن تئول وظيفة المهندس المبدع أو حتى «الترزى» الذى يعدل ويضبط التقنية «الأجنبية» وفق الظروف الصناعية والبيئية الموجودة ، يمكن أن تئول إلى الصفر .

وإضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى مؤثرة فى واقع حركة الابتكار المصرية مثل ضعف هذه الحركة من الأساس ، واعتمادها على الأفراد غير المؤهلين ، مما يجعل معظمها إنجازات بدائية (فهى لاتخضع أساسا للفحص الفنى الواجب).

ومثل عدم رؤية الشركات الصناعية العالمية الكبرى ضيرا فى أن تقضى ، حتى مثل هذا لنتاج الواهن ، وتستفيد من أى شىء له قيمة فيه ، فما يحاسب عليه القانون عمليا هو السرقة الصناعية ، أو سرقة المعالجات المتكاملة للآخرين ، وفيما عداها فمصرح للكل وفق معايير حرية الإطلاع ، بأن «يدعبس» فى الأفكار حتى لاتصير عملية تسجيلها ، حتى وإن كان فى براءات، حجرا على التقدم أو معطلا له .

بل أن الأمور تبلغ أبعادا أكبر ، فعلى سبيل المثال أنتجت شركة «أودى» قبل فترة نظام سيطرة أوسع على عجلات سياراتها ، الأمر الذى يفيد فى تطبيقات معينة كالفرز فى الصحراء . ولم تمر ستة شهور إلا وكانت شركة «مرسيدس» قد أدخلت التحديث على سياراتها ، ولم تفلح «أودى» فى الحصول على أية حقوق من «مرسيدس» لأن الأخيرة اخترقت الابتكار بكوادرها المؤهلة الخبيرة العالية الحنكة ، وتصميماتها الخاصة وإمكاناتها التقنية الهائلة .

صار مجالا شرسا !!

كما أن حركة الإبتكار مع البحث العلمى، وثبت على مستوى العالم فى الفترة الأخيرة وثبات هائلة جعلت الإبتكار مجالا شرسا لايمكن أن يخوضه هواة ، ولايمكن إلا أن يعتمد على ميزانيات هائلة ، وكوادر على أعلى درجة من اللياقة . فحتى وقت قريب كان فى عداد العاملين بالشركات الصناعية الكبرى

كثير من المتخصصين في البحث العلمي، فيما عرف بإدارات البحوث والتجديد . لكنه وسط المبارزة الشرسة التي أخذت بلباب السوق العالمية صار تحسين وتجديد السلع على نحو مستمر هو العامل الحاسم في القدرة على الوجود والبقاء .

ولهذا تزايدت ظاهرة ولادة مؤسسات جديدة ، متخصصة تماما في شئون البحث والابتكار ، أكثر إمكانا وإلماما وقدرة على النهوض بدور إدارات البحث العلمي . وتخصصت في تطوير ما يطلب منها في أي مجال من المجالات ، وهي تؤدي عملا متكاملا حتى تقدم المنتج جاهزا ، وتجد فرقا متكاملة القدرات والخبرات مجهزة بأحدث أساليب التفكير الإبداعي وحله ، وتعمل الواحدة منها ٨٠ ساعة أسبوعيا ، بصورة متواصلة ، حتى تحل المشكلة المعنية وتقدم المنتج المطلوب متكاملا .

وظهور مثل هذه المؤسسات يضفي على حركة البحث العلمي ديناميه هائلة ، الأمر الذي دفع عددا من المؤسسات الضخمة إلى التعامل معها متخطية إدارات البحث الموجودة فيها ، كما فعلت «فيل ساكتويش» مثلا ، بصدد بعض أجزاء الكمبيوتر (الفأرة) ، في حينه.

التسويق هو المشكلة

وكل ما سبق يقودنا إلى المشكلة الأولى التي تعاني منها حركة البحث العلمي عامة ، وهي مشكلة تسويق إنتاجها . ذلك أن التسويق النشط الفعال هو الأداة الواقعية لحفز وتشجيع وازدهار الطاقات الابتكارية، وبث وتربية الثقة بدلا من الإحباط وسط المبتكرين ، الأمر الذي يساعد على استمراريتهم وأكسابهم الدربة أو الثقافة الابتكارية التي يحتاجونها ، حتى ليصبح نتاجهم كبيضة الديك ، بالذات وسط الواقع الابتكاري العالمي الشرس . وهناك ضرورة للمحافظة على الطاقة الإبداعية الابتكارية لمصر بكافتها السكانية لأنها الوسيلة الناجعة لشغل مكان كريم في العالم المعاصر .

وبالمناسبة فالتسويق ليس الإعلان الفج فمن يسمع ويرى في التليفزيون والصحف إعلانات السيراميك المصري يعتقد مع مايقال عن أحدث خطوط الإنتاج العالمية ودعم مؤسسات البحث العلمي و ... يعتقد أننا حققنا إنجازا هائلا . لكن الغريب أن هيئة مترو الأنفاق حين فكرت قبل فترة في إزالة وصف محطاتها استوردت سيراميك ألماني ، وهذا الموقف يعني أحد شيئين إما أن إنتاجها لايبالي إلى الجودة المطلوبة في مرافق كالمترو ، وإما أن هناك مشكلة تسويقية تلفذ بخناق المجتمع . صحيح نحن ندرك أن السيراميك المطلوب من نوع خاص ويتعمل الفحمة الشاقة ، لكننا نظن من إنتاجنا لهذا النوع ، وهو النوع المطلوب في الفرن السيلحية والمؤسسات الصناعية والفندقية وفي كثير من منشآتنا الأخرى ، وإن لم نكن في صناعة كالسيراميك (وكل أوانيتنا في متناولنا) قد استطعنا أن نصل إلى هذه الجودة المحدودة القيمة (السيراميك وصل حاليا إلى صنع مفاصل ونظام الإنسان البديلة ، والبلاطات التي تقي مكوك الفضاء من الإحتراق عند عودته من الفضاء ، ويحوله الغلاف الجوي المحيط بالأرض) . إن لم نكن قد استطعنا أن نصل رغم توفر الإمكانات وكل هذه الضجة الإعلانية السيراميكية ، فلي صناعة يأتي تراهن على أن نسد احتياجاتنا منها ؟

للبحوث و التدريب و المعلومات

أما إن كنا نتتج هذه الذرية لكن الآلان كانوا أبرع فى تسويق إنتاجهم الموازى لمترو الأنفاق المصرى فإن الدورة تكون قد اكتملت لنعود إلى المربع الأول . أزمة التسويق وما تشكله مع التهديد الأجنبى لمنافيتنا .

وفى كل الجوانب التى فصلناها نحن فى حاجة إلى جهد جاد على مستوى راق للمؤسسات العلمية . ومحتوية عائد مؤسسات البحث العلمى يجعلها مطالبة بأن تحشد قدرات علمية تلقية قوية وعالية التنظيم ، وتوجه جهودها إلى الاحتياجات الحرجة التنمية ، وتكامل أنشطتها مع الخطط القومية وتستجيب لنبض المجتمع وتعمل على زيادة إدراكه لأهمية العلم والتقنية فى تطوير وضعه الاقتصادى الاجتماعى ، والطريق إلى ذلك لن يكون ممكنا إلا عن طريق جهود تسويقية من الطراز الأول، يدونها سنعجز عن الانتقال إلى تحمل المؤسسات القائمة مسئولية الإنفاق على الأنشطة العلمية والابتكارية التحديثية ، وحتى عن حفز المجتمع على استثمار أكبر فى مجال الابتكار والبحث العلمى ، وتشجيع عدد أكبر من المصريين على العمل فى هذا المجال .

أنماط القومية والاستراتيجية

ومجمل الأوضاع العلمية والعالمية والإقليمية تبين مدى حاجتنا إلى التزام منطلق قومى فى الحديث ، لأننا فى عالم أعجز الكيانات الصغيرة عن العيش، مما حدا ببلدان فى حجم بريطانيا وفرنسا وألمانيا أن تسعى إلى أشكال من التكامل وإزالة الحدود ، رغم عدم امتلاكها مقدار ما يملكه العرب من مقومات التكامل ، أو بلوغ حاجتها المصيرية إلى هذا التكامل مقدار احتياج العرب له .

وليمكن ترك مسألة امتلاكنا المنطلق القومى فى الحديث دون إيضاح أن الأمر ليقتصر على ظروف العصر ، ذلك أن الاستعلاء بالخبرة الأجنبية فى هذا الصدد محدود القيمة ، فالظواهر فى إثر المجتمعات الغربية ، الذى كان هدفا مسلطيه فى فترات سابقة ، أمر ظهر فى جلاء ، أنه ليس طريقنا. هذا كما بات من المسلم به أن التكنولوجيا حقيقة اجتماعية والتقصادية وليست حقيقة مجردة ، وكل ذلك مما يفرض علينا تجاوز استيعاب وسائل العصر بل وحتى توظيفها المبدع ، إلى إبداع مايخصنا من حلول ووسائل وحتى نوضح ذلك لنأخذ بعض الأمثلة.

من المسلم به فى الأدبيات العلمية الغربية أن ارتفاع درجة الحرارة والجفاف يفضلى على عملية التهريض الصناعى والتكنولوجى فى بلدان الجنوب ، أعباء اضافية لاستوجبها هذه العملية فى بلدان الشمال . ويمكن أن تتعكس هذه الاحتياجات فى مؤشر نهائى ، هو حاجة الجنوبيين إلى قدر أكبر من الطاقة. وهذه المسألة (!) تنطوى على مفارقات تعرى الإمكانية والعجز فى الوقت نفسه . ذلك أن إرتفاع درجة الحرارة هو فى حد ذاته طاقة ، وهنا تكمن الإمكانية ، لكن عجزنا فى الجنوب عن استغلال هذه الإمكانية هو الذى يكرس ما تروج له الأدبيات الغربية .

ويجهر المفارقة يكمن فى أننا ننتظر -كعهدنا دائما- فى موضوع استغلال الطاقة الشمسية أن يأتينا الحل من الشمال (الذى يفتقر إلى الشمس وبالتالى لا يشكل الأمر أولوية عنده) وبهذا تبقى إنجازاتنا فى هذا المجال محكومة بالجهود التى يبذلها الشمال فى الفضاء القريب من الأرض فى الأقمار الصناعية وبدلن الفضاء حيث يجد نفسه مضطرا إلى ذلك .

الأجانب يعرفون العربية أفضل

وإذا أخذنا مجال الكمبيوتر لوجدنا مثلا فاضحا آخر فجوهر التعامل مع الكمبيوتر هو

استرجاع المعلومات (المخزنة بعد معالجتها) منه ، ولايخفى على أحد أن سهولة معالجة المعلومات وشيوعها يرتبط بتعريب الكمبيوتر . لكن مفهوم التعريب انحصر حتى وقت قريب فى استخدام لوحة مفاتيح بشكل الحروف العربية ، ذلك بينما تختلف اللغة العربية عن اللغات الأصلية للكمبيوتر اشتقاقا (أى صرفا) ونحوا وتشكيلا ودلالة ، الأمر الذى يجعل التعامل الكمبيوترى بأشكال حروف العربية فقط أمرا محدود القيمة إلى أقصى حد، قياسا على الممكن عند التعامل باللغة العربية (وليس حروفها فقط) لقد ظللنا نطمع فى هذا الصدد أن تصلنا المعارف الكمبيوترية الخاصة باللغة العربية من أمريكا واليابان . وكأن اللغة العربية يمكن أن تكون بنحوها وصرفها وأشكال كتابتها فى متناول هذه البلدان ، أكثر مما هى فى متناول أبناء الحجاز ونجد والقاهرة وعمان .

ولايحتاج الأمر إلى استطراد فى سرد أمثلة أخرى لبيان المهام القومية المختلفة المطروحة على مدرستنا القومية الخاصة ، أو احتياجاتنا الاستراتيجية فى الإبداع العلمى ، التى لن تنجزها سوى مؤسساتنا العلمية ، لأنها ليست مما يباع ويشترى فى الأسواق .

متطلبات الخصخصة والاستثمار

تبقى فى النهاية الظروف الراهنة التى يمر بها اقتصادنا . إن للسياسة العلمية دورا فى وضع روشتة النهوض بالمؤسسات المتعثرة ، ودورا فى التحديث التكنولوجى للقدرة على المنافسة ، ودورا فى تحديد وإيجاد موطأ لقدم فى المجالات التى تتمتع فيها بأفضليات أو ميزات نسبية . وفى ظروف فتح الأبواب أمام الإستثمار أدوار مختلفة ، مثل رسم خريطة بيئية واضحة لمصر حتى لانعطى تصريحا لمشروع يمكن أن يحيل مرصدا كمرصد القطامية للتقاعد ، أو مشاريع لاتراعى إمكان التوسع المدنى والعمرانى حتى لاتتكرر تجربة حى المهندسين ، أو تساهم فى تكثف انتشار الرصاص والتخلف الذهنى .

لأنه حتى التجارب الباهرة للنمور الاقتصادية كشفت فيما بعد ، هى وتجارب توطين الصناعات المهاجرة ، عن جوانب خلل قاتلة فى مجال تلوث البيئة تتطلب توظيفات مالية هائلة لاصلاحها . لهذا لابد من الاطمئنان إلى معايير حماية البيئة مع العلم أن وجهات النظر تتفاوت كثيرا فى هذا الصدد .

وكل ماسبق يمكن أن يكون مبررا قويا لأهداف طرحها إطار السياسة العلمية المقترحة من وزارة البحث العلمى مثل :

- استخدام العلم والتكنولوجيا لحل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العاجلة ذات الطابع القومى فى قطاعى الانتاج والخدمات .
- تقوية قدراتنا التكنولوجية بحيث يمكنها المنافسة فى الأسواق العالمية خاصة فى المنتجات ذات القيمة المضافة العالية .
- إيجاد موطىء قدم فى التكنولوجيا العالية .
- زيادة فعالية أنشطة البحوث والتطوير فى المراكز العلمية مع اهتمام خاص بتحويل مراكز البحوث الصناعية إلى مراكز تطوير تكنولوجى .
- تشجيع الانتاج والخدمات على استخدام التكنولوجيا العالية بمساندة مؤسسات البحث .
- استخدام اتفاقات المشاركة (والتحالفات) المصرية - الأجنبية لتطوير التعاون العلمى التكنولوجى .
- الحفاظ على البيئة كعنصر جوهرى فى جهود التنمية المتواصلة .

ومن فضل القول هنا التأكيد على أن السياسة المقترحة لا تخص العلميين وحدهم فالمسألة تشغل مساحة هائلة تمتد بين أحلام الأمة فى مستقبلها ، وبين المناخ العام ، ومرورا بنظام التعليم المناسب ، ومن هنا دور هذه المساهمة الأولى من مجلة «المصور» التى تلفت الرأى العام لنقاش هذه السياسة البالغة الأهمية .

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

الجمهورية
للصدور:

التاريخ: ٣١ مايو ١٩٩٢

وزير الصناعة يدرس:

٦٠ مشكلة تواجه الصناعة المصرية

وتعرقل المنافسة

مراجعة للنتائج السلبية لاتفاقيات الشراكة والجات

بناقش المهندس سليمان رضا وزير الصناعة تقريرا اعده اتحاد الصناعات المصرية حول ٦٠ مشكلة تواجه الصناعة المصرية في مجالات الرسوم والتسويق والتمويل والائتمان المصرفية لاتفاقيات الجات والشراكة مع أوربا وامريكا .

وصرح محمد فريد خميس رئيس الاتحاد ان التقرير تضمن الحلول لهذه المشاكل وانه تم بالفعل مناقشة بعض هذه المشكلات خلال الاجتماع الاخير مع مجلس ادارة الاتحاد للصناعات المصرية .

واكد ان الوزير ابدى تفهما لمشكلات الصناعة في هذه المرحلة وسيبدأ العمل على حلها خلال الفترة القادمة حيث ان الصناعة المصرية تواجه تحديات كبيرة خلال المرحلة القادمة وهذه المشكلات هي :

● ● الغاء رسم مقابل خدمة كشف وحصر وتصنيف ومراجعة الرسائل الواردة للبلاد طبقا لقرارى وزير المالية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٢ و١٢٣ لسنة ١٩٩٤ .

● ● الغاء الزيادة في الرسوم الجمركية على وسائل النقل التي زادت اخيرا من ٢٠ الى ٤٠ وعودتها الى ٢٠ .

● ● تخفيض رسم نظير خدمات البنية بنسبة ٥٠٪ وذلك بواقع ١٠ جنيهات عن كل بند من البنود الجمركية لمستلزمات الانتاج المستوردة وبحد ادنى ٢٠ جنيها وذلك بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٩٣ .

● ● القبول بالقرار من المنشئ فقط بدلا من مكتب الجمارك لعدد مؤلف من الشهور العقارى طبقا لاتفاقيات الشحن التى تمت بين كل من المصدر ووسيلة النقل وغيرها من الاتفاقيات التى تعطى الحق للمصدر في الاختيار في مصر على الرغم من حاجة مصر اليها .

● ● الغاء ضريبة المبيعات على الآلات وقطع الغيار والأصول الرأسمالية الخاصة بخطوط الانتاج .

● ● ضرورة الانتباه من دراسة اسلوب تطبيق نظام الكاتكى روبوت والتكليل لجنة على مستوى عال تمثل فيها وزارتى الصناعة والمالية والاتحاد الصناعات ايجاد اسلوب التنفيذ .

● ● رفع عبء تحصيل ضريبة المبيعات عن كاهل الصناع اساسا حيث انه يدفعها نيابة عن التاجر والمستهلك وينحصل تمويلها لمدة متوسطها ٥ شهور حتى يتم التصنيع والبيع ويجب السماح باسترداد الرصيد الدائن في الفرار ضريبة المبيعات في نهاية الفترة الضريبية المحددة بالاقرار او لحساب الفترة على هذا الرصيد .

● ● الغاء اى ضرائب على وكلاء الشركات المصرية بالخارج حتى لايمتنعون عن المساهمة في تسويق السلع المصرية .

● ● منع اعفاء كلى للارباح الناتجة عن التصدير وانخفاض اسعار الضريبة على شركات الاموال بحيث تصبح ٢٠٪ كحد اقصى .

● ● يجب ان تخلف مدد الاعفاء الضريبي باختلاف طبيعة النشاط والمشروعات بدلا من توحيد مدد الاعفاء الضريبي .

● ● الغاء ضريبة الاتعلمة التي تعطى صفة الاقامة للاجنبي لمجرد اقامته في مصر لمدة تزيد عن ١٨٣ يوما في السنة .

محمد العزاوى

● ● اعفاء المنشآت وشركات الاشخاص الصناعية لعشاء من الضريبة الموحدة على الدخل لمدة ٥ سنوات اذا ما استخدمت ٥٠ عاملا او اكثر وكانت تمتلك عمليات متكاملة لسوء بشركات الاموال الصناعية والتجهيز الصناعة .

● ● اعفاء شركات الاشخاص من ضريبة شركات الاموال لمدة خمس سنوات عاد تحويلها الى شركات اموال وفقا للمادة ٨/١٢٠ من قانون الضرائب مشروطا باجراء زيادة نقدية في رأس مال الشركة مقرونة بزيادة التأجير بعدد العاملين .

● ● رفع الحد الاعلى لقيمة المعاملة التي تخضع لنظام الخصم او الاضافة ليصبح ٢٠٠ جنيه بدلا من ١٠ جنيهات .

● ● اعفاء التقدير بدخل دوري في نصب الخصم والاضافة بالنسبة للانشطة المختلفة وتعديلها بحيث

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٢١ مايو ١٩٩٦

تتمشى مع النسب الواقعية لصافى الربح فى كل نوع من انواع النشاط وبما يؤدى الى عدم زيادة المبالغ الواردة لمصلحة الضرائب بدلا من ثبات نسب الخصم والاضافة .

● ● النظر فى السعر التصاعدى للضريبة الموحدة بحيث يبدأ بـ ١٥٪ ويصل الى ٣٠٪ كحد اقصى وذلك تشجيعا للافراد . وشركات الاشخاص على مزاولة الاعمال والمهن الحرة واقامة المشروعات بدلا من ارتفاع السعر التصاعدى للضريبة الموحدة على مزاولة الاعمال الحرة .

● ● يجب ان يعطى المستورد الحق فى خصم فروق الضريبة من تحصيلات الاشهر التالية اذا تبين ان الضريبة على المبيعات المحصلة بواسطة المستورد عن شهر المحاسبة تقل عن ضريبة المبيعات المسددة عن الافراج الجمركى .

● ● الغاء ضريبة المبيعات على اعمال المقاولات والنقل والتصليح والصيانة والتركيب بدلا من فرضها .

اتحاد الصناعات
يطلب حل
مشكلات الرسوم
والتسويق

● ● الغاء ضريبة الربح الرأسمالى الـ٢٪ عن بيع الاسهم والشندات وصكوك التمويل والاوراق المالية .

● ● تبسيط وتيسير نظام تمويل الارباح واصل رأس المال الى الخارج المتبع طبقا لاحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ فضلا عن عدم ملاءمته لنظام تحرير التعامل فى النقد الاجنبى رقم ٩٤/٣٩ .

● ● التيسير والتعجيل بالاجراءات الامنية المتعلقة بالشركات العرب والاجانب التى تستغرق ٦ اشهر بادخال الكمبيوتر .

● ● العمل على تشجيع تعميق التصنيع المحلى وربط سياسات الاستثمار وحوافزه بسياسة تعميق التصنيع وخاصة فى انتاج السلع الاستثمارية والرأسمالية .

● ● تخفيض اسعار الطاقة للمصانع اسوة بما تم فى الاستثمار الزراعى مع ثباتها لمدة ٣ سنوات على الاقل .

● ● وضع سياسة لتأهيل الصناعة المصرية لمواجهة تحديات القرن الـ٢١ وذلك عن طريق برنامج طموح لنقل التكنولوجيا الصناعية وكذا برنامج طموح للتقريب الصناعى لرفع كفاءة الانتاج والانتاجية .

● ● توحيد الاجهزة التى تتعامل مع المصدر لتقوية التنسيق بين مركز تنمية الصادرات والتمثيل التجارى والجمارك والتجارة الخارجية والرقابة الصناعية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات .

● ● العمل على تقوية دور التنظيمات الصناعية مع وضع الضوابط الخاصة باقامة منظمات جديدة حفاظا على عدم التشتت للتنظيمات القائمة مع وضع الضوابط التى تحكم تنظيم الصناعات الصغيرة لتجميعها تحت مظلة واحدة .

● ● ضرورة تشكيل لجنة عليا للمعلومات تمثل فيها جميع الجهات المعنية بهدف تقنين وتحديد المعلومات الحالية والمطلوبة واسلوب توزيعها لتحقيق اقصى استفادة ممكنة منها بدلا من تعدد مصادر المعلومات واختلافها .

● ● ضرورة الربط بين مراكز البحث العلمى والجامعات والاجهزة الحكومية لتوفير الدراسات الاقتصادية والفنية فى مجال الصناعة على ان تعطى للمصنع مجانا .

● ● ضرورة حصر الطاقات الانتاجية العاملة والعاطلة فى قطاع الصناعة وتحديد الطاقات الانتاجية التى يمكن استغلالها عن طريق التأجير مما سيترتب عنه استغلال الطاقة وخفض فى التكلفة .

● ● الاعفاء من ثمن الارض التى تقام عليها المشروعات او تمنح بايجار رمزى وتزويد تلك المناطق بالمرافق اللازمة على نفقة الدولة وتخفيض اسعار الطاقة .

● ● ضرورة الاهتمام بتحديد وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها هى الامل فى دعم الصادرات المصرية .

● ● تخفيض سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية المستخدمة فى تمويل تجارة التصدير بفارق واضح عن سعر الفائدة المستخدمة فى العمليات الاخرى وتخفيض عمولة اعتمادات التصدير والقبول بعقود التصدير ومستندات الشحن غير المتعلقة باعتمادات مستندية كضمان للتسهيلات الائتمانية لتجارة التصدير مع اخذ الاحتياطات الواجبة فى هذا الصدد .

● ● اعتماد مشروع البروتوكول المقترح لتنظيم العلاقة بين الحكومة والشركة المصرية لضمان الصادرات حيث تتوافر للشركة التغطية المناسبة والسماح لشركات التأمين التجارية .

● ● اعادة هيكلة دور بنك تنمية الصادرات ليساهم بشكل مؤثر فى تمويل الصادرات المصرية .

● ● ربط السياسة التسويقية بخطة الانتاج لتحقيق رؤية عالمية للمنتج المصرى من خلال المعاونة فى انشاء مكاتب تجارية لتسويق المنتجات المصرية فى المدن العالمية الرئيسية مع عمل برامج لانشاء وتدعيم اقسام البحوث والتطوير بالمصانع وكذلك برامج لتزويد المصانع بشبكات الحاسب الالى وانشاء مركز متخصص لعلوم وفنون التسويق .

● ● تحديث نظم محطات الفرز وتزويدها باحدث التكنولوجيا العالمية لرفع جودة المنتج المصرى .

● ● تشجيع انشاء شركات متخصصة فى مجال تسويق المنتجات والتعبئة والتغليف والنقل والشحن و

للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢١ مايو ١٩٩٦

الدكتور ثروت باسيلى

رئيس جمعية منتجى الصناعات الدوائية

يكشف أبعاد اللعبة فى سوق الدواء المحلى

ويرد على الاتهامات الموجهة إلى شركات الأدوية

● استخدام الاسم العلمى بدلا من الاسم التجارى يعنى انتقال الكرة من ملعب الطبيب إلى ملعب الصيدلى!

●● يبدو أن قضية الدواء بشقيه المحلي والمستورد مازالت تثير شهية رجال هذه الصناعة في مصر بهدف كشف الستار عن عديد من الحقائق التي تحاول بعض الاطراف المصرية والإجنبية إخفاءها أو على الأقل تجميلها بأسلوب أو بآخر ، ومحاولة لاستكمال ملامح صورة حاضر ومستقبل صناعة الدواء في مصر ، توجهنا لاجراء حديث سريع مع رجل قام بوضع حجر الأساس الأول لدخول القطاع الخاص هذا المجال الذي مازال شائكا، واستطاع أن يمضي قدما على هذا الطريق رغم المتاعب التي واجهته، حتي أصبح رمزاً من رموز صناعة الدواء في مصر ●●

كان لقاؤنا مع الدكتور ثروت باسيلي رئيس شركة أمون للادوية ورئيس جمعية منتجي الصناعات الدوائية وقمنا بطرح عديد من التساؤلات والاستفسارات بل والاتهامات التي تم توجيهها لهذه الصناعة حتى من وزارة الصحة .

في البداية سألت الدكتور ثروت باسيلي عن حقيقة ابعاد قضية الجات والتريس وأثرها على الصناعة المحلية للدواء في مصر هذا من جانب وأثرها على حق المستهلك في الحصول على الدواء المطلوب وبسعر معقول من جانب آخر

حول هذه القضية يوضح د. ثروت باسيلي أن قضية الجات والتريس من القضايا الساخنة والمطروحة على الساحة المحلية والعالمية في الوقت الحالي واستطرد باستغراب، ماكنا نظن في يوم ما أن البديهيات لا تحتاج إلى شرح ، ولكن جاء علينا الوقت الذي نضطر فيه لاثبات أن الظلمة ظلمة، وأن النور نور . واضاف ، نحن لاتستطيع أن نتفهم لوجهة نظر امريكية دعت في البداية إلي منح مصر فترة سماح تصل إلى ١٠ سنوات حتي تتمكن صناعة الدواء في العالم النامي ومن بينها مصر من التقاط انفاسها وتعديل اوضاعها وتحصين ظروفها وأن تصبح قادرة على متطلبات القواعد الجديدة وشروط فتح الاسواق وازالة الحواجز، وقد اعتمدت وجهة النظر الأمريكية في منح هذه الفترة الانتقالية على أساس أن متوسط الدخل في مصر أقل من ١٠٠٠ دولار سنويا.. وهنا اريد أن اتساءل كيف يتم مناقشة دولة مثل مصر بمنطق امريكي خاصة إذا علمنا أن نصيب المواطن المصري تحت بند الرعاية الصحية لايتعدى ١٤ دولارا سنويا في حين تصل قيمة هذا البند إلى نحو ٢٠٠٠ دولار سنويا للمواطن الامريكي ، فهل من المنطق أن نطبق المنطق الامريكي على اوضاع الاقتصاد المصري .

هذه المقارنة بالطبع غير جائزة .

وعلى الجانب الآخر استنكر الدكتور ثروت باسيلى ، مطالب أصحاب الأصوات المرتفعة بأن تدعم مصر ابحاث الادوية المكتشفة حديثا قائلا، إذا كانت امريكا واوربا واليابان يستهلكون وحدهم اكثر من ثلثى انتاج الدواء على المستوى العالمى، إذن فليس من المفروض أن تقوم مصر وغيرها من الدول النامية بتحمل تكلفة دعم الدواء وابحاثه، علما بأن إجمالى استهلاك الدول الافريقية بأكملها لايتجاوز ٢٪ فقط من اجمالى الاستهلاك العالمى .

وأشار الدكتور ثروت باسيلى، قائلا لعلها المرة الأولى التى تشهد فيها مصر تكاتفاً من ممثلى القطاعين العام والخاص لشركات الادوية لتنادى بضرورة التمسك بحق مصر فى مهلة العشر سنوات والتى بدأت فى يناير ١٩٩٥، لأنه مجرد التطبيق الفورى لبراءة الاختراع فى مصر طبقا «للتريس» سوف تزيد الاسعار بالنسبة لبعض المستحضرات المتداولة فى السوق والتى قاربت مدتها على الانتهاء، إلى ٥ - ٦ أضعاف السعر الحالى نظراً لزيادة فترة حماية البراءة إلى عشرين عاماً، حيث أغرى التطبيق الفورى للاتفاقية على المستوى الدولى الشركات صاحبة براءات الاختراع للمطالبة بمد براءات اختراعاتهم من ١٧ سنة إلى ٢٠ سنة بعد اتفاقية الجات كما هى الحال فى الولايات المتحدة الامريكية.

صناعة وطنية

وأضاف د. ثروت باسيلى إذا كان هذا هو الموقف المشرف لممثلى مصانع القطاعين العام والخاص المصرى بهدف حماية الصناعة الوطنية للدواء وحماية حقوق المستهلك المصرى من الادوية، فهناك أيضا موقف غريب لبعض الشركات المصرية المساهمة والتى هى فى حقيقة الأمر فروع لشركات أجنبية عملاقة فى الخارج تسيطر على سوق الدواء العالمى، هذه الشركات بفروعها تكتلت وبدأت تنادى بضرورة التنازل عن فترة السماح التى حصلت عليها مصر بالفعل مع محاولة اغراء الجانب المصرى بمنحة معونة تبلغ ٤٠٠ مليون جنيه، وهى بالطبع تقدم قرشا لكى تكسب جنيهات من احتكار صناعة الدواء والتحكم فى أسعارها .

ويضرب مثالا على ذلك بدواء لعلاج قرحة المعدة والذى لايستطيع المريض شراء سوى ١٤ كبسولة منه بسعر ١٥٣ جنيها وذلك فى حالة تطبيق التريس ، فى حين أنه لدينا فى مصر ٤ شركات مصرية تنتجه بسعر ٤٢ جنيها ، وتطالبنا الشركات العالمية الاجنبية اليوم بالغاء هذه الاصناف المصنعة محليا بهدف المحافظة على دوائها المستورد أيضا هناك دواء آخر مضاد حيوى يتم بيعه بنحو ٤٧ جنيها فى حين لايتعدى سعر بديله المحلى ٣٤,٥ جنيه، وطالبت الشركة العالمية برفع

سعر المستورد من ٤٧ جنيها إلى ٥٢ جنيها وقال أن هذه الزيادة ليست كافية لأن تكلفته تصل إلى ٦٧ جنيها، وعندما تأكدت من منافسة البديل المحلى لهذا الدواء اضطرت إلى تخفيض دوائها بنسبة ١٠٪

وأشار د. ثروت باسيلى إلى أن الدعوة المستمرة من قبل البلدان المتقدمة وشركاتها العملاقة بضرورة تطبيق آليات السوق الحر والتخلى عن الاقتصاد الموجه أو ما يسمى بالتخطيط المركزى، فإن هذا يستلزم ضرورة توافر قوى حقيقية متنافسة تعمل بفاعلية فى السوق من جانب وتصل بالاسعار إلى مستوى قدرات المواطن العادى من جانب آخر

حروب دوائية

وأكد د. ثروت باسيلى أن الحروب مازالت مستمرة بين دول العالم ولكن فى ثوب تجارى جديد .. فالحرب مستمرة بها قاتل ومقتول فالاستعمار مازال يعمل بصيغ اقتصادية متعددة، ولاشك أن نتائج هذه الحروب تتجسم فى طرف يشهر اسلحته وآخر يزيد خزائنه بالمليارات بل بالتريليونات .

ويستطرد قائلا : لماذا نبتلع الطعم ونقع فى السذاجة بهذا القدر من السهولة ، يجب أن نفكر ولو بقدر محدود فيما يعرض علينا.

وألا يخدعنا البعض بحجج واهية كما يقولون ، أنه من حق الشركات أن تحمى حقوق براءات الاختراع لديها ، ولابد أن نحدد الآن معنى أن تكتشف شركة شيئا ما ، وأن نحدد قيمة مكتسبها منه ، وهل هناك حد أقصى للمكاسب المتحصلة نتيجة هذه الاختراعات أم أنها بلا حدود ولانهايات !!

وأريد وبسذاجة متعمدة – كما يقول د. ثروت باسيلى ، أن اتساءل .

* كم ربح اديسون من وراء اكتشاف المصباح الكهربائى !

* وكم ربح ماركونى من وراء اكتشاف اللاسلكى !

* وكم ربح كولومبوس من اكتشاف امريكا !

* كم وكم وكم ... الاف التساؤلات ، تؤكد أن هؤلاء العلماء قد قدموا خدمات البشرية أفيد عشرات بل وألوف المرات من بعض المستحضرات الدوائية التى تبلغ مكاسبها مائتى مليار دولار .

ويتساءل أيضا د. ثروت باسيلى .. لماذا نبتدع الآن المنطق الاحتكارى الردىء الذى يريد أن يفرض علينا احتكارا يصل لمدة ٢٠ سنة كاملة نظير اكتشاف أو تطوير مستحضر دوائى .

إذا كانت القضية قضية تكلفة ابحاث وتشجيع الاستمرار فى هذا المجال، فلابد أن نحدد مسبقاً العلاقة بين تكلفة البحث والعائد منه ، وأن تصبح هذه العلاقة مقبولة ، ولكن من غير المقبول أن الذى يصرف دولارا واحدا فى الابحاث أن يحصل على عائد يصل إلى ٤ آلاف دولار .. هذا من ثم من .. وعلى حساب من ؟!

وأذكر هنا على سبيل المثال أن احدى الشركات العالمية التى قامت بتطوير أحد اصناف الادوية لعلاج حموضة المعدة ، وهذه الشركة التى

قامت بالتطوير فقط وليس لاكتشافه، بلغت اجمالى تكلفة ابحاثها فى هذا المجال نحو ٥٠٠ مليون دولار، وبدأت تكسب من بيع هذا الدواء فى السنة السابعة للتطوير نحو ١٥٠٠ مليون دولار وأمامها ١٠ سنوات أخرى، فضلا عن أن هذه الشركة قد غطت مصاريفها بدءاً من العام الثانى للتطوير.

ورغم ذلك، يبدو د. ثروت باسيلى متفائلا من تطبيق الجات موضحا أنه ربما تنتهى هذه الصراعات الحالية قبل عام ٢٠٠٠، وذلك بسبب الكم الهائل من المصالح المتعارضة، وتقول إن الضرر الذى سيلحق بصناعة الدواء فى مصر، سيقل كثيراً من الضرر الذى سيقع على صناعة الدواء فى كل من الهند واندونيسيا وتركيا وغيرها فهناك عشرات الالوف من المصانع تعمل حاليا على صناعة المستحضرات البديلة، ولاشك إن تحرك هذه المصانع لمواجهة غول الجات سيخفف من الاثار السلبية على صناعة الدواء فى مصر كما فى بقية الدول الاخرى.

الأصناف الحساسة

ويسؤال د. ثروت باسيلى رئيس شركة آمون للادوية، عن رأى الدكتورة جميلة موسى وكيل أول وزارة الصحة ورئيس مركز التخطيط والسياسات الدوائية بالوزارة، من أن الوزارة توافق على استيراد الاصناف الحساسة حتى وإن كان يتم انتاجها محليا حتى تثبت فاعلية الدواء المحلى ولا أدل على ذلك من توفر دواء اللانوكسين الخاص بالقلب والايزابريل أقراص رغم وجود العديد من المثائل المحلية كذلك حقن التخدير ثايوبنتون الصوديوم.

يجيب د. ثروت على هذا بأنه لا مانع اطلاقا من توفير الادوية الحساسة عن طريق اكثر من مصدر وسوف يثبت بالتجربة لكل من السادة الاطباء والمرضى فاعلية البدائل التى تنتج محليا عقب استعمالها.

وحول الاتهام الآخر الموجه لشركات الأدوية من وزارة الصحة بأن الوزارة تضطر إلى رفع اسعار بعض الاصناف من الدواء متدنية الاسعار والتى تسبب خسائر عالية للشركات المنتجة مما أدى إلى التوقف عن انتاجها واختفائها من الاسواق، وأن تحريك اسعارها أدى إلى معاودة طرحها بالاسواق باسعار مناسبة مقارنة بمثيلها من المستورد، حول هذا الاتهام أجاب د. ثروت باسيلى مرحبا بهذا الاتهام، وقال أرجو أن تخبرونا عن أى سلعة ليس فى مصر فقط ولكن على مستوى العالم، يمكن الاستمرار فى انتاجها فى الوقت الذى تحقق فيه خسائر، وبديهى أن كل ما يسبب خسارة يهرب منه الجميع سواء أفراداً أو شركات أو حتى حكومات، وأن كل ما يحقق ربحاً يجرى وراءه الجميع. وليس هناك أى منطق عادل ممكن أن يطالب أى شركة ادوية بالمضى قدما نحو الافلاس. وقال إن ابسط دور ممكن أن تقوم به وزارة الصحة هو أن تحدد سعراً على الاقل يعلى سعر التكلفة حتى يتمكن المصنع من الاستمرار فى الانتاج.

وحول قضية العمل على الغاء

التعامل بالاسم التجارى والتوجه إلى استخدام الاسم العلمى حتى يقف ذلك حائلا دون تدخل الاطباء فى الترويج لبعض الادوية دون غيرها، أوضح د. ثروت باسيلى أن هذه القضية مطروحة منذ سنوات طويلة، ويعتقد أن تطبيقها ليس بالسهولة التى يتصورها البعض، لأن اللجوء للاسم العلمى يعنى القضاء على الطبيب كوسيط وظهور الصيدلى كوسيط جديد حيث ينتقل الاختيار من يد الطبيب إلى يد الصيدلى . وبذلك بدلا من أن تجرى الشركات العالمية لترويج أدويتها عن طريق الاطباء تتجه للضغط على الصيادلة. ولذلك مناقشة قضية الاسم العلمى والاسم التجارى لن تخرج من دائرة المناقشة النظرية ولايمكن تطبيقها عمليا.

واخيرا أعرب د. ثروت باسيلى رئيس شركة أمون للادوية ورئيس جمعية منتجى الصناعات الدوائية، أن تظل قضية الدواء ساخنة ومطروحة دائما على الساحة المحلية لكى تظل لها قوة الدفع الذاتى حتى تستقر على الوضع الذى يحقق مصلحة المواطن المصري والشركات المصرية . أما ما يجرى الآن من محاولات التعتيم أو التضليل أو الاستعجال فى التنازل عن مهلة السماح فى الملكية الفكرية فهذه تعتبر محاولة بشعة لسرقة المواطن المصرى فى غفلة من الزمن ولابد من اضاءة الانوار لرؤية كل شيء على حقيقته وهذه المقالات تعتبر انوارا كاشفة لفضح ما يتم ترتيبه فى الظلام لقتل صناعة الدواء فى مصر ولامتصاص دماء المصريين . وتكديس تلال الاموال فى خزائن قلة قليلة من البيناصورات المحتكرين لسوق الدواء فى العالم الخارجى .

صفاء لويس

الأهرام المسائى
للصدر:
التاريخ: ١ يونيو ١٩٩٦
للبحوث و التدريب و المعلومات

الصناعة المصرفية الاسلامية .. ومواجهة مع الجات

طالب تقرير اقتصادى بدعم دور البنك الاسلامى للتنمية ليقوم بدور فعال فى مجال إيجاد قنوات تمويلية بين البنوك الاسلامية والتقريب بين هذه البنوك وبعضها البعض مما يساعد على إيجاد نوع من التعاون والتكامل بين هذه البنوك وتقديم الاستشارات والمساعدات اللازمة لرفع مستوى اداء الخدمة المصرفية سواء من ناحية الفنية او الادارية او التكنولوجية.

واكد التقرير الذى أعده الدكتور محمد المتولى الموجى والذى دار حول أثر إتفاقيات الجات على الصناعة المصرفية فى الدول الاسلامية ضرورة التقريب بين اساليب وأدوات السياسة النقدية الائتمانية فى الدول الاسلامية بما يساعد على تحقيق التقارب بين سياسات وأهداف البنوك وإيجاد بيئه مناسبة للتعاون والتكامل بينها.

واشار الى أن تحرير التجارة الدولية فى مجال الخدمات يأتى بازالة القيود المرتبطة بتصدير الخدمات المالية غير الحدود. وبفتح الاسواق المحلية للمنافسة الاجنبية، وهذا يعنى إطلاق حرية الاستثمار الاجنبى بتأسيس بنوك تابعة وفروع لها فى الداخل من جانب آخر.

وهنا يثار سؤال هام هو مدى ما تتمتع به الدول الاسلامية وجهازها المصرفى من ميزة نسبية فى مجال التجارة فى الخدمات المالية.

أكدت الدراسة انه لكى تتمكن الدول الاسلامية من الاستفادة من هذه الميزة يجب عليها الاهتمام بالعمالة الماهرة والمؤهلة وتوفير المعدات الرأسمالية الكفاءة التى تساعد على اداء الخدمة بالمستوى المناسب وتحقيق معدل كفاية راس المال

يضاف إلى هذا التقديرات الخاصة بالإدارة المصرفية وأسلوب إدارة الأصول والخصوم والمشكلات الجديدة.

واشار إلى انه لابد من التعليم مبدئيا بأنه سوف تكون هناك آثار سلبية لتنفيذ اتفاقية الجات بالنسبة البنوك والمؤسسات المالية حيث أن التغيرات والتعديلات اللازمة لمجابهة التطورات المصرفية العالمية

يجب أن تشمعن توفير البيانات والاحصائيات عن نشاط البنوك الاسلامية وذلك من خلال وحدة تنشأ خصيصا لذلك بالبنك الاسلامى التنمية ويتم إصدارها فى نشرات دورية ترسل للبنوك ومراكز الابحاث مع توسيع إطار اتحاد المصارف العربية ليشمل كافة الدول العربية والاسلامية وتعديل مسماه ليصبح اتحاد المصارف بالدول الاسلامية، والتنسيق بين البنوك والمؤسسات المالية بالدول العربية فى مجال التجارة البينية وزيادة التبادل التجارى وتوسيع إطار صندوق النقد العربى ليشمل باقى الدول الاسلامية وتعديل مسماه ليصبح صندوق النقد الاسلامى

واوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية بالبنوك العاملة فى الدول الاسلامية وتنمية الخبرات باعتبارها العنصر الاساسى فى الارتقاء بمستوى الخدمة المصرفية وتنمية القدرات الادارية للإدارة المصرفية بما يتناسب والمستويات العالمية والاساليب الحديثة فى مجال الادارة المصرفية، وبما يساعد على الاستغلال الامثل للموارد المالية وزيادة الطاقة الانتاجية والتعامل مع المتغيرات الحديثة.

المصدر : العربي

التاريخ : ٢/٦/١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(انتربيلد ٩٦) يناقش الجات والسوق الشرق أوسطية وتنمية الصعيد

كتب سمير ياقوت :

تحت رعاية الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء يعقد المؤتمر والمعرض الدولي الثالث للبناء والتشييد انتربيلد ٩٦ والذي تنظمه المجموعة العربية للتنمية بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات بمدينة نصر في الفترة من ٢٠-٢٤ يونيو، حيث يناقش عدة قضايا هامة أبرزها تأثير اتفاقية الجات والسوق الشرق أوسطية على صناعة التشييد وكذلك رفع الكفاءة الفنية والإدارية لصناعة التشييد. وقد صرح أ.د. عمرو عزت سلامة أمين عام المؤتمر بأن المؤتمر يناقش أكثر من ١٥٠ بحثا من ٢٥ جامعة عربية وعالمية تتناول أبرز المجالات المتعلقة بالبناء والتشييد وتكنولوجيا مواد البناء، بالإضافة إلى عقد ثلاث حلقات نقاشية تتناول المشروع القومي لتنمية الصعيد.

للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٣ يونيو ١٩٩٦

بانوراما اقتصادية

مؤتمر بالأزهر يطالب باقامة السوق الاسلامية المشتركة

بان المؤتمر الذى استمر ثلاثة ايام ناقش اتفاقية الجات واثارها على اقتصاديات البلدان الاسلامية من خلال ثلاثة محاور هى الاطار الفكرى والمنهجى والإطار القانونى وانعكاسات اتفاقية الجات على اقطار العالم الاسلامى والحلول المقترحة.

واضاف ان المؤتمر اصدر توصيات منها

(١) ان اتفاقات تحرير التجارة تمثل سياسة دولية ثابتة لابد من التعامل معها ولهذا يوصى المؤتمر الدول الاسلامية التى لم تنضم الى هذه الاتفاقيات ان تنضم إليها

(٢) تبادل الدول الاسلامية الخبرات والمعلومات والنصائح فى كل ما يتصل بالاتفاقيات واسلوب التعامل معها

(٣) يوصى مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى بعمل مركز معلومات يضم كل الدراسات والوثائق والبحوث التى تتصل بهذه الاتفاقيات وإتاحة هذه المعلومات للدول الاسلامية ومختلف وزاراتها واجهزتها

(٤) سرعة تنفيذ قرار منظمة المؤتمر الاسلامية باقامة السوق الاسلامية المشتركة

(٥) ضرورة اتخاذ الدول الاسلامية الاعضاء فى الاتفاقية التدابير القانونية الكفيلة بعدم سريان قواعد حماية الملكية الفكرية الجديدة فى بعض الصناعات خاصة صناعة الدواء اعتمادا على احكام الاتفاقية التى تسمح بذلك على أن توحد مواقفها مع الدول النامية لتأجيل تطبيق القواعد التى من شأنها الحاق اضرار بها

(٦) ضرورة تشجيع الاستثمار وازالة جميع القيود التى تؤثر عليه مع اعادة النظر فى نظام الضرائب والرسوم بما يساعد على انطلاق سلع التصدير على وجه الخصوص

ناقش مؤتمر اتفاقية الجات الذى عقد بجامعة الأزهر الآثار الاقتصادية للاتفاقية على الدول الاسلامية.

وصرح الدكتور جعفر عبد السلام نائب رئيس الجامعة مقرر عام المؤتمر لـ عبد العزيز جبره

د. جعفر عبدالسلام

المصدر: الأهرام المسائي

التاريخ: ٥/٦/١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

بورصة زراعية..

فى مواجهة الجات!

أصحاب الملكيات الصغيرة أبرز المستفيدين من هذه الخطوة

الهدف الرئيسى منع التلاعب فى الأسعار وفتح أسواق جديدة

لم يتبق إلا خطوات قليلة.. وتدخل «الجات» علينا كالضيف الثقيل على قلوبنا.. الذى يبدد كل الأحلام.. لذلك أصبح من الضرورى أن نستعد لتلك المواجهة.. حتى نكون مؤهلين للآثار التى ستعانى منها الزراعات المصرية فى الأسواق العالمية.

لذلك كان قرار وزير الزراعة بإنشاء البورصة الزراعية أحد أساليب المواجهة التى تخفف من الآثار السلبية لاتفاقية الجات على الزراعات المصرية، والنهوض بها، وتحسين جودة المنتج الزراعى.. مما يتيح الفرصة للنهوض بأحوال الفلاحين والمصدرين على حد سواء، وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الزراعية المصرية.

فى البداية يوضح الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى الهدف من انشاء البورصة الزراعية المصرية قائلا الهدف منها تسهيل التقاء المنتج بالسوق والمصدر سواء قبل الانتاج أو بعده. حيث يمكن من خلال التقاء الامكانيات بالأفكار توفير انواع افضل وانتاج متميز يخدم الاحتياجات المطروحة ويسهل فتح قنوات تصديرية ضخمة تستطيع ان تثبت اقدام المنتج المصرى فى الاسواق العالمية وتساعد على انتشاره.. كذلك الارتقاء بمستوى المنتج سواء من حيث مواصفاته الانتاجية أو وسائل التعبئة والحفظ وسرعة إنجاز إجراءات التسويق والتصدير، وتقليل الفاقد الناتج من معاملات مابعد الجمع إلى اقل مستوى ممكن قد يؤدى فى النهاية إلى إنقاذ مايقرب من ٢٠٪ من الانتاج الذى نفقده اثناء عمليات الجمع والتعبئة.. كذلك اعطاء منتج متميز يتحمل إجراءات التصدير ويصل بالصورة اللائقة التى تحافظ على سمعة المنتج المصرى فى الاسواق العالمية.

لكن هل هناك مزايا تعود على الفلاح والمصدر من إنشاء البورصة؟ السؤال لنا والاجابة على لسان وزير الزراعة حيث قال: بالتأكيد ان المستفيد من هذه البورصة بالدرجة الأولى هو الفلاح والمصدر على حد سواء.. لأنها تحقق لهما سهولة تلاقى العرض مع الطلب وبالتالى إبرام الصفقات فى وقت قصير، وبأقل جهد ممكن، وتحقيق عدالة الأسعار للمنتجين، والقضاء على الاحتكار، وخلق جو من المنافسة بين التجار والمصدرين والوصول بأسعار السلع إلى المستوى الحقيقى للأسعار بالاضافة إلى شغل الفراغ الناشىء عن تطوير نشاط نظام التسويق التبادلى الزراعى الذى كان يساعد صغار الفلاحين فى تسويق حاصلاتهم الزراعية، وهذا يعطى المزارعين الحرية فى زراعة مايرونه مناسبا داخل إطار من التوجيه والارشاد، وعدم تقيدهم بنظام الدورات

للبحوث والتدريب والمعلومات

الزراعية.

ويؤكد الدكتور والي اننا في حالة حرب مع السوق العالمية من أجل استمرار الزراعات المصرية في حلبة المنافسة مؤكدا انها تصدر مياه النيل معبأة في صورة شاي.. حيث ان نسبة المياه بها تصل إلى ٧٠٪.. مما يجعلها سريعة العطب، وهذا يحتاج إلى مجهود كبير ومعلومات متوافرة في اتجاهات كثيرة.. بالاضافة إلى كسر احتكار المعلومات عن طريق البورصة، وكذلك اقامة عملية التوريد المباشر في المحال وناقل التصدير للخارج، وأن ذلك لن يكون إلا إذا كان هناك تجمع كبير للمنتجين.

ويساعد على ذلك قطاع الزراعة الذي اصبح الآن القطاع خاصا بنسبة ٧١٠٠٪، وهذا يجعل من دور الوزارة دورا ارشاديا بالاضافة إلى البحوث وتوجيه المنتج عن طريق الدراسات الاقتصادية وستكون مهمة البورصة هي إعطاء الغسوه للملاك عن أي المحاصيل يزرع وفي أي المناطق، وتوقيت زراعتها.. حيث ان هذه البيانات الموجودة في أي مكان قد لاتفيد المزارع أو المصدر.. لكن بيانات البورصة ستكون حاضرة، وسريعة الوصول للمنتج والمصدر.

اما عن كيفية اشتراك المنتجين اصحاب الحيازات الصغيرة داخل البورصة فيقول الدكتور والي أن الوزارة تشجع تجميعهم امثال صغار المنتجين لأن اغلب الملكيات في مصر صغيرة، وهي تعاني معظم الانتاج، لذلك فإن اصحاب الكميات الصغيرة لا تتحقق الاستفادة الكاملة لهم من وجوده هذه البورصة وتسويق محصولهم.

ويؤكد وزير الزراعة انه لن تحدث أي عمليات لاحتكار السزارع داخل البورصة، وهذا الخوف ليس له أساس لأن البورصة يجتمع فيها المنتج مع المصدر وتتم بينهم مناقشات.. مما يؤدي إلى كسر عملية الاحتكار.

للبيع أو الشراء

وكما جاء على لسان الوزير فإن هذه البورصة سوف تتعامل مع المنتجات الزراعية المصرية ومنتجات الدول الأخرى وذلك حسب السعر الذي نسوق به المحاصيل داخليا .. فاذا وجدنا السعر خارج مسعر اغلى نسوق خارجيا وذلك لأن هذه هي التجارة الداخلية فمثلا نجد اليوم اتجاها نحو الاقبال على المحاصيل التي لم تعامل بالبيدات وذلك طبقا هذا النظام من خلال محصول الفلفل، وباقي المحاصيل خاصة البطاطس التي تعرض لازمة حادة في السوق العالمية نتيجة لارتفاع معدل السمية عن الحد المسموح به عالميا وذلك من جراء الاستخدام العشوائي للمبيدات الزراعية والآفات والنيماتودا في حقل التحديات العالمية التي تقابلها المنافسة.. اصبح لابديل من تقنين طرق وأساليب جديدة من أجل استغاثة المنتج الزراعي لمكافحته في السوق العالمية.

شروط البورصة

لما الدكتور احمد جويلي وزير التموين والتجارة الخارجية ... فينظر البورصة الزراعية من خلال اربعة ابعاد فيقول:

اولا: وجود قانون يتيح الحرية الكاملة للتعامل بما لا يتيح وجود مجال للاحتكار.. حيث أن وجود المنافسة يكون دائما للتطوير وتحسين المنتج الأمر الذي سيؤدي الى تحقيق اكبر عائد بالنسبة للمنتج والمستهلك بالاضافة الى كسر احتكار المعلومة الذي يعد اخطر انواع الاحتكار.. حيث ستكون جميع المعلومات متوافرة امامهم على شاشات متصلة بالبورصات العالمية التي توفر المعلومة في وقتها مما يتيح للمشاركين الفرصة في الحصول عليها.. لتكون بمثابة مؤشر لهم في اتخاذ وتدعيم قراراتهم

ثانيا: دفع حركة التصدير ورواد مصر بالعالم ربطا مباشرا.. مما سيؤدي الى عقد صفقات سريعة وكبيرة .. بالاضافة الى انقاء الاسواق التي يمكن أن يكون التصدير اليها افضل. وهذا من شأنه أن يصل بالصادرات المصرية الى مرحلة صناعة التصدير والتي ستكون البورصة افضل ادواتها

ثالثا: تطوير عملية الانتاج التسويقية حتى تواكب الحركة في السوق الداخلية والخارجية ولمتطلباتها المتجددة.

رابعا: تجميع عمليات الفائد الناتج اثناء تداول المنتجات عن طريق استخدام الوسائل الحديثة في التجهيز والتعبئة.. مما سيدفع بعملية التصدير إلى الأمام

ويؤكد الدكتور جويلي أن فائدة التصدير بالنسبة للمستهلك المحلي متعودة عليه بالحصول على منتج افضل وسلعة عالية الجودة

ولن يؤدي ارتفاع سعر المنتج في البورصة إلى ارتفاع السعر في السوق المحلية.. حيث ان التصدير لا يؤدي الى ارتفاع السعر

وكما ورد على لسان وزير التموين فإن قيام المصدر بعمليات التصدير والذي عالميا يكون باسعار مرتفعة سيؤدي بالتالي إلى عرض المنتج المطروح محليا باسعار مناسبة وبعد تصرير التجارة مالغابيا فإن الأسعار ستكون واحدة.. فمثلما تكون هناك معلومة سريعة ستكون هناك شبكة الربط بين كل الاسعار وهذا يعطل عدم التلاعب فيها.

وضوح الرؤية

ويرى ابو السعود سلطان رئيس الشعبة العامة للمصدرين من جهته ان وجود مثل هذه البورصة سيساعد دون شك على وضوح الرؤية امام المصدرين كما سيساهم في فتح اسواق جديدة امامهم.. الأن ما يحتاج اليه المصدر هو المعلومات والبيانات عن احوال الأسواق العالمية واحتياجاتها من انواع المحاصيلات الزراعية هذا من ناحية وهي من ناحية أخرى تضع التلاعب والاستغلال من جانب بعض التجار مما يساعد على استقرار الاسعار ووضوحها امام الجميع وهذا من شأنه اتاحة الفرصة للمنتجين للحصول على أعلى اسعار هذا إلى جانب غرز المحاصيل الزراعية لتفقد الأسواق العالمية.

وعلى الجانب الآخر يقول للهندس علي عيسى نائب رئيس شعبة المصدرين ان البورصة الزراعية اصبحت ضرورة ملحة لتوفير المعلومات والبيانات الخاصة بالمحاصيل الزراعية .. مما يمكن للمتعاملين من خلالها بالاطلاع على كل ماهو جديد في السوق وما يحدث في المستقبل من تقلبات يمكن التقيد بها وبذلك تحقق الاستفادة للملاك والمصدر على حد سواء. لأنها ستكون بمثابة الكتاب المفتوح.. لكيهما وفي ضوء ذلك سيتم تحديد لمحتاجات السوق العالمية من محاصيل زراعية.

المواصفات القياسية

ويؤكد على عيسى ان الحاصلات الزراعية المصرية غالبا ما تكون هشة وضعيفة في مواجهة تحديات السوق العالمية نظرا لغياب المواصفات القياسية لها.. بما يؤهلها لأن تخرج من أول جولة داخل حلبة المنافسة في السوق العالمية وبوجود تلك البورصة لامكن أنه يضرج بنا من هذا النفق المظلم الذي يخيم على مستقبل الحاصلات الزراعية!!.

لذلك لابد من تدعيم وجود تلك البورصة التي بلا شك سوف تحقق الاستفادة الكاملة لكل من الفلاح والمصدر على حد سواء، وتتيح له

المصدر: الأهـــــرام
التاريخ: ٥ يونيو ١٩٩٦
للبحوث و التدريب و المعلومات

آثار سلبية لاتفاقية الجات على البنوك العربية

كتبت ـ حنان حلوى

اكد د. محمد المتولى الموجى ـ المدير العام بالبنك الأهلى المصرى فى دراسة اعدها حول اثر اتفاقية الجات على الصناعة المصرفية فى الدول الاسلامية وتمت مناقشتها امام مؤتمر عقد مؤخرا بالقاهرة ـ وجود قيود كمية على التجارة مع وجود استثناء بالنسبة للدول التى تواجه صعوبات فى موازين مدفوعاتها او الدول التى تعانى من عجز شديد فى المواد الغذائية ، واصبحت القدرة على الدخول للاسواق الدولية تعتمد على مجموعة من المعايير من اهمها معيار الملاءة المالية ومدى تحقيق البنوك المحلية لمعدلات كفاية راس المال ومدى كفاءة العنصر البشرى الذى يعتبر المصور الرئيسى للاداء المصرفى ومدى القدرة على الادارة المصرفية وفقا للمفاهيم الحديثة فى ادارة الاصول ، وعن الآثار السلبية المحتملة للاتفاق قال من المتوقع ان تبرز بعضها اثناء مجابهة التكتلات المالية العالمية الأمر الذى سوف يضعف مستقبلا من قدرة المصارف العربية خاصة والمصارف فى الدول النامية عامة على تقديم خدمات متكاملة وشاملة لاسيما فى الحقلين الاستثمارى والمالى وايضا من قدرتها على التجديد واستيعاب التقنيات الحديثة وكذا من قدرتها على تحمل الهزات المصرفية او تقلبات الاسواق وايضا من قدرتها التنافسية فى اسواق يشتد فيها كل يوم حجم وحدة المنافسة خاصة بعد دخول المؤسسات المالية حلبة الصيرفة المصرفية والمالية والاستثمارية.

واشارت الدراسة الى التاثير على السياسة النقدية والائتمانية والسياسة التى ستتبعها الشركات التابعة والتى ستقوم بانشائها التكتلات الدولية والتى ستفرضها على الدول الاخرى بما لايتعاشى مع سياستها الداخلية التى قد تسعى للانكماش لضبط حدة الضغوط التضخمية فى الدولة من خلال تقييد التوسع النقدى والعكس صحيح فقد تستهدف هذه الفروع سياسة انكماشية بمعنى ان تقوم بتوجيه جزء من استثماراتها من الموارد المحلية الى الاستثمار فى الخارج سعيا الى تحقيق معدلات عوائد عالية مما يترتب عليه حرمان بعض قطاعات الاقتصاد القومى لتلك البلدان من هذه الموارد المالية وبالتالى التاثير على معدلات العائد الاقتصادى وبالتالى عدم تحقيق معدلات النمو المطلوبة بما يتعارض مع اهداف السياسات والخطط المحلية.

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٦

في مؤتمر العمل الدولي بجنيف

مصر تحذر من استخدام الجات في الإضرار بمصالح الدول النامية

جنيف -ا.ش.ا:

حذرت مصر مجموعة الدول العربية والدول النامية من الربط بين حرية التجارة ومستويات العمل الدولية... وأكدت رفضها أي محاولة لان تتولى المنظمة العالمية للتجارة امر متابعة تطبيق معايير العمل الدولية حيث ان هذا الاختصاص لجهل منظمة العمل الدولية. ودعا الدكتور منير زهران رئيس بعثة مصر الدائمة لدى المقر الاوروبي للامم المتحدة في جنيف في كلمته امام المجموعة العربية المشاركة في مؤتمر العمل الدولي الذي افتتح ليلة امس برئاسة محمد الناصر رئيس بعثة تونس الدائمة في جنيف.

المجموعة العربية التي الحذر ازاء بعض مشروعات القرارات المقدمة لمؤتمر العمل الدولي هذا العام والخاصة بعمالة الاطفال وقال ان هذه المشروعات تنطوي على محاولات من بعض الدول المتقدمة الكبرى للاضرار بالدول النامية خاصة التي تعاني من ظاهرة تشغيل الاطفال وذلك باستخدام الظاهريات الجات وادعاء ان هذه الدول لاتلتزم بمعايير العمل الدولية مما يتيح لها مزايا نسبيه تخل بشروط المنافسة وقد وافقت المجموعة العربية على اقتراح لرئيس بعثة مصر لدى المقر الاوروبي في جنيف بعقد اجتماع خاص لدراسة تفصيلية لمشروعات القرارات المقدمة للمؤتمر وتحديد الوقت لها.

وطالب السفير منير زهران بدراسة مشروع القرار الامريكي الخاص بتوسيع برنامج منظمة العمل الدولية لمساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات اصحاب الاعمال والعمالة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية.

واشار الى ان هذا المشروع يركز على جوانب المساعدة التقنية لاطراف الانتاج الفلسطينية مع اسقاط ايه اشارة الى الجوانب المتعلقة بالمسائل الانسانية والعمالية والحقوقية.

المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ٦ يونيو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

ندوة بأكاديمية ناصر العسكرية حول مواجهة التكتلات الاقليمية

عقدت بأكاديمية ناصر العسكرية العليا ندوة حول التحديات التي تواجه مصر خاصة في عصر التكتلات الاقليمية والدولية وتأثير انضمام مصر للمنظمة العالمية للمعروفة باسم «الجات» وذلك بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة وفي اطار توجيهات المشير محمد حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والانتاج الحربي وشهدها الفريق مجدي حتاتة رئيس اركان القوات المسلحة وحضر الندوة كبار قادة القوات المسلحة والدارسون بأكاديمية ناصر

للصدر: ... يوليو ١٩٩٦
التقويم: ...

المجموعة
للبحوث و التدريب و المعلومات

ردود فعل إيجابية للبداية الجادة فى تطبيق قانون حماية حقوق مؤلف برامج الكومبيوتر

اشتكى بعض المتعاملين فى مجال الكومبيوتر من هجوم الشرطة عليهم ومصادرتهم لمستلزمات الكومبيوتر الخاصة بهم بما يؤدى الى خسائر مادية لهم او تعطيل لمعاملهم، ولم يكن هذا فى الحقيقة نوعا من التعدى من الشرطة او بلاغات كيدية من الشركات المنافسة ولكنها البداية الحقيقية لتنفيذ قانون حماية الملكية الفكرية والتى تتضمن حماية جميع حقوق المؤلف بما فيها برامج الكومبيوتر "السوفتوير".

وقد لاقى هذا التطبيق للقانون فيما يتعلق بحماية برامج الكومبيوتر من النسخ والتقليد ردود فعل ايجابية من جانب شركات الكومبيوتر خاصة المنتجة للبرامج بالاضافة الى الاوساط المهتمة فيما يخدرونه نقطة تحول ستدعم فى نمو صناعة برامج الكومبيوتر فى مصر وتعادل احمد البرامج العالمية اليها. ويقول الدكتور عادل دفيرى رئيس شركة ستاندر دتا وهى شركة منتجة ومستهلكة لبرامج الكومبيوتر إن حماية الملكية الفكرية ضرورة لنمو صناعة برامج الكومبيوتر فى مصر وان تطبيق القانون من شأنه تشجيع الشركات العالمية فى هذا المجال فى تنمية نشاطها فى مصر دون خوف من نسخ برامجها. ويوضح ان مصر لديها فرصة كبيرة للتوسع فى تصنيع برامج الكومبيوتر وتصديرها للخارج. وحتى الآن لا يوجد سوى اربع شركات فقط تقوم بتصدير برامج الكومبيوتر للخارج بما يقدر بنحو ١٥ مليون جنيه فقط بينما تقوم دولة اخرى كاليونان بتصدير ما يقرب من مليار جنيه سنويا من برامج الكومبيوتر. فالشركات الاجنبية التى ترد الاسعام برنامج جديد للكومبيوتر تعهد بذلك الى الشركات فى الهند او فى دول اخرى تتميز بالاسعار المنخفضة للمبرمجين والمصممين للبرامج وفى نفس الوقت توجد حماية لهذا الانتاج مما يشجعهم على القيام بذلك. اما فى مصر فالشركات التى تقوم بالتصميم غالبا ما يكون لها شريك اجنبى من الخارج او تكون شركة عالمية لديها فرع فى الخارج وبالتالى تستفيد الشركة الخارجية من كفاءة وصغر اجر مصممى البرامج فى مصر مع وجود ثقة فى انه لن يتم نسخ او نقل ذلك البرنامج. ويضيف إلى أن وجود حماية لحق مؤلف برامج السوفتوير سيمنح طمأنينة للشركات الخارجية ويشجعها على تصميم البرامج فى مصر مما ينعى ذلك الصناعة فى مصر وعمليات التصدير لها.

ويوضح دفيرى ان صناعة برامج الكومبيوتر من اكثر الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة. وهى تفوق بكثير صناعة السيارات وصناعات التجميع إلا ان القيمة المضافة كلها تعتمد على خلاصة الفكر البشرى المصرى فى الابتكار والتصميم وليس على مكونات انتاج. وبعملية التصدير تمثل استفادة للجميع سواء الشركة الخارجية التى تستفيد من حصولها على برنامج بسعر يقل عن التصف غالبا سما يستغيق القيام به فى الولايات المتحدة او اوروبا مثلا لارتفاع الاجور بها، كما ان الشركات المحلية المنتجة للبرامج ستستفيد وتجد جمهورا كبيرا من المهندسين والمصممين للبرامج وهو ما تتمتع به مصر وتحتاج إلى فرص للعمل والتشغيل والاستفادة من امكانياتها.

ويضيف ان هناك حاليا نحو ١٠٠ شركة فى مصر تبيع برامج السوفتوير من بينها ٤٠ شركة منتجة إلا ان الصناعة المحلية "متدرئة" تماما بسبب النسخ. فتصميم البرنامج قد يحتاج إلى سنة من العمل لعدد من المهندسين وبعد انتهاء البرنامج يبدأ القيام ببيعه بـ ١٠٠ دولار مثلا فيأتى المنتج ويجود شخص اخر يبيعه بما يقرب من ١٠ دولارات بل وقد يجد اعلانا فى الصحف عن بيع هذا المنتج

تحقيق
ياسر صبحى

ويشيد سمير حمزة المحامى اهمية تطبيق القانون لحماية الفرصة فى مجال ديسكات الكومبيوتر. فقد ارتبط مفهوم السرقة لدينا غالبا بسرقة النقود او الاشياء المادية إلا ان عملية النسخ لبرامج الكومبيوتر تمثل سرقة للفكر والجهود الذهنى والبشرى ولا بد من مساقبة الشق من الناحية القانونية. ويشير إلى أن الشركات العالمية فى مجال برامج الكومبيوتر عندما تعلم ان دولة ما معروفة بأنها تقوم بالنسخ والتقليد لا تقوم بأعمال البرامج الحديثة لها وأخر ما توصلت إليه البرامج اللازمة فى مجالات الحماية المختلفة والتى تسمح للدولة بالدخول فى أسواق القرن الحادى والعشرين، ولكنها قد ترسل إليها الديسكات القديمة والتى لا تخاف من تقليدها وان تمثل لها خسارة كبيرة.

ويضيف ان التطبيق يجب ان يكون صارما لان عدم الجدية فى تنفيذ القانون سيجعل الدولة المعروفة بعدم احترامها لحقوق الملكية الفكرية سيجعلها تتعول من احدث التطورات التولية فى مجال الحاسب الالى خاصة البرامج التى تنفث جميع مجالات النشاط فى المجتمع وتوفر الجهد والمال.

ولكن ما هو حجم ظاهرة القرصنة لبرامج الكومبيوتر فى مصر حاليا؟ رغم عدم امكانية التحديد بشكل واضح فإن هذا الحجم كما يراه الخبراء، انه مرتفع جدا، وتقدر الشركات الاجنبية فى مصر حجم النسخ بـ ٩٠٪ من عدد الديسكات المستخدمة كما لا تزال مصر ضمن قائمة اقل عشر دول من حيث حماية حقوق الملكية الفكرية فى العالم!

المصدر : الراية القطرية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٦

علماء الاقتصاد يناقشون

وضع استراتيجية إسلامية لمواجهة التحديات الاقتصادية

□ الخبراء والمتخصصون يدقون ناقوس الخطر !!

□ الفارق بين الصادرات والواردات مشكلة خطيرة تواجه العالم الاسلامي

المصدر: اللواء الإسلامي

التاريخ: ٦ يونيو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

نظمت جامعة الازهر ندوة اقتصادية بمركز الاقتصاد الاسلامي بالجامعة على هامش اعمال مؤتمر اثر إتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية ، بعنوان «نحو استراتيجية اسلامية لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية» ..

شارك فيها عدد من الخبراء والمتخصصين على راسهم د . يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الاسبق والمهندس سعد هجرس وزير الزراعة سابقا - الى جانب الاستاذ اشرف شمس الدين نائب رئيس هيئة سوق المال وعصام رفعت الخبير الاقتصادى ورئيس تحرير مجلة الاهرام الاقتصادى .. وقد حضر المناقشات الدكتور جعفر عبدالسلام نائب رئيس الجامعة ومدير مركز الاقتصاد الاسلامى ، وادارها د . حاتم القرشاوى عميد كلية التجارة بجامعة الازهر - بنات .. وقد دارت المناقشات حول كيفية التصدى للمتغيرات والتحديات التى تواجهنا اقتصاديا فى الوقت الراهن ، وعلى راسها اتفاقية الجات فى جولتها الاخيرة والنتائج المترتبة على تطبيق مجموعة الاتفاقيات التى تم التوقيع عليها فى ابريل عام ١٩٩٤ .

فى البداية تحدث المهندس سعد هجرس وزير الزراعة ونقيب الزراعيين سابقا .. فاكد ان العالم الاسلامى يبلغ تعداده حوالى ١٢٥٠ مليون نسمة غالبيتهم يعملون بالزراعة ، والتى هى دعامة اساسية من دعامات التنمية الاقتصادية فى عالمنا الاسلامى .. والقضية الحقيقية تكمن فى الفارق بين الصادرات والواردات الزراعية ، والتى تشمل المشكلة الكبرى فى العالم الاسلامى .

السلع الزراعية فى العالم الاسلامى

ويضيف سعد هجرس .. وإذا كانت صادرات الدول الاسلامية اقل بكثير من وارداتها - بصفة عامة - ، فإن الجانب الزراعى يمثل عجزا كبيرا - ١١ مليار دولار - حيث ان العالم الاسلامى يستورد سلعاً غذائية بحوالى ٤١ مليار دولار ويصدر منتجات وسلع زراعية بحوالى ٣٠ مليار دولار فقط ، وهذا الامر يؤثر بالسلب على موازنات الدول الاسلامية .

ففى مصر هناك صادرات بحوالى مليار دولار سنويا فقط ، فى حين اننا نستورد بـ ١٠ مليار دولار سنويا ، وهكذا فإن التركيز على استيراد السلع الغذائية يمثل مكمنا للخطورة ، الى جانب انها مكمن للضغط على الدول الاسلامية ، خاصة فى مجال الحبوب - على راسها القمح - .. والعجيب فى الامر مواردنا الزراعية .. فى العالم الاسلامى - ضخمة جدا ، وخاصة الاراضى الزراعية ، حيث ان العالم الاسلامى به حوالى ٢٣ ٪ من الاراضى الزراعية فى العالم كله .

التكتلات الاقتصادية

ويرى وزير الزراعة الاسبق ان الدول الاسلامى لكى تواجه هذه التحديات والمتغيرات ، فإنه يجب عليها اقامة الاتحادات والتكتلات الاقتصادية ، ولاسيما بين الدول العربية ذات الامكانات والموارد الضخمة جدا ولكنها غير مستغلة !!

ففى السودان حوالى ١٠٠٠ مليون فدان غير مستصلحة - على اقل تقدير - ، وهذه المساحات الشاسعة ممكن ان تحل مشاكل الغذاء ليس فى العالم الاسلامى وحده ، بل فى العالم كله .

ويختتم هجرس حديثه موجها صيحة تحذير الى جميع الدول الاسلامية بقوله .. إن الدول الاسلامية يتهددها خطر كبير اذا لم تطور صادراتها وتزيد منها وتقلل حجم وارداتها ، الى جانب تحقيق الجودة فى الانتاج ، خاصة فى الجانب الزراعى الذى يمثل .. جانب الغذاء - ، وعلى جميع هذه الدول اعطاء الاهتمام البالغ بهذه القضية لمواجهة الحياة فى السنوات القادمة !!

منافسة غير متكافئة

ويشير د . يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الاسبق الى ان العالم كله يشكو فى السنوات الاخيرة - من البطالة وتدنى النشاط الاقتصادى فى كافة المناطق ، ولكن بدرجات متفاوتة .. وإذا كان العالم ينظر للدول الاسلامية بنظرة مختلفة الجوانب ، فإن الدول المتقدمة تعمل على معاملة الدول الاسلامية بالندية وادخالها منافسة غير متكافئة فى السوق الاقتصادية وذلك دون النظر الى التفاوت فى القوة الاقتصادية بين هذه الدول وبين الدول الاسلامية .

كيف نواجه التحديات

ويوضح وزير الاقتصاد الاسبق اهم الخطوات اللازمة لمواجهة التحديات والصعاب الاقتصادية امام العالم الاسلامى :

اولا : الاصلاح الاقتصادى لاقتصاديات الدول الاسلامية .. وذلك عن طريق مجموعة اجراءات محددة ، مثل تخفيض العجز فى الموازنة ، الى جانب زيادة الانتاج ، واصلاح السوق المالية والمصرفية .

ثانيا : تطوير اداء الجهاز الادارى وقطاع الخدمات ، خاصة فى مجالات التعليم والاعلام والنواحى الصحية .

ثالثا : الاهتمام بالجانب الاجتماعى ، خاصة فى مجال تشغيل الشباب والحد من البطالة ورفع مستوى المعيشة .

رابعا : الاهتمام باستراتيجيات التنمية على اساس المميزات المؤهلة للتنافس ، مع التركيز على بعض الامور الهامة اللازمة لذلك ، مثل ثورة الاتصالات والتكنولوجيا المتطورة - خاصة فى مجال المعلومات .

خامسا : بالنسبة للعالم الاسلامى ككل ، يجب الاهتمام بتطوير لجان التعاون الاقتصادى المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامى ، وذلك من اجل رفع درجة التنسيق بين الدول الاسلامية فى المجالات التجارية والاقتصادية ، لاسيما فكرة انشاء سوق اسلامية مشتركة ، خاصة ان اتفاقية الجات تسمح بقيام تجمع اقليمى بين الدول الاعضاء فيها ، بل وتعطى مزايا خاصة لهذا التجمع ، وهذه ميزة مهمة يمكن الاستفادة بها لصالح العالم الاسلامى .

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: اللواء الإسلامي

التاريخ: ٦ أكتوبر ١٩٩٦

إيجابيات مهمة

اما الاستاذ اشرف شمس الدين نائب رئيس هيئة سوق المال فيرى ان هناك بعض المزايا والايجابيات التي يمكن الاستفادة منها في اتفاقية الجات ـ رغم عيوبها الخطيرة ـ مثل نقل التكنولوجيا وتطويرها حسب احتياجاتنا ، الى جانب الحصول على السلع الوسيطة اللازمة للانتاج ، وكذلك تشجيع التصدير .. كما ان قضية التنافس ليست سلبية على الدوام ، فالدول الاسلامية لها الحق في ابداء المخاوف ، خاصة في مجال الخدمات والتي تعد المنافسة فيها غير متكافئة ، ولكن التنافس يجب ان يحفزنا نحو التعليم والتطوير والجودة ، وكذلك يلفت نظرنا بقوة الى اهمية تنظيم وتطوير التعاون بين الدول الاسلامية لمواجهة التنافس الرهيب في السوق الاقتصادية .

النظام الاقتصادي الجديد

وبعدد الاستاذ عصام رفعت الخبير الاقتصادي ورئيس تحرير مجلة الاهرام الاقتصادي معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يجب علينا مواجهته فهو يقسم (١) عالمية الاقتصاد والاتجاه نحو الكونية ، اي جعل العالم اقتصادا واحدا عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات ، والتي تلعب دورا خطيرا لصالح الدول الغنية في ظل هذا النظام .

(٢) التكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية ، مثل الاتحاد الاوربي ، ومجموعة الاسيان ـ دول اسيا ـ ومجموعة الكمنولث البريطاني ، ومجموعة الدول الامريكية وغيرها ـ ولكن الدول الاسلامية هي الوحيدة التي لا يوجد تجمع يضمها وكذلك الدول العربية .

(٣) الاعتماد على نظام ، منظمة التجارة العالمية ، وهي المنظمة التي ستتولى الاشراف ومراقبة تطبيق اتفاقية الجات .

استراتيجية اسلامية

ويؤكد عصام رفعت ان الدول العربية والاسلامية من اكثر الدول استيرادا للسلع الغذائية ، ولذلك سوف ترتفع فاتورة الغذاء في ظل تطبيق اتفاقية الجات ، لان الاتفاقية تنص على رفع الدعم تدريجيا عن السلع الغذائية في الدول الاعضاء .

ويضيف .. اما استراتيجية الدول الاسلامية في التعامل مع الجات فانها يجب ان تركز على النقاط التالية :

اولا : على الدول الاسلامية ان تسارع في الانضمام الى الجات لتفاعل يؤدي الى تضييع الفرصة وتناقص الفترة الممنوحة لبدء التطبيق الكل ـ على سنوات .

ثانيا : تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول الاسلامية في هذا المجال ، بحيث تقوم لجان متخصصة في المطاعات المختلفة ، وذلك لتحقيق الفهم الصحيح للاتفاقية ، من اجل التحرك كفريق لمواجهة السلبيات والاستفادة القصوى من الايجابيات .

ثالثا : وضع خطة مدروسة لمواجهة المنافسة العالمية تعتمد على حماية الصناعات المحلية في الدول الاسلامية ـ مع التخطيط السليم لتسويق المنتجات الاسلامية بشكل جيد في الدول الاسلامية ثم في العالم كله .

ناقوس الخطر

ويرى د . علي حافظ منصور استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ان اتفاقية الجات تعتبر ناقوسا يدق في اذان الدول الاسلامية ، حتى تستعد للمنافسة الخارجية بشكل حقيقي ، وتوجهها الى كيفية مواجهة الاقتصاد العالمي ، حتى لا تفاجأ مرة واحدة بالكارثة التي تنتظرنا !! فالكلام السابق حول اهمية الاستعداد للمنافسة هو كلام جيد وفي محله ، خاصة انه يأتي على لسان خبراء متخصصين .. فهل لدينا القدرة على الاستفادة من هذه الاتفاقية بشكل الذي يحقق مصالحنا ؟!

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ٩ يونيو ١٩٩٦

مصر تتابع الآثار السلبية والإيجابية المترتبة على تنفيذ اتفاقيات «الجات»

كتب - حسن عبد المنعم:

أكد الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتموين ضرورة متابعة الآثار المترتبة على اتفاقية الجات . مشيرا الى انه يجب الاستفادة من الآثار الايجابية للاتفاقية أما الآثار السلبية فانه يجب التخفيف من اضرارها بالنسبة لمصر خاصة ارتفاع اسعار الغذاء بشكل كبير والتى تشمل القمح والمنتجات الحيوانية والزيوت والسكر حيث تستورد مصر منها كميات كبيرة وأن هذا الارتفاع انعكس على أسعار السلع الغذائية داخل مصر حيث ارتفعت ارتفاعا كبيرا فى الفترة الأخيرة ومن المتوقع زيادتها مستقبلا .

وأشار الى ان امريكا رفعت الدعم بالكامل على القمح المصدر لمصر وايضا الدول الأوروبية فرضت ضرائب على صادراتها فاصبحت مصر تزيد دعمها لرغيف الخبز الى حوالى ٢ مليارات جنيه بعد ان كان مليارا ونصف المليار .

احمد جويلى

وأكد الدكتور جويلى خلال اجتماع اللجنة العليا واللجان الفرعية لبحث الآثار المترتبة على اتفاقية الجات انه يجب دراسة أسباب ارتفاع الاسعار والفصل بين تداخلها وبين تحرير التجارة العالمية واتفاقية الجات مشيرا الى « اننا خطونا خطوات كبيرة فى مجال مكافحة الدعم والاغراق بعد عرض القانون الخاص بذلك على مجلس الوزراء وتم اعداد الجهاز المنفذ لهذا القانون .

وقال الوزير انه يتم الآن بحث رفع الحظر على استيراد بعض السلع تنفيذا لاتفاقية الجات ويأتى على رأس هذه السلع الدواجن والخردة وفى هذه الحالة سيتم النظر فى رفع الضريبة الجمركية .

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ١٣ يونيو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

غدا افتتاح معرض كمبيوسكوب السابع للكمبيوتر بفندق هيلتون رمسيس من ١٤ ـ ١٦/٦/١٩٩٦

سوق الكمبيوتر وقانون حماية حق المؤلف

اعداد

عاطف كامل تهامى

يعقد المعرض للسنة السابعة فى ظل حديث الساعة اليوم .. لقد صدر قانون حماية حق المؤلف سنة ٥٤ برقم ٣٥٤ وبه حماية كافية لبرامج الحاسب الالى كمصنف فكرى الا انه

وبالتعديل رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ والتعديل رقم ٨٢ لسنة ٩٣ اضيف نص صريح لبرامج الحاسب الالى وغلظت العقوبة على المخالفين ومنذ تطبيق القانون وينظر العالم اجمع للتجربة المصرية الرائدة وهى

تبدو كواحة من الامان لحماية الابداع الفكرى والاستثمارات المترتبة عليه ان مصر ترمى لخلق صناعة برمجيات متقدمة تسهم فى الناتج القومى بابسط الاستثمارات واغلاها قيمة وثمنا وهى عقول اعز ابنائها وللحفاظ على هذه الثروة من الفكر ولتنميتها فلابد من استقرار البيئة العامة

التى يربى فيها ذلك الفكر واول دعائمها قانون الحماية . ان انتاج مصر من البرمجيات يقدر بـ ٣٥ مليون دولار وينتظر ان ينمو حتى نهاية القرن بواقع ٣٥٪ سنويا (انظر بزنس ويك عدد ١٨ ابريل)

وهناك مجموعة نقاط يجب اخذها دوما فى الحسبان

١ ـ ان احترامنا للقوانين التى شرعتها الدولة هو ضرورة حضارية لتدعيم صورتنا العالمية .

٢ـ ان تنفيذ مصر لتلك القوانين هو التزام حتمى منها باتفاقات « تريبس» الدولية.

٣ـ ان تصبح مصر واحة الامان ستفتح اسواقها امام مختلف البرامج من كل دول العالم وهو مايؤدى لانخفاض الاسعار لمستوى الاسعار العالمية .

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر: الشعب
التاريخ: ١٤ يونيو ١٩٩٦

بعد اتفاقية التجارة العالمية:

«الجات» الثقافية تفتح أبواب الدول أمام الغزو الغربى

احتفالاً بالعيد الخمسينى لمنظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة والمعروفة اختصاراً باسم «اليونيسكو» انعقد أول مؤتمر من نوعه بمقر المنظمة بباريس يجمع لأول مرة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلمانى الدولى فى إطار خطة مستقبلية للتعاون بين المنظمتين الدوليتين. وقد ناقش المؤتمر الذى استمر أربعة أيام مستقبل التربية والثقافة والإعلام فى القرن الحادى والعشرين ودور البرلمانيين فى هذه القضايا.

وبرغم أهمية القضايا المطروحة للنقاش إلا أن دهاليز المؤتمر ومناقشاته عكست ماهو أكثر أهمية وبخاصة فيما يتعلق بالدول النامية.. فقد كانت المناقشات والمساجلات تعبيراً عن حرب حقيقية بين دول العالم الثالث وبخاصة أفريقيا والدول المتقدمة إلى الحد الذى جعل بعض الدول الأفريقية تطلق على ما يحدث فى هذه الميادين الثلاثة أنه استعمار جديد من جانب الدول المتقدمة للقارة الأفريقية باستخدام التربية والثقافة والإعلام.

وفى الوقت نفسه برزت مجموعة دول جنوب شرق آسيا المعروفة باسم النمور لتثبت قدرتها على منافسة الغرب ليس فقط فى الجانب الاقتصادى، وإنما فى جوانب الثقافة والإعلام أيضاً وكان لافتاً للنظر أن هذه الدول وبخاصة الدول الإسلامية منها كانت الأكثر تركيزاً على ثقافتها الخاصة وضرورة حماية القيم والأخلاق بها من غزو الثقافة الغربية.

وقف رئيس وفد سنغافورة يتحدث فى ثقة وتحد للغرب قائلاً: إن نسب النمو العالية التى حققتها بلاده ستستمر إلى ما لانهاية ورغم ذلك فإننا نقول للشباب: إن هذا الوضع قد لايستمر، ونهتم فى مجالات التربية والثقافة بالقيم الدينية وأهمية الأسرة ونعلم الشباب كيف يعيش ونكسبه كفاءات تنفعه مدى الحياة. وختم كلمته بالقول: إنهم بهذه الطريقة وحدها خرجوا من دائرة البلدان النامية وإنهم بهذه الطريقة يواجهون الغزو الثقافى الغربى.

..والمنظمات تكسب

وبالرغم من أن المشاركين فى المؤتمر كانوا يطالبون اليونيسكو بالتدخل لوضع حد للاختلال فى الموازين بين الشمال والجنوب، إلا أن المتحدثين باسم المنظمة الدولية كانوا أكثر جرأة فى

الصدى — الشعب
١٤ يونيو ١٩٩٦

التاريخ:

تقاسيم الأرض والأعراف بين دول الشمال والجنوب.

التكبير في الإمكانات الهائلة بين دول الشمال والجنوب.

وكانت النقطة تقرر المتمردين على النظام الحالي فتوحدت القوى المعارضين في صوال القرية والقبائل والعلوم بالرغم من أنها للمستوى دولياً عن حماية هذه المجالات.

وفي هذا السياق يأتي تقرير السيدة أشارايا بيكوك فالوه الأرقام والبيانات التي لاتكذب والتي تعكس الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث.. فهناك ٢٤ دولة بها ١٥٪ فقط من سكان العالم ومع ذلك تملك وحدها ٧٢٪ من خطوط التليفون.

وقالت: إن ثلاثة أرباع سكان العالم يعيشون في ريف عالم بعيداً عن الفون والكمبيوتر، ويعانون عدم توافر الرعاية الصحية. وأطالت السيدة ديكوك وصفي مقدراء المطومات والتربية المطومات على دول الجنوب والشمال. وقالت إن الثراء المعلومات استخدموا وسائل الإعلام الحديثة في جعل شعوب الدول النامية تحتقر تاريخها وقيمها وقديم بلادهم وطبائعها المكانين وأن يتخذوا القرار المناسب لبلادهم، وضرورة تداول المعلومات والمعارف بين بني البشر. وأشارة إلى أن الشبكات الفضائية أصبحت حكراً على الأغنياء اقتصادياً وسياسياً وهذا يسهل عملية الغزو الثقافي. وقالت: إن الطرق السريعة للاتصال ينبغي أن تخدم وتخدم مصلحة العالم بأسره، وليس مصلحة دولة معينة.

وطالب بـ لابد لإحداث تنمية حقيقية من عولمة وسائل الإعلام وإنشاء أية دولية تصنع بتداول المطومات بشكل متصف.

أفريقيا تعلن الحرب

وفي الإطار نفسه جاءت كلمات الوفود الأفريقية لتركز على هذا الخلل وتصفه بأنه استعمار جديد لأفريقيا. وطالبت وفود الدول الأفريقية بإصلاح هذا الخلل وبخاصة أن المعونات التي تقدم للدول الأفريقية يمكن أن تساهم في إصلاح الخلل ولكن الدول التي تقدم المعونات تضع استخدامها في هذه المجالات.

وقال رئيس وفد بوروندي: إن القوي يظلم الضعيف بالإعلام وأن الدول التي لديها إمكانيات هائلة تتحكم في وسائل الاتصال وأن ما يجري لأفريقيا هو استعمار جديد. مطالباً المجتمع بالتدخل لوضع الضوابط.

وفي إطار الحرب التي دارت بين الشمال والجنوب حول الغزو الثقافي والإعلامي كانت هناك حرب أخرى بين دول الشمال فيما يبدو حول اقتسام مناطق النفوذ في العالم الثالث فقد أبدت فرنسا وممثلو مجموعة الدول الناطقة بـ الفرنسية (الفرانكفونية) رفضها التامة للسيطرة على شبكات الاتصال الدولية وهي اللغة الإنجليزية، مطالبة بضرورة أن يكون هناك توازن في هذا المجال.

ليست للتنفيذ

وعلى قدر سخونة مناقشات المؤتمر جاءت التوصيات التي يمكن اعتبارها توصيات مثالية ليست للتنفيذ. فأولاً على صعيد العالم المتقدم الذي ليس هناك ما يمنعه فعلياً من ممارسة سياسات الغزو الثقافي والإعلامي وعدم ثقافات الشعوب الأخرى مادام هو الذي يملك أدوات التقنية الحديثة. وثانياً على صعيد العالم الثالث الذي يبدو أن أمامه سنوات طوال

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الشعب

التاريخ: ١٤ يونيو ١٩٩٦

ليستجيب لدعوات الديمقراطية الحقيقة وممارسة حرية الرأى والتفكير كبداية لمواجهة أى غزو ثقافى أو إعلامى محتمل.

فيما يتعلق بالتعليم جاءت التوصيات لتؤكد أهمية إعلاء قيم التضامن الاجتماعى والمشاركة الديمقراطية والتنمية البشرية.

وحتى فى مجال الثقافة ركز المؤتمر على أهمية العناية بالحريات الأساسية وأكد العلاقة الوثيقة بينها وبين الثقافة، وطالبت التوصيات بوضع حد أدنى من القواعد حتى لايتم تشويه الثقافات المحلية من خلال الأفكار العالمية ودعم قيم حقوق الإنسان والديمقراطية واحترام الأقليات وحل المنازعات بالطرق السلمية. واعتبر المؤتمر الحقوق الثقافية من حقوق الإنسان الأساسية مطالباً البرلمانيين بإصدار التشريعات التى تحمى هذه الحقوق.

وفى مجال الإعلام أكد المؤتمر أن ثورة المعلومات مازالت مستمرة وأن هناك نتائج مخيفة لهذه الثورة تؤثر فى حياتنا اليومية. وأشار إلى أن عصر المعلومات لم يتبلور بعد بالكامل ودعا إلى أهمية وضع سياسة عالمية للمعلومات وأن تشارك البرلمانات فى وضع هذه السياسة وصياغتها بالتشريعات الملائمة.

وعبر المؤتمر عن قلقه مما يمكن أن تحدثه وسائل الاتصال الحديثة من تأثير فى الحياة الخاصة وما تحققه من غزو ثقافى يؤثر فى الذاتية الثقافية مطالباً الدول المتقدمة باحترام الثقافات الخاصة.

رأس المؤتمر د. أحمد فتحى سرور -رئيس الاتحاد البرلمانى الدولى، وعرض وجهة نظر مصر د. محمد عبد اللاه. وألقى د. فتحى البرادعى ومحمود سلطان كلمتين.

المصدر: وطنى
التاريخ: ١٦ يونيه ١٩٩٦
للبحوث و التدريب و المعلومات

الكمبيوتر .. فى انتظار فض الاشتباك

الحاسب الآلى فى الهيئات الحكومية والجامعات بعيدا عن الرقابة .. لماذا ؟

شركات الكمبيوتر :

تخفيض الجمارك على برامج الكمبيوتر .. سيشجع المستخدمين على اقتناء برامج أصلية

قانون حماية حق المؤلف يضع مصنفات الحاسب الآلى فى قفص الاتهام

منذ سنين طويلة والانسان يجد فى الكمبيوتر معينا له .. يساعده على اداء عمله وتوفير وقته وجهده .. نسمع الان أن المعين اصبح عبئا وبدأ الكمبيوتر يجلبه على مستخدمه مشكلات عديدة اخرها أن يصبح مجرما فى نظر القانون !

الحكاية تبدأ عندما تجد رجال مباحث المصنفات الفنية فى قلب عملك يفتشون داخل اجهزة الكمبيوتر ويبحثون عن البرامج الاصلية والمقلدة . وان لم تقدم لهم مستندات تثبت ملكيتك للبرامج القابعة داخل هذه الاجهزة تصبح متهما بانتهاك حق المؤلف وتقع تحت طائلة قانون حماية حق المؤلف الذى ربما لم تسمع عنه من قبل .

تسأل - ومن حقك ان تسأل - اين كان القانون عندما اشتريت جهاز كمبيوتر محملاً عليه برامج مقلده من احدى الشركات ؟

اليس من المعروف ان استخدام البرامج المقلدة يعتبر تقليدا اعتاد عليه مستخدمو الكمبيوتر فى مصر ؟

وقد لا تسأل بل ترفع صوتك بالشكوى .. كيف يصدر قانون بين يوم وليلة واصبح متهما دون أن يعطينى القانون فترة سماح لتوفيق اوضاعى .

الاجابة التى نسمعها .. هناك قانون ..

ونحن لانطالب بعدم تطبيق القانون بل نناقش هموم مستخدمى الكمبيوتر ونستطلع الاراء علنا نصل إلى حل يحفظ مصالح الجميع .

والبداية مع القانون ...

المدونة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر: وطن
التاريخ: ١٦ يونية ١٩٩٦

تحقيق :
سامح فوزى

قانون الازمة

فى عام ١٩٥٤ صدر قانون حماية حق المؤلف . واوضح القانون فى مادته الثانية طبيعة المصنفات التى يكفل حمايتها وهى المصنفات التمثيلية والموسيقية والتصويرية وكذلك المصنفات السمعية والسمعية البصرية وعندما صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ تم تعديل هذه المادة حيث اضيفت مصنفات الحاسب الآلى من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها من مصنفات تحدد بقرار من وزير الثقافة، وقد اصدر وزير الثقافة قرارا رقم « ٨٢ » لسنة ١٩٩٣ حدد فيه ما هية مصنفات الحاسب الآلى ومن ضمنها برامج الكمبيوتر .. واوجب القرار ضرورة ايداع مصنفات الحاسب الآلى فى المكان الذى يخصصه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء . ويتم ايداع نسختين من كل مصنف من مصنفات الحاسب فى الشكل النهائى المتداول او المطروح او الجاهز للاستخدام مرفقا بها الوثائق الدالة على الحق فى المصنف وكيفية استخدامه .

ويجب على مودعى مصنفات الحاسب ان يرفقوا بالنسخ المودعة إقرارا موقعا منهم متضمنا بيانات المصنف وبيانات المؤلف وصاحب الحق فيه او الناشر .

وعلى مؤلفى ومنتجى وناشرى وموزعى مصنفات الحاسب وصاحب الحق فيه ان يثبتوا على مصنفاتهم رقم وتاريخ ومكان الايداع .

ايضا نص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ على معاقبة كل من يعتدى على مصنفات الحاسب من برامج وقواعد بيانات وغير ذلك بالحبس وبغرامة مالية لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولاتزيد على عشرة آلاف جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين . وتنطبق هذه العقوبة على كل من باع او عرض للبيع او للتداول او للايجار برنامج كمبيوتر مع علمه بإنه مقلد . وايضا كل من قلد فى مصر برنامجا للكمبيوتر منشورا بالخارج .

وفى حالة عودة الشركة او المنشأة إلى تكرار الاستخدام او الاتجار فى برامج مقلدة غير اصليه ينص القانون على جعل الحبس وجوبيا بالاضافة إلى غرامة مالية قد تصل إلى خمسين الف جنيه . وفى كل الاحوال تصادر النسخ المقلدة والادوات المستخدمة للتقليد واجاز المشرع للمحكمة عند الحكم بالادانة ان تقضى بغلق المنشأة التى استغلها المقلدون او شركاؤهم فى التقليد مدة لاتزيد على ستة اشهر .

والمؤلف او لمنتج البرامج الحق فى اللجوء للقضاء المدنى مطالبا بالتعويض المدنى لما لحق به من ضرر وما فاته من مكسب .

ويرى طارق خاطر المحامى ، ان القانون المشار اليه ينطوى على مجموعة من الثغرات ، فالمادة (١٢) من القانون - مثلا - تنص على حق اى شخص فى عمل نسخة وحيدة من برنامج الكمبيوتر لاستخدامه الشخصى . وعبارة « الاستخدام الشخصى » عبارة غير مفهومة وغير محددة خاصة مع انتشار اجهزة الكمبيوتر الشخصى .

ومن ناحية اخرى فان القانون لم يتناول كيفية الفصل فى الوقائع التى سبقت صدوره مثل حالة برنامج موضوع فى جهاز كمبيوتر فى تاريخ سابق على صدور القانون وهل فى هذه الحالة يتم تجريم الفعل ام لا ؟

ويضيف طارق خاطر قائلا لقد سبق وان اكدت تشريعات سابقة على ان الاولى بالعقاب ليس المستهلك او المستخدم بل المنتج كما حدث فى قانون الغش التجارى . الوضع الوحيد المقبول هو ضبط النسخ المقلدة لبرنامج تم ايداعه طرف رئاسة مجلس الوزراء - حسب قرار وزير الثقافة . بعد صدور القانون والتثبت من ان المستخدم حصل على نسخة مقلدة بعد صدور القانون .

قانون .. ولكن !

يرى المهندس توفيق يسرى - صاحب شركة كمبيوتر - ان اجهزة الكمبيوتر غالية الثمن ولكن اثمان البرامج الاصلية مرتفعة بدرجة تزيد على ثمن الجهاز نفسه ! مما يؤدى بالشركات إلى ترويج النسخ المقلدة وعدم الالتزام بالاصل ولو راعت احدى الشركات ذلك فقد لاتراعيه شركة اخرى مجاورة وتستمر فى بيع الاجهزة محمله ببرامج مقلدة مما يجعلها تستأثر بالعملاء . ولو ان هناك شركة بها عشرة اجهزة كمبيوتر وتستخدم عشرة برامج فان معنى ذلك ان تشترى عشرة نسخ اصلية من كل برنامج لكل جهاز لديها وبالطبع هذا يكلفها مبالغ طائلة :

ويستطرد توفيق يسرى قائلا .. ان الفائدة الحقيقية من شراء البرامج الاصلية تعود فى الواقع على الشركات المنتجة للبرامج .

فاذا كان من الضرورى استخدام برامج اصليه فيجب ان تكون اسعار هذا البرامج ملائمة لسعر الجنيه المصرى . لانه ليس من المعقول ان اشترى برنامجا فى مصر بثلاثة الاف جنيه بينما سعره فى الولايات المتحدة لايتعدى خمسمائة دولار ! -

ويضيف توفيق يسرى قائلا .. ان القانون لايجرم سوى شركات الكمبيوتر او شركات القطاع الخاص فى حين ان معامل كليات الهندسة والوزارات وشركات القطاع العام تستخدم برامج مقلدة ولا احد يقترب منها !

ويرى المهندس سماحه ناجى - صاحب مكتب كمبيوتر - ان اشرطة الكاسيت والفيديو هى التى تحتاج الى حماية رقابة المصنفات الفنية لانه من السهل تقليد اصول هذه الاشرطة اما فى حالة الكمبيوتر فإن الوضع مختلف . لان المفروض ان تضع شركات انتاج برامج الكمبيوتر حماية على برامجها او ما يسمى Protection بحيث لايستطيع اى مستخدم للبرنامج تقليد الاصل باى صورة من الصور . ولكن الملاحظ - والحديث لسماحه ناجى - ان شركات انتاج البرامج رغبة منها فى غزو الاسواق لاتضع حماية على برامجها حتى يسهل نسخها وترويجها بين المتعاملين . وان كان من السهل ملاحقة الشركات التى تبيع او تستخدم برامج مقلدة فانه من المستحيل ملاحقة الناس فى منازلهم والتفتيش على اجهزة الكمبيوتر بها . والان كثير من الناس يفضلون العمل التجارى من خلال المنازل بعيدا عن رقابة المصنفات الفنية .

هواجس مرفوضة

ولمنتجى برامج الكمبيوتر .. وهم الفئة المتضررة - راى اخر مختلف تماما عن راى بعض المستخدمين .

يقول الاستاذ محمود النقراشى - مدير باحدى شركات انتاج البرامج - ان تكاليف انتاج برامج الكمبيوتر مرتفعة جدا . ومن الطبيعى ان يعكس ثمن البرنامج المنتج كل هذه التكاليف . فاذا قام احد بتقليد البرنامج وبيعه بثمن زهيد فان معنى ذلك خسارة فادحة لكافة المنتجين .

وفى هذا الاطار يؤكد المهندس محمد زين العابدين ان الشركات العالمية ترحب باستخدام العمالة الذهنية فى البلدان النامية نظرا لقلة التكاليف .

المصدر: وطن

التاريخ: ١٦ يونيه ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

وهو ما يحدث على نطاق واسع حاليا في الهند . ومصر بالطبع مؤهلة لذلك بما تمتلك من عمالة ذهنية عالية المستوى . ولكن حتى تنتشر صناعة البرامج في مصر يجب ان يكون هناك مناخ ثقة فاذا ظلت ظاهرة نسخ برامج الكمبيوتر الاصلية فان معنى ذلك فقدان ثقة الشركات الكبرى في التعامل مع العقول المصرية .

وهذا ما يؤكده المهندس هاني دراز - المدير باحدى شركات انتاج البرامج - قائلا .. ثبت بدراسات اجرتها هيئات اوربية انه في حالة زيادة نسبة استخدام برامج الكمبيوتر الاصلية إلى ما يقرب من ٥٠٪ كما هو الحال في الولايات المتحدة فإن ذلك سوف يوفر ٥٦ الف فرصة عمل جديدة سنويا في اوربا . وفي حالة ازدهار صناعة البرامج في مصر سوف تنشأ شركات للتسويق واخرى لتقديم الدعم الفني وثالثة للتدريب مما سيساهم في خلق فرص عمل جديدة .

ويضيف هاني دراز لقد تاسست في الولايات المتحدة جمعية لاتهدف للربح باسم « اتحاد منتجي برامج الكمبيوتر التجارية » ولهذه الجمعية فروع في ٧٠ دولة في العالم . وحاليا هناك فرع تحت التاسيس في مصر ، ومن اهداف هذه الجمعية متابعة تطبيق القوانين المحلية التي تتصدى لحماية حقوق المؤلف . وسوف تقوم هذه الجمعية بابلاغ مباحث المصنفات الفنية عن ايه حالات إنتهاك ترد اليها سواء من خلال شركات منتجي البرامج او حتى من خلال الافراد .

ومن الواضح ان تشديد الاهتمام بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية اكتسب بعدا دوليا ، وهو ما يؤكده الاستاذ عبد الفتاح الجبالي الخبير الاقتصادي بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام حيث يرى ان مصر ضمن البلدان الموقعة على اتفاقيات الجات التي بموجبها تاسست منظمة التجارة العالمية وهذه الاتفاقيات تحتوي ٢٨ اتفاقية سجلت كافة مناحي الحياة الاقتصادية والإجتماعية وتعتبر الدولة الموقعة على الاتفاقيات موافقة ضمنيا عليها جميعا باستثناء ٤ اتفاقيات فقط تركت للبلدان حرية التوقيع عليها من عدمه وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ مع مطلع عام ١٩٩٥ . وتحتوي المنظمة مجموعة من الاتفاقيات ضمنها ثاني اتفاقية حماية الملكية الفكرية .

وقد رات الدول المتقدمة المصدرة للتكنولوجيا ان هناك انتهاكا لبراءات الاختراع وزيادة حجم التجارة في السلع المقلدة والمزورة وبالتالي طالبت بمنح الحماية لبراءات الاختراع باعتبار ان المنتج الان يحتوي نسبة كبيرة من انتاج العقل البشري . وفي راي هذه الدول ان حماية براءات الاختراع يضمن زيادة درجة التنافسية مما يسهم في تطوير المنتجات ويضمن حصول صاحب البراءة على حقوقه المادية والمعنوية وهو ما يعزز من فرص المنافسة على الصعيد الفكري والتكنولوجي .

وبينما رات الدول النامية في المفاوضات ان هذه الضمانات سوف تطلق يد صاحب البراءة في فرض سطوته مما يزيد الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة والمتخلفة ويضاعف من عبء الحصول على التكنولوجيا المتقدمة .

ويضيف عبد الفتاح الجبالي انه فيما يخص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فانها تعطي الدولة الموقعة فترة سماح مدتها اربع سنوات ابتداء من العام التالي للتوقيع على الاتفاق اي بداية من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٠ مع الاخذ في الاعتبار ان فترة السماح تنسحب على الاوضاع السابقة على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ اما اي منتج جديد فهو يخضع مباشرة للاتفاقية من حيث حماية براءات الاختراع .

ومن ذلك ان اي منتج فكري او تقني جديد يخضع لاتفاقية الجات ومصر تتمتع فقط بفترة سماح حتى عام ٢٠٠٠ لاعادة ترتيب اوضاعها السابقة على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

فض الاشتباك

هناك قانون ونحن نحترم هذا القانون ولانطالب ابدا بوقف تنفيذ بنوده .. ولكن في المقابل لابد من التفكير في سبل الخروج من هذا المازق .

بعض مستخدمي الكمبيوتر اقترحوا ان تكون هناك « فترة سماح » ينص عليها القانون لتوفيق الاوضاع ، وراوا ان تصل هذه الفترة إلى عشر سنوات . يقول محمود النقراشي معنى ذلك القضاء على صناعة برامج الكمبيوتر .. ويرى ان ستة اشهر كافية جدا لذلك . خلالها تتمكن الشركات والجهات المستخدمة من التنسيق مع الشركات المنتجة وشراء البرامج المرخصة التي تجعل الشركة المستخدمة في وضع قانوني .

ويرفض هاني دراز فكرة اعطاء « فترة سماح » لتوفيق الاوضاع بحجة ان القانون قد صدر ولايوجد قانون في العالم يصدر ثم يعطي فترة سماح بعد صدوره باربع سنوات ويرى ان الحل الامثل يتمثل في تخفيض الجمارك على برامج الكمبيوتر .. اذ انه من المعروف ان الجمارك على اجهزة الكمبيوتر تقدر بحوالي ٥٪ يضاف اليها ١٠٪ ضريبة مبيعات . في حين ان الجمارك على البرامج ٣٠٪ يضاف اليها ١٠٪ ضريبة مبيعات وفي حالة تخفيض الجمارك سوف تقل اسعار برامج الكمبيوتر مما يشجع المستخدمين على اقتناء برامج اصلية .

وبعد

النتيجة الطبيعية لما سبق هو البحث عن حل ايا كان حرصا على استقرار صناعة برامج الكمبيوتر في مصر ، قد يكون الحل في تعديل تشريعي يعطي فترة سماح للمستخدمين حتى يوفقوا اوضاعهم او قد يكون في تخفيض الجمارك على برامج الكمبيوتر المهم اننا في انتظار حل يفض الاشتباك ..

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الاتحاد الاسلامي

التاريخ: ١٦/٦/١٩٩٦

ندوة حقوق المؤلف : مدخل اسلامى

الفقه وضع مقاييس علمية لمن يريد النقل والاقتباس

السطو الفكرى نوع من السرقة لأنه انتحال

نظمت رابطة الجامعات الاسلامية ندوة حول حقوق المؤلف : مدخل اسلامى شارك فيها اكثر من مائة وخمسين عالما .. وقد اكد المشاركون فى الندوة ان حرية ابداء الراى والتعبير لا تعنى الاعتداء على ممتلكاتهم من فكر ـ والعجيب ان السرقة تعددت صورها بسرقة الافكار والكتب ـ ولهذا يجب تحديد معيار وتقدير لتلك السرقات سواء بقصد أو بغير قصد وان يكون هناك عقاب رادع لمن تسول له نفسه الوقوع فى هذا الجرم .

٠٠٠٠٢٨٥

للصدر: الأداب ١٩٩٦
التوثيق: ٦٩٦٦ في ١٦/٦/١٩٩٦
تحقيق :

البحوث و التدريب و المعلومات

●● وحول تطور أساليب حماية حق المؤلف في الفقه الإسلامي والقانون المقارن - بحث تقدم به الدكتور عبدالله مبروك النجار - استاذ القانون المدني المساعد بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة - جامعة الأزهر . فإنه لا يجرؤ أحد في قلقنا الحاضر على المغالطة في تلك الحقيقة

أهمية الإسناد كعلم

ولم تكن أهمية الإسناد كعلم له أهمية في بدايات عصر الصحابة الذي يغلب على الظن العلمي فيه طابع الفقهاء والدعوق والأمانة ، وفي جو كهذا لم يكن السؤال عن الإسناد يتردد كثيراً . حتى وقعت الفتنة بين علي ومعاوية - وبعدها بدأ عصر التحري في الإسناد .

وبعد ان تباعد الناس عن عصر الصحابة بانت الحاجة الملحة الى العلم بالإسانيد للتثبت من أمر الناقلة ..

أهمية الإسناد

●● ولأهمية الإسناد حرص العلماء على القراءة على الشيوخ وتلقي المصنفات بالأسانيد .. ولم يقتصر التحمل والأداء عند المحدثين على الإجازة فقط بل كان معها ، المناولة ، والوجادة .. ونحوها .. وقد تطورت المسانيد كعلم لعلم الإسناد .. وقد تطور علم الإسناد بعد ذلك ليتضمن المبادىء الأساسية لحق المؤلف بما تستلزمه من أمانة علمية ، وتحريم السرقة الكتب .. والتدليس .. والسرقة والانتحال . المعروف بإسم قرصنة الكتب ونظام الإبداع الذي كان يطلق عليه الخذف . "

وعلى هذا النحو فانه لا يجوز الحصول على أجر من أدائه .. ومن ثم فانه يجب على العالم ان يتصرف لعلمه تحصيلاً وتدريساً دون مقابل وعلى الأمة بعد ذلك ان تكفي هذا العالم أمور معيشته كما كان الحال في أسلاف الصالح رضوان الله عليهم .

●● ومن المعلوم ان القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة قد احتويا على الكثير من النصوص التي تحض على طلب العلم النافع وتشره بين الناس بكل وسيلة ولم يوجد في تلك النصوص ما يمنع أخذ الأجر على بذل العلم النافع ولا ريب ان التأليف نوع من التعليم وهو أبقى أثراً وأعظم نفعاً فانه ليس ثمة ما يمنع من أخذ مقابلة معقولة في حصول المؤلف على عائد مادي يوازي ثمرة جهده .

●● وتحدث الدكتور عبدالسميع عبدالوهاب ابو الخير - استاذ القانون المدني بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة - جامعة الأزهر - عن مدى مشروعية الحق المالي للمؤلف في نظر الفقه الإسلامي ..

حيث ان هذك اسئلة عن أن حيس المؤلف لمصنفه العلمي عن الطبع والتداول الا في مقابل ما يحصل عليه . انما يعتبر من قبيل كتمان العلم - وهو ما يستلهم الوعيد المنصوص عليه في قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « من كتم علماً جاء يوم القيامة ملجماً بلجام من نار » وذلك هو ما يستتبع القول بحرمة حصول المؤلف على مقابل مالي لانتفاعه أو لجهده الذهني .

ولكن هذا الاستدلال مفقوص من وجهين : الأول الحديث المذكور لا كتمان فيه - لأن النشر في العصر الحالي هو الوسيلة المألوفة لنشر الأفكار والآراء وإذاعتها على الناس بأيسر الوسائل وأسرعها هو الذي يهدف الى احتكار العلم ومنعه عن الآخرين الا ان لمحمد من الفقهاء لم يقل بأن حرمة الاحتكار تستلزم بذل الفائدة المحتكرة مجاناً ودون عوض . الا كل ما توجبه الفقهاء من خلال اباحة الشرع هو البيع بالمثل معقولة تحفظ لكل حقه دون وكس ولا شطط .

مفهوم التأليف

اما الدليل الثاني ان العلم يعد قربة وطاعة وليس من قبيل الصناعة أو التجارة .. وعن مفهوم التأليف وموقف المشرع الجنائي من الرقابة على المؤلفات - يقول الدكتور عبدالرحيم صدقي الاستاذ بقسم القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة . ان التأليف عمل ذهني . والأصل انه من الأشياء التي لا تقبل الاستعمار فلا يستطيع أن يحوز عليها شخص . فلا يستطيع شخص ما ان يستأثر بمنتج « التأليف » ولكن يشترك الكافة في الانتفاع بها الا ان المشرع الوضعي في دول العالم نظم التأليف كحق من الحقوق المعنوية أي غير المادية أي غير المحسوسة لحماية المؤلف أي صاحب الإبداع الذهني الفكري وليس لحماية غيره من الأفراد وعلى ضوء هذه القاعدة الأصولية يجب أن يفهم « التأليف » أو بقول موازي « حق التأليف » وتشرح « حقوق التأليف » تحت عنوان الملكية الفكرية ، في القوانين المدنية أما كانت القوانين السياسية ، وبداهة تعتبر اختراعات الإنسان نوع من أنواع التأليف الذهني الفكري .

التأليف في الإسلام حق من الحقوق المقررة شرعاً . وتسجيل ما يؤلفه الإنسان في كتاب أو شريط أو لوحة أو ما شابه ذلك امر حبب فيه الإسلام لذا شرعت في الإسلام كتابة العلم والبرئت الأحاديث والآثار مشروعية تسجيل ما يؤلف والحديث يقول : « بلغوا عني ولو آية » .

والجدير بالذكر ان الشريعة الإسلامية عرفت عقوبة الحبس في عهد ثاني الخلفاء الراشدين امير المؤمنين عمر بن الخطاب وان سرقة مؤلف تخضع للعقاب التعزيري على الحبس ، والغرامة والمصادرة .

الضمانات على حق المؤلف

وتقدم الدكتور محمد حسام محمود لطفي استاذ القانون المدني بكلية الحقوق بني سويف جامعة القاهرة . ببحث تحت عنوان « مضمون حق المؤلف والصور الجديدة التي يستغل فيها » دراسة مقارنة للقانون الوضعي في اطار الشريعة الإسلامية وقد توصل بان للمؤلف الحق في المنتج بطاقاتين من حقوق على مصنفاته الفكرية المبتكرة وهما : طائفة أولى حقوق مالية - تخول المؤلف طيلة حياته وفترة زمنية معينة بعد وفاته الاستئثار بمنتاج استغلال مصنفاته بأي صورة من صور الاستغلال المعلوم للتحليل .. الثانوة وتعتبر من المصنفات الأدبية والأداء بالنسبة للمصنفات الموسيقية .

طائفة ثانية وهي حقوق أدبية

تخلق المؤلف مادامت الحياة الانسانية مستمرة . ما يسمى بسلطات ابوية على مصنفه . فينسب اليه وحده . وينعقد له الحق في اعتبار اى اعتداء على مصنفه بمثابة الاعتداء عليه شخصيا وهناك اتفاقات دولية قائمة في مجال حماية حقوق المؤلف منها :

اتفاقية برن لحماية المصنفات الادبية ـ الفنية في مدينة برن السويسرية في ٩ سبتمبر ١٨٨٦ م واتفاقية جنيف للمصنفات السمعية البصرية الموقعة في مدينة جنيف السويسرية في ١٩٨٩ .

ـ واتفاقية روما عام ١٩٦١ م لحماية المؤدين وهيئات الاذاعة ولا تضم هذه الاتفاقية اية دولة عربية حسب احصاء يوليو عام ١٩٩٥ .

ـ اتفاقية جنيف عام ١٩٧٠ بشان حماية منتجي التسجيلات ضد النسخ غير المشروع واختتم الباحث براسته بان القانون يرتقي للمؤلفين كل ما تقدم من حقوق فإن الشريعة الاسلامية بدورها لا تتعارض مع ما اقره القانون ، بل تؤيده وتدعمه بهدف تحقيق الخير للبشر جميعا ، فتحمي ابداعاتهم الفكرية الحالية ، والمستقبلية حمايتها لحقوق مثالي هذه الابداعات في ان يشارك في تحفيز المبدعين على الاستمرار في عطائهم .

حق المؤلف من منظور اسلامي

اما الدراسة التي تقدم بها الدكتور محمد الفتحات الجندي استاذ الشريعة الإسلامية ووكيل كلية

حقوق طنطا وتميزت بالموضوعية وعنوانها « حماية حق المؤلف من منظور اسلامي » فتناول عدة مؤيدات لحماية حقوق المؤلف ان يخول المؤلف احترام حقه في البيان لصاحر عنه .

عبارة كان او كتابة وكان ذا قيمة حتى نسب اليه وحقه في الدفاع عنه ضد الاعتداء عليه ايا كانت صورة الاعتداء عليه من تزوير او تزييف او اقتباس او تحوير لما في استخدام هذه الوسائل من تلويض لعمله ، وسلب للحقوق مع كونها ثمرة لجهد مرتبطة بمكنون فؤاده واستخدام المادي لوسائل تابعا الشريعة الإسلامية ودلالة هذه الواقعة حق المؤلف بخوله حق نسبة للمصنف اليه واعتباره حجة عليه عند النتازع وحماية حقه في النسبة اليه .

ومطوم في الإسلام تحريم الزور في كل احواله قولا او فعلا لما فيه من الافتيات على الحقيقة وتغيير الثابت وفي القرآن « فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور » ومن خصال المؤمنين انهم لا يمطكون الزور .. وتفهم من ذلك ان من يسرق فكر الاخرين ، وينسبه لنفسه هو مرتكب الزور . ومغير الحقيقة وهو منتحل لعمل ليس له كذبا وبهتانا ومن جهة اخرى فان الوحي القرآني يريد للمسلمين ان يحذروا من امثال هؤلاء الاشخاص الذين يفترون عن الاخرين او يختلقون الاشياء او يقلبون الحقائق او يداسون في التعامل .

ـ ان المثل الصالح التزموا الدعرى في اقوالهم في مثلوالاتهم ، والصدق في بيوعاتهم ـ ٢

المحروسة
للبحوث والتوثيق والمعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٢ أكتوبر ١٩٩٦

غرفة تجارة القاهرة تحذر من الآثار السلبية للجات على القمح المصرى

واردات القمح ثابتة

طاهر البشرى

لم تزد واردات مصر من القمح خلال السنوات الخمس الأخيرة .. وإن تتجاوز سنوياً ٥ مليون طن فقط قال ذلك طاهر البشرى وزير الدولة للتخطيط فى اجتماع اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى الاسبوع الماضى برئاسة الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة وعلل طاهر البشرى ذلك بزيادة الانتاج المحلى من القمح رغم زيادة الاستهلاك وزيادة السكان والتوسع فى زراعة القطن وتزايد سكان المدن باعدادهم يمثلون السواد الأعظم الذين يستهلكون القمح كمحصول غذائى.. وقد أدت تلك الأسباب إلى اتجاه مصر إلى استيراده من الخارج بدلية من عام ١٩٥١ حيث وصل حجم الاستيراد إلى ٧٠٪ من حجم الاستهلاك إلا أنه انخفض مؤخراً الى ٥٠٪ فقط بعد توسع الدولة فى زراعته حيث تستهدف الدولة زيادة مساحته المنزرعة إلى ٢,٥ مليون فدان اى بزيادة نصف مليون فدان.

وفى دراسة أعدتها الغرفة على تطور انتاج القمح خلال الفترة من عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٥ تبين:

● زيادة المساحة المنزرعة الى الصنف تقريباً وبما نسبة ٩٧,٥٪ أى بمعدل سنوى قدره ١٢٪ وهو ما يبرز جهود الحكومة التوسع فى زراعته.

● زيادة الكمية المنتجة بنسبة ٧٨,٥٪ أى بمعدل زيادة قدره ٩,٨٪.

● زيادة متوسط انتاجية الفدان بنحو ١٨٪ أى بمعدل نمو سنوى قدره ٢,٣٪ فى المتوسط ويؤكد التقرير انه بالرغم من الاهتمام المتزايد الذى توليه الحكومة لزيادة المساحة المزروعة من القمح إلا أنه يلاحظ ان نسبته فى التركيب المحصولى مازالت دون المستوى، حيث انخفضت من ١٦,٧٪ فى الثمانينات الى ١٢,٨٪ فى السبعينات ثم ١٢٪ الآن، وهى ما يتطلب زيادة وزنه فى التركيب المحصولى.

وأوضح التقرير ان الأسعار العالمية للقمح فى تزايد من عام آخر فبينما كان سعر الطن منه ١٢٩ دولارا سنة ١٩٩١ زاد الى ١٤٢ دولارا سنة ١٩٩٣ ثم ١٩٠ دولارا عام ١٩٩٥.. ولا شك ان ارتفاعه للمأجيء من ١٠١ دولار سنة ٩٤ إلى ١٩٠ دولارا سنة ١٩٩٥ يرجع إلى ان الولايات المتحدة الامريكية قررت عام ١٩٩٥ تخفيض الدعم المقرر على القمح بمقدار ٤٠ دولارا على الطن اثر العمل باتفاقية الجات

جذرت الغرفة التجارية للقاهرة من الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الجات على القمح المصرى والذى لا يكفى الانتاج المحلى منه حاجة المستهلك خاصة فيما يتعلق باحتمالات ارتفاع اسعاره عالمياً بعد انتهاء الدعم - المقرر عليه - تدريجيا فى ظل هذه الاتفاقية.

واشار التقرير الشهرى للغرفة - والذى لخصه عبدالله عبدالحميد إلى أن القمح يمثل أهم مشكلات الغذاء فى مصر باعتباره المحصول الرئيسى فى الغذاء والملتجاء إلى العالم الخارجى لسد الفجوة الغذائية منه خاصة وان الانتاج لايكفى الاستهلاك وهو ما يشكل عبئاً على ميزانية الصرف الأجنبى إضافة إلى الاعتبارات السياسية المرتبطة بشروط المعونة فى مجال القمح.

وارجع التقرير أسباب تراجع مصر فى انتاج القمح وبالرغم من انها كانت إحدى مصادر القمح فى العالم - إلى عدة أسباب أهمها زيادة عدد السكان

المنظومة
للبحوث والتوثيق والمعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٤ يونيو ١٩٩٦

وفي حالة إضافة قيمة دولار الشحن بواقع ٣٠ دولاراً على الطن اصبحت تكلفة استيراد الطن ٢٧٠ دولاراً وهو ما يعني ان استيراد القمح استنزف نقداً اجنبياً مقداره ١,٦ مليار دولار عام ١٩٩٥

ربما الفرقة التجارية - عبر تقريرها - إلى مزيد من ترشيد الاستهلاك والقضاء على الفاقد في القمح مع الاهتمام بزيادة المساحة المزروعة وتحسين الانتاجية، مع الاهتمام بسياسات التوسع الأفقي من خلال تخصيص مساحات أكبر من اراضي الاستصلاح المخصصة للشباب وسياسات التوسع الرأسي من خلال زيادة الانتاجية، وتبني سياسة الاعتماد على الذات في توفير معظم احتياجاتنا من القمح.

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ٢٠ يونيو ١٩٩٦

تجارة مصر مع الدول العربية.. الواقع وآفاق المستقبل

مع التحرك المصرى ـ العربى والاستعدادات لعقد قمة عربية تأتى أهمية الحديث عن الأبعاد الاقتصادية للعلاقات المصرية العربية، واقعها وإمكانيات تطويرها، ومن أبرز جوانب هذه العلاقات التبادل التجارى بين مصر ودول المنطقة العربية.. فما رأى المختصين فى واقع التجارة المصرية ـ العربية، وما هى مشكلاتها وآفاق تطويرها، وزيادة حجمها، خاصة مع التوسع فى تطبيق اتفاقيات الجات ـ التى ستقوم بتطبيقها منظمة التجارة العالمية، ومع تنفيذ برامج المشاركين بين مصر والدول الأوروبية والأمريكية. بداية تشير احصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة، والاحصاء إلى أن اجمالى حجم تجارة مصر مع دول المنطقة العربية، بلغ نحو ٢٫٧ مليار جنيه فى عام ١٩٩٥، منها نحو ١٫١ مليار جنيه واردات مصر من دول المنطقة بنسبة بلغت نحو ٣٫٨٪ من اجمالى واردات مصر مع جميع دول العالم. كما بلغت قيمة صادراتها نحو ١٫٦ مليار جنيه، بنسبة بلغت حوالى ١٤٪ من اجمالى صادرات مصر لجميع دول العالم.

٢٫٧ مليار جنيه تجارة مصر مع الدول العربية

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠ يونيو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

ويؤكد اهاب مصطفى علوى رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء أن اهم الدول العربية التى تستورد مصر منها هى السعودية، والتى بلغت قيمة وارداتنا منها ٨٤٥ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥، يليها ليبيا فى المرتبة الثانية بنحو ٣٣٨ مليون جنيه، ثم لبنان فى المرتبة الثالثة بنحو ٨٤ مليون جنيه، يليها الإمارات فى المرتبة الرابعة بنحو ٥٠ مليون جنيه، ثم تونس فى المرتبة الخامسة بنحو ٤٢ مليون جنيه، ثم سوريا فى المرتبة السادسة بنحو ٤٠ مليون جنيه، والأردن فى المرتبة السابعة ٣٤ مليون جنيه.

ويضيف أن السعودية تأتى أيضا على رأس قائمة الدول التى تصدر مصر إليها المنتجات والسلع، حيث بلغ اجمالى صادراتنا إليها حوالى ٣٨٤ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥، يليها سوريا فى المرتبة الثانية بنحو ١٩٠ مليون جنيه ثم ليبيا فى المرتبة الثالثة بنحو ١٧٩ مليون جنيه، ثم لبنان فى المرتبة الرابعة بنحو ١٤٧ مليون جنيه، ثم الإمارات فى المرتبة الخامسة ١٣٩ مليون جنيه، ثم الجزائر ١٠٦ ملايين جنيه ثم الأردن ١٠٥ ملايين جنيه.

وبالرغم من تنوع هيكل الصادرات والواردات مع دول المنطقة، ودخول سلع غير تقليدية فى قائمتى التصدير والاستيراد معها مثل الملابس والكيماويات والأثاث والسجاد والمفروشات، إلا أنه مازال هناك العديد من السلع الأخرى التى يجب أن تحظى بنصيب أكبر فى اجمالى التجارة المصرية - العربية مثل الآلات والصناعات الهندسة والالكترونية والمصنوعات الجلدية وغيرها.

ومن ناحية أخرى يوضح التقرير الاقتصادى العربى الموحد الصادر عن صندوق النقد العربى، ومنظمة الأوابك والأمانة العامة لجامعة الدول العربية - لعام ١٩٩٦ أن اجمالى الصادرات بين الدول العربية وبعضها البعض بلغ فى عام ١٩٩٥ نحو ١٢.٨ مليار دولار، وأن نسبة التجارة بين الدول العربية وبعضها إلى اجمالى التجارة العربية مع جميع دول العالم بلغ ٩.٢٪، كما بلغت نسبة الصادرات بين الدول العربية ٣.١٪ من اجمالى صادراتها لجميع دول العالم، ونسبة الواردات العربية مع بعضها ٢.٧٪ من اجمالى الواردات العربية مع جميع دول العالم.

اتفاقات الجات والمشاركة هل تعرقل زيادة التبادل التجارى بين الدول العربية؟

وتعنى هذه الأرقام ضآلة حجم التبادل التجارى العربى - العربى هذا فى الوقت الذى تشير فيه هياكل الصادرات والواردات العربية إلى تشابه المنتجات والسلع المصرية والمستوردة بين دول المنطقة وبعضها.. فما هى امكانيات جهود التمثيل التجارى لتنشيط التجارة المصرية - العربية بين جميع دول المنطقة وبعضها البعض؟

٩,٢٪ نسبة الصادرات العربية العربية

يقول دكتور عادل خليل أن تنويع وزيادة قيمة التبادل التجارى لمصر مع دول المنطقة أو بين جميع الدول العربية يأتى من خلال التحرك على عدة محاور، منها انشاء شركات مشتركة، وتنشيط بعض الصفقات المتكافئة، ودعوة رجال الأعمال لتبادل اللقاءات، والمشاركة فى توسيع رقعة الاستثمار، وتقديم جميع التسهيلات للمستثمرين، بالإضافة إلى اهمية تنشيط خطوط نقل البضائع، وفتح أسواق ومعارض دائمة، واعداد الدراسات التسويقية، وزيادة التعاون بين الغرف التجارية والصناعية.

وتحرص مصر دائما على تنشيط الاتفاقيات التجارية، وقد استطاعت خلال العام الأخير تجديد نحو ثلاثة اتفاقات تجارية جديدة مع دول المنطقة العربية، وهى المغرب، والسعودية، واليمن بالاضافة إلى توقيع اتفاق رابع يتفق مع أحكام الجات، وهو اتفاق انشاء منطقة تجارة حرة مع الأردن. كما يجرى الاعداد لتوقيع ٤ اتفاقات جديدة مماثلة مع تونس وليبيا ولبنان والكويت خلال الشهور المتبقية من العام الحالى.

ويوضح دكتور عادل خليل أنه بالرغم من توقعات بعض الدوائر والمحللين الاقتصاديين من زيادة التبادل التجارى مع دول الغرب من خلال اتفاقات المشاركة المصرية - الأوروبية أو المصرية الأمريكية، فإن الاتفاق مع الولايات المتحدة هو اتفاق استثمارى، وليس تجاريا، كما أن الاتفاق مع الدول الأوروبية، قد يؤدى فى المدى الطويل، إلى تنويع هيكل التجارة المصرية من خلال تنمية هيكل الصناعة، الذى سيحدث مع الاستفادة بالمساعدات الفنية، ونقل التكنولوجيا من الدول الأوروبية، والتى ستجرى فى إطار اتفاقية المشاركة معها.

ويبقى بعد ذلك قضية أخرى مهمة، وهى تحرير التجارة فى إطار تطبيق اتفاقية الجات، التى ستقوم بتطبيقها منظمة التجارة العالمية فى المستقبل، وهل يعنى تحرير التجارة مع دول الجات تضييق حجم التبادل التجارى بين الدول العربية وبعضها؟

تحقيق:
صفاء جمال الدين

ويرد رئيس التمثيل التجاري على هذا التساؤل بأن تحرير التجارة مع العالم، سيؤدي إلى إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية وبعضها، مما يمكن أن يترتب عليه مزيد من التبادل التجاري. ويضيف ان المشكلة الرئيسية ليست في تحرير التجارة، ولكن في النكامل الزراعي والصناعي العربي، لأن تحريرها في ظل الهياكل الانتاجية الحالية، يعني حركة بطيئة للتجارة، نظرا لتماثل الانتاج في دول المنطقة، فمعظم هذه الدول تركز على تصدير الأتربة والخضار والفاكهة ومستحضرات التجميل، وغيرها من المنتجات التشابهة.

٣,١ نسبة الواردات بين دول المنطقة

ومن ثم يصبح المطلوب، هو التكامل والاستفادة من القدرات العربية في انشاء صناعات تجمعية وبخاصة، والاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة لانتاج سلع صناعية مهمة تنافس في الجهة مثيلاتها من الدول الأوروبية والأمريكية. مثل صناعات الألومنيوم والسفن والالكترونيات. جميع تليفزيونات وفيديو وكمبيوتر وغيرها - وصناعات الحديد والصلب والسيارات. مع ضرورة القيام بدراسات جدوى لتحديد مدى امكانية قيام هذه الصناعات، وتنميتها على المستوى العربي بجودة منافسة وسعر منافس، مع أهمية تنمية الوعي، لدى المستهلك العربي، لتفضيل شراء السلع العربية كلما كان ذلك متاحا.

الإعداد لعقد ٢ اتفاقات

حتى يمكن دعم وتقوية الصناعات المصرية العربية، وتوفير سلع عربية المنشأ في جميع أسواق العالم.

منطقة تجارة حرة مع تونس وليبيا ولبنان والكويت خلال العقد الثاني من العام الحالي

ومن ناحية أخرى يؤكد رئيس التمثيل التجاري انه يجري اعداد برنامج تنفيذي لتنشيط اتفاقيا تيسير التبادل التجاري بين دول المنطقة، والتي تنظمها الجامعة العربية والتي أعدت في غياب مصر عام ١٩٨٨ عن الساحة العربية، وسوف يؤدي هذا البرنامج التنفيذي إلى تنشيط وزيادة التبادل التجاري المصري - العربي، وبين دول المنطقة وبعضها البعض، ومثل هذه الاتفاقية تمهد لسوق عربية مشتركة، وأيضا من التعاون الجماعي والاقتصادي العربي.

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٢ يونيو ١٩٩٦

رؤية اقتصادية

تأثير اتفاقية الجات على النظام القانونى للاستثمارات الأجنبية

من حق مصر طلب مد الفترة الانتقالية لإلغاء التدابير المقيدة للتجارة الخارجية

فرضت اتفاقية الجات على الدول الأعضاء الالتزام بتدابير معينة فيما يتعلق بمعاملة الاستثمارات الأجنبية معاملة الاستثمارات المحلية سواء من حيث الضرائب أو حرية الاستثمار فى المجالات المتعددة وكذلك فيما يتعلق بتحرير الواردات بمعنى الغاء القيود الكمية أو تراخيص الاستيراد على الواردات.

وتهدف الاتفاقية من هذه التدابير الى ضمان تحرير التجارة والاستثمار وإزالة القيود والحدود سواء على تدفقات رءوس الأموال أو السلع.

ولكن قد تتعارض هذه التدابير مع النظام القانونى للدولة وفى هذه الحالة يجب أن تكيف الدول الاعضاء أنظمتها القانونية مع بنود اتفاقية الجات.

الدكتور أحمد شرف الدين استاذ القانون التجارى بتجارة عين شمس يقدم رؤية قانونية اقتصادية يوضح فيها تأثير تدابير الجات على النظام القانونى المصرى للاستثمارات الأجنبية مستعرضا أهم بنود اتفاقية الجات بالنسبة للمعاملة الوطنية بالمثل وحرية انتقال السلع ويقدم أيضا تقويما لآثار هذه الاتفاقية على حماية الانتاج المحلى ويقول:

تلتزم الدول الاعضاء فى الاتفاقيات الناتجة عن مفاوضات جولة أوروجواى خصوصا اتفاقية الجات ١٩٩٤ ووثائق التفاهم المرتبطة بها، باتخاذ الخطوات والاجراءات الضرورية لضمان تطابق قوانينها ونظمها الادارية والاجرائية مع قواعد الجات. من بين الاتفاقيات الناتجة عن جولة أوروجواى بشأن التجارة فى البضائع (السلع) اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التى تحظر على الدول الاعضاء تطبيق هذه التدابير وقد حددتها بخمسة على نحو يتعارض مع قاعدتين من قواعد الجات هما تحديدا قاعدة المعاملة الوطنية وهى تعنى معاملة الاستثمارات الاجنبية بنفس معاملة الاستثمارات (الوطنية) من ناحية وقاعدة حظر القيود الكمية على الانتاجات المستوردة مثل قيود نظام الحصص وقيود تراخيص الاستيراد والتصدير من ناحية أخرى.

وإزاء انضمام مصر الى اتفاقيات جولة أوروجواى فسوف يكون من المفيد بحث آثار التزامها بما ورد فى اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وهو ما نعرض له من خلال بحث خلفية الاتفاق ومحتواه.

أولا - خلفية الاتفاق:

يتوجب على الدول الاعضاء فى الاتفاقيات التى انتهت اليها مفاوضات جولة أوروجواى فى التجارة الالتزام بأحكام هذه الاتفاقيات وبالتالى إزالة الاحكام التى تضمنها أنظمتها القانونية وهى تتعارض مع قواعد الاتفاقيات المذكورة وذلك رغم أهمية الاعتبارات الاقتصادية والمالية التى تقوم عليها أحكام النظم القانونية الداخلية. فقد لوحظ أثناء مفاوضات جولة أوروجواى أن النظام القانونى للاستثمار الأجنبى يتضمن تدابير تراها الدولة المضيفة له ضرورية لضمان جريان الاستثمار وفقا لبعض الأولويات الوطنية مما قد يكون له أثر معاكس على حرية التجارة.

ومن أمثلة هذه التدابير تقرير عدد من الحوافز والمزايا وفرض بعض الشروط والمتطلبات للاستفادة منها أو لتوجيه الاستثمارات نحو مجالات أو أقاليم محددة. فعلى سبيل المثال فإنه التزاما بمقتضيات موازنة التجارة قد يفيد قانون الدولة المضيفة للاستثمار وأيرادات المشروع بكمية معينة تحسب على أساس نسبة من حجم أو قيمة صادراته من الانتاج المحلى، كما أن اعتبارات موازنة النقد الأجنبى قد تفرض على

للبحوث والتقريب والمعلومات

٢٢ نوفمبر ١٩٩٦

المشروع تصدير استيراد منطلقات الانتاج على مقدار محدد من الدقائق الاجنبي المتصل من صادرات المشروع، وبالمثل فإن تقويم استخدام المواد المحلية وتدني وربط حصول المشروع على مزايا معينة باستخدامه لنسبة معينة من المكون المحلي، والاضافة الى أن استيرادات الشركة الوطنية قد تصل الأخذ بمثل هذه التدابير فإن الدول الناشئة تجد اليها كوسيلة للتعامل مع معاوضات الشركات عابرة القارات التي تتضمن أنها السيطرة على الإنتاج والأسواق.

وتتمثل في واضح قبل تدابير الاستثمار المذكورة تتضمن منع معاملة تفضيلية للمنتجات أو المواد المحلية مقارنة بنظيرتها الأجنبية كما أنها تفرض قيوداً على تصدير التجارة في السلع (البضائع) وبالنظر الى تأثير تدابير الاستثمار المذكورة على حرية التجارة فقد اقترحت الولايات المتحدة التفاوض حول سياسات عمائل الاستثمار المباشر الأجنبي وكان أول الطلبات التي تقدمت بها بهذا الخصوص في هذا الشأن فقد اقترحت الأمر على وضع تنظيم لإبتداول من سياسات الاستثمار إلا الجانب المتعلق بالتدابير التي يكون لها أثر على حرية التجارة. من هذا جاء الاتفاق التمسي بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة ليضم عدداً حظر تطبيق مثل هذه التدابير على الدول الاعضاء.

وعلى هذا الأساس وقع الالتزام في هذه الدول بتوفيق أوضاعها القانونية في شأن تدابير الاستثمار التي يتعلق عليها الاتفاق وهو مايتأثير أهمية مقررات النظام القانوني للاستثمار (تشريعات، نظم، قواعد إدارية.. إلخ) على نحو يجعله متوافقاً مع قواعد الجات. ويرى القائمون على منظمة التجارة العالمية أن التزام الدول الأعضاء بما ورد في اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة من شأنه أن يسهم بشكل الاستثمار فيها أن أن ما تضمنه هذه التدابير من قيود على التجارة لايمكن على نحاق الاستثمارات الأجنبية.

ثانياً - محتوى الاتفاق:

حدد اتفاق تدابير الاستثمار المتصل بالتجارة نطاق تطبيقه ونظم واجب الاحترام بهذه التدابير وضع فترة سماح (فترة انتقالية) ويوضح ترتيبات مؤقتة يمكن اتخاذها لصالح بعض الدول الأعضاء في ظروف معينة.

ويتناول الاتفاق المذكور على التجارة في السلع (البضائع) وحدها ويحظر على الدول تطبيق تدابير تتعارض مع قاعدة المعاملة الوطنية وقاعدة الحظر العام للقيود الكمية. وقد تضمن ملحق الاتفاق قائمة توضيحية لتدابير الاستثمار التي تعتبر مقيدة أو مشوهة لحرية التجارة متى كانت هذه التدابير تلقائة بالتناقض لوائين داخلية أو قواعد إدارية.

وكان الاتفاق وفقاً ضرورياً للحصول على ميزة معينة. وقد وزعت هذه التدابير بين ثلاثين الأولى تتضمن تلك التي تتعارض مع التزام الدولة بالمعاملة الوطنية للمنتوجين عليها في اتفاقية جات ١٩٩٤ التزام الدولة بحظر التمييز التي تتعارض مع المنتوجين عليها في ذلك الاتفاقية.

ويشرح تحت الثالثة الأولى امتثال شراء المشروع أو استخدامه لمنتجات محلية للمنشأ أو من أي مصدر محلي وربط قدرة المشروع على شراء منتجات مستوردة أو استخدامها بما يصدره من منتجات محلياً، بينما يلم تحت الثالثة الثانية من التدابير المحظورة تقييد قدرة المشروع على استيراد منتجات تستخدم أي كمنتاجه المحلي سواء، كان التقييد محلياً أو محدداً بكمية تتناسب مع حجم أو قيمة ما يصدره من انتاجه المحلي، والتقييد قدرة المشروع على استيراد لوازم الانتاج بمبلغ معين يرتبط قدر في شيء لمقدار من التدابير التي تعود للمشروع عن صادراته، وأخيراً، وحصر صادرات المشروع على منتجات معينة من قيمة ما أو تحديد قدرة على التصدير على أساس نسبة معينة من حجم أو قيمة انتاجه المحلي.

ويستثنى على الدول الأعضاء إبلاغ مجلس التجارة في السلع بالتدابير التي تطبقها والتي لا تتمشى مع أحكام الاتفاق وذلك خلال تسعين يوماً من خلال اتفاقية منظمة التجارة العالمية (١٩٩٤/م/٩) ويجب على هذه الدول إلغاء التدابير التي لم الاشعار عنها خلال فترة الانتقالية المنصوص من تاريخ نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية وقدرها خامس بالنسبة للدول المتقدمة وخمسة أعوام للدول النامية وسبعة أعوام للدول الأقل نمواً ويخول لمجلس التجارة والسلع، بناء على طلب الدولة، مد الفترة الانتقالية لإلغاء التدابير التي تم الاشعار عنها وذلك بالنسبة للدول النامية والأقل نمواً والتي تواجه صعوبات خاصة في تنفيذ الاتفاق في ضوء الاحتياجات الانمائية والمالية والتجارية لكل دولة على حدة. وتتاح الاتفاق الدولة أن تطرق خلال الفترة الانتقالية التدابير (المحظورة) القائمة على الاستثمارات الأجنبية شريطة، أولاً: أن تكون التدابير الجديدة معاملة لتدابير التشريعات القائمة، والثاني أن يكون ذلك ضرورياً لتجنيب التشويهات في ظروف المنافسة بين الاستثمارات الجديدة والقديمة وقد أشار الاتفاق أيضاً منحة بتدابير الاستثمار مقترحة أمام جميع الدول بحيث يمكن لهم التشاور في أي مسألة تتعلق بالاتفاق ومن مهام هذه اللجنة مراقبة تنفيذ الاتفاق.

ثالثاً - أثر الاتفاق على تنظم الاستثمار الاجنبي:

تتمكن أحكام اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة نطاقه التمييز فهو يتضمن عدداً من قواعد اتفاقية الجات وبقدان التجارة في البضائع وهي قاعدة المعاملة الوطنية وقاعدة الحظر العام للقيود الكمية. كما هو واضح فإن التدابير المحظورة تتعلق بالتجارة في البضائع (السلع) فقط وبالتالي فإن الاتفاق لا يمس التدابير التي قد تتخذها الدولة المضيفة للاستثمار والتي تتعلق بالتجارة في الخدمات. يضاف إلى ذلك أن الاتفاق لا يشمل كافة التدابير التي يمكن أن يكون لها أثر معاكس على التجارة أو أنه لم يحظر الا خصمة منها

حددها على سبيل الحصر.

وعلى هذا الأساس فإن الاتفاق المذكور لم يمس سلطة الدول الأعضاء في تنظيم الجوانب الأخرى للاستثمار الأجنبي فهو لم يفرض عليها التزامات محددة غير ما ذكر في شأن معاملة الاستثمار الأجنبي، وبالتالي فإنه لا يوجد في الاتفاق ما يمنع الدول مثلاً من اشتراط نسبة معينة لمساهمة رأس المال المحلي في الاستثمار أو اشتراط استخدام المستثمر الأجنبي لتكنولوجيا متقدمة.

وإذا أردنا بعد ذلك أن نقيم تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة والتي يتضمنها النظام القانوني المصري للاستثمار في ضوء الاتفاق المذكور فإن نصوص القانون الجديد رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ قد جاءت بري فيها ما يتعارض مع التزام مصر بتطبيق اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. فقد تضمن نص المادة (١١) من هذا القانون - فيما يتعلق بالمعاملة التفضيلية للاستثمار - أن المشروع المقام بالكامل بمعرفة المصريين أو بمشاركة المصريين بنسبة لا تقل عن ٥١٪ من رأس المال يتمتع للمشروع الاستثماري بأحد الحوافز التفضيلية. فيحد أن قرر هذا القانون أنواع المشروع والأنواع التي يرتبط بها من خسائر في الأموال الضريبية الموحدة، أحد تتجاوز بين خمس سنوات وخمسة عشر سنة، فضلاً عن زيادة مدة الاعفاء بمقدار سنتين إلى أربع سنوات نصبة المكون المحلي في الآلات والمعدات والتجهيزات عن ٦٠٪. ومن الواضح أن هذا النص يؤيد الاستثناء من الاعفاء من حيث مدته بنسبة المكون المحلي وهو ما يتعارض مع التزام الدولة بمبدأ المعاملة الوطنية للمنصوص عليه في اتفاقيات جات ١٩٩٤. وقد تضمن نص قانون الاستثمار المصري المذكور مادة (١١) ما يفيد إعفاء المعاملة لبعض الأوزاء بناء على اقتراح مجلس إدارة الاستثمار الأجنبي هو جانب التدابير التي يتضمنها والتي تتعارض مع قاعدتين فقط من قواعد اتفاقية الجات وبقدان التجارة في البضائع وهي قاعدة المعاملة الوطنية وقاعدة الحظر العام للقيود الكمية. كما هو واضح فإن التدابير المحظورة تتعلق بالتجارة في البضائع (السلع) فقط وبالتالي فإن الاتفاق لا يمس التدابير التي قد تتخذها الدولة المضيفة للاستثمار والتي تتعلق بالتجارة في الخدمات. يضاف إلى ذلك أن الاتفاق لا يشمل كافة التدابير التي يمكن أن يكون لها أثر معاكس على التجارة إذ أنه لم يحظر الا خصمة منها

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٦/١٩٩٦

الهيئة لمد المدة الأصلية للاعفاء (خمس سنوات) اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام مثل مدى اسهام المشروع الاستثمار فى زيادة الصادرات وهو ما يفيد ربط منح الميزة من حيث مدتها بصادرات المشروع الامر الذى قد يرى مخالفته للحظر العام للقيود الكمية المنصوص عليه فى اتفاقية جات ١٩٩٤.

هكذا فانه اذا كان انضمام مصر إلى الجات ينطوى على مكاسب فإنه سوف يحملها بتضحيات يظهر اثرها بصفة خاصة فى مجال تنمية الانتاج المحلى وحمايته. ومع ذلك فانه من المفروض ان يؤدى انتهاج مصر لسياسات ناجحة خلال الفترة الانتقالية (خمس سنوات من اول يناير ١٩٩٥) فى شأن الاصلاح الاقتصادى الى اشتداد عودة المنتجات المحلية ودخولها حلبة المنافسة لتفرض نفسها على المستثمر الاجنبى، وفى هذه الحالة فإن الغاء شرط المكون المحلى لن تكون له اثار سلبية يصعب ازالتها. وعلى اية حال فان مقتضيات الاصلاح ذاتها قد تبرر طلب مصر مد الفترة الانتقالية لالغاء التدابير التى تنتج اثاره تقييدية أو مشوهة للتجارة وذلك اعمالا للاتفاق المتعلق بهذه التدابير.

وينبغى الا تنزعج بهذا التأثير المحدود للارتباط باتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة فيما يتعلق بشرط المكون المحلى، اذ ان هناك دولا مثل الارجنتين والبرازيل والمكسيك قامت بالغاء هذا الشرط فى قوانينها فى تاريخ سابق على انتهاء جولة اوروجواى. اما بالنسبة للقيود المرتبطة بصادرات المشروع فإن تحسين جودة المنتجات المحلية والتزام الدول الاخرى بفتح اسواقها قد يخففان من اثم هذه القيود.

Bibliotheca Alexandrina
0280882